122
ربيـــع ٢٠٠٦
Spring 2006

شؤون الأوسط

Shu'un al-Awsat

فصليـة متخصصـة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

تركيا: علاقات إقليمية

الكويز والشراكة التركية - الإسرائيلية

العلاقات الإقتصادية مع الخليج

الأكراد في العلاقات التركية - العراقية

مدارك أمنية متغيرة بين أنقرة وطهران

الغرب وإيران - ما بعد المحافظية الجديدة

الصهيونية والعولمة - أمبراطورية القرن

التقرير الإستراتيجي الإسرائيلي

أكاذيب أميركية - إعلان الخرطوم

نـدوة
الإعلام والنزاعات الـدوليـة

حـوار
وجيه كوثراني



مـركـز
الدراسـات
الاستراتيجية

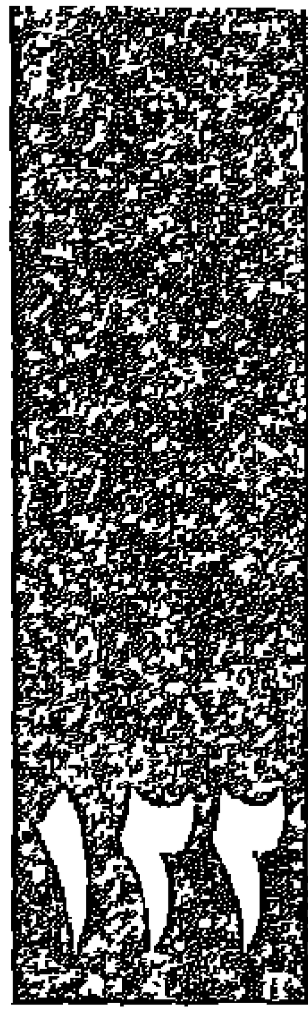
مركز الدراسات الاستراتيجية

المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي:

- الصراع العربي- الإسرائيلي.
- النظام العربي.
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

- ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.
- يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.
- يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.
- الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.



Shu'un al - Awsat

شؤون الأوسط

ربيــع ٢٠٠٦
Spring 2006

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

المحتويات

ندوة

ملف

تركيا: علاقات إقليمية

حوار

دراسات ومقالات

تقارير ووثائق

قراءات

الإستراتيجية الأميركية في المنطقة بين التمويه والحقيقة

لا يرف جفنٌ لكبار المسؤولين الأميركيين عندما يتحدثون، هكذا ببساطة، عن إرتكاب «آلاف» الأخطاء في العراق، أو عن ترك البتّ بانسحاب قوات الاحتلال التابعة لهم لـ «رؤساء البيت الأبيض المقبلين».

«آلاف الأخطاء» لا تستدعي محاسبة على ما ارتكبه الأميركيون من جرائم بحق العراق والإنسانية. بل «تفخر» وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بتحقيق «الهدف الإستراتيجي»(!) من العدوان وهو إسقاط نظام صدام حسين. فيما يعتبر الرئيس جورج بوش أن عصراً جديداً من تاريخ المنطقة قد بدأ مع إجراء أول انتخابات «ديموقراطية» في العراق.

تخلط الإدارة الأميركية حابل المُعْلَن بنابل المخفي فيما سياسة الكيل بمكيالين أساس استراتيجيتها، على امتداد «الشرق الأوسط الكبير» من الأطلسي إلى الصين.

إن استحضار ذاكرة العالم وشعوب المنطقة هو أفضل وسيلة لدحض سياسة ذرّ الرماد في العيون. فلا أحد يصدق أن هدف الإحتلال كان إسقاط نظام كان مستعداً لتسويات وصفقات.

إن الدراسة التي أعدّها استاذان في جامعة هارفرد الأميركية حول دور اللوبي اليهودي في صناعة القرار الأميركي وسياسات واشنطن الخارجية، تؤكد المتداول والمعروف منذ عقود. إن البحث عن إجابة حول السؤال الأزلي: مَنْ يُديرُ مَنْ: إسرائيل أم الولايات المتحدة، لن يجد إجابة أوضح من تلك الدراسة.

لم تعد مقولة إن الصهيونية تُدير العالم، التي يستهزيء «المتعقلون» بمروّجيها، تعبيراً عن عجز ذاتي عند العرب. العجز موجود، لأن الإرادة غائبة أو مستلبة. لكن الحقيقة ساطعة: إن الهدف الأساسي للعدوان على العراق واحتلاله لم يكن لا وجود أسلحة دمار شامل ولا إسقاط نظام صدام حسين، بل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة تضمن أمن

إسرائيل ومصالحها لعقود قادمة. وهذا يتحقق عبر وسيلتين:

١ ـ تدمير القدرات، أو ما تبقى، من قدرات عربية ومسلمة يمكن أن تهدّد الكيان العبري.

٢ ـ تفتيت المنطقة، والإنتقال بنموذج الدولة ـ الأمة (الذي طبق بأسوأ ما يكون عليه من تمييز وإلغاء للآخر) إلى نموذج الدولة ـ القبيلة والدولة ـ المذهب.

إذا كانت القدرة الاقتصادية والعسكرية العراقية لم تستخدم كما يجب في مواجهة إسرائيل، فالعلّة دائماً كانت في سياسة النظام. وحتى لا تتفاجأ إسرائيل يوماً بنظام جديد ذي سياسة مغايرة في بغداد، كان الإحتلال الأميركي «حرب تدمير استباقية» لأي احتمال في استخدام القوة العراقية ضد اسرائيل في المستقبل.

في السياق نفسه، يتزامن الإحتلال للعراق مع صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الذي يستهدف في جوهره تدمير سلاح المقاومة في لبنان. وهو القرار الذي جاهر وزير الخارجية إسرائيل الأسبق سيلفان شالوم بأنه «صناعة إسرائيلية».

وفي السياق نفسه كذلك، تتحرك واشنطن ودول الإتحاد الأوروبي، ومن خلفهم إسرائيل، لوأد القدرة النووية الإيرانية قبل ولادتها، فيما يوقّع جورج بوش، في إزدواجية رآها العالم كله، إتفاقاً استراتيجياً لتعزيز القدرات النووية الهندية.

وإذا أضفنا السودان، رغم عجزه عن المبادرة، إلى قائمة الذين تستهدفهم الولايات المتحدة وأوروبا، لسياسته، يكتمل الطوق على قوى الممانعة.

إن سياسة الإمعان في التفتيت على أساس عِرقي ومذهبي وديني، في رأس الأولويات الأميركي ـ الإسرائيلية. وهذه تأتي تحت عنوان نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، لكن ما تشهده المنطقة ومجتمعاتها يعكس خطورة رياح الفتن العِرقية والمذهبية، من العراق إلى السودان ومن مصر إلى لبنان. والمؤسف أن بعض القوى العربية، داخل السلطة وخارجها، توفّر المزيد من الظروف الفضلى لتعميق الشروخ المذهبية، لعوامل تاريخية وحسابات شخصية. فيما «خدعة» شعار الديموقراطية، تنكشف بالكامل مع رفض نتائج الإنتخابات الفلسطينية لأنها أتت بـ «حماس» المعادية للإحتلال وسياسات أميركا، بل أكثر من ذلك جاءت مشاركة الإتحاد الأوروبي في الحصار المالي على الشعب الفلسطيني، لتُسقط قناع التمايز في المواقف عن الولايات المتحدة.

إنه الثالوث الذي يلتقي على ضربنا وتفتيتنا وإخضاعنا، وإن تباينت أساليب التعبير بين

أطرافه. وهو يصبح رباعياً إذا أضفنا التقاطعات المحلية معه داخل مجتمعاتنا. لقد حاول المشروع النهضوي العربي أن يجد مكاناً تحت الشمس على امتداد القرن العشرين ولا سيما نصفه الثاني. ولكنه ووجه بتحديات خارجية معروفة، وواجه أزمة بنيوية انتهت به إلى الفشل. والأمة العربية والإسلامية تحتاج اليوم أكثر من أي وقت إلى إعادة تقويم للمرحلة السابقة وتبيان مكامن العجز والفشل وعللهما. وطرح السؤال الدائم: أية مكانة نريدها لمجتمعاتنا وتليق بعراقتنا وقدراتنا وتطلعاتنا؟ وأي دور لنا في عالم اليوم والغد؟ وكيف السبيل إلى تحقيق كل ذلك؟

إن صناعة التاريخ هي نتاج الإرادة والوعي بالذات والثقة في القدرات والإيمان بالمستقبل. فلنترك ما يُعطي الأمل لأجيالنا المقبلة.

رئيس التحرير

الغــــــرب وإيـــــران مـواجـهـة بين السـيـاسـات

سيد حسين موسوي

يواجه الأمن القومي لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرحلة جديدة من التحدّيات، فأية قراءة في ماهية هذا النظام الرافض للإستبداد منذ بداية إنتصار الثورة الإسلامية وحتى الآن؛ تُظهر أنّ السياسة الخارجية لإيران كانت تمتلك خصائص ثابتة في مواجهة التحديات، ومن تلك الخصائص إقامة التوازن بين صون استقلال البلاد من جهة، ومواجهة التحديات والضغوط الدولية خصوصاً الأميركية منها من جهة ثانية. فتاريخ التحولات الإيرانية خلال القرنين المنصرمين كان حافلاً بالمواجهة والتناقض مع المحيط الدولي أو التبعية له.

فإذا نظرنا إلى جزئيات المفاصل التاريخية، نجد أنه منذ العهد الصفوي وما تلاه، أي خلال حقبة التسلّط الغربي على العالم؛ لم تكن إيران تعيش أية برهة من التعامل المعقول والتعايش الذي يكفل الفوائد المتبادلة بين الغرب وإيران. وإذا ما شهد العهد القاجاري بعض السياسيين والحكام الذين حاولوا تغيير المجتمع كيفياً؛ فإنّ طبيعتهم الفاسدة، وتخلّفهم السياسي، وسياساتهم الفاشلة، والعقبات المفتعلة بينهم، والإستغلال السيء، واستنتاجاتهم المغلوطة؛ شكّلت كلها سدوداً مانعة أمام أي عمل جاد ووعي جمعي. وعلى سبيل المثال: ففي عهد الملك (ناصر الدين شاه) حصل الإنجليز على امتياز مدّ شبكة اتصالات التلغراف في كافة أنحاء إيران، وكانت جميع المراكز والمؤسسات الحكومية ترسل برقياتها عبر هذ الشبكة الوحيدة، ما سهل للإنجليز مهمة الإطلاع على أسرار الحكومة الإيرانية، وساهم مباشرة في بسط النفوذ الأجنبي في إيران،

واستمراراً لهذا النهج التاريخي كان توسّع النفوذين الانجليزي والأميركي في الساحتين السياسية والاقتصادية، ثم في الساحتين الإجتماعية والثقافية في إيران خلال العهد البهلوي، ما أدى إلى ظهور موجات من الأفكار والأحاسيس المعادية للغرب بين الإيرانيين.

ونتيجة لذلك النفوذ الغربي الواسع في إيران، كان من الطبيعي ظهور مفاهيم مثل: الإكتفاء الذاتي، والنظرة الذاتية للقضايا، ونبذ التغرّب، والتحسّس من الأجانب، والربط بين المظاهر

الغربية وخيانة الوطن والتنكر للدين. وكان قيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو النتيجة التاريخية لنهضة الإيرانيين السياسية للتخلّص من التبعيات، والحصول على الإستقلال السياسي والسيادة الوطنية.

وخلال سبعة وعشرين سنة مضت كانت هناك تحولات ومواجهات كثيرة جداً بين إيران والغرب في شكل عام، وبين إيران وأميركا في شكل خاص. ورغم أن البعض قد يدّعي أن هناك ثمناً اقتصادياً وتقنياً دفعته إيران خلال هذه المرحلة من المواجهة، فلا بد من الإلتفات إلى أن الإيرانيين استطاعوا بعد قرنين أن يختبروا بأنفسهم أساليب إدارية مختلفة من خلال الممارسة والخطأ في بلد ذي تقاليد عريقة ونظرة إسلامية ووطنية ثاقبة. كما مرّوا خلال هذه المدة بتجارب كثيرة شاركت فيها معظم الفئات السياسية والاجتماعية. من الناحية النظرية فإنّ تكامل هذه التجارب وتثبيت الإستقلال السياسي والسيادة الوطنية هما أهم موضوعين لأساليب تحقيق الأمن والأستقرار.

إن مسألة البرنامج النووي في إيران تشكل تحدياً جدياً وقد تواجهايران تهديدات حقيقية في مجالات مختلفة، لكن من الضروري معرفة أن سبب مواجهة إيران للغرب ليس برنامجها النووي، حيث كانت إسرائيل واللوبي الصهيوني من المحركّين الجدّيين لهذا الموضوع إعلامياً، ولطرحه في المحافل الإقليمية والدولية سياسياً.

منذ اليوم الأول لإنتصار الثورة وحتى اليوم كانت أميركا وإسرائيل تعارضان ماهية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وسعت هذه القوى إلى إضعاف الثورة والنظام بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وبأدوات الخداع والبطش، وبتجنيد الداخل والعالم. وقد تحوّل برنامج إيران النووي السلمي إلى مركز ثقل للضغوط والتهديدات الغربية لنظام الجمهورية الإسلامية. وإن أي تراجع في هذا المجال يعرّض السيادة الوطنية والإستقلال السياسي وإسلامية النظام وأسسه الحقوقية للتهديد. والغرب يدرك ذلك جيداً، لذا يستغل قضية البرنامج النووي لإضعاف النظام وتدميره.

يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، لكن الغرب يستهدف في العمق توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادات الوطنية والاستقلالات لشعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي - الإسرائيلي. من هذا المنطلق، إذا كان عنوان الهجمة الغربية اليوم هو البرنامج النووي لإيران ومن ثمّ سياساتها، فإن العنوان غداً سيشمل كل القوى والدول التي تقع في الخندق المشابه نفسه، سواء كان ذلك عربياً أو تركيا أو أندونيسياً أو ماليزياً... والمطلوب تحمل المسؤولية والأمانة لإنتمائنا.

الإعلام والنزاعات الدولية

■ نبيل عميس

■ نسيم الخوري

■ أحمد زين الدين

ندوة * الإعلام والنزاعات الدولية

لم يكن الإعلام يوماً خارج السياسة. حتى الإعلام الذي يوصف بالحياد والموضوعية، وهو نادر، يقوم بمهمة سياسية. الإعلام منذ عقود الاقتصاد والقوة العسكرية، الزاوية الثالثة لمثلث الاقتصاد والقوة العسكرية.

الفارق، ربما، بين إعلام الأمس واليوم، أن الثورة التكنولوجية منحت دور الإعلام بعداً جديداً هائلاً ومؤثراً. بل لعله نجح، أحياناً، في أن يكون بديلاً للقوة العسكرية في أحداث محددة، فيما دوره التأثيري اجتماعياً وثقافياً وسياسياً تجاوز كل تخيّل ممكن. ونجد أمثلة تجسيداً لذلك بدءاً من حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ثم حرب أفغانستان وصولاً إلى غزو العراق. حيث كانت الكاميرا تسبق الحدث ثم تنقله مباشرة، فيما يُضخ على الانترنت كمّ هائل من المعلومات الصحيحة والتضليلية.

سنحاول في هذه الندوة، تسليط الضوء على دور الإعلام في النزاعات الدولية، هذا الدور المتزايد الذي جعله، كما ذكرنا، أحد أقوى الأسلحة لترجيح كفة على أخرى. عبر تقويم عام لإدائه، ثم العوامل المؤثرة في رسم السياسات الإعلامية وننتهي مع جدلية الإعلام والحرية، التي كانت أزمة الرسوم الكاريكاتورية إحدى مظاهرها.

*ويسرّنا أن نستضيف لهذا الغرض الباحثين الدكاترة، **نبيل عميس ونسيم الخوري وأحمد زين الدين**، وجميعهم أساتذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.*

نبدأ بسؤال قد يبدو بديهياً أو مدرسياً، ولكن من المفيد إعادة التذكير به وهو هل من وظيفة أو مهنة متفق أو متعارف عليها للوسائط الإعلامية. هل مهمة الإعلام بث المعرفة المجردة، أم الوعي السياسي، أم التحريض أم التشهير، أو التضليل أم كل هذا مجتمعاً أم ماذا؟

أحمد زين الدين: أود التذكير بأن الإعلام يؤدي أدواراً مختلفة بحسب الأنظمة، فإذا كنا في نظام موجه فالإعلام دوره محدد من السلطة. تقول هذه السلطة إن الإعلام يجب أن يؤدي دوراً تثقيفياً وسياسياً وتحريضياً. في الأنظمة الحرة أو الليبرالية كما نسميها، هناك الإعلام الذي نسميه، إعلام الخدمة العامة (public service)، والمفروض أنه يعكس

(*) أدارة الندوة محمد نورالدين.

السياسات الحكومية، وأقول الخدمة العامة بمعناها الفعلي، وتختلف أوروبا عن بلادنا، في بلادنا الخدمة العامة تكون نوعاً ما إعلاماً موجهاً على غرار الأنظمة الموجهة، أما في أوروبا الخدمة العامة، تلفزيون الخدمة العامة أو وسائل إعلام الخدمة العامة، هي في خدمة الجمهور لتقديم مادة موازية للمادة التي تقدمها وسائل الإعلام التجارية، وهنا الفكرة تختلف تماماً، الإعلام المملوك لرساميل المؤسسات يسعى إلى كسب الجمهور وإلى تحقيق أرباح من خلال برامج، بصرف النظر عن نوع هذه البرامج، إذاً هنا وسيلة الإعلام تؤدي دور المؤسسة الإقتصادية المنتجة، فتسوق في الوقت نفسه خطاب ومعلومات ترتبط بطبيعتها الإقتصادية. وإذا كنتم تريدون الدخول في مسألة النزاعات، فإن الإعلام كان منذ القدم أداة للنزاع وقد تطورت هذه الأداة عبر الزمن.

نبيل عميس: أوافق د. زين الدين على أن هناك تنوعاً في دور وسائل الإعلام. فلو أخذنا بعض وسائل الإعلام كالدوريات نجد أنها تختلف باختلاف الجغرافيا والسياسة. فمجلة **ناشيونال جيوغرافيك** *National Geographic* على سبيل المثال هي مجلة تتعاطى مع المواضيع العلمية بدرجة عالية من المهنية والموضوعية. ولكن لو قمنا بدراسة الموضوعات التي تتناول شؤون العرب والمسلمين، على ندرتها، نجد أن هذه الموضوعية والمهنية تتأثر بالصورة النمطية الموجودة في صحافة الغرب تجاه الموضوعات السياسية الساخنة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وعليه فإن هذه الموضوعات المفترض أنها علمية والتي تتعاطى مع العرب والمسلمين عادة ما تكون منحازة وفي شكل خطر لأنها مقدمة على صفحات مجلة علمية تشتهر بصدقيتها. وهذا أسوأ أنواع التأثير خصوصاً عند الإنسان العادي لأنه يقرأ من دون أن يدرك أنه في النهاية مستهدف بطريقة أو بأخرى.

هنا، أريد أن أؤكد أن التعاطي مع الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد هو في النهاية سياسة. صحيح أنه في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك موضوعية إلى حد ما في التعاطي مع الأخبار الداخلية أو العلمية والمعرفية، لكن عندما يكون الموضوع محل نزاع، مثل أي خبر عن إسرائيل، فلا يكون هناك أي مجال للموضوعية حتى ولو كان الخبر عن الإنتربولوجيا أو الفن أو الطعام. التعاطي مع هذه الموضوعات عادة ينطلق من مسلمات هي انحياز لإسرائيل ومعاداة للعرب والمسلمين.

السياسة تدخل في كل المنتجات الإعلامية حتى الصور المتحركة التي هي في الأساس برامج يفترض أنها بريئة وموجهة للأطفال في شكل خاص. أذكر هنا على سبيل المثال قيام مشكلة قبل سنتين تقريباً بين الولايات المتحدة والمكسيك على أثر إصدار الأخيرة طابعاً تذكارياً عليه صورة شخص أسود (نيغرو) ما أدى إلى اعتراضات صاخبة من السود وجمعيات مكافحة التمييز العنصري وبالتالي إلى سحب هذا الطابع من التداول و، على ما أذكر، إعتذار المكسيك على لسان رئيسها فيسنتي فوكس Vicente Fox على هذه

الغلطة. عند الحديث عن الحرية الإعلامية تختلط الموضوعية بالسياسة والجغرافيا وكل شيء آخر.. إنها عملية جداً في غاية التعقيد.

نسيم الخوري: أنا أريد أن أذهب أبعد من ذلك، وهو ليس سؤالاً مدرسياً بقدر ما هو سؤال يعيد النظر بوظائف الوسائل الإعلامية ككل. صحيح أن الوسائل الإعلامية لها وظائف معرفية سياسية، تحريضية، حيادية، منحازة، ولكن وسائل الإعلام أصبحت أكثر من هذا بكثير اليوم. بدءاً من عصر الفضائيات، لم يعد مسموحاً الكلام عن الجغرافيا، مسألة الجغرافيا مسألة أصبحت ضعيفة أمام سلطة أو سلطات الإعلام، لسبب بسيط أننا نعرف بان الدول والشعوب وخصوصاً هذه الشعوب والدول التي ننتمي اليها في منطقة الشرق الأوسط التي سبق بعد الحربين العالميتين ودفعت أثماناً غالية كي ترفع الحدود في ما بينها. الآن جاء عصر الفضاء، نحن الآن في الفضاء بمعنى النزاع الحقيقي، بمعنى الصراع الحقيقي، على اعتبار ان الحضارة الزراعية سبق وأن اجتزناها عندما انتهى التراب، وانتقلنا إلى العنصر الثاني الذي هو الماء، الذي اجتزناه أيضاً ونحن الآن في الفضاء، الصراع الحضاري والفكري والثقافي هو الصراع خارج الجغرافيا بالمعنى التقليدي. في هذا المعنى التحدي كبير، هناك صراع ثقافي وفكري على مستوى كبير جداً، في هذا المعنى، يجب في رأيي إعادة النظر في مفاهيم وسلطات هذه الوسائل الإعلامية، التي تتقدم لتحتل المكان الأبرز في علاقات الشعوب والدول في ما بينها، يبقى مسألة أساسية تعزز ما نحن فيه، وهي في تقديري المتواضع، انتقال البشر من الكلام إلى الكتابة إلى الصورة، عندما نتكلم عن وسائل الإعلام يجب أن نميز مسألة الصورة. نحن في عصر الصورة التي يعتبرها بعض المحللين بأنها أكثر تأثيراً من الكتابة، الانتقال من واقع الحال، الكلام، إلى الكتابة كان يحفظ قسطاً كبيراً من حضور العقل، العقل بمعناه التحليلي والفلسفي. الآن عندما دخلت الثقافة البشرية، ونحن منها، في مسألة الشاشة، أعتقد أن هناك تقدم للغريزة، تقدم قوي وليس تقدماً عفوياً، ولا بريئاً، هناك إدارة كبرى لهذه المساحة الإعلامية، لهذه الوثائق الموجودة في العالم التي حتى الآن لم نستطع أن نضبطها بالمعنى القانوني. المانيا تحاول الآن عبر المجموعة الأوروبية ضبط هذا الفضاء، ليس هناك من قانون توزيع فضائي، هناك قوانين ترعى توزيع الحضارات الترابية أو الحضارات التي نشأت في التراب أو في الماء، أما على مستوى الفضاء فليس هناك من قوانين، هناك تجربة وحيدة للمجموعة الأوروبية التي حاولت أن تجمع مجموعة الثقافات للمنظومة الأوروبية في تلفزيون فضائي ولكنها بالرغم من ذلك ليست شاشة مرئية من كل الناس. في هذا المعنى، اعتقد نحن أمام عصر تتقدم فيه الغريزة، تتقدم فيه الشاشة وهي شاشة متشظية في شكل عام وهي شاشة تدار في شكل حقيقي. لها رؤوس أموالها، لها سياستها، لها مفاهيمها ولها وظائفها التي يكاد يطغى فيها السياسي على كل ما عداه.

أحمد زين الدين: كنت أود أن أعلق على مسألة أشار إلى زميلي حول تطور الأدوات، وتطور في آليات عمل وسائل الإعلام، ولكن السؤال كان ولا بد من الإجابة عنه. ما هي الوظيفة التي تؤديها وسائل الإعلام سواء أصبحنا في عصر الفضائيات، أم في عصر الكلمة، أم عصر الإذاعة، ثمة وظيفة لوسائل الإعلام، هذه الوظيفة تذهب من التوجيه إلى العملية الاقتصادية الترفيهية، إلى العملية التربوية. ولدي تعليق ثان بالنسبة إلى الحياد والموضوعية في الإعلام، نحن نعلم طلابنا أن من معايير العمل الإعلامي الحياد والموضوعية، ولكننا نعرف تماماً أن الحياد والموضوعية غير موجودين في عالمنا، أنا مثلاً أدرس طلابي في كلية الإعلام أن الحياد والموضوعية يجد ان معناهما في شكل الرسالة الإعلامية وليس في المضمون. لأن في المضمون مستحيل أن تجد وسيلة إعلامية محايدة، في الشكل حينما تقدم رسالة إعلامية شكلها موضوعي، أنت تقدم رسالة أكثر إقناعاً، لأن في المضمون لن تكون موضوعياً، لأنك تعمل في مؤسسة ولأن لديك ثقافة ولأن لديك ميول فكرية وسياسية وغيره.

نسيم الخوري: الوسيلة الإعلامية سلطة قائمة وهي سلطة تجاري الدول في شكل عام، وخصوصاً الدول العظمى والتي في رأسها دولة العولمة «أميركا» والتي اشبهها أنا بالعنكبوت، يتخطى ولا نستطيع أن نضبطه ويلف العالم ويبث ما يشاء من أفكار سواء كانت ترفيهاً أو سلطة أو إقتصاداً أو سياسة. في خصوص السؤال الثاني: يتضمن مقاربة لوسائل الإعلام الغربية والعربية الإسلامية للنزاعات والأحداث من حرب الخليج الثانية إلى الآن، ربما قد نظلم وسائل الإعلام العربية إذا حاولنا أن نقوّم أداءها من تلك الفترة (١٩٩٦) أو على الأقل في النصف الأول أو في نصف التسعينات لأنه عملياً لم يكن هناك فضائيات عربية أساسية قبل ظهور قناة الجزيرة، لم يكن هناك وسيلة إعلامية عربية أو وسيلة إعلامية إسلامية. الآن في السنوات الأخيرة تغيّر الوضع. هناك محطات فضائية، هناك صحف تقوم أيضاً بدور دولي وعربي صحف عربية أو إسلامية، فيمكن أن نبدأ بتقديم طريقة وسائل الإعلام الغربي لهذه الأحداث من حرب الخليج الثانية وصولاً إلى إحتلال العراق مع التركيز على الإنطلاق من حرب الخليج الثانية لمنهجية حصر الأحداث لفترة زمنية محددة، ولكن مع التركيز على الأحداث الأخيرة إحتلال أفغانستان أو الإحتلال الأميركي للعراق. كيف يمكن أن نقوّم كيفية أداء وعمل وتغطية هذه الوسائل لها.

نبيل عميس: سأدخل في هذا الموضوع من محورين غربي وعربي: غربياً، قبل مؤتمر مدريد الذي انعقد في العام ١٩٩١ لمناقشة عملية السلام بين العرب وإسرائيل كانت وسائل الإعلام الغربية تتميز بعداء مطلق لكل ما هو عربي في التغطيات الإعلامية. فعلى سبيل المثال نحن رأينا كيف كان الإنحياز واضحاً لإسرائيل في تغطية الحروب والمناوشات العربية الإسرائيلية كلها. في هذه التغطية كان التعاطي مع العرب يجري دائماً

على أساس أنهم متخلفون وجهلة، وكانت المصطلحات المستعملة من قبل الصحافة الغربية هي مصطلحات إسرائيلية. وعليه فحرب العام ١٩٦٧ وصفت بأنها حرب الأيام الستة وحرب رمضان ١٩٧٣ كان اسمها حرب يوم الغفران Yum Kipur (وللأسف حتى من قبل الكثير من الصحافة العربية). وفي محاولة لمقارنة التعامل مع صورة العرب وإسرائيل نجد أنه في الإعلام الغربي لا يوجد لدى العرب إلا المشاكل والجهل والهزيمة في حين أنه في الجانب الإسرائيلي هنالك اختراعات وحضارة وفن ومعاناة وتقدم... بعد مدريد ١٩٩١ حدث تغير ملحوظ في التغطية الغربية لأخبار العرب والمسلمين. ففي أطروحتي للدكتوراه المقدمة في العام ٢٠٠١(*) والتي كانت عن كتابة الأخبار عن العرب والمسلمين في صحافة النخبة الغربية، ومن خلال تحليل المضمون لأخبار الصراع العربي - الإسرائيلي في صحف **اللوموند والتايمز والنيويورك تايمز**، تبين أن هذه الصحف تعاطت مع أخبار العرب وخاصة الفلسطينيين بشكل أكثر إيجابية عما كانت عليه قبل مؤتمر مدريد. لقد كانت الفرضية الأساس أنه بسبب موافقة العرب على الذهاب إلى مدريد والمشاركة في عملية السلام فهم أصبحوا مسالمين وعليه فلا بد من اعطائهم ولو جرعة معقولة من المعنويات وذلك من خلال بعض الإيجابية في التغطية.. لقد أصبحوا شركاء بعد أن كانوا أعداء.

بالفعل كانت هذه المرحلة مرحلة إسترخاء إعلامي غربي تجاه العرب، إلى حد ما، وذلك بتشجيع من إسرائيل والولايات المتحدة في شكل خاص وذلك من خلال ما تملكانه من تأثير في السياسة الدولية في شكل عام وفي وسائل الإعلام الغربية بشكل خاص. في تلك الفترة لم يعد وصف العرب يقتصر على أنهم ارهابيين وعدائيين وضعفاء بل أضيفت إلى هذه اللائحة صفات جديدة مثل ضحايا وشركاء راغبين في السلام وقادرين على صنع هذا السلام. لا بل أكثر من ذلك، فقد اثبتت الدراسة أنه للمقارنة بين العرب والإسرائيليين بالنسبة للرغبة وتسهيل التوصل إلى السلام كانت إسرائيل أكثر سلبية حتى في صحيفة **النيويورك تايمز** بينما ساوت الصحيفة نفسها بين العرب والإسرائيليين، ولأول مرة في تاريخها، في موضوع الأعمال العدائية. أما بالنسبة للصحيفتين الأوروبيتين فقد كان الإنحياز واضحاً للعرب في عملية التغطية(**). شهر العسل هذا لم يدم طويلاً، فنتيجة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تغيرت ظروف اللعبة ووجد المحافظون الجدد أن الفرصة باتت مؤاتية للإنقضاض مجدداً ليس على العرب فحسب ولكن على منطقة «الشرق الأوسط» برمتها. كان هذا تطبيقاً لنظريات وضعت في بداية التسعينات مثل **نهاية العالم** لفوكوياما **وصدام الحضارات** لهانتنغتون وهذا هو الخط الذي يتبعه الساسة في الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

أما اليوم، وأمام التخبط الذي تواجهه الولايات المتحدة سواء في افغانستان أم العراق أو

(*) قبل شهر واحد من ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(**) *The western Elite Press Construction of Islam: The Arabs and Iran (1991-1999)*, Nabil Oumais, 2001, p.86.

في معالجتها للملف النووي الإيراني، وفي ضوء تقرير فرانسيس فوكوياما الجديد والمنشور في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والذي ينعي فيه حقبة المحافظين الجدد وما رافقها من سياسات، يبدو أن حقبة جديدة في طور الصياغة ولا بد أن تكون لها مخططاتها السياسية والعسكرية والإعلامية الجديدة وخصوصاً للعرب وللمنطقة، خصوصاً بعد الاخفاقات الأميركية (وحلفائها) مقارنة مع ما حققته إيران في ابحاثها النووية وفوز حماس في فلسطين.

أما في المحور العربي، فقبل إنشاء محطة **الجزيرة** القطرية في العام ١٩٩٦ كان عمل الصحافة العربية يقتصر على «إجترار» ما تنتجه الوكالات الغربية مع بعض المحليات. لقد أحدثت الجزيرة ثورة في الفضائيات العربية وذلك من خلال العدد الكبير من المحطات التي تلتها بسبب النجاح الذي حققته. بيد أن هذا الأمر له سلبياته أيضاً. فللأسف، تتداخل في هذه الثورة الإعلامية الفضائية عوامل كثيرة سلبية. فعلى سبيل المثال، نجد أن من يملك هذه المؤسسات سواء كانوا أشخاصاً أم دولاً يتدخلون أو يؤثرون في السياسات الإخبارية والإعلامية لهذه المؤسسات. وعليه، ففي لحظة ما، قد ترضخ هذه الدول أو الأشخاص للسياسات الغربية أو تتقاطع مصالحهم مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ما يؤدي إلى تغطية في نفس هذا الخط الذي يمليه الضغط أو التقاء المصالح.

نسيم الخوري: هناك ترابط بين ما قلته في السؤال الأول والسؤال الثاني، حقيقة الأمر، الجديد في هذه المساحة من الصراعات الإعلامية بين الغرب والشرق، وأعني بالشرق، الشرق الأوسط الذي هو منطقة متحركة مائعة تخضع للإستراتيجيات الأميركية - الإسرائيلية... في واقع الحال هذا الصراع ليس صراعاً مؤثراً لكن الإعلام يؤدي دوراً أساسياً، بمعنى أن عاصفة الصحراء كان لا يمكن أن تتم إن لم يمهد لها بأمرين، تحضير الرأي العام الأميركي في شكل عام عبر بث مجموعة من البرامج والأفكار والمقترحات تبرر خروج أميركا خارج حدودها، وأيضاً بث مجموعات أخرى من البرامج والأفكار تبرر أيضاً ما حصل في عاصفة الصحراء وهو ليس جديداً، كل عمرها الولايات المتحدة والقوى العظمى تعتمد على الإعلام كوسيلة أساسية سواء في التمهيد للحروب أو التمهيد للسلام كما تراه هي، وهي دولة عظمى حقيقية في هذا المعنى، وهي دولة العولمة، في هذا المعنى إذا أخذنا ما تكلم به الزميل نبيل سواء عاصفة الصحراء أو مؤتمر مدريد أو سقوط البرجين، حتى سقوط البرجين، تعاملوا في مسألة أساسية من حيث صورة سقوط البرجين أبانوا عن حضارة عظيمة، ومسألة العناية الأميركية بالإعلام مسألة كبيرة وهي جزء من استراتيجيتهم، الإعلام مسألة حاضرة دائماً على الطاولة من أفغانستان وصولاً إلى العراق، هي تكرار لمجموعة كبرى من التجارب، يوجد قبلها كمبوديا وقبلها فييتنام كل التجارب الأميركية بالمعنى السياسي العسكري كانت لا تفضي إلى مسائل قاطعة، كانت

تفضي دائماً إلى إستغلال ونهب ثروات الشعوب وضعضعة استقرار هذه الشعوب تحت عنوانين أساسيين هما الحرية والديموقراطية، وقد تحول كل هذا المنتوج الإعلامي إلى لعبة، مثلاً كل أولاد العرب الآن، غالبية أولادنا يملكون وينمون، مع لعبة الطفل العربي والشرق أوسطي وهي لعبة مستقلة من مجموعة حروب، اختصارات لما جرى في كمبوديا وفييتنام وعاصفة الصحراء والعراق الآن، تحول إلى قرص مدمج (CD) يلعب فيه أولادنا ويقتلون، يبحثون عن أبطال لا علاقة لهم بواقعهم وتتحول إلى مسألة ليست تجارية فحسب، ونحن نلعب اليوم نمرر الثقافة والأفكار والسياسة والإندماج، الإعلام لم يعد فقط شاشة نبث عبرها أفكارنا، هو موجود في كل حياتنا، تستطيع هذه الإدارة الصهيونية الأميركية أن تدير هذه المسألة في عناية فائقة.

في الموضوع السياسي أحب أن أختصره في شيء بسيط: ففي الصراع الدائر، كان الإعلام أساسياً لان عنده الوان التلفزيون، كل الهم الأميركي انصب على الخط الأحمر أي الإتحاد السوفياتي وكل المجموعة الاشتراكية، أما كيف تغير هذا اللون فقد اعتبرت الولايات المتحدة كل الوسائل بما فيها الخط الأخضر (العالم الإسلامي)، الخط الأخضر كان أساسي لتطويق الاتحاد السوفياتي الآن، الولايات المتحدة الأميركية التي تحاول أن يذهب معها العالم في إتجاه أفقي أحادي سواء في الإعلام أو في السياسة أو في العسكر أو في الثقافات المقبلة. أنا أود أن أقول بصرف النظر عما قاله **فوكوياما** نحن الآن أمام بداية نهاية العولمة. لسببين، السبب الأول أن الولايات المتحدة لم تستوعب معنى تاريخ الإسلام والمسلمين حتى الآن، وهي تقارب مقاربة خاطئة، كل ما تفعله الولايات المتحدة سواء في برامجها، أم في سلوكها السياسي أنها تدخل كل المسلمين حتى الذين كانوا بعيدين عن معنى الإسلام تحت مظلة «حي على الفلاح» بمعنى حي على الجهاد ضد أميركا لأنها أسقطت التنمية كمسألة أساسية من مسائل الطريق للألفية الثالثة. الأمر الثاني الأساسي الذي سيذهب بنا إلى بداية النهاية هو الخط الأصفر، وأعني به الدولة الصينية القادمة التي غزت الأسواق، يوجد هناك إعادة نظر في صدقية إختناق الأسواق بالمنتوجات الصينية، لكن على المدى المنظور وفي وقت لا يمكن تحديده. فإن فكرة الخط الأصفر قادمة والخط الأخضر أي، كل ما له علاقة بالإسلام والمسلمين والعرب.

موضوع أساسي آخر هو موضوع فلسطين، بدأت الثورة الفلسطينية الفعلية عندما تمكنت المقاومة اللبنانية أول مرة من دحر إسرائيل، ونحن كنا بالمعنى الإعلامي نحلم بأن ننشر رسالة في بريد جريدة **اللوموند** (*Le Monde*) الفرنسية، كان من الصعوبة أن تنشر توضيحاً. الآن، ما حصل في لبنان كان لحظة مهمة والشرارة الأساسية التي حركت ما يحصل في فلسطين والمسألة لم تنته، إذ لا تزال في بدايتها. في هذا المعنى، أنا أعتقد بأن الإعلام الغربي في شكل عام كان لا بد أن يدفع العرب لدخول عصر الفضاء الذي بدأت

بالحديث عنه، وهم تباعاً يدخلون أكثر فأكثر مع تحفظنا الأكاديمي والعلمي عن بعض هذه التجارب. تجربة الجزيرة تجربة جديدة صار عمرها ٨ سنوات في الفضاء العربي، تجربة لها رعايات غير واضحة المعالم في شكل كامل، يجب قراءة وظيفة هذه الشاشات العربية مثل الجزيرة، والمؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC)... إلى آخره. يجب دراسة الخطى العربية الأكاديمية في الفضاء وأنا أقول من باب الإنتهاء من الجواب على هذا السؤال إن العرب بالمعنى الحقيقي حتى الآن يسبحون في الفضاء، هم يشبهون الأطفال الذين يسبحون في الفضاء وفي رأيي، أن ما تحققه هذه الخطوات البسيطة الطفلية تقف في مواجهة كل ما نظّره، مجلس الجامعة العربية والجامعة العربية والدراسات والبحوث والندوات ومراكز الدراسات في شأن إعادة اعتبار العرب والمسلمين وإيقاظ أسئلتهم رغم أن هذه الفضائيات لا تؤسس لثقافة جديدة.

أحمد زين الدين: بالنسبة إلى تغطية وسائل الإعلام الغربي للنزاعات وتحديداً منذ حرب الخليج الثانية كانت تغطية الإعلام العربي مسيطرة، كان الإعلام الغربي يعتبر مرجعاً لكل وكالات الأنباء الدولية، ما تقوله وكالة رويتر أو وكالة الصحافة الفرنسية تتناقله وسائل الإعلام، الذي طرأ في التسعينات، هو ظهور الـ (CNN) على مستوى عالمي ومعها ظهور ما يسمى الفضائيات، الآن CNN لم تخرج في التغطية في مقاربة النزاع عما سبق، عن الهيمنة الأميركية وطريقة التعاطي مع كل ما هو أحداث، لم تختلف المقاربة لأن الجيش الأميركي كان مع التحالف في تلك الأثناء. أنشأ الأميركيون مجموعة إعلامية تشرف على ما ينقل إلى وسائل الإعلام ما يدعى (*Mediapool*) يغطي مجريات الأحداث ويعطي الصور والأخبار للباقين كان يغطي الـ CNN وغيرها، والوكالات، تفرض على هذه المجموعة الأجندة الإعلامية وطريقة التغطية لهذا النزاع. وبما أنه في هذا التحالف كان يوجد أطراف متعددون، كانت التغطية في بقية وسائل الإعلام تمر عبر الأميركيين، والأوروبيون في ما بعد أعادوا النظر و(دار نقاش طويل على ما أعرف في فرنسا)، في قبولهم بأن يفرض الأميركيون عليهم تغطية حرب الخليج الأولى والثانية، وبدأوا يخططون لتأسيس فضائياتهم وما إلى هنالك.

أما على مستوانا، نحن العرب، فقد حصل هذا الإعجاب الكبير بالفضائيات وانطلقت حركة انشاء الفضائيات العربية. أول فضائية عربية كانت *MBC* لندن، وذهبت إلى لندن لأنه لم يكن في مقدورها ان تنشىء فضائية محلية متحللة من القيود الحكومية في العالم العربي. ثم جاءت قناة الجزيرة، وخلقت نوعاً من الدينامية في العالم، دينامية إنشاء الفضائيات، هذه الفضائيات مع كل ملاحظاتنا وتحفظاتنا عنها. وصلت إلى حد أن تقلب الصورة نوعاً ما أي المعادلة الإعلامية الدولية، بداية قلب الصورة بدأت فعلياً مع أفغانستان بالتحديد حينما انفردت الجزيرة بالتغطية من قلب أفغانستان. وكيف استطاعت

أن تفرض نفسها، الجزيرة كإعلام عربي، لأنها كانت وحدها تنقل من أفغانستان ولأنها فرضت نفسها على الـ CNN لأن صورة الجزيرة إضطرت قناة CNN أن تنقلها، إذاً، ثمة بداية لقلب الصورة، وتأكدت هذه البداية في العراق، لأنه لأول مرة في التاريخ بدأ الغرب يتحدث عن ضرورة وضع ضوابط في الإعلام، في حين إنه في السبعينات كان أكبر رافض لوضع ضوابط للإعلام، بدأت الصورة تنقلب. صحيح أن المقاربة في حرب الخليج الأولى بقيت هي نفسها لكن خلقت ديناميكية عندنا في العالم العربي، وإن بمحض المصادفة وغير مخطط لها، أقول إنها غير مخططة، وجدت بداية لمواجهة الهيمنة الإعلامية الغربية بعامة والأميركية تحديداً. ثم تأكدت في العراق. وإنما إلى الآن لا زال هذا الإعلام (المضاد) ينطق بالعربية الجزيرة الإنكليزية ستظهر بعد ٦ أو ٧ أشهر، ستكون نقلة في التاريخ ونراقب ما يحدث بعدها لأنه لن يكون صوتاً عربياً يفرض أحياناً الصور الحصرية على قناة CNN، سيكون صوتاً يتكلم بلغة يفهمها الأميركيون والغربيون عموماً من دون الـ CNN.

نبيل عميس: بالنسبة إلى الفضائيات العربية، وعلى الرغم من الحرية التي نتحدث عنها، إلا أنه يجب أن يبقى مثال قناة المنار اللبنانية حاضراً أمامنا وفي شكل دائم. ففي أية لحظة تقرر فيها الولايات المتحدة أو أي دولة غربية أخرى أن محطة ما «إرهابية» أو تتعارض مع أمنها القومي أو حتى تميز ضد المثليين جنسياً فإن باستطاعتها ومن خلال سيطرتها على البث الفضائي إيقاف هذه المحطة عن البث. إذاً نحن أحرار ما داموا يريدون لنا أن نستمر في هذه الحرية أو حتى يقضي الله أمراً. بالنسبة لموضوع الـ *Media Pools* الذي تطرق إليه الدكتور زين الدين أريد أن أوضح أنه خلال حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت ١٩٩١)، فإن الإدارة الأميركية هي التي اختارت الصحافيين الذين قامو بعملية تغطية الحرب وهي التي حددت لهم مواقع تواجدهم والمناطق التي قاموا فيها بالتصوير. أما في حرب العراق ٢٠٠٣ فالوضع كان أسوأ من سابقه بالنسبة للصحافة الغربية في شكل عام والصحافة الأميركية في شكل خاص. ففي هذه الحرب، فالصحافة الغربية، ونتيجة لتعطشها للمعلومات، ونزولاً عند الضغط، لم تستطع إلا أن تقبل بما هو موجود، أي المراسلين المرافقين للوحدات العسكرية (Embedded Journalists)، رغم تعارض هذا الأمر وأخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة والتي ساهم الغرب في صياغة معظم مبادئها.

ولكن، ورغم أننا شاهدنا وقرأنا عن أن صاروخ الباتريوت، على سبيل المثال، وبناء على رغبة البنتاغون، قام باسقاط صواريخ سكود التي أطلقها صدام، إلا أن الصحافة الأميركية هي نفسها التي كشفت بعد إنتهاء الحرب زيف هذه التقارير. الأمر نفسه حدث في العراق ٢٠٠٣. ففي حين أن «الوطنية» أجبرت الصحافة الغربية والأميركية بشكل

خاص ومن خلال المراسلين الملحقين بالوحدات العسكرية، على تبني وجهات نظر البنتاغون والقيادة الميدانية، إلا أنها هي التي كشفت فيما بعد مشاكل وأخطاء كثيرة مثل سجن أبو غريب وما رافقه من انتهاكات رهيبة للسجناء العراقيين. المحزن هنا أن العرب ليسوا هم من قام بكشف هذه الحقائق بل الصحافة الغربية. وعليه، لا بد من القول هنا أنه رغم مساوىء الإعلام الغربي فلا بد من الإعتراف أنه بلحظة ما، سواء أكان ذلك مقصوداً أم عن غير قصد فإن هذا الإعلام يقوم بممارسة دوره في شكل فاعل و«جيد».

محمد نورالدين: ما هي العوامل المؤثرة في رسم السياسات الإعلامية في الغرب؟ إذ يوجد إعلام عام، وإعلام رسمي أو نصف رسمي، ويوجد اعلام خاص لكن يوجد توجهات عامة أساسية تطاول القطاعين العام والخاص.

نريد أن نرى أي عامل أو ما هي العوامل مجتمعة المؤثرة في رسم السياسات. هل هي السياسات الحكومية؟ هل هي نزاعات دينية تؤثر في كل هذه الوسائل الإعلامية؟، هل هي مصالح اللوبيات (جماعات الضغط) العسكرية، والإقتصادية، التي حكي الكثير في قصة حرب العراق؟ أم يوجد عوامل أخرى؟ وضمن هذه العوامل أي دور للعامل اليهودي في رسم هذه السياسات بعيداً من تهمة معاداة السامية أو بعيداً من تهمة أننا نضخم الدور اليهودي واللوبي بحيث انه بعد هذه السنوات الكثيرة، لم نعد نميز الفرق بين السياسة الأميركية والسياسة اليهودية، وتجد أن هناك نسبة عالية من الصحة في وجود دور أساسي مركزي لليهود واللوبي اليهودي في العالم في التأثير على السياسات الغربية والسياسات الإعلامية في الغرب.

نسيم الخوري: في اختصار، أحاول أن أربط مسائل السياسة في الدول الكبرى بالإستراتيجيات الإعلامية في شكل عام. من المخيف أن نعيد النظر في مسألة الكلام عن الغرب في شكل عام. السبب في هذا الأمر ذو شقين: أولاً: سبب شخصي لانه يتيح لي أن أحضر مؤتمر صحافي عربي في المجلس الأعلى للإعلام المرئي ـ المسموع في فرنسا. وقد نشرت أدبيات ووقائع هذا المؤتمر في المجلة التي تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع في فرنسا وهي مجلة (CSA) فوجئت بهذا المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام ان الأوروبيين يتكلمون مثل العرب في موضوع الإستراتيجيات الإعلامية، وشعرت بأن مصطلح تقسيم العالم، بين عالم أول، وعالم ثاني وعالم ثالث لم يعد جائزاً، وشعرت أكثر بأن في الإعلام يمكن الكلام عن عالمين، العالم الأول الذي هو صاحب العنكبوت صاحب السلطة، (الولايات المتحدة) وبقية ما تبقى من الدول في العالم هم يمثلون العالم الثاني، طبعاً مسألة العالم الثاني تضبط القارات الأخرى بما فيها القارة الأوروبية التي وسموها بالشيخوخة، بهذا المعنى يسقط مصطلح العالم الثالث، نحن لا ننتمي إلى العالم الثالث، نحن ننتمي في هذا المعنى إلى العالم الثاني ولو دخلنا إلى الموضوع التركي بمعنى

السياسة هنا نفهم مسألة وضع تركيا على ملف الطاولة الأوروبية. أما في المعنى الإعلامي أود القول إن هناك استراتيجية كبرى. وليد جنبلاط عندما ذهب إلى الولايات المتحدة اجتمع مع حكومة الإيباك (IPAK) ـ وهي الحكومة الصهيونية العالمية، وأخطر ما في الموضوع أن هناك توضع المفاصل الأساسية، لسياسة العالم للمرحلة المقبلة وتعمم على السفارات وسفراؤهم في الدول يعمموها على الدول، طبعاً هناك تلميحات لا تأتي هذه الأمور في شكل تقارير مفصلة، الإعلام يواكب هذه الأمور، والعالم كله غير الولايات المتحدة هو عالم ثانٍ، ونحن منه، يجب النظر إلى هذا الموضوع ليس من الناحية السلبية فحسب بل يجب أن ننظر إليه بإيجابية. هناك نوع من قواسم مشتركة بيننا وبين أوروبا وبيننا وبين أفريقيا، ليست مسألة الهجمة على منطقتنا هجمة على الإسلام فحسب، هي هجمة لها أكثر من بعد ديني. من أجل هذه الإستراتيجية التي تدعم الولايات المتحدة. طبعاً هناك يهود ولهم خطط وعندهم أغراض خاصة، مسألة لها علاقة بتاريخهم، لها أبعاد إقتصادية وأبعاد سياسية. ولكن في المعنى الآخر، أنا أعتقد أنهم ذاهبون إلى نهاية العولمة والعرب والمسلمون لهم دور أساسي في إعادة إيقاظ هذه الأفكار. في واقع الحال لو أخذنا فرنسا على سبيل المثال، فهي كانت تساعد الإعلام، وكانت عصا تتوكأ عليها أوروبا بكل إعلامها، طبعاً لأنه هناك فاعليات وقوى ورساميل موجودة واليهود لهم دور كبير ومؤثر فيها.

نبيل عميس: هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في العملية الإعلامية مثل مصالح الدولة التي تتواجد فيها المؤسسة. فهذه المصالح بالطبع تفرض نفسها على السياسة الإعلامية للصحيفة أو المحطة التلفزيونية أو الإذاعية. إضافة إلى ذلك، فإن عاملي الربح والسرعة في إيصال الخبر (Deadline) مهمان جداً لأي مؤسسة إعلامية. فعلى سبيل المثال، أعتقد أنه لو كان لمحطة CNN الوقت الكافي لمراقبة تقرير مراسلها برنت سادلر Brent Sadler حول مجزرة قانا في العام ١٩٩٦ لما كان سمح ببثه في الشكل الذي شاهدناه حينئذٍ، ولم يكن ليسمح لصحافي أميركي بالبكاء وأمام مئات الملايين من المشاهدين على ضحايا لبنانيين سقطوا في مقر للأمم المتحدة نتيجة لقصف إسرائيلي عنيف ومركز. لماذا؟ لأن هذه القضية ليست من أولى اهتمامات الشعب الأميركي (ناهيك عن الإنحياز المسبق والتام لكل ما يتعلق بإسرائيل). حرب فيتنام موضوع آخر. ففي هذه الحرب كان الخبر مهم لكل بيت في الولايات المتحدة كون هذه البيوت متحرقة لمعرفة مصير ابنائهم الجنود قبل كل شيء آخر. الجمهور الأميركي في شكل خاص يهتم عادة بالمواضيع الداخلية مثل الإقتصاد والفن والعمل والبطالة وغيرها.

إضافة إلى ما سبق من عوامل مؤثرة لا بد من الإشارة إلى مصادر **الخبر**. مصدر الخبر عاده يحدد وجهته وهذا ما فهمه الأميركيين في حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣ وركزوا عليه.

فمصادر الأخبار عندما تكون في معظمها رسمية ونتيجة لحاجة الصحافة لهذه المصادر تؤدي بالتالي إلى سيطرة وجهة النظر الرسمية على الأخبار. أي، وبكلام آخر، إذا تمكنت القيادة العسكرية الأميركية خلال هذه الحروب ومن خلال الـ *Media Pools* أو المراسلين الملحقين بالوحدات العسكرية، من السيطرة على مصادر الأخبار والمعلومات فإن وجهة نظرها ورؤيتها لمجريات الأمور هي التي ستسيطر على مضمون التغطية.

وبالعودة إلى وسائل الإعلام العربية نجد أن مصادر الأخبار في السابق كانت في معظمها غربية وأميركية تحديداً. ولكن من خلال بحث أقوم بكتابة القسم الأخير منه، وهو عبارة عن تحليل مضمون لأخبار العراق في كل من صحيفة **النهار** اللبنانية (يمينية) و**السفير** (يسارية) و**النيويورك تايمز** الأميركية تبين أن المصادر العربية، ولأول مرة، فاقت المصادر الغربية سواء الرسمية منها أم غير الرسمية، بحيث أن نظرية مارغريت تاتشر الرئيس الأسبق لوزراء بريطانيا والقائلة بعدم مد «الإرهابيين» بأوكسجين الدعاية نُقضت وبقوة في هذه التغطية وذلك من خلال الوجود المكثف لأخبار تنظيم القاعدة واعتماد تصريحات مسؤولي هذا التنظيم في كتابة الأخبار.

بكلام آخر، نتيجة لمحاولات التفلت من السيطرة الغربية عبر انشاء المزيد من المحطات العربية، إضافة إلى عوامل أخرى نجد أن هناك أمور بحاجة إلى التأمل فيها. فعلى سبيل المثال، وتحت عنوان العوارض الصينية *The China Syndrome*(*) كتب بول كراغمان Paul Krugman في صحيفة **النيويورك تايمز** بتاريخ الثالث عشر من أيار / مايو ٢٠٠٣ مقالاً يوضح فيه مدى التأثير الذي تمارسه إدارة الرئيس جورج بوش في طريقة تعاطي وسائل الإعلام الأميركية مع ما يجري من أحداث في العراق. فبحسب كراغمان، كانت هنالك مفارقة عجيبة تمثلت في أن محطة الـ BBC المملوكة من قبل الحكومة الأميركية أكثر موضوعية في تغطيتها لحرب العراق من مثيلاتها الأميركية والتي تخضع للملكية الخاصة وذلك بسبب التشريعات التي تضعها الإدارة الأميركية سواء لمعاقبة معارضيها أم لمكافأة الموالين منهم.. لقد استطاعت الـ BBC رغم كل الضغوط المجاهرة بمعارضتها لتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا والوصي بحكم موقعه عليها.. ترى هل تتمكن المحطات والمؤسسات الإعلامية العربية من التفلت، ولو إلى حد ما، من الضغوط الكثيرة التي تمارس عليها؟ أمر آخر يجب الإنتباه إليه وهو أنه في الوقت الذي كان فيه بلير وبرلسكوني يعلنان وقوفهما إلى جانب جورج بوش في حربه ضد العراق، كان الملايين يتظاهرون في شوارع لندن وباريس وروما ومدريد وغيرها من المدن الأوروبية ضد هذه الحرب، في حين أن مصر، والتي يفوق عدد سكانها أكثر من ٧٠ مليون نسمة كانت أكبر مظاهرة تخرج من عاصمتها تحوي أقل من ٢٠٠٠ (ألفي) متظاهر فقط!!!

هذه الأرقام نحن كعرب لم نستفد منها. وسائل الإعلام الأميركية سيطرتها على الأميركيين

(*) *The China Syndrome* خلال حرب العراق حصل أمر مضحك وهو أن كثيراً من الأميركيين تحولوا إلى شبكة الـ *BBC* لمعرفة ما يجري هناك من أخبار. كانوا يبحثون عن وجهة نظر أخرى لا يمكن الحصول عليها في نشرات الأخبار المحلية، وهذا، بحسب ما قاله المدير العام لـ *BBC*، لأن هؤلاء، أي الأميركيين، لفوا أنفسهم بالعلم الأميركي واستبدلوا اللاانحياز بالوطنية. لندع سلبيات وإيجابيات هذه الحرب ولنفكر بهذه المفارقة. فالـ *BBC* تمتلكها الحكومة البريطانية. وعليه، فإن المرء يتوقع منها مساندة سياسات هذه الحكومة. ولكن في حقيقة الأمر، فإن الـ *BBC* حاولت جاهدة، وهذا ما يقر به حتى منتقدوها، أن تبقى محايدة. أما محطات التلفزة الأميركية التي تعود ملكيتها لشركات خاصة، فإنها تصرفت وكأنها محطات مملوكة من قبل الدولة وجاءت تغطيتها منحازة لسياسات تلك الدولة. فما هو التفسير لهذه المفارقة؟ قد يكون لذلك علاقة بما يسمى *China Syndrome*. بالطبع ليس المقصود هنا قضية المفاعل النووي، ولكن المقصود هي تلك

قوية ولكنها أقل قوة في السيطرة والتأثير على الشعوب الأوروبية، ونحن كعرب لم نستفد من ضعف هذه السيطرة على الأوروبيين لتحويل رأيهم العام لمصلحتنا.

أحمد زين الدين: في المنهج لا أعلم إذا كنا نستطيع أن نتكلم عن سياسة إعلامية، بمعنى أن تأتي الدولة وتقول إفعلوا كذا في الإعلام أو لا تفعلوا كذا، أعتقد إن سياسة إعلامية من هذا النوع لا توجد، إنما هناك تشريع، هناك قوانين في الإعلام، تتغير القوانين بتغير الأغلبية البرلمانية، بتغير الأولويات الوطنية، بتكليف مركز بحث رسمي لدرس الأولويات التغطية الإعلامية لمسائل معينة، وتوضع قوانين لضبط المسألة الإعلامية وإنما لم يعد يوجد في أوروبا شيء اسمه «حرب على الإعلام» في الغرب عموماً يوجد إعلام الخدمة العامة، ووظيفته أن يقدم مادة نوعية، أن يتنبه إلى مسائل كالبيئة وكالتربية... الخ، مع هامش كبير من الحرية، ولنأخذ مثلاً قناة «*France 2*» في فرنسا والتي هي حكومية وخدمة عامة، لا يوجد ضغط من الدولة عليها في موضوع الحريات، الحرية مفتوحة، ونجد ان المعيار الأساسي في الغرب هو القوانين، أنا أفعل ما أشاء إنما لا أخرق القوانين، المشكلة إننا أحياناً لا نفهم هذه الأمور، لأن تعاطينا مع مسألة القانون لا يزال تعاطياً نسبياً، القانون أحياناً يحترمه المواطن، لكن في بلدان كبلداننا عموماً المسؤول أو الحاكم يستطيع أن يخرق القانون ساعة يشاء، العوامل المؤثرة في رسم السياسات هي تلك المصالح، حينما ينجح حزب في الإنتخابات لديه برنامج، هذا البرنامج يؤدي إلى مجموعة قوانين، هذه القوانين تفرض نفسها على الإعلام، يوجد أدوات للضبط والمراقبة مثل المجلس الأعلى في فرنسا، يقول هذه القناة أخطأت وهذه القناة لم تخطىء، يُحاسب على أساس القانون، تدخل في ذلك مصالح إقتصادية وغيرها، من خلال العملية السياسية الديموقراطية الإنتخابية، من أين يدخل اليهود؟ يدخل اليهود من هنا، عبر المؤسسات الإقتصادية، وعبر الأحزاب وعبر مجموعات ضغط بيئية مثل الصيادين، هكذا يتدخل اليهود في رسم السياسات الإعلامية. أي ليس هناك من مخططات، ولا ننسى أن فرنسا صاحبة الدعوى إلى «الإستثناء الثقافي» من اتفاقات التجارة الحرة والتي كانت موجهة تحديداً ضد الأميركيين. اليهود يستطيعون أن يجدوا المداخل التي يدخلون عبرها إلى القرار والتأثير.

نبيل عميس: أنا لا أستطيع أن أنفي ما قاله الدكتور أحمد عن أوروبا، وأميل من خلال البحث الذي أجريته إلى أن أصدق أن الأوروبيين وحركة الشارع تعبر عن نفسها، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فاستطيع أن أؤكد أن الدولة تسيطر رغم أنها لا تملك وسائل الإعلام، أعطي مثالاً بسيطاً على ذلك الصحافي الذي فضح قضية الإساءة للقرآن في غوانتانامو. فمن ضمن القانون وفي إطاره أجبر على الإستقالة. ولكن رغم ان المجلة أعطته التعويضات ولم تخالف القانون، نجد في هذه القصة تجاوزاً للمواثيق والأطروحات و«المعلقات» الأميركية التي تتغنى بحرية الصحافة. هذا الإنسان تحدّث عن واقعة موجودة،

العوارض المتمثلة بشبكة أخبار روبرت مردوخ (Rupert Murdoch) وطريقة تعاملها مع أخبار جمهورية الصين الشعبية. ففي الولايات المتحدة تشتهر إمبراطورية السيد مردوخ الإعلامية والتي تضم *The New York Post* و*Fox News* "بوطنيتها". بيد أن كل هذه الوطنية لم تردع السيد مردوخ عن الإنصياع إلى النظام الصيني القمعي ومسايرته لإيصال برامجه إلى هذا السوق الواسع. وكان مما تضمنه هذا الانصياع قيام مردوخ بإلغاء البث عبر قمره الاصطناعي لنشرة BBC World Service والتي لا تريدها الحكومة الصينية، ثم الطلب إلى شركة نشر يملكها أن تلغي نشر كتاب ينتقد النظام الصيني.
هل من الممكن لشيء كهذا ان يحصل في الولايات المتحدة؟ بالطبع يمكن. فمن خلال قراراتها، وخصوصاً تلك المتعلقة بقوننة وسائل الإعلام، تستطيع الحكومة الأميركية مكافأة المؤسسات الإعلامية التي ترضيها وأن تعاقب تلك التي لا ترضيها، وهذا ما يعطي الشركات والمؤسسات الإعلامية الخاصة الدافع لتقديم خدمات لأولئك الذين في السلطة.

ولكن لأنها أثرت في صورة الولايات المتحدة التي هي أساساً مهزوزة في الغرب، أجبر على الإعتذار ثم الإستقالة ونحن نعلم كم يحاول الأميركيون ان يجملوا هذه الصورة في العالم العربي والإسلامي، فحرية الصحافة التي نتحدث عنها في أوروبا ليست هي حرية الصحافة نفسها في الولايات المتحدة.

محمد نورالدين: لماذا ينجح اليهود في إختراق هذه الآلة الغربية ونحن كعرب لم ننجح في هذا الأمر. ما الأسباب؟ أين العامل الديني والإستعماري أو المصالح؟

نسيم الخوري: أولاً لدي شعور علمي دعمه د. نبيل، وهو أن الولايات المتحدة ليست دولة ديموقراطية وهي ليست دولة ديموقراطية بالمعاني الأخرى. في هذا المعنى اطروحتي عنوانها الإعلام والسلطات، الشاشة تكاد تقوم بمقام السلطات، الشاشة تحل في شكل كبير محل السلطة الدينية، والسلطة القضائية والسلطة التربوية والسلطة البيئية. هي مسألة منبر يوحي بالسلطة تحت ستار من الديموقراطية والحرية، وخصوصاً *Talk Show* الذي يسقط الحواجز بين هذه السلطات والناس، هذه مسألة يلزمها عناية وبحث. فما يحصل في بلد غني بتجاربه في هذا المعنى وهو الولايات المتحدة، نجد المفكر هو إلى جانب صاحب القرار. يجب أن ننظر إلى كيفية إصدار القرارات في الدول، طبعاً المفكر والأستاذ الجامعي والإستراتيجي في قلب المطبخ الذي يصدر القرار إلى جانب السياسي، اليهودي هو يدخل إلى قلب هذه المعمعة من الأساس، والوسائل لا تنتهي وقد عددها د. أحمد، يمكن أن أبدأ في الرعاية، فمجمل الشركات التي كانت تصنع السينما قبل أن يظهر التلفزيون وتصنع إعلانات تركز على أمرين في أساس غرائز البشر هما العنف والجنس، وراء الموضوع أبث أموراً مدروسة تحت ستار الحرية المطلقة غير قابلة للضبط وليس لها حدود ولا نعرف أين ستنتهي. في رأيي وعلى الرغم من هذا الجو العام وبالرغم مما وصفت به الولايات المتحدة الأميركية، في تقديري وسائل الإعلام اسقطت صانعيها في جبّ لن يستطيعوا التخلص منه، مسألة الحرية بدأت في شيء وانتهت في شيء آخر، لا يمكن أن يَضبط الفضاء، العرب اليوم يتقدمون، عندما يكون هناك عقيدة وإيمان والزاحف عليك يريد ضرب هذه العقيدة، وعندما يكون هناك مال تستطيع أنت ان تنفذ كما نفذنا في القرار.

نستطيع أن ننفذ إلى مصادر القرار، المؤسف أن هذا النفاذ بان في لبنان على المستوى غير المحمود الذي لا يرضي رغبات وتطلعات شعبونا وأهلنا ومنطقتنا. الآن مسألة رعاية كل الشؤون التي تستطيع أن تمرر فيها افكارك مررها، العرب لم يكونوا يتكلمون اللغة الأجنبية الآن نمتلك لغة ونمتلك مالاً ونملك عقيدة، لا أعتقد أن هناك محظوراً كبيراً. علينا ألا نستهين بقوة العرب والمسلمين الموجودين في العالم، نحن في حاجة إلى عمل، وتوظيف واستراتيجيات وبحث، وفي حاجة إلى وزراء إعلام عرب يفهمون ما يحصل حتى نقدر أن

ولأن هذه المؤسسات ليست مملوكة من قبل الدولة الاميركية، فإنها ليست عرضة لما تواجهه الـ *BBC* في محاولتها جاهدة عدم الظهور وكأنها اداة حكومية في عملية كتابة ونشر الأخبار. لذلك، فنحن يجب الا نتفاجأ إذا كانت تلفزيونات اميركا "المستقلة" اكثر خضوعاً بكثير لأولئك الذين في السلطة من تلفزيون الـ *BBC* المملوك من الدولة. في تقرير لـ Stephen Labaton نشر في صحيفة التايمز مثال طريف على قدرة الحكومة الاميركية مكافأة المؤسسات الإعلامية التي تمتثل لرغباتها. وهذه القابلية تتمثل في اقتراح قدمه Michael Powell رئيس الهيئة الفدرالية للإتصال The Federal Communaictions Commission. وهذا الاقتراح الذي تم تقديمه رسمياً يوم ١٢ ايار/مايو ٢٠٠٢ يمكن تلخيصه على انه خطة "لترك السمكات الكبيرة تأكل المزيد من السمكات الصغيرة". او بكلام اخر، فإن الإقتراح يسمح للمؤسسات الإعلامية الكبرى بالحصول على نسبة اكبر من السوق الوطني والحصول على محطات تلفزيون اكثر في اي سوق محلي، إضافة إلى رفع

نصل إلى المعنى الحقيقي، قصة الرشوة ليست امتيازات، أنت تستطيع أن ترشي أي صحافي في العالم، **الواشنطن بوست** رشت، لا يمكن أن تتدخل الدولة الأميركية أو إدارة ما وتقول لا حق لك ان تشتري مساحة في الفضاء أو مساحة في صحيفة، نحن كشعوب نستطيع أن نعطي كل ما لدينا من أجل الوصول إلى مصادر القرار، أي الدخول إلى وسائل الإعلام، لتغيير الصورة تماماً وهذا في المرحلة الكبرى أيضاً متاح وإلا، لم أسمح لنفسي بالقول بأن بدايات العولمة بالمعنى الإعلامي قد انتهت.

أحمد زين الدين: كيف يجب أن ننفذ، يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا ويجب أن نستثمر في الإنسان وفي المؤسسات نحن ما زلنا إلى الآن لا نملك قناة تحاكي العقل، ربما بسبب غياب المؤسسة التي تهتم في هذا الموضوع، ولا يوجد دولة مهتمة فعلياً.

نبيل عميس: سأقول لك لماذا العامل اليهودي قوي في الولايات المتحدة، أولاً: اليهود متعلمون، فهم أطباء ومحامون ومهندسون، وعلماء ذرة. ممنوع أن يكون اليهودي غير متعلم. إنهم يملكون المال ويملكون وسائل الإعلام، وهم أكثر من ذلك يتوجهون إلى صناديق الإقتراع ككتلة واحدة ومنظمة. وليس هذا فحسب، فللحفاظ على هذا التأثير، إستطاعوا أن يجبروا المشرِّعين هناك على سن تشريعات تحافظ على هذا التأثير. أعطيك مثلاً قانون معاداة السامية وقانون إنكار المحرقة. هكذا يكون التأثير، فالقصة ليست أخباراً فحسب، بل هناك أخبار، وقصص أطفال، وكتب، ومسلسلات وهناك المئات من الأفلام، وقد أحصى إدمون غريب عناوين الأفلام التي تستهزىء بالعرب والمسلمين في كتاب ضخم.

محمد نورالدين: طرحت أزمة الرسوم الكاريكاتورية في الدانمارك مسألة أساسية، لأول مرة يجري نقاش في العالم أجمع عن العلاقة بين حرية الإعلام وبين الحريات، وحتى الآن لم يذهبوا حتى إلى مجرد الإعتذار من المسلمين أو العرب من جراء هذه الرسوم. طبعاً الكل طرح أن حرية التعبير تتقدم على ما عداها، وحتى ربما تتجاوز إحترام المقدسات ضمن حرية التعبير وليس لأي شيء آخر. أريد تقويم هذه الأحداث من زاوية العلاقة بين حرية الإعلام، أين حدود حرية الإعلام، كم هي مطلقة، أم غير مطلقة والعلاقة الجدلية مع حرية التعبير في الوقت نفسه؟.

أحمد زين الدين: أشرنا آنفاً إلى الموضوع قليلاً. في أوروبا يجب أن نفهم أن هناك قوانين، أن السلطة القضائية هي فعلاً سلطة منفصلة عن السلطة الإجرائية وعن السلطة التشريعية، فكل الناس تحترم القانون. القانون أعلى سلطة في البلاد، أنا أفهم رئيس الوزراء الدانماركي حينما يقول لا أستطيع التدخل، أفهمه لأني عشت فترة في أوروبا وأعرف مدى إحترام القوانين، ربما يقول قائل حينما تكتب ضد اليهود تقوم الدنيا ولا تقعد، في أوروبا تحصل اتهامات، لأن هناك مؤسسات تقيم دعوى ضدك، وهناك قوانين

الكثير من المعوقات التي تمنع هذه الشركات من امتلاك او المشاركة في ملكية تلفزيونات ومحطات راديو وصحف في هذه الأسواق المحلية.
بصرف النظر عن الشوائب التي تحيط بمخطط الإقتراح، والتي من ضمنها ضرب التنوع في الأخبار الموجهة للناس، فإن أسوأ ما في الأمر هو أسلوب المقايضة الواضح في هذا الاقتراح. بل أكثر من ذلك، فإن المقايضة تمتد أيضاً إلى محتوى الأخبار. فعلى سبيل المثال لو أن احد المسؤولين عن الأخبار في محطة ما فكر في إدراج تقرير عن التهمة التي وجهها السناتور بوب غراهام والتي تقول بأن تقرير للكونغرس عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ منع نشره لأنه يضر بسمعة الرئيس بوش وذلك من خلال الأسئلة الكثيرة حول أداء إدارة الرئيس بوش بالنسبة لهذا الموضوع، فمما لا شك فيه أن هذا المسؤول سيفكر جدياً بإمكانية إدارة الرئيس بوش بمعاقبته أو معاقبة أي محطة تنشر هذا التقرير.
وعليه، فهذا يعني أن القوانين والمواثيق التي كانت في السابق تمنع هذا النوع من الشراكة الوقحة قد ولت أو تم تجاهلها.
والخلاصة، هنا، فعلى الرغم من عدم وجود الرقابة على وسائل الإعلام

إستطاع اليهود أن يفرضوها في الدول الأوروبية لذلك هم يطالونك. متى حاول العرب والمسلمون أن يفرضوا قانوناً لمصلحتهم في أوروبا؟ أعطيني إسم جمعية واحدة حاولت أن تقيم دعوى على أحد، يوجد بعض المكاتب لجامعة الدول العربية، حينما تقرأ شيئاً في الإعلام ترد بإسم حق الرد وليس أكثر من ذلك، لا يحركون القضاء مثلاً، هذه ليست مسؤولية الدانماركي، المسؤولية مسؤوليتنا نحن، علينا أن نتخلى عن ردود الفعل العاطفية ونقول من الآن إلى ثلاثين سنة علينا أن نضع مساراً.

هذا المسار يفرض قوانين من النوع الذي اقترحه بعضهم وهي أن المس بالمحرمات مسألة يعاقب عليها القانون، ولكن هذه عملية متواصلة يجب أن يتولاها أحد ويكون على الأرض في الدول الأوروبية، أو في الأمم المتحدة ويتابع الموضوع حتى النهاية ويكون هناك آليات ومحاسبة في هذا الموضوع. الصحافي الفرنسي يستطيع أن يكتب ما يشاء عن الرئيس الفرنسي لكنه لا يستطيع أن يتجاوز القانون، لا يستطيع أن يخالف القانون، أما أن يقول ما يشاء لأن هذا الرئيس أصلاً هو شخصية عامة، فالصحافي يملك الحق في أن يكتب عنه، أنا أعرف أنه في فرنسا يستطيعون أن يكتبوا ما يشاؤون عن المسيح مثلاً، والكنيسة الكاثوليكية يمكنها أن تقيم دعوى قضائية ضد أحدهم إذا شاءت وتستطيع أن تضع له حداً، ولكن ليس بالعاطفة. إن ما حصل طبعاً يسيء إلى الإسلام ولكن معالجة ذلك لا تكون في الشكل الذي تم وإنما بمخطط ربما يكون على المدى الطويل، لنعمل كما يعمل اليهود، اليهود هم فرضوا القوانين، وهم يتحركون عندما يشعرون أنهم في خطر، ويستغلون قوانين البلاد المتواجدين فيها، نحن لم نفعل ذلك.

نبيل عميس: البابا يوحنا بولس إعتذر لليهود ولم يعتذر للمسلمين. لماذا؟ أنت إذا كنت قوياً فالناس تحترمك. البابا ذهب إلى القدس واعتذر لليهود وعلى مرأى من مئات الملايين وعبر شاشات التلفزيون انحنى أمامهم. في العالم يوجد هناك مليار وثلاثمئة مليون مسلم، ومع ذلك رفض البابا الإعتذار إليهم عن المجازر الصليبية وغيرها، لماذا؟ لأن اليهود أقوياء ونحن ضعفاء، كل هذه الكتلة المنتشرة في كافة أنحاء العالم تستطيع على الأقل الضغط لإصدار التشريعات التي تمنع الإساءة للإسلام والمسلمين، إما على صعيد ثنائي بين دولة ودولة أو حتى على صعيد الجمعية العمومية للأمم المتحدة. في رأيي حتى الدول الإسلامية لم تأخذ هذا الأمر على محمل الجد وحتى المرجعيات الدينية هل أصدرت فتوى بتحريم شراء المنتوجات الدانماركية؟ لماذا نحن عندنا تسليم بأننا دول ضعيفة ودول في حاجة للدول التي تسيء إلينا، والدول التي يوجد فيها من يسيء إلينا؟ لا نستطيع أن ننكر عامل القوة في الموضوع وإذا كنا نريد أن يحسب حسابنا فإن علينا أن نفتش عن مكامن القوة عندنا ونعمل على استغلالها إلى أقصى حد.

أحمد زين الدين: أنا أتصور أن الصور التي نشرت في الدانمارك لن تكون الصور

في الولايات المتحدة، فإنه ما زال في الإمكان إيجاد طرائق أخرى تستطيع من خلالها شركات الإعلام الكبرى تقديم الأخبار بطريقة ترضي أولئك الذين في السلطة، في حين أنه لا توجد طريقة لمنع ذلك. (نقل النص من الإنكليزية د. نبيل عميس).

الأخيرة، طبعاً هذه الصور مع إدانتنا لمضمونها تنم أيضاً عن عدم فهم حقيقي لجماعة الإسلام أو للإسلام في شكل عام، ولكنها تنم أيضاً عن خبث وتحريك فعلي أو إمتحان حقيقي للاوعي المسلمين، وردود فعلهم إتجاه أحداث من هذا النوع بهدف التعرف إلى إمكانات هذا المجتمع، ودرجة الصلابة فيه ودرجة الإيمان وإلى أي مدى الإسلام متجذر. وهي مسألة أساسية أعتقد أن مراكز الدراسات اليوم في الغرب تعمل على هذا المحور الأساسي، واقع الحال أنا لا أرى قيمة كبرى لإعتذار البابا، حتى لو اعتذر البابا من المسلمين ماذا يغير؟ فالصور نشرت في الصحف ونشرت على صفحات الأنترنت مباشرة. أنا أفاجأ أن الصورة اليومية التي نأكلها بعيوننا هي صورة الدم والقتل والدمار في فلسطين، ألا تثير هذه الصور المسلمين؟ ألا علاقة لهذه الصور بالمسلمين؟ أين هم المسلمون؛ أين هم العرب؛ أين هم القوميون العرب؛ أين هي الأحزاب العربية؟ في حال غياب، إذاً لا تزال هذه المنطقة من العالم مسكونة في وعيها بمسائل ومحرمات لها علاقة في الدين ونحن نحترمها. هناك مسألة أساسية يجب أن نطرحها كي يكون لندوة من هذا النوع قيمتها. أنا قلت، إن الإسلام مسألة مطروحة على كل المستويات على طاولة البحث في الغرب، أنا أعتقد بأن المسيحية قامت بثورة في هذا العالم، وفصلوا بين الدين والدولة، وأسس لهذه المسألة فلاسفة كبار... الخ، مبدأ صراع وتثاقف الحضارات لن يصل إلى هذا المستوى، ليس بالضرورة أن يكون الصراع في المرحلة المقبلة صراعاً عسكرياً على الإطلاق، صراع إعلامي وصراع حضاري، ومن مهمة الرواد في الإسلام، أن يعرفوا كيف يمكن أن يوفقوا بين هذا العصر، مقتضياته وقوته وسلطات الإعلام وبين هذا اللاوعي الجمعي الذي يحافظ على اللحظات الأولى كما هي. مسألة الحرية، طبعاً هي مسألة منضبطة في الغرب اكثر مما هي منضبطة هنا، في الغرب الحرية منضبطة لها الف ولام، وفي بلادنا حرية من دون ألف ولام، الحرية بمعناها الغربي هي حرية على ارتباط المسؤولية. الألف واللام هي المسؤولية. مسألة المسؤولية في بلدنا مختلفة تماماً، من بعد ردود الفعل الكثيرة (صار هناك) إمتحان جمعي للمسلم في المنطقة، بعد التجربة الأولى، في رأيي كان من قبيل اللياقة التي ترضي المسلمين والعرب أن يصار إلى إعتذار لكنه لا يقدم شيئاً، حتى لو اعتذر البابا نيابة عن الدانمارك ❑

تركيا: علاقات إقليمية

إتفاقية الكويز وتكامل الإقتصاد الإسرائيلي

مصطفى أغيللي *

تعاني دولة إسرائيل منذ انشائها على الأرض الفلسطينية في عام ١٩٤٨ من مشكلة كسب المشروعية والإعتراف بها نتيجة كونها دولة إحتلال ولدخولها في حرب مع جيرانها من العرب. هذه المشروعية خلقت لإسرائيل مصاعب ومشاكل سياسية خطيرة في علاقاتها مع المجتمع الدولي وأدت إلى حدوث تراجع في هذه المنطقة من الزاوية الإقتصادية. لهذا السبب ركزت إسرائيل جهودها في الجانب التجاري نحو أوروبا وأميركا. لكن بعد مرحلة الركود الإقتصادي الذي شهده الإقتصاد الإسرائيلي في الثمانينات عاد ليشهد تصاعدا ونموا ملحوظين في التسعينات ونتيجة لعمليات الهجرة التي جاءت من دول الإتحاد السوفياتي السابق وأجواء التفاؤل التي سادت منطقة الشرق الأوسط تمكن الإقتصاد من تحقيق نسبة نمو ٤,٨ في المئة في التسعينات.

ونتيجة لتطبيق سياسات مالية مشددة في السنوات الأخيرة تمكنت إسرائيل من تحقيق هدف السيطرة على معدلات التضخم المالي مستفيدة من الفارق بين أوضاع نسب الفوائد المصرفية الداخلية والخارجية. ومن ثم أمكن تراجع معدلات التضخم المالي من نسبة ١٥ في المئة في التسعينات إلى نسبة ١٣ في المئة عام ١٩٩٩، وصعد دخل الفرد السنوي من ٨ آلاف دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١٧ ألف دولار في عام ٢٠٠٢.

بدأ نظام المقاطعة العربية لإسرائيل في عام ١٩٤٨، بهدف إعاقة البلاد العربية للبضائع والمنتجات والخدمات ذات المنشأ الإسرائيلي ومنع إقامة علاقات عمل وتعاون مع الشركات التي لها علاقات مع الإقتصاد الإسرائيلي. وتعمل البلاد العربية على منع وإعاقة التعاون التجاري مع إسرائيل عبر البلاد التي لها علاقات مماثلة مع العالم العربي. غير أن هذه المقاطعة المفروضة من البلاد العربية على إسرائيل تراجع قسم منها بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ على هامش بدء مباحثات سلام في منطقة الشرق الأوسط. ولكن نتيجة لإندلاع إنتفاضة الأقصى عادت البلاد العربية لتطبيق المقاطعة مجددا على إسرائيل. ثم ما لبث نظام المقاطعة أن خرق في شكل كبير بعد مباحثات مؤتمر شرم الشيخ في ٢٠٠٥/٢/٨.

(*) كاتب تركي.
تعريب سعد عبد المجد.

أما أميركا، فقد قامت بمحاولات عدة لتشجيع إقامة علاقات إقتصادية بين البلاد العربية وإسرائيل. وأثمرت الجهود الأميركية عقد مؤتمرات إقتصادية في هذا الصدد بمنطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، مثل مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) والدوحة (١٩٩٧). وفي ٢٠٠٣/٦/٢١ عقد المنتدى الإقتصادي العالمي في الأردن، وكانت المادة الأولى للإجتماعات هي تطبيع العلاقات الإقتصادية الإسرائيلية العربية. هذا المنتدى الذي وضع في الإعتبار البعد الإقتصادي لـ"خريطة الطريق".

قدمت أميركا مجموعة من المقترحات في إطار أهدافها في المنطقة من بينها إقامة منطقة تجارة حرة عربية ـ إسرائيلية ومجلس للعمل العربي، ومجلس للمياه، ومجلس للمرأة ومجلس للتعليم. على أن كل تلك المقترحات المذكورة لم تجد الرضا لدى إسرائيل لأنها لم ترم إلى تحقيق هدف إقامة وتطوير علاقات إقتصادية بين إسرائيل ودول المنطقة.

انتعشت العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد التوقيع على إتفاقية باريس في نيسان / أبريل من عام ١٩٩٤ بحيث أصبح هناك إتحاد جمركي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ويتم بموجب إتفاقية باريس المذكورة عمل السلطة الفلسطينية الإقتصادي[١] ويعد العنصر الأساسي في تلك الإتفاقية هو أسس التوافق الجمركي ومعدلاته بين الطرفين. كما قامت سلطة الحكم الذاتي بوضع بعض القواعد الخاصة في إطار حصص محددة لتجارتها مع البلاد العربية. وعلى الطرف الأخر، كان مفترضا قيام لجنة منفصلة بالعمل لأجل تحقيق إتفاقية تنظم العلاقات الإقتصادية والتجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية داخل إطار مباحثات السلام، لكن أمرها تعرض للجمود والسكتة القلبية على إثر قطع مباحثات السلام بين الطرفين.

أثرت إنتفاضة الأقصى التي بدأت في عام ٢٠٠٠ سلباً على الإقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً قطاعي السياحة والإنشاءات، بحيث تراجع في عام ٢٠٠٢ الإنتاج الصناعي بنسبة ٣,١ في المئة، وتقلصت دخول الصادرات وإنخفضت حركة الإستثمارات. وقد تراجع عدد السائحين القادمين لإسرائيل نتيجة لمشاكل عدم الإستقرار والأمن المتعلقة باندلاع أعمال العنف والشدة. وبإختصار، نجد أن عدد السائحين الذين قدموا لإسرائيل في عام ٢٠٠١ يقل بنسبة ٥٠ في المئة عن العام الذي سبقه. ويعد قطاعا الزراعة والإنشاءات على رأس القطاعات التي لحق بها الضرر الكبير بعد قطاع السياحة.

ركائز السياسة الإقتصادية الإسرائيلية

تستند البنية الأساسية للإقتصاد الإسرائيلي على ثلاث ركائز هي :

- التوجه نحو الصادرات بسبب ضعف السوق الداخلي،
- تطوير تكنولوجيا الزراعات لمواجهة ضآلة الموارد المائية،

(١) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في إسرائيل (بالتركية) ايار/مايو ٢٠٠٢.

- جذب القوى العاملة اليهودية المدربة عبر الهجرات الخارجية(٢).

هذه الركائز أو العناصر الثلاثة التي تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف البعيدة المدى ساهمت في حدوث تطورات مهمة في ميادين التكنولوجيا وتوجيه الإقتصاد الإسرائيلي. وبعيدا من هذا وذاك، يمثل عنصر الأمن أهم العناصر المؤثرة في حركة توجيه وإدارة الإقتصاد الإسرائيلي. ومن ثم تمكنت إسرائيل من التوجه ناحية المجالات الإستراتيجية فأصبحت واحدة من البلاد المعدودة في عالم اليوم في تكنولوجيا الصناعات العسكرية والنووية، مع الأخذ في الإعتبار أن هذا جاء نتيجة للدعم التكنولوجي الأميركي ومليارات من الدولارات التي تقدم سنويا للإقتصاد الإسرائيلي.

إن إسرائيل لم تتمكن من تطوير تجارتها الخارجية مع المنطقة التي تتواجد فيها لأسباب سياسية ولسياسة المقاطعة والحظر المفروض عليها من دول وشعوب المنطقة. ما أجبرها على التوجه بتجارتها الخارجية للدول البعيدة وبمعدلات كبيرة لتحقيق أهداف وخطط إقتصادية. وفي هذا الإطار نجد أنها إتخذت من أوروبا وأميركا هدفا لها. ومع توقيع إسرائيل على مجموعة من الإتفاقات التجارة الحرة مع أميركا ودول الإتحاد الأوروبي إكتسبت سياسة التجارة الخارجية أهمية، وزادت تلك الإتفاقات مع مرور الوقت لمصلحة الإقتصاد الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي وقعت إتفاقات للتجارة الحرة مع كل من أميركا والإتحاد الأوروبي.

يعد الألماس المنتج التصديري الصناعي الأهم في الصادرات المصنوعة لإسرائيل. وقد وصلت إسرائيل مرحلة أن تكون واحدة من أكبر مصدري الماس في العالم. وقد حققت نجاحا كبيراً في مجالات تكنولوجية متطورة مثل الإلكترونات إلى جانب الصناعات التقليدية. أما عن السبب في تحقيق هذا النجاح فيرجع للإستثمارات الكبيرة التي أنفقتها على إنشاء مراكز البحوث والتطوير ذات البعد العسكري، ما مكنها من إنتاج الطائرات التي تمثل واحدة من أكبر فروع الصناعات الثقيلة، وكذا أسلحة الطائرات العسكرية متعددة الغرض والأسلحة الموجهة من البحر للبحر. علاوة على أن قطاع الخدمات يمثل أهمية أخرى داخل الإقتصاد الإسرائيلي، وخصوصا فرعي المال والسياحة. على أن عدم الإستقرار الذي تعيشه الدولة العبرية يؤدي لتأثيرات سلبية في قطاع السياحة. وتستند الصناعة الإسرائيلية على صناعات متقدمة مثل الإلكترونات والطيران والإتصالات والمواد الغذائية والحاسبات والطاقة الشمسية والبيوتكنولوجي (الصناعات الحيوية المتطورة والمعالجة) والكيماويات والزراعة. وعلى الرغم من أن الشركات الإسرائيلية صغيرة الحجم بالنسبة إلى الشركات العالمية الكبيرة إلا أنها وضعت إسرائيل بين الدول الرائدة في التكنولوجيا في المجالات التي تعمل فيها. فقد أصبحت إسرائيل صاحبة قوة تنافسية كبيرة إلى حد ما في مجال شركات إنتاج البرامج والإدارة وبرامج التعليم والحماية من

(٢) www.igeme.gov.tr اوضاع الإقتصاد الإسرائيلي.

فيروسات الحاسبات والأنظمة الأمنية ومن ثم باتت إسرائيل واحدة من أهم الدول المنتجة في أنظمة التحكم والمراقبة الإلكترونية. وتنخرط شركاتها ليس في الصناعات الإلكترونية العادية فحسب، ولكن أيضاً في إنتاج الحاسبات العسكرية وحاسبات الطيران وأنظمة المراقبة الإلكترونية وبالأشعة ما وراء الحمراء والإتصالات العسكرية ومعلومات أنظمة الأمن والرادارات وأجهزة التحكم الآلي المستخدمة لدى رجال الطيران وما يشبه ذلك(٣).

التعاون الإقتصادي الأميركي ـ الإسرائيلي

تمتلك إسرائيل وضعية خاصة جدا في تجارتها مع أميركا فالدولة العبرية هي الوحيدة في العالم التي لها إتفاقات مع الإتحاد الأوروبي وإتحاد التجارة الأوروبي الحر (EFTA) ومع كندا وأميركا في ما يتعلق بالتجارة الحرة(٤)، ففي عام ١٩٦٢، إنضمت إسرائيل لإتفاقية التجارة والجمارك الأميركية (GATT)، وفي عام ١٩٩٥ إنضمت لعضوية منظمة التجارة العالمية، عبر إتفاقية نظمت على هامش جولة المباحثات التي تمت في أوروغواي.

في تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٢، وقعت إسرائيل على إتفاقية المجال التجاري الحر وهي الإتفاقية التي دخلت في حيز التنفيذ الفعلي في الأول من كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٥، على أساس التدرج في التنفيذ. وقد زاد حجم التجارة الإسرائيلي مع أميركا بنسبة ٢٠٠ في المئة بين الأعوام ٨٥ ـ ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، ونتيجة لتعديل تم في قانون تطبيق التعامل التجاري الأميركي ـ الإسرائيلي، منح الرئيس الأميركي بالحق في إدخال البضائع التي تنتج بنظام مناطق الكويز الصناعية مستفيدة من الإعفاءات الجمركية والحصص المقيّدة السنوية للواردات الأميركية. وفي تاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦، صدر قرار يتعلق بتنفيذ إتفاقية الكويز مع إسرائيل. وفي عام ١٩٧٧ أنشىء وقف البحوث والتطوير الصناعي (BIRD) ليقوم بتطوير التعاون الثنائي في مجال التكنولوجيا المتقدمة. ومن ناحية أخرى، وفي تاريخ شهر كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٤ أنشئت لجنة للعلم والتكنولوجيا بالتعاون مع الولايات المتحدة واعطيت فيها الرئاسة بالتساوي بين الطرفين، بحيث يتولى المسؤولية في هذه اللجنة وزير دولة أميركي يقابله وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي. واليوم هناك في إسرائيل نحو ٢٠٠ شركة أميركية للتكنولوجيا المتطورة مثل شركتي إنتل وأي بي إم. وتسعى إسرائيل على وجه الخصوص للتحول إلى مركز جذب للشركات العاملة في تكنولوجيا البرامج والإتصالات والدفاع. ونتيجة لرفع كل معوقات التجارة بين أميركا وإسرائيل، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ مليار دولار. ونتيجة أيضاً للتوقيع على إتفاقية التجارة الحرة مع أميركا عام ١٩٨٥ لا يوجد أي تقييدات، "كوتا" سنوية، على المنتجات الإسرائيلية القادمة لأميركا ولا رسوم جمركية. لكن هناك ٣ شروط تراعى في المنتجات الواردة لأميركا من إسرائيل وهي:

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Bulent Sahinalp, "Made in Turkey" *Dis Ticaret Dergisi*, Sayi 2, Yil 2002.

١ ـ أن يكون المنتج قد شاركت فيه إسرائيل بقيمة ٣٥ في المئة على الأقل،
٢ ـ أن يكون المنتج قد تعرض للمشاركة البنيوية والتشكيلية من قبل إسرائيل،
٣ ـ أن يتم تصدير المنتج مباشرة من إسرائيل لأميركا(٥).

من أجل أن تستفيد إسرائيل من مميزات تجارة المنطقة المتعلقة بإتفاقية التجارة بين أميركا وكندا والمكسيك (إتفاقية نافتا) ضمت إسرائيل لها. علاوة على هذا، تم إنشاء صندوق مشترك بين كندا وإسرائيل لتشجيع مشروعات البحوث والتطوير الصناعي (CIIRDF) وقد وقعت إسرائيل على إتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك في عام ٢٠٠٠.

أهمية إقتصاد المنطقة لأميركا

تعد منطقتا الشرق الأوسط والشمال الأفريقي MENA (Middle East and North Africa) ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى أميركا من الناحيتين الإستراتيجية والإقتصادية. لذا تريد أميركا تطوير التعاون السياسي والدمج الإقتصادي وإستمرار الإصلاحات الإقتصادية لدول المنطقة. هذه المنطقة تشتمل على مناطق السلطة الفلسطينية و١٨ دولة وتسمى الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، ويبلغ عدد سكانها ٢٢٠ مليون نسمة تعادل نحو ٥ في المئة من سكان العالم وتصدر أميركا لها ٣,٢ في المئة من حجم صادراتها وتستورد منها ما يعادل ٣,٥ في المئة من حجم وارداتها السنوي.

وتعد دولة الأردن التي تدخل ضمن إطار مجموعة (مينا: MENA) واحدة من أهم مناطق الروابط والمحاور الدولية في خطوط نقل الطاقة والغازات الطبيعية. لذا يعد الأردن مركز جذب للمستثمرين الأميركين، ومع مرور الوقت، تزداد حاجة منطقة الشرق الأوسط لتكنولوجيا المعلومات. وتقوم دول مثل مصر والأردن وتونس بجهود لأجل تطوير تكنولوجيا معلوماتها وصناعاتها. كما تعد إسرائيل ودولة الإمارات وسطين مناسبين قطعا شوطا طويلاً وجاداً في ميدان تكنولوجيا المعلومات. أما إسرائيل فقد طورت نظاماً في هذا الصدد مناسباً للبنى التحتية في الدول النامية. وتقوم أميركا بدعم مكثف للمنطقة عبر بنك الصادرات الأميركي ومنظمة الإستثمار عبر البحار (USA Eximbank) (OPIC) ووكالة التنمية التجارية (TDA) أو من طريق برنامج للتنمية التجارية تقوده وزارة التجارة الأميركية(٦) وتطبق الإدارة الأميركية سياسات إقتصادية جديدة ومؤثرة لتطوير وزيادة العلاقات التجارية والإقتصادية بينها وبين دول منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي.

الكويز أو المناطق الصناعية المؤهلة (المميزة)

تعد إتفاقية الكويز للمناطق الصناعية مدخلا لتوفير مصالح تجارية لحلفاء أميركا في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسهم إسرائيل. وقد ظهر هذا التوجه مع توقيع أميركا

(٥) Enver Guney, *Yaklasim Dergisi*, Sayi 119, Yil 2002.

(٦) Ayhan Sarisu, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri*, www.ekocerceve.com.

وإسرائيل على إتفاقية التجارة الحرة في عام ١٩٨٥، وقد منح الكونغرس الأميركي صلاحيات للرئيس في إصدار قرارات تتعلق بالإعفاءات الجمركية وتشكيل المناطق الصناعية. وقد صدر البيان الخاص بمناطق الكويز الصناعية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإسرائيل ومصر والأردن في تاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧، تقرر توسيع مناطق الكويز بحيث لم تعد تنحصر بين إسرائيل وجيرانها، على أنه سيكون من حق إسرائيل والأردن الإتفاق على إنشاء أي مناطق للكويز بالمنطقة وبمعاونة مستشارية التجارة الخارجية الأميركية وبإعلان يصدر في الجريدة الرسمية الفيدرالية الأميركية، وبعد تحديد المناطق التي ستعمل بوضعية الكويز وقعت الحكومتان الإسرائيلية والأردنية على إتفاقية دخلت فعلا في حيّز التنفيذ. وتتمتع المنتجات الصادرة من مناطق الكويز بالإعفاء الجمركي ومن نظام الحصص المقيّدة سنويا عند دخولها السوق الأميركية الذي يعد أكبر سوق تجارية عالمية. أما عن الفرق بين إتفاقات الكويز وإتفاقات التجارة الحرة فهو الإعفاءات الجمركية المباشرة وعدم وجود حدود للكميات المصدرة من منتجات الكويز. كما يوجد ميزة أخرى للكويز عن إتفاقية التجارة الحرة وهي أنها من طرف واحد. وإذا كانت إتفاقات التجارة الحرة تستند لنظام التبادل بين الموقعين فإن الكويز ليست على هذا الحال وإنما هي مثابة إتفاقات منفردة وضد المصالح الأميركية. لكن الشيء الذي يجب توضيحه هنا أن المصالح الأميركية السياسية والبعيدة المدى التي ستحقق عبر الكويز لا يمكن أن تقاس بالتنازلات الإقتصادية المقدمة للدولة العبرية.

ما معنى مناطق الكويز الصناعية

مناطق الكويز الصناعية المميزة تأتي نتاجاً لتطبيقات في قانون إتفاقية التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية والمتفق عليها بين الحكومتين الأردنية والإسرائيلية وهي المناطق المحددة من طرف الإدارة الأميركية بالتعاون مع السلطات المحلية والتي تتمتع منتجاتها بالإعفاءات الجمركية والخروج عن نظام الحصص المقيدة (كوتا) عند دخول السوق الأميركي على شرط أن يكون للأردن وإسرائيل نسب محددة في تكوين تلك المنتجات(٧) بمعنى أن المنطقة التي تعلن كالكويز تأخذ وضعية "منطقة بلا جمارك (حرة)" ومن ثم تتمتع البضائع التي تدخلها بالإعفاءات الجمركية، كما هو الحال مع مناطق التجارة الحرة. وإذا كانت المناطق الصناعية المنظمة والمناطق الحرة والصناعية تنشئها الدول وفقا لقوانينها الداخلية. فإن الأمر بالنسبة إلى الكويز يتمثل بالمناطق التجارية التي تدار وفقا لقوانين وقواعد أميركية من طرف واحد. ويحق للرئيس الأميركي الذي يتمتع بصلاحيات مطلقة إلغاء هذه المناطق أو تأجيل إعلانها أو إستمرارها.

(٧) التعديل الذى ادخل على قانون إتفاقية المجال الحر الأميركية - الإسرائيلية والمنشور فى ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ (بالتركية).

المنافع أو الفوائد التي توفرها الكويز

إن أكبر فائدة من مناطق الكويز الصناعية أن المنتجات الصادرة عنها تصدر للسوق الأميركي بلا جمارك ولا حصص سنوية مقيدة، ويمكن رصد تلك الفوائد المتعلقة بالكويز على النحو الآتي:

- إمكانية دخول السوق الأميركي بلا جمارك أو قيود،
- الإعفاء من ضريبة الدخل وإستقطاعات التأمينات الإجتماعية،
- ليس بها حدود للتعامل مع النقد الأجنبي،
- الحرية في نقل رأس المال والمكاسب والأرباح وتحديد الأجور،
- عدم وجود أي قيود محددة للنشاط بها(٨).

أما عن الفائدة التي توفرها مناطق الكويز، بالنسبة إلى المنتجين والمستثمرين فيها، فهو أن المنتجات تتمتع بمعدلات التعرفة الجمركية المطبقة في أميركا. والمعروف أن المنتجات التي تفرض عليها نسبة عالية من الجمارك الأميركية هي النسيج والملابس الجاهزة في وجه عام. لذا يعد إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة الأكثر حظاً في مناطق الكويز. وإذا أردنا أن نوضح هذا الأمر عبر الأرقام يمكن القول إن منتجات النسيج ستحصل على تخفيضات جمركية بين ٢٠ - ٣٣,٦ في المئة، ونتيجة لتمتع منتجات الكويز بالإعفاءات الجمركية عند تصديرها لأميركا، فإنها تكون قريبة جداً لنظام الأفضلية التجارية المعممة المطبق في أميركا. على أن الكويز تتفوق على هذا النظام بخصيصتين هما: أن كميات المنتجات والبضائع التي يمكن أن تصدر لأميركا بلا جمارك بنظام الأفضلية محدودة القدرة التنافسية على عكس الكويز التي ليس لها حدود أو قيود. كما أن نظام الأفضلية التجارية وغيره من أنظمة أخرى معمول بها داخل أميركا يحق للكونغرس أن يعيد النظر فيها كل فترة على عكس الكويز التي ليس لها حدود أو مدد زمنية(٩)، وهو الأمر الذي دفع كثير من الشركات الأجنبية المعروفة للتوجه نحو إسرائيل للإستفادة من مميزات الكويز. ومن بينها إمكانية الإنتاج والحصول على شهادات الجودة (Qualifying Certificate) بيسر.

عملها وأوضاعها

بموجب الإتفاقية الخاصة بتأسيس مناطق الكويز أنشئت لجنة مشتركة مسؤولة عن إدارة هذه المناطق.مثال اللجنة المشتركة المشكلة من رؤساء معينين من الحكومة الأردنية والإسرائيلية ومراقب أميركي تقوم بالتصديق على المنتجات الصادرة من الكويز والمتجهة للسوق الأميركية بلا جمارك. ويتم وضع إشارة "Q" على المنتجات من طرف اللجنة لكي تتعامل المنتجات والصادرات في الجمارك الأميركية بمقتضى إتفاقية الكويز. وتستمر صلاحية التصديق على المنتجات لمدة سنة وعند إنتهاء هذه الصلاحية يلزم تجديدها(١٠)

(٨) Enver Guney, *Yaklasim Dergisi*, Sayi 119, Yil 2002.

(٩) Doc. Dr. Emine Bilgili, *Nitelikli Sanayi Bolgelerinin Avantaji ve Isleyisi*, TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

(١٠) موقع مستشارية التجارة الخارجية للحكومة التركية على شبكة المعلومات: www.dtm.gov.tr

مع الأخذ في الإعتبار أن كل ما ينتج في مناطق الكويز لا يصدر للسوق الأميركية وإنما المصدر يخضع لقواعد ثلاثة لكي يتمتع بالإعفاءات والإطلاق في الكميات، وهي:

- أن تكون إسرائيل صاحبة نسبة ٣٥ في المئة من مكونات المنتج وأن تتشكل البقية من الدول ذات الطرف في الإتفاقية مثل الأردن ومصر وقطاع غزة والضفة الغربية وتركيا.
- أن يتمتع المنتج داخل الكويز بوضعية تجارية، ويمر بتعديلات أو تغييرات ذات معدلات محددة ما يعني ضرورة تعرض المنتج لتغييرات ومداخلات محددة.
- ضرورة أن يتم تصدير المنتج مباشرة من إسرائيل أو من مناطق الكويز. وللتأكد من توافر تلك الشروط الثلاثة تتبع ثلاث قواعد رقابية عليها هي:

القاعدة الأولى: أن تكون مناطق الكويز مسؤولة عن قيمة تعادل ٣٥ في المئة من المنتج ويراعى فيه التدخل المباشر. على أن كل من إسرائيل والأردن وأميركا قاموا بتطوير القاعدة الثانية لأجل تجاوز مسألتي التدخل المباشر بالمنتج ونسبة ٣٥ في المئة المتعلقة بإسرائيل. **القاعدة الثانية:** يلزم أن يتمتع المنتج الناتج من مناطق الكويز بنسبة تساوي في مصروفاته قيمة ٢٠ في المئة خارجاً عن الربح لكل من المنتج الإسرائيلي والمنتج من إحدى الدول الموقعة على الكويز (الأردن مثلاً). وتشتمل مصروفات المنتج على المواد الخام اللازمة للمنتج والتغليف والأجور وبحوث مشروعات المنتج والتسويق وإستهلاك رؤوس الأموال. **القاعدة الثالثة:** إمكانية تطبيق القاعدة الثالثة إلى جانب القاعدة الثانية في ما يتعلق بالتساوي والتدخلات عندما يكون صعبا الوصول إلى نسبة ٢٠ في المئة المنصوص عليها في القاعدة الرقابية الثانية(١١) أما أصل المنتج فإما أن يكون إسرائيلي أو من الدول الموجود بها مناطق الكويز، وهذه النقطة تكون مرتبطة بأخر مكان تعامل مع المنتج ويتم التحميل منه سواء من إسرائيل أو من مناطق الكويز مباشرة.

الكويز بين الأمس واليوم

يرجع بدء فكرة مناطق الكويز إلى عام ١٩٨٥، ويمكن الحديث عن خمس مراحل شهدتها مناطق الكويز الصناعية بين الأمس واليوم، وهي المراحل التي تمت في الإطار القانوني للإتفاقية، وهي على النحو الآتي:

١ - إتفاقية التجارة الحرة الأميركية - الإسرائيلية واللائحة التنفيذية لها: وقعت إتفاقية التجارة الحرة بين أميركا وإسرائيل في ١٩٨٥/٤/٢٢، حيث صدقها الكونغرس الأميركي، وفي تاريخ ١٩٨٥/٦/١١، بدأ تنفيذ هذه الإتفاقية تحت قانون حمل إسم المجال التجاري الحر بين أميركا وإسرائيل(١٢). هذا القانون يسمح للمنتجات الصادرة من مناطق في إسرائيل وبشرط أن يكون مكونها إسرائيلي بنسبة ٣٥ في المئة دخول السوق الأميركية بدون جمارك.

(١١) Ayhan Sarisu, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri*, www.ekocerceve.com

(١٢) *ABD-Israil Serbest Ticaret Alani Uygulama Yasasi, TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi* resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

٢ ـ التعديلات التي أدخلت على القانون في عام ١٩٩٦: في تاريخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، أدخلت تعديلات مهمة على القانون الخاص بإتفاقية التجارة الحرة، بحيث تم وصف وتعريف لمناطق الكويز الصناعية. وبتعديل آخر، تم في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ أعطى للرئيس الأميركي صلاحية ضم منتجات مناطق الكويز بقطاع غزة والضفة الغربية لقائمة الإعفاءات والخروج من نظام الحصص المقيّدة عند دخولها للسوق الأميركية وبشرط أن تكون مكوناتها إسرائيلية بنسبة ٣٥ في المئة وقد جاء هذا التعديل بالقانون تحت عنوان "صلاحية الإضافة" وقد صدق عليه الكونغرس.

٣ ـ إعلان الرئيس الأميركي الخاص بالكويز: إستنادا للتعديل القانوني الذي أعطى صلاحية لرئيس أميركا أعلن في تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٤ أن المنتجات الصادرة من مناطق الكويز بقطاع غزة والضفة الغربية (فلسطين) ستعامل بنظام الإعفاءات الأميركية وستعتبر كأنها صادرة مباشرة من إسرائيل في حال تصديرها من مناطق الكويز. كما ورد في الأعلان أن صلاحية الرئيس في تحديد مناطق الكويز قد نقلت لطرف المستشارية التجارية الأميركية (USTR) وأن هذه الصلاحية تبدأ في العمل بموجب نشر القرارات في الجريدة الرسمية الأميركية.

٤ ـ إتفاقية الكويز الأردنية ـ الإسرائيلية ولوائحها: في أعقاب صدور اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وقعت كل من إسرائيل والأردن على إتفاقية تتعلق بمناطق الكويز. وفي إطار هذه الإتفاقية الثنائية تم الإتفاق على جعل منطقة إربد الصناعية منطقة الكويز في تاريخ ١٩٩٧/١١/١٦ وفي تاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ وقع على بروتوكول إضافي للإتفاقية يرمى إلى توسيع نطاق مناطق الكويز في الأردن.

٥ ـ إعلان مناطق الكويز من قبل الطرف الأميركي: إستناداً للصلاحية المنقولة من الرئيس الأميركي للمستشارية التجارية الأميركية (المفوضية) أعلنت مناطق الكويز في الجريدة الرسمية. وأن الدول الطرف مع إسرائيل سيكون عليها الإتصال بالمستشارية التجارية الأميركية لكي يمكن تحديد وإعلان مناطق الكويز على أراضيها(١٣).

ضم منطقتي غزة والضفة للكويز

وفقا للتعديلات التي شهدها قانون إتفاقية التجارة الحرة الأميركية ـ الإسرائيلية في ١٩٩٦/١٠/٢، أعطى للرئيس الأميركي صلاحية ضم المنتجات المنتجة في مناطق الكويز الصناعية بغزة والضفة الغربية لقائمة الإعفاءات الجمركية على شرط نسبة ٣٥ في المئة مكون إسرائيلي. وفي ١٩٩٦/١٢/١٤ وقع الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، قراراً ينص على أن المنتجات المصنوعة بمناطق الكويز بالضفة وغزة ستعتبر كأنها مصدرة مباشرة من إسرائيل في حال تصديرها مباشرة من مناطق الكويز الصناعية. وبموجب

(١٣) *TC Basbakan-lik Dis Ticaret Mustesarligi* resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

إعلان الرئيس الأميركي المذكور أيضاً أوضح أن غزة والضفة الغربية سيطبق عليها نفس أوضاع إتفاقية التجارة الحرة الأميركية - الإسرائيلية. وقد قبلت السلطة الفلسطينية بتمرير البضائع الأميركية لغزة والضفة الغربية من دون رسوم جمركية، كما هو الحال مع المنتجات الوطنية. وتعهدت بالعمل على توافق هذا مع القوانين الأميركية. علاوة على هذا، تعهدت بالعمل على بذل الجهد لإنهاء كل أنواع المقاطعة العربية الموجهة لإسرائيل. وعلى هذا النحو وبموجب الإتفاقية المشار إليها يكون إقتصاد غزة والضفة الغربية قد ألحق بالإقتصاد الإسرائيلي وأصبح الإقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بإسرائيل. وطبقا للمفوضية الخاصة بالأمم المتحدة الموجودة في الأراضي الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي، فإن التبادل التجاري الفلسطيني تبلغ نسبته مع إسرائيل ٧٩,٨ في المئة وأن الأردن تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل بنسبة ٢,٣٩ في المئة فقط(١٤).

تعد منطقة إريز الواقعة في شمال قطاع غزة مكانا تجاريا خاصاً يعمل فيه سويا رجال أعمال فلسطينيون وإسرائيليون. وتعمل فيها ٢٠٠ شركة تستخدم ٤٥٠٠ عامل أغلبهم من الفلسطينيين. وإذا كانت هذه المنطقة قد شهدت تراجعا في أعمالها بعد إنتفاضة الأقصى فإن إنسحاب إسرائيل من غزة مؤخرا أعاد الحديث عن منطقة إريز الصناعية لكي تبقى نشطة وفاعلة في شكل دائم.

الإتفاقية الأردنية - الإسرائيلية - الأميركية في إطار الكويز(١٥)

بدأت العلاقات التجارية الأردنية - الإسرائيلية بعد التوقيع على إتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية عام ١٩٩٤ أما ما يختص بإتفاقية الكويز للمناطق الصناعية المميزة في الأردن، فقد جاءت خلال إجتماعات المنتدى الإقتصادي للشرق الأوسط الذي عقد في العاصمة القطرية، الدوحة، في عام ١٩٩٧. وطبقاً للبيان الأميركي - الإسرائيلي الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ تم الإعتراف بمناطق الكويز في الأردن ومصر. على أن مصر رفضت قبول الربط بين تطوير التعاون التجاري مع إسرائيل بمسيرة التقدم في التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي السلمي. على عكس الأردن التي قبلت البيان. وفي ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ وقعت الأردن إتفاقية الكويز مع إسرائيل وأميركا(١٦)، وفي ١٣ آذار / مارس ١٩٩٨ أكتسبت منطقة الحسن الصناعية بمدينة إربد خاصية أول المناطق الصناعية بنظام الكويز(١٧)، وفي تاريخ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨ وقعت الأردن على ملحق إضافي مع الطرفين لتوسيع حدود منطقة الكويز المذكورة. وقد رفعت كل العوائق والمصاعب الخاصة بالتجارة البينية الأردنية الأميركية بموجب إتفاقية التجارة الحرة التي وقعت في تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٠، ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في تاريخ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١. وتعد الإتفاقية الموقعة بين أميركا والأردن الرابعة من

(١٤) www.ntv.com.tr, haber kodu: 163057.

(١٥) Jordan Enterprise Development Corporation JEDCO, www.jedco.gov.jo.

(١٦) إلياس عقيله، "إتفاقية كويز إختراق إقتصادي"، صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(١٧) Office of the US Trade Representative, *Annual Report 1999 -2000.*

نوع إتفاقات التجارة الحرة والأولى التي توقع بين أميركا وبلد عربي وأصبح من حق الشركات الأردنية تصدير بضائعها للسوق الأميركي من دون جمارك ولا نظام حصص محددة عبر مناطق الكويز. من ناحية أخرى، وبموجب توقيع الأردن على إتفاقية منظمة التجارة العالمية ونيل العضوية في تاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ إنخفضت فيها نسب الجمارك بمعدل كبير، كما شهد الإقتصاد الأردني المزيد من التحرر بموجب حركة إعادة تأهيله التي شهدها في السنوات القليلة الماضية.

وأخيرا وقعت الأردن على ملحق إضافي يتعلق بإتفاقية الكويز مع إسرائيل في ٢٠٠٤/١٢/٢٤ على أن الطرف الإسرائيلي طلب إحداث تعديل في إتفاقية الكويز مع الأردن عام ١٩٩٦، مدعياً أنها لمصلحة الأردن ومظهرا النموذج الموقع مع مصر في ١١/١٤. ويرمى التعديل إلى إعفاء جمركي بين الدولتين للمواد الخام التي تستخدم في المنتجات المصدرة من الكويز لأميركا. وأن هذا التعديل الجديد سيدخل حيز التنفيذ الفعلي في عام ٢٠١٠، وهو التاريخ المتوافق مع تاريخ بدء تطبيق إتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط[١٨] (EMETA)، وبهذا الشكل سحب من الأردن الفوائد التي كانت ستحصل عليها عبر الكويز. وفي ما يتعلق بالموضوعات التي تتضمنها إتفاقية الكويز الأردنية ـ الإسرائيلية فتأتي عبر خمس نقاط هي:

ـ تحديد المكان الجغرافي لمناطق الكويز،

ـ حق دخول البضائع للمنطقة من دون جمارك،

ـ توزيع نسبة ٣٥ في المئة وشكل التعاون الذي سيتم بين الدولتين،

ـ تشكيل لجنة مشتركة،

ـ التوقيع على بروتوكول التعاون الجمركي[١٩].

مناطق الكويز المعلنة في الأردن

يوجد اليوم في الأردن التي تعد أول دولة عربية وقعت إتفاقية الكويز ١٣ منطقة صناعية بنظام الكويز هي:

١ ـ منطقة الحسن الصناعية: وتقع على بعد ٨٠ كلم من شمال العاصمة الأردنية، عمان، في مدينة إربد، وهي أول منطقة الكويز أعلنت في الأردن في تاريخ ١٣ آذار / مارس ١٩٩٨، واليوم تضم ٨٤ شركة علاوة على تداخل إدارة الجمارك الإسرائيلية الموجودة بمنطقة جسر الشيخ حسين. تقع هذه المنطقة على مساحة ٨٠ دونم من الأراضي وينتج فيها الحقائب الجلدية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وكذا مجالات صناعية أخرى، مثل المواد الغذائية ومستحضرات التجميل والهندسة والبلاستيك والكاوتشوك والمواد الكيماوية والنسيج والموبيليا (الأثاث). وتحتوي هذه المنطقة على شركات تنتمي للهند وماليزيا ودول

(١٨) إلياس عقيله، إتفاقية كويز إختراق إقتصادى صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(١٩) موقع مستشارية التجارة الخارجية للحكومة التركية على شبكة المعلوماتية: www.dtm.gov.tr.

الشرق الأدنى وشركتين إسرائيليتين(٢٠)، وقد نالت هذه المنطقة الصناعية الأردنية إهتماما من المنتجين الدوليين والمحليين بحيث تدفقوا عليها بغرض الإستفادة من منافعها. وبإعتبار كونها أول منطقة الكويز في الأردن حققت النجاح فقد أنشئت مناطق أخرى بعدها(٢١).

٢ ـ **منطقة الحسين بن عبد الله الصناعية:** وتقع في مدينة الكرك على بعد ١١٨ كلم من العاصمة الأردنية جنوباً، وهي في حال عمل ونشاط.

٣ ـ **منطقة الكويز البوابة (الجسر):** (Gateway Projects Industrial Zone) أعلنت هذه المنطقة الواقعة في الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية من طرف المستشارية التجارية الأميركية في ١٩٩٩/٣/١٥، وهي تأخذ طابع المناطق الحرة ولكنها لم تعمل بعد.

٤ ـ **منطقة الدلايل الصناعية:** تقع منطقة الدلايل الصناعية على مقربة من مدينة الزرقاء وتدار بوساطة شركة الشرق الأوسط للزراعة والتجارة (MEATCO)، وأقيمت على أراضي ذات ملكية خاصة.

وقد أعلنت هذه المنطقة كالكويز في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩، وتضم شركات تنتمي لدول مثل مصر وأميركا وتايوان وقبرص اليونانية وتجد إهتماما من طرف رجال الأعمال الأتراك. وتوجد في هذه المنطقة توجد صناعات البتروكيماويات والورق والجلود والنسيج والحديد المشكل ويعمل فيها نحو ٥ آلاف عامل(٢٢).

٥ ـ **منطقة التجمعات الصناعية:** تقع هذه المنطقة داخل مدينة التجمعات الصناعية التي يملكها القطاع الخاص داخل العاصمة عمان، وقد أعلنت في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩، ولا تزال فاعلة إلى الآن.

٦ ـ **منطقة العقبة الصناعية:** توجد في ميناء العقبة، وبدأت أنشطتها في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، وهي في إطار ميناء العقبة البحري الوحيد في الأردن صاحب وضعية المنطقة الحرة الإقتصادية الخاصة، وتدار بشكل مشترك بين شركتي صوتا (SUTA) للإنشاءات وشركة أرسون برينكرهوف (Parsons Brinkerhoff)، وتصنع فيها المنسوجات ومستحضرات التجميل وتكنولوجيا المعلومات وتجميع السيارات والمواد الزراعية والكيماوية والأدوية والإلكترونات والأدوات الكهربائية(٢٣).

٧ ـ **منطقة الكويز سايبر سيتي:** (Jordan Cyber City Park) تقع هذه المنطقة بالقرب من محافظة إربد الشمالية وتشتمل على مساحة ٤ كلم وهي منطقة الكويز الأردنية الوحيدة التي تتمتع بوضعية التكامل مع منطقة الحرية التجارة والتصدير وهي في حال نشاط(٢٤).

٨ ـ **منطقة القسطل الصناعية:** تقع هذه المنطقة في عمان العاصمة، وقد بدأت بشركتين في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، وهي تابعة للقطاع الخاص.

٩ ـ **منطقة المُشتى الصناعية:** وهي أيضاً في عمان، ويمتلكها القطاع الخاص وليست ناشطة وبدأت عملها في عام ٢٠٠٢.

(٢٠) موقع مستشارية التجارة الخارجية للحكومة التركية على شبكة المعلوماتية: www.dtm.gov.tr.

(٢١) Ayhan Sarisu, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri*, www.ekocerceve.com

(٢٢) *MUSIAD Urdun Is Gezisi Raporu 2002*, www.musiad.org.tr

(٢٣) *Dis Ekonomik Iliskiler Kurulu* resmi web sitesi, www.deik.org.tr

١٠ - منطقة شركة الزي للملابس الجاهزة: وتقع في محافظة الزرقاء على شكل شركة إنتاج ملابس جاهزة للرجال فقط، وهي ملك للقطاع الخاص وفي حال نشاط كالكويز.

١١ - منطقة جامعة هيليود - الهاشمي: وهي في منطقة الزرقاء ولكنها لم تعمل بعد.

١٢ - منطقة الحلبات الصناعية: وهي تقع ضمن منطقة الدلايل، ولكنها مجرد مشروع قيل الإنشاء.

١٣ - منطقة الموارد الصناعية: وتقع في منطقة المطبعة، وهي مشروع فحسب(٢٥).

هذه المناطق الصناعية تتمتع بخاصية المناطق الحرة الخاصة، وتستطيع منتجاتها بعد توزيع مكوناتها طبقا لنسب القيمة في الكويز أن تدخل السوق الأميركية من دون جمارك ولا قيود محددة. ويستفيد من مميزات هذه المناطق، إلى جانب إسرائيل، دول مثل الصين وتايوان وهونج كونج وباكستان وسيرلانكا(٢٦)، وهذه المناطق لا يوجد عليها أى شكل من أشكال القيود في المنتجات التي يمكن إنتاجها بها. لكن يلزم التصديق على تلك المنتجات من قبل لجنة مشتركة. وتحتل صناعات الملابس الجاهزة والكيماويات والبلاستيك والمواد الغذائية الأولوية في عمل مناطق الكويز الموجودة في الأردن، لكن المواد الخام التي تستخدم في قطاع المنسوجات تأتي من خارج الأردن، وتستورد من الأسواق الخارجية توافقا مع إتفاقية الكويز. لذا توجد هناك شركات عالمية في مجال الملابس مثل، أونارجو وجاب وبولورالب لوران وفيكتوريا وسانت مايكل وكالفين كلين ودونا كاران(٢٧).

تأثير مناطق الكويز في الإقتصاد الأردني

طبقا لما ورد في تقرير المفوضية التجارية الأميركية لعام ٢٠٠٢، فإن صادرات الأردن لأميركا بلغت ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، بعدما كانت بقيمة ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨، وأنها وفرت فرص عمل لنحو ١٥ ألف عامل. ويعتقد بأن عدد العمالة بها سيصل لما بين ٤٠ - ٤٥ ألف عامل في المرحلة المقبلة. وطبقا لتقويمات المسؤولين الأردنيين، فإن مناطق الكويز وفرت فرصة التنافس التجاري بوضعية الإعفاء الجمركي وجذبت الإستثمارات ووفرت بنية تحتية حديثة، وفرص الصادرات الجديدة وكسب خبرة التصدير. وأن فوائد هذه المناطق تنعكس بالزيادة على الإقتصاد الأردني. وإن منطقة إربد الصناعية (الحسن الصناعية) صدرت لوحدها لأميركا بقيمة ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠(٢٨).

بدءاً من أعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، حقق الإقتصاد الأردني بدءاً نسب نمو بين ٦,٢ - ٥,٥ في المئة وبلغ حجم الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤ قيمة ٣,٤ مليار والواردات قيمة ٥ مليار دولار بموجب إتفاقيتي الكويز والتجارة الحرة مع أميركا(٢٩) وطبقا للتقرير المنشور من السفارة الأميركية في عمان، فإن الكويز حققت الآتي للإقتصاد الأردني:

- المساهمة في جلب التكنولوجيا المتقدمة للأردن،

(٢٤) www.igeme.gov.tr

(٢٥) www.josource.com

(٢٦) *MUSIAD Urdun Is Gezisi Raporu 2002*, www.musiad.org.tr

(٢٧) *TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi* resmi web sitesi, Urdun'de Bulunan Nitelikli Sanayi Bolgeleri, www.dtm.gov.tr

(٢٨) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية بدولة إسرائيل (بالتركية) ايار / مايو ٢٠٠٣.

(٢٩) *TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi* resmi web site-si,Urdun'de Bulunan Nitelikli Sanayi Bolgeleri, www.dtm.gov.tr

- توفير فرصة منافسة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية،
- توفير فرص العمل في مناطق الكويز،
- الإستفادة من فرصة التصدير لأميركا من دون جمارك أو حصص تصديرية مقيدة(٣٠).

وفقا للتقرير الذي أعد من قبل هيئة خبراء من المستشارية التجارية التركية والتي زارت الأردن بين ٢٥-٢٧ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٢ في شأن البحث عن كيفية إنشاء مناطق الكويز في تركيا، فإنه جاء متناقضا مع ما صدر عن السفارة الأميركية في الأردن. فتقرير الهيئة التركية أورد الآتي: إن الشركات التي تحصل على نصيب أكبر من مناطق الكويز الأردنية هي الشركات المنتمية لمنطقة جنوب شرق آسيا. وأغلبها شركات عالمية أو لها وجود في أميركا. وإن أغلب مستويات الإدارة العليا لهذه الشركات أو مستويات العمالة الفنية العالية في الورش والمصانع تنتمي لجنوب شرق آسيا. وإن القسم الأكبر من القوى العاملة والمكونات الخاصة بالمنتجات من جنوب شرق آسيا والمساعدين من إسرائيل، وهذه المناطق تشارك بنسبة ١٠ في المئة فقط في الإقتصاد الأردني. هذا علاوة على سداد قيمة مالية مرتفعة للمكونات القادمة من إسرائيل(٣١).

وذكر رونيت كان، نائب مستشار وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلي، وقت الزيارة التي قام بها عبد الله جول، وزير الخارجية التركي، لإسرائيل في ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ إن مناطق الكويز وفرت صادرات للأردن بقيمة ١ مليار دولار للسوق الأميركي، وزادت من حركة الإستثمار في قطاعات جديدة، وإن المستثمرين الأتراك لهم نسبة ١٠ في المئة من إستثمارات تلك المناطق الأردنية(٣٢). أما المسؤولون الأردنيون، فيرون أن إتفاقية الكويز ستفتح للمنتجات الأردنية أسواق ٢٥ دولة أوروبية إلى جانب السوق الأميركي، وستخلق فرص عمل جديدة وتجذب الإستثمارات للأردن. لكن الإقتصاديين الأردنيين يرون أن مناطق الكويز لن تحقق للأردن أكثر من نسبة ٥ في المئة كقيمة إقتصادية وأنه بدلا من تشغيل العمالة المحلية تحتل اليوم العمالة الآسيوية نسبة ٤٥ في المئة من العاملين وأن التوجه بالصادرات الأردنية للسوق الأميركية يأتي على حساب التراجع في القدرة التنافسية مع دول شرق أوروبا وأقتناعهم أن الكويز تعمل فقط على تقوية إسرائيل وإقتصادها. وإن إتفاقية الكويز ستلحق على المدى البعيد الضرر بالإقتصاد الأردني ويحذرون من وقوع إستقلال البلاد في خطر عبر الكويز(٣٣) من ناحية أخرى يعد من الخيال والوهم الإعتقاد بأن الكويز ستفتح الأسواق الأوروبية للأردن وخصوصا مع مراعاة أن الصادرات الموجهة للإتحاد الأوروبي لا يمكن قبولها في ظل طلب شهادة المنشأ.

الإتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية في إطار الكويز(٣٤)

كانت إتفاقية كامب دافيد التي وقعتها مصر في عام ١٩٧٩ بداية لمرحلة التعامل العادي

(٣٠) Ayhan Sarisu, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri*, www.ekocerceve.com

(٣١) Doc. Dr. Emine Bilgili, *Nitelikli Sanayi Bolgelerinin Avantaji ve Isleyisi*, TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr

(٣٢) *Dis Ekonomik Iliskiler Kurulu*, www.deik.org.tr.

(٣٣) إلياس عقيله، "إتفاقية كويز إختراق إقتصادي"، صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(٣٤) The Israel-America Chamber of Commerce (Am-Cham Israel) www.amcham.co.il

مع إسرائيل، وشكل كذلك أساسا للعلاقات الإقتصادية العربية الإسرائيلية. كما أن مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في عام ١٩٩١، أدى دوراً مهماً في مسألة بدء علاقات تجارية بين إسرائيل والبلاد العربية. وفي عام ١٩٩٥، وقعت أميركا مع مصر إتفاقية للتجارة ومن ثم شطبت مصر من قائمة الدول التابعة للوائح الأميركية(٣٥). وقد إقترح على مصر المشاركة في إتفاقية الكويز الموقعة عام ١٩٩٥، لكنها لم تجد القبول آنذاك.لكن في عام ١٩٩٦، كرر البيان الإسرائيلي الأميركي قبول مصر في الكويز لكن مصر رفضت مسألة مناطق الكويز الصناعية عندما ربطت بينها وبين حدوث تقدم في مباحثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية(٣٦). لكن موضوع إقامة علاقات تجارية بين مصر وإسرائيل نفسه عاد للطرح مجددا في شهر تموز / يوليو لعام ٢٠٠٣. ونتيجة لإصرار إسرائيل على أن ستكون مشاركتها في نسبة المنتج ١٧ في المئة، أوقفت التفاوض في المسألة ولكن تدخل أميركا أنهى الخلاف. في ٢٠٠٠/٩/٢٧، إندلعت إنتفاضة الأقصى إثر زيارة الإثارة والتحريض التي قام بها شارون للمسجد الأقصى ونتيجة لسياسة الإعتداء والهجوم على الفلسطينيين التي تتبعها إسرائيل سحبت كل من مصر والأردن سفيريهما وجمدتا العلاقات الديبلوماسية. لكن العلاقات الإقتصادية مع إسرائيل والمرتبطة بإتفاقية الكويز، إستمرت في التواصل وخصوصاً من طرف الأردن. وفي ٢٠٠٥/٢/٨ أعادت مصر والأردن سفيريها لتل أبيب بعد قمة شرم الشيخ المصرية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية، كما عادت العلاقات الإقتصادية للتفاعل جنباً إلى جنب مع العلاقات الديبلوماسية. في عام ٢٠٠٠، كان حجم التبادل التجاري المصري ـ الإسرائيلي ٨٠ مليون دولار ومع الأردن ٧٦ مليون دولار. لكن هذه الأرقام إرتفعت في عام ٢٠٠١ إلى ٨٩ مليون دولار للأردن وإنخفضت إلى ٦٧ مليون دولار لمصر، وفي عام ٢٠٠٢ تراجع الرقم إلى ٤٦,٥ مليون دولار لمصر وإزداد لمبلغ ١١٧ مليون دولار بالنسبة إلى الأردن(٣٧) وطبقا لمعطيات تلك الأرقام يتضح أن معدلات التجارة بين إسرائيل والأردن تزايدت بينما إنخفضت بالنسبة إلى مصر. وفي ١٩٩٥/٤/٢٢، وقعت إتفاقية التجارة الحرة الأميركية ـ الإسرائيلية، وبدأت في التنفيذ عام ١٩٩٦، كما سبق وأوضحنا، ولكن القانون الخاص بتطبيقات إتفاقية المجال التجاري الحر الأميركي ـ الإسرائيلي كان مثابة البنية التحتية القانونية لمناطق الكويز الصناعية التي ستقام في مصر. وفي ٢٠٠٤/٢/١٤، وقع رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة المصري، مع يهود إلمرت، نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الإسرائيلي، في القاهرة بروتوكولا يتعلق بإنشاء مناطق الكويز الصناعية في مصر. أما عن الوثيقة القانونية المتعلقة بفاعليات مناطق الكويز في مصر فقد وقع عليها روبرت زولليك، الممثل التجاري الأميركي، في حفل التوقيع على البروتوكول المذكور نفسه(٣٨).

(٣٥) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في دولة إسرائيل (بالتركية) أيار / مايو ٢٠٠٣.

(٣٦) إلياس عقيله، "إتفاقية كويز إختراق إقتصادي"، صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(٣٧) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في دولة إسرائيل (بالتركية) أيار / مايو.

(٣٨) *Aksa News*, www.aqsanews.ne, 15/12/2004.

مناطق الكويز الصناعية في مصر

بموجب البروتوكول الموقع مع القاهرة من الطرف المعنى بالكويز سيقام في مدن القاهرة والإسكندرية والسويس سبع مناطق صناعية. وسيكون ممكنا تصدير منتجات تلك المناطق إلى أميركا من بينها المنسوجات والملابس الجاهزة من دون جمارك شرط أن يكون لإسرائيل مشاركة معينة في مكونات المنتج. والمناطق الصناعية بنظام الكويز المعلنة في مصر هي:

- شبرا الخيمة - ١٥ أيار / مايو (منطقة حلوان) البدرشين (جنوب القاهرة) الأميرية (شمال القاهرة) برج العرب (غرب الإسكندرية) مدينة نصر(شرق القاهرة) بورسعيد(٣٩).

وفقا للتصريحات الرسمية لوزارة التجارة والصناعة المصرية ستشارك المكونات المحلية المصرية بنسبة ٣٥ في المئة من المنتج في مناطق الكويز. ويكون لإسرائيل نسبة ١١,٧ في المئة من سعر بيع المنتج. وأن لا يتجاوز نسبة ١٥ في المئة بالنسبة إلى طرف الأميركي. كما سيكون ممكنا مشاركة مصنعين من مناطق السلطة الفلسطينية. وطبقا للإحصاءات المعلنة من طرف الحكومة المصرية، فإن المناطق الصناعية السبع تعادل نسبة ٦٠ في المئة من حجم الصناعة المصرية، وتشتمل على نسبة ٦٣ في المئة من القوى العاملة المصرية(٤٠) وتتضمن منتجات هذه المناطق الصناعية السبع المواد الغذائية والنسيج وكل ميادين الصناعة المصرية وفقا لما تحتويه إتفاقية الكويز. وإذا كان ليس هناك أهمية لكبر أو صغر حجم الشركات فإن القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام لها مشاركة في الأمر. ويكون الحق للشركات الموجودة في تلك المناطق الخروج أو الدخول في مضمون وشروط إتفاقية الكويز في الإختيار. وطبقا لرأى جلال زوريا، رئيس إتحاد الصناعات المصري ستنقذ مناطق الكويز نحو ٧٠٠ شركة من المصاعب وستخلق فرص عمل تقارب ٤٠٠ ألف فرصة وستسمح للصناع والمنتجين المصريين بتحقيق ما يتمنوه. ومن جهة تصريحات المسؤولين الحكوميين فإن الإتفاقية ومناطقها الصناعية سترفع حجم التبادل التجاري المصري مع أميركا سنوياً ١ مليار دولار حاليا إلى ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧(٤١). وأيضاً طبقا لتصريحات مصرية رسمية هناك إشارة وإدعاء بأن مصر تمكنت من تحقيق وإنتزاع مميزات من الجانب الأميركي. وأن هذه الإتفاقية سيعقبها التوقيع على مجموعة من الإتفاقات المصرية مع الطرف الأميركي لصلحة الإقتصاد المصري ومن بين تلك الإتفاقات ما يسمى "الشراكة الإستراتيجية لإستقرار وتنمية الشرق الأوسط" و"الشراكة الثنائية". وتعد أهم بنود إتفاقية الشراكة الإستراتيجية المزمعة بأن الإدارة الأميركية ستتشاور مع مصر قبل إتخاذ سياسات وقرارات تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط(٤٢).

(٣٩) The Israel-America Chamber of Commerce (Am-Cham Israel), www.amcham.co.il

(٤٠) محطة تلفزيون الجزيرة، النشرة الإقتصادية،مقالة عن مناطق كويز منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣.

(٤١) إلياس عقيله، "إتفاقية كويز إختراق إقتصادي"، صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(٤٢) محمد بكري، مأخوذ من موقع شبكة المعلومات الدولية www.kate 3.com.

الجدل القائم في مصر حول الكويز

هناك ردود فعل جادة ناقدة لتوقيع مصر على إتفاقية الكويز مع أميركا وإسرائيل. حيث هناك اقتناع لدى الرأي العام بأن هذه الإتفاقية جاءت لتفرض على دول المنطقة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. وهناك شبهة في مدى مشروعية هذه الإتفاقية بتمريرها من البرلمان المصري في جلسة لم يشارك فيها القسم الأكبر من أعضاء البرلمان. لكن الحكومة المصرية ووزير التجارة والصناعة، رشيد محمد رشيد، يؤكدان عدم وجود أي أهداف سياسية تقف وراء هذه الإتفاقية غير الجانب الإقتصادي الصرف، ولكن يبدو عدم وجود اقتناع لدى المعارضة بهذا الرأي. وفي الحقيقة أن خلفية التوقيع على هذه الإتفاقية من طرف الحكومة المصرية هو قلقها من فقدان حصة كبيرة من السوق الأميركي تصديريا في حال عدم قبول التوقيع على إتفاقية الكويز. وما تضمنته إتفاقية الجمارك والتجارة الأميركية من إعفاء منتجات المنسوجات المصدرة لأميركا الدول النامية من الجمارك، ما يعطي الفرصة للدول النامية لمنافسة دول مثل الصين وجنوب شرق آسيا المتمتعتين برخص الأيدي العاملة. حيث هناك تخوف من إحتمال تعرض المنتجات المصرية للنسيج لمصاعب بعيداً من إتفاقية الكويز.

رأى المدافعين عن الكويز

يرى قسم من المسؤولين الحكومين ومن المقربين منهم في القطاع الخاص المدافعين عن إتفاقية الكويز عدم وجود جانب سياسي للإتفاقية، مؤكدين أن أمرها عبارة عن تبادل المصالح في إطار القواعد الإقتصادية. ويمكن تلخيص موقفهم على النحو الآتي:

- لو وضعنا في الحسبان أن منتجات النسيج والملابس الجاهزة تمثل نسبة ٤٦ في المئة من صادرات مصر لأميركا، فهذا معناه تعرض تلك المنتجات لأزمة حين تطبق الإعفاءات الجمركية على واردات النسيج بموجب إتفاقية خفض الجمارك والتجارة. لذا تعد هذه الإتفاقية معوقة لوقوع الأزمة.
- الإتفاقية ستسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية لمصر.
- إن تطبيق إتفاقية الإعفاءات الجمركية لمنتجات نسيج الدول النامية والمصدرة لأميركا سيعنى تعرض نحو ١٥٠ ألف عامل للبطالة في مصر. لكن الكويز تمنع هذا وتوفر فرص عمل لنحو ٢٥٠ ألف عامل.
- وبما أنه ليس هناك تقدم ملحوظ في ميدان النسيج في مصر، فإن مشاركة إسرائيل في المنتجات بالتغليف والعلامات والماركات المسجلة والتي يستخدم فيها بعض المواد الكيماوية تقلل فرص تلوث البيئة. وتستفيد الخزانة المصرية بقيم مالية تتعلق بنسبة ضريبة القيم المضافة والتي تصل إلى ٨٠ في المئة.

رأى المعارضين للكويز

لو أردنا تلخيص رأى المعارضين لإتفاقية الكويز في مصر، وبينهم ١٢ عضوا برلمانيا، نجدها على النحو الآتي:

- إن حكومة مصر وقعت على إتفاقية الكويز بضغوط أميركية وإسرائيلية. وخصوصاً إن التوقيع على الإتفاقية جاء في مرحلة إطلاق الجاسوس الإسرائيلي، عزام عزام، وتطوير العلاقات مع إسرائيل.
- إتفاقية الكويز جزء من مشروع أميركا المسمى الشرق الأوسط الكبير، وترمي لإقامة علاقات إقتصادية بين العرب وإسرائيل.
- إن إسرائيل من خلال الكويز ستتمكن من الوقوف على معلومات مهمة إستراتيجية تتعلق بإقتصاد العالم العربي. وخصوصاً إن الجاسوس الإسرائيلي، عزام عزام، ألقي القبض عليه بينما كان يجمع معلومات إقتصادية في منطقة العاشر من رمضان الصناعية المصرية.
- من العبث القول إن قطاع صادرات النسيج المصري سيتعرض لأزمة إبتداء من عام ٢٠٠٥، بينما يتم تطبيق بنود إتفاقية الجمارك والتجارة الأميركية تدريجاً ومرحلة مرحلة منذ عام ١٩٩٥ وخصوصاً أن وأن أكثر من عدد ٦٠ دولة تتضمنها إتفاقية الجمارك والتجارة الأميركية من ثم تضعف قيمة الكويز.
- إعتبارا من عام ٢٠٠٣ بلغ حجم صادرات النسيج والملابس المصرية ٦١٣ مليون دولار سنويا منها ٣٦ في المئة للإتحاد الأوروبي ونسبة ٢٨ في المئة فقط لأميركا. ويعد سوق الإتحاد الأوروبي معادلا للسوق الأميركي وبديلاً كبيراً عنه(٤٣).

على الرغم من المعارضة الواضحة في مصر لإتفاقية الكوين، فإن الحكومة تضخم المنافع والمصالح التي يمكن أن توفرها الكويز للإقتصاد المصري، وخصوصاً أن منطقتي الإسماعيلية والمحلة الكبرى الصناعيتين قد إعترض على ضمهما للمناطق الصناعية من طرف أصحاب الشركات الموجودة بالكويز.

تركيا وإتفاقية الكويز الأميركية ـ الإسرائيلية(٤٤)

تعززت منذ ٣١ تشرين الثاني / ديسمبر ١٩٩١ قوة العلاقات التركية الإسرائيلية ودخلت العلاقات التجارية المتبادلة بينهما مرحلة من التصاعد أيضاً وبعد الأول من أيار / مايو ١٩٩٧ وهو التاريخ الذي كان مقررا لبدء تطبيق إتفاقية التجارة الحرة سجلت العلاقات التجارة تطوراً مهماً(٤٥)، ويذكر بأن الزيارة التي قام بها الرئيس التركي، سليمان ديميريل، لتل أبيب بين ١٢ـ١٤ آذار / مارس ١٩٩٦ تم التوقيع في خلالها على ٤ إتفاقات تجارية وإقتصادية على النحو الآتي:

(٤٣) محطة تلفزيون الجزيرة، النشرة الإقتصادية، مقالة عن مناطق كويز منشورة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣.

(٤٤) *T.C. Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi resmi sitesi*, Turkiye-Israil-ABD QIZ Belirlemesi www.dtm.gov.tr.

(٤٥) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في دولة إسرائيل (بالتركية) أيار / مايو.

١ ـ إتفاقية المجال التجاري الحر،
٢ ـ إتفاقية حماية وتشجيع الإستثمار المتبادل،
٣ ـ إتفاقية عدم تكرار الضرائب والرسوم ومنع التهرب الضريبي والجمركي،
٤ ـ إتفاقية التعاون التجاري والإقتصادي والصناعي والفني والعلمي.

وبخلاف مجموعة الإتفاقات المذكورة سالفا تم، التوقيع في ١٩٩٦/١٢/٢٣على إتفاقية أخرى ملحقة تتعلق بالتعاون في مجال إدارة الجمارك(٤٦). ووفقا لبنود إتفاقية الوحدة الجمركية التي وقعتها تركيا مع الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦، يلزم توافق أي إتفاقات توقع مع طرف ثالث مع السياسة التجارية المشتركة للإتحاد الأوروبي. ولما كانت تركيا تسعى لعقد وإبرام إتفاقات للتجارة الحرة مع بعض الدول على هامش مرحلة الإستعداد والتجهيز لطلب عضوية كاملة في الإتحاد الأوروبي، فإن تركيا وقعت مع إسرائيل أولى إتفاقاتها تلك في المجالين السياسي والإقتصادي. وقد بدأ تطبيق إتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وإسرائيل في الأول من أيار / مايو عام ١٩٩٧، وتم التخلص من العوائق المطبقة على المنتجات الصناعية بين الدولتين في عام ٢٠٠٠(٤٧). إن التطور التجاري بين تركيا وإسرائيل يتضمن كذلك هدف توفير فرص التعاون التجاري الثلاثي المشترك في عمليات إستثمار في دول الإتحاد الأوروبي وأميركا وجمهوريات آسيا الوسطى. ومن بين نقاط إتفاقية التجارة الحرة التركية الإسرائيلية، توفير فرصة تصدير منتجات ملابس ونسيج وأدوات المطبخ وبعض المنتجات الغذائية لأميركا بوساطة إسرائيل. وخصوصاً أن تركيا لم تنجح بعد رغم جهودها المستمرة في توقيع إتفاقية للتجارة الحرة المشتركة مع أميركا. حيث تسير العلاقات التجارية بين تركيا وأميركا فوق نظام الأفضليات العامة (Generalized System of Preferences-GSP).

نظام الأفضليات المتطورة

نظام التعامل بالأفضليات العامة هذا عبارة عن نظام أميركي تجاري يتعلق بمنتجات الدول النامية وغير النامية محدودة القدرة التنافسية، ويسمح هذا النظام لتلك المنتجات بدخول أميركا من دون جمارك(٤٨) هذا النظام يحتوي على ٤١٥٠ نوعا تجارياً لنحو ١٣٧ دولة بينهم تركيا(٤٩) وتصدر تركيا بموجب هذا النظام ٤٥٠ منتجا لأميركا سنويا تعادل نسبة ١٤ في المئة من مجمل صادراتها(٥٠). وفي مقابل عدم توصل الحكومة الأميركية وتركيا للتوافق في مسألة مناطق الكويز توسع أميركا بنود إتفاقية الأفضلية التجارية المتطورة بحيث أدخلت صناعات الحلى والمجوهرات وقبلت إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الأخرى، وعلاوة على هذا تقدم أميركا دعما فنياً يرمي لتسهيل زيادة مشاركة تركيا في نظام الأفضليات(٥١).

(٤٦) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في دولة إسرائيل (بالتركية) أيار / مايو.
(٤٧) Enver Guney, Nitelikli Sanayi Bolgeleri, *Ankara Sanayi Odasi*, www.e-aso.org.tr.
(٤٨) *TC Washington Buyukelciligi Ticaret Musavirligi*, Turkiye-ABD Dis Ticareti, Aralik 2004.
(٤٩) M. Ali Erkan, *TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi*, www.dtm.gov.tr.
(٥٠) www.ntv.com.tr, haber kodu: 163057.
(٥١) Fikret Bila, *Milliyet Gazetesi*, 20 Kasim 2004.

بموجب إتفاقية الوحدة الجمركية لتركيا مع أوروبا الموقعة عام ١٩٩٦ وقيام تركيا بعمليات صادرات وواردات بتعرفة جمركية قيمتها ٩ في المئة طبقا للوحدة الجمركية الأوروبية، فإن تركيا تسدد قيمة ٤٠ في المئة جمارك لصادراتها لأميركا(٥٢) وطبقا للقوانين التجارية الأميركية لا يحق لدول الإتحاد الأوروبي الإنتفاع من إتفاقية الأفضلية المختارة التجارية ومن ثم سيكون منتظرا عدم إستفادة تركيا من هذه الإتفاقية حال ضمها لعضوية الإتحاد الأوروبي(٥٣). بناء عليه، تولى تركيا إهتماما بالتوقيع على إتفاقات مع أميركا تتعلق بمناطق الكويز وبالتجارة الحرة وفي حالة إنشاء مناطق الكويز الصناعية في تركيا، سيوفر ذلك فرصة دخول المنتجات الأميركية للأسواق القريبة من تركيا مثل الشرق الأوسط والشمال الأفريقي ومجموعة الدول المستقلة في القوقاز وآسيا الوسطى(٥٤).

مغامرة (أو حكاية) تركيا مع الكويز

تعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون، لتركيا في أعقاب زلزال ١٧ آب / أغسطس عام ١٩٩٩ هي المرة الأولى التي قدم فيها مقترح لضم تركيا لإتفاقية الكويز المشتركة بين أميركا وإسرائيل. لكن هذا المقترح علق نتيجة لعدم إهتمام الأطراف بالمقترح. ولكن في مطلع عام ٢٠٠٢، قام بولنت أجاويد، رئيس الحكومة التركية السابق، بزيارة لأميركا حيث طرح وقتها مجددا مسألة ضم تركيا لإتفاقية الكويز. وفي هذه الزيارة تم الإتفاق على بدأ العمل نحو إنشاء شراكة تجارية بعيدة المدى بين الدولتين(٥٥).

عطفا على ما تم الإتفاق عليه في الزيارة المذكورة، فإن المباحثات التي أجراها الأميركيون في أنقرة بين ٢٦-٢٧ شباط / فبراير ٢٠٠٢ إتفق على بناء مناطق الكويز في تركيا بهدف تطوير الإتفاقات التجارية القائمة بين تركيا وأميركا. وفي هذا الصدد، تقدم مجلس العلاقات الإقتصادية الأميركية التركية المشتركة بمقترحين أولهما أن تركيا كانت مصرة على عمل إتفاقية الكويز بينها وبين أميركا، والثاني أن المادة التي ستضاف لإتفاقية التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية تسمح بضم مناطق الكويز في تركيا. لكن ظهر إدعاء بعد توفر إمكانية لتركيا كي توقع على إتفاقية للتجارة الحرة مع أميركا بسبب قيود إتفاقية الوحدة الجمركية الأوروبية ونقل للطرف التركي آنذاك بأن الشيء الوحيد المتاح لتركيا هو نموذج مناطق الكويز الذي يتكون في إطار الإتفاق الأميركي الإسرائيلي(٥٦)، علاوة على هذا، قال الأميركيون للأتراك إنه لا يمكن نسيان دور اللوبي المعادي لتركيا في أميركا وعدم سماحه داخل الكونغرس بتمرير شيء لتركيا من دون الإشتراك والتعاون مع إسرائيل، وخصوصاً أن مناطق الكويز الصناعية لا تحتاج إلا إلى توقيع وموافقة الرئيس الأميركي وحده. على هذا النحو بدأت مرحلة الكويز بين تركيا وإسرائيل.

في ٢٠٠٢/١/٩، وافق البرلمان التركي على قانون رقم ٤٧٣٧ المتعلق بإنشاء المناطق

(٥٢) www.ntv.com.tr, *haber kodu*: 163057.

(٥٣) Ilhan Omay, *Dunya Gazetesi*, 24 Agustos 2000.

(٥٤) www.ntv.com.tr, *haber kodu*: 163057.

(٥٥) Levent Yanik, www.teknoturk.org

(٥٦) Doc. Dr. Emine Bilgili, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri Ve Turkiye*, TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligii Resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

الصناعية. وهدف هذا القانون تحدد في أن إنشاء المناطق الصناعية (الكويز) سيوفر فرص نقل التكنولوجيا وتطوير إقتصاد البلاد وإحداث تعديل في الإدارة والعمل و تشجيع حركة الإستثمار وتوجيه مدخرات الأتراك العاملين بأوروبا نحو الداخل التركي وجذب الإستثمارات الأجنبية لتركيا مع زيادة في الإنتاج وفرص العمل. يضاف لذلك، نص القانون على تشكيل هيئة للمناطق الصناعية بمعرفة مستشارية رئاسة الحكومة تقوم بتحديد الأماكن التي ستقام فيها تلك المناطق والإختصاصات الأخرى التي أوكلها القانون(٥٧).

في ٢٠٠٢/١٠/٧، وافقت لجنة بالكونغرس الأميركي على مشروع إضافة مادة لإتفاقية التجارة الحرة بين أميركا وإسرائيل تتعلق بخطة بناء وإنشاء مناطق الكويز في تركيا. لكن هذا المشروع حين إنتقل لمجلس الشيوخ الأميركي ألغي في تاريخ ٢٠٠٣/٣/٥ على أساس أن يتم إعادة النظر فيه مجددا إذا إقتضى الأمر(٥٨)، وفي تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ عاد الموضوع يطرح نفسه أمام مباحثات الدورة الثانية لمجلس الشراكة الإقتصادية الأميركي - التركي الذي عقد في واشنطن ونتيجة لما أعدته تركيا في خصوص مقترح لتعديل في مشروع قانون إتفاقية الكويز التي تتضمن قطاع النسيج والملابس الجاهزة، تم عرض المقترح على الجانب الأميركي في إجتماع تشاوري. وبموجب هذا الإجتماع وما أسفر عنه من تلقي المقترح التركي تم نقل الأمر كتابة وشفاهة في تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ لكاترين نوفيلى، نائبة رئيس المستشارية التجارية الأميركية. وكان رد الجانب الأميركي: عدم إمكانية إدراج قطاع النسيج والملابس الجاهزة ضمن مناطق الكويز الصناعية، وأوضح الرد أنه ينتظر قراراً تركياً يتعلق بإعادة العمل على إعداد مشروع قانوني يجعل منتجات النسيج والملابس الجاهزة خارجا عن مناطق الكويز(٥٩). ثم عاد طيب أردوغان، رئيس الحكومة التركية، ليطلب مجددا من واشنطن خلال زيارته التي تمت بين ٢٦-٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ ضم تركيا لإتفاقية الكويز. وأخيرا، وفي ٢٠٠٤/٤/٥، عرض قورشاد توزمن وزير التجارة الخارجية التركي على زولليك، مستشار التجارة الأميركي، نفس الطلب رغم أنه لم يكن مدرجا على قائمة موضوعات اللقاء، ومن ثم بحث في اللقاء مسألة إعداد دراسة علمية تتعلق مشتركة بين الطرفين لكي يمكن الإستفادة من المنتجات التكنولوجية المتطورة التي تنتج بمناطق الكويز. وبعد فترة وجيزة من ذاك اللقاء وبموجب تعليمات من رئاسة الحكومة لوزارة الخارجية التركية أمكن التقدم بمقترح جديد يتعلق بمناطق الكويز للجانب الأميركي. هذا المقترح يتم فيه إستبعاد المنتجات التي ترى أميركا ورئيسها أنها حساسة بالنسبة إلى الواردات من إتفاقية الكويز بين الجانبين. لكن نص مشروع القانون الجديد لم يجد القبول من طرف الكونغرس الأميركي وكان الرد أشبه برد المقترح الذي سبقه، من ثم لم يحدث أي بحث جديد يتعلق بالأمر، منذ ذلك التاريخ.

(٥٧) www.tbmm.gov.tr.

(٥٨) Doc. Dr. Emine Bilgili, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri Ve Turkiye,* TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi Resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

(٥٩) *TC Washington Buyukelciligi Ticaret Musavirligi,* Turkiye-ABD Dis Ticareti, Aralik 2004.

نقاط الخلاف التركي ـ الأميركي في موضوع الكويز

على الرغم من الجهود التي بذلها الطرفان لم يتم التوصل لإتفاق نهائي في شأن إنشاء مناطق الكويز الصناعية. والحقيقة أن نقاط الخلاف التركي ـ الأميركي في هذا الصدد تختص بإختلافين هما نوع وشكل القطاعات الصناعية التي ستدخل ضمن الكويز وأين تكون تلك المناطق التي ستعلن كالكويز بتركيا.

إطار مناطق الكويز التي ستعلن في تركيا

وفقا للمادة الملحقة بإتفاقية التجارة الحرة الأميركية ـ الإسرائيلية والتي تسمح بإنشاء مناطق الكويز في تركيا فإن المنتجات الصادرة من تلك المناطق ستتمتع بإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ونظام الحصص المقيدة، لكن التطبيق العملي أصاب تركيا بخيبة أمل(٦٠)، وخصوصاً أن منتجات تركية مثل النسيج والملابس الجاهزة والجلود لم تدرج بين منتجات الكويز التي ستقام في تركيا. مع أن نماذج الكويز في الأردن ومصر تتضمن كل المنتجات. وفي اللقاء الذي تم بين جاك خيّاط، رئيس منطقة الدلايل الصناعية الأردنية، ووفد جمعية موسياد لرجال الأعمال الأتراك، أوضح أن قطاع النسيج مدرج بين المنتجات لأنه لا يمثل تهديدا لأميركا، وأن لوبي صنعات النسيج في أميركا هو الذي يمارس ضغوطا على الإدارة الأميركية لمنع إدراج قطاع النسيج في الإتفاقية التي يحتمل توقيعها مع تركيا والأدهى أن السماح لمنتجات النسيج التركية بدخول السوق الأميركي بنظام الإعفاءات سيعني ضرورة تطبيق الإعفاء نفسه على منتجات الصين ومصر وباكستان ومن ثم يدعو قطاع الإستثمار التركي في صناعات النسيج إلى التوجه نحو الأردن(٦١)، وكما أكد خيّاط أن لا ضرر على السوق الأميركي من إدراج النسيج في إتفاقات الكويز وخصوصا مع الدول التي لا تملك قطاعاً لصناعة النسيج متطورا مثل الأردن والدول المشابهة. على أن الموقف يختلف بالنسبة إلى تركيا، ولذا لا تزال هناك خلافات واضحة في الرأى بين أميركا وتركيا حول القطاعات التي ستدرج في إطار إتفاقية الكويز.

في دراسة أعدت من قبل مستشارية التجارة الخارجية التركية، أوضحت إمكانية تحقيق زيادة محدودة في الصادرات مع أميركا عبر القطاعات القليلة والتي يمكن ضمها للكويز نتيجة للمصاعب الموضوعة في الإنتاج الخاص بمناطق الكويز التي يشترط مشاركة إسرائيل فيها. وبينت أن قطاعات مثل الصناعات الجانبية للسيارات والحلي والكيمياء والسراميك والزجاج والمواد الغذائية المصنوعة يمكن أن تكون من بين القطاعات المحتمل ضمها للكويز. وفي ما يتعلق بمعدلات الرسوم الجمركية المطبقة على قطاعات الواردات لأميركا: نجد أن المصنوعات الذهبية تحصل على نسبة ١٣ في المئة جمارك والزجاج ٣٨

(٦٠)- *Sabah Gazetesi*, 06 Haziran 2005.

(٦١) www.musiad.org.tr

في المئة والكاوتشوك نسبة ٨ في المئة والمواد الكيماوية ٨ في المئة. علاوة على هذا وبرغم تطبيق نسبة جمارك ٦,٤ في المئة على واردات المعكرونة فإن رسوماً أخرى تفرض على تركيا في هذا الصدد تصل لنسبة ٥٠ في المئة. وختاما لهذا الأمر، فإن القطاعات التي يمكن ضمها للكويز وتعد أساسية وتنتج في إسرائيل ومقرر عليها نسبة ١٠ في المئة جمارك في أميركا فحسب، هي قطاعات الصناعات الغذائية والمواد التي تضاف لتلك الصناعات والسراميك والمنتجات الكيماوية والعضوية ومصنوعات الحلي رغم أنها ذات ضريبة قيم منخفضة. أما الرسوم الجمركية المطبقة على قطع غيار السيارات الواردة لأميركا فهي بين ٢,٥ - ٨ في المئة وهي وإن كانت منخفضة لكن يصعب التنافس فيها والتمويل الإستثماري بها من طرف تركيا لعدم وجود مثل هذه الصناعة في إسرائيل(٦٢).

كما أن إسرائيل تؤيد الطرف الأميركي في أن يكون قطاع النسيج والملابس الجاهزة التركي خارج إتفاقية الكويز مع تركيا بسبب معدلات البطالة الموجودة فيها(٦٣)، والحقيقة أنه ليس الجانبان الأميركي والإسرائيلي فحسب هما اللذان يعارضان ضم قطاع النسيج والملابس الجاهزة التركي للكويز وإنما الأردن أيضاً. حيث يرى الجانب الأردني أن منتجات تركيا المتطورة في هذا القطاع تجد القبول لدى السوق الأميركية ومن ثم ستمثل خطورة على المنتجات الأردنية غير المتطورة. لذا لا ينتظر في المنظور القريب توفير إمكانية لضم قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية في مناطق الكويز التي يمكن ظهورها في تركيا.

في الوقت الذي تطبق تركيا تعريفة جمركية بمتوسط بنسبة ٥ في المئة على المنتجات الأميركية الواردة إليها فإنه لا يوجد حدود أو قيود على مقادير وكميات تلك الواردات حتى أن المنتجات التي تراها أميركا حساسة بالنسبة إليها تدخل السوق التركية بكل سهولة. ما يدفع تركيا للإستمرار في الدفاع والمطالبة بنموذج الكويز يشبه ما حدث في مناطق إسرائيل والأردن(٦٤).

تناول اللقاء الذي عقد في شهر نيسان / أبريل لعام ٢٠٠٤ على هامش الدورة الثالثة والعشرون للمجلس التركي - الأميركي بين قورشاد توزمن، وزير التجارة الخارجية التركي، وروبرت زولليك، مستشار التجارة الخارجية الأميركي، موضوع إتفاقية الكويز. لكن نتيجة لإصرار الطرف التركي على ضم منتجات التكنولوجيا المتطورة وقطاع النسيج والملابس في إتفاقية الكويز فإن الوزير التركي أعلن أنه أمكن حدوث تقدم في ما يتعلق بمنتجات التكنولوجيا المتطورة فقط. وأضاف توزمن في حديثه الصحافي بعد اللقاء مع الجانب الأميركي، لقد أوضحنا للطرف الأميركي بمدخل جديد أن إستبعاد قطاع معيّن لا يحقق لتركيا أي فائدة والحل هو أن نقوم بإنتاج المنتجات التكنولوجية في شكل تام، على أساس أن يقدم الجانب الأميركي الخبرة التكنولوجية والمعرفية، ونحن بالتمويل والقوى

(٦٢) Doc. Dr. Emine Bilgili, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri Ve Turkiye*, TC Basbakanlik Dis Ticaret Mustesarligi Resmi web sitesi, www.dtm.gov.tr.

(٦٣) *TC Tel Aviv Buyukelciligi Ticaret Musavirligi Israil Ulke Raporu*, Mayis 2003.

(٦٤) *Sabah Gazetesi*, 06 Haziran 2005.

العاملة يكون الأمر نموذجا بارزا وناجحا للتنمية بالنسبة إلى تركيا. وبموجب تصريحات وزير التجارة التركي تكون تركيا قد تراجعت عن إصرارها في قطاع النسيج(٦٥).

مناطق الكويز التي ستقام في تركيا

إذا كانت مسألة أين تكون مناطق الكويز وما هي القطاعات التي ستتضمنها تركت للجانب التركي، فإن الجانب الأميركي يركز على أن ينتج بهذه المناطق منتجات تكنولوجية متقدمة ويضع خطا تحت إستبعاد قطاع النسيج منها. وفي هذا الإطار أيضاً ينظر الجانب الأميركي بعين إيجابية لإنشاء هذه المناطق في جنوب شرق تركيا، على أن الطرف التركي يرى أهمية في جعل هذه المناطق ملاصقة للمناطق الحرة والمناطق الصناعية المتمتعة بالبنى التحتية وتوفر العمالة والمواصلات والقريبة من الموانىء الصالحة للإستخدام، وعلى وجه الخصوص تقام بمنطقة مرمرة.

إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي وإتحاد المصدرين وجمعية مصدري الملابس وممثلو القطاع الخاص أعلنوا عن موقفهم من الأماكن التي يجب أن تقام بها مناطق الكويز في تركيا، وهي مناطق جنوب شرق ومرمره. هاتان المنطقتان تتشابهان في كونهما تعرضتا للحرب وآفة الزلازل، وواحدة منهما شهدت تصاعداً كبيراً في الهجرة بينما كانت الأخرى تستقبل الهجرات. وفي هذا الإطار، إتفق إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي ومستشارية التجارة الأميركية في إجتماعاتهما على دعم ومساندة هذا التوجه، وأن يتم تحديد القرار في إجتماعات لجنة الشراكة الإقتصادية التركي - الأميركي. وإتفق الطرفان على فتح مكتب أميركي في منطقة إزمير ومركز معلومات في منطقة عنتاب لأجل تطوير العلاقات الإقتصادية الثنائية(٦٦).

أهمية الكويز لتركيا

تدخل الجيش في موضوع إتفاقية الكويز بشكل حساس مشيرا إلى أنها تمثل أهمية إستراتيجية لتركيا. وبالنسبة إلى الجانب الإقتصادي، فإن الكويز تسمح بإمكانية التصدير من دون جمارك ولا حصص سنوية مقيدة للسوق الأميركي الذي تبلغ وارداته السنوية ١,٢ تريليون دولار. ويمكن تقويم الأمر على أن الهدف النهائي لتركيا هو تحقيق إتفاقية للتجارة الحرة مع أميركا. ووفقاً للإحصاءات الأميركية، فإن حجم التجارة الخارجية التركية مع أميركا ازداد بنسبة ٧,٥ في المئة في عام ٢٠٠٢ عن العام الذي سبقه. وفي عام ٢٠٠٣ زاد حجم التجارة مع أميركا بنسبة ٨ في المئة محققا قيمة ٣,٧٨٨ مليار دولار، أما الواردات الأميركية لتركيا فقد تراجعت بنسبة ٦,٥ في المئة لتحقق قيمة ٢,٩٠٢ مليار دولار لنفس العام(٦٧). أما في عام ٢٠٠٤ فقد صدرت تركيا

(٦٥) *Dunya Gazetesi*, 07 Nisan 2004.

(٦٦) www.ntv.com.tr, *haber kodu*: 163057.

(٦٧) المستشارية التجارية للسفارة التركية في واشنطن،التجارة الخارجية بين تركيا وأميركا، تقرير بتاريخ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤(بالتركية).

لأميركا بقيمة ٤,٨ مليار دولار بينما إستوردت منها بقيمة ٤,٧ مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٥ إحتلت تركيا الترتيب الرابع في الدول المصدرة لأميركا و الترتيب السادس في الدول المستوردة(٦٨).

إذا وضعنا في الإعتبار المعلومات والأرقام الواردة آنفاً، يتضح أن نصيب تركيا من حجم واردات السوق الأميركية البالغة ١,٢ تريليون دولار سنوياً صغير لا يزيد عن ٤,٨ مليار دولار. إن إتفاقية الكويز التي لم يتم حصول أي تقدم فيها حتى اليوم تشير إلى أو هي مدخل جديد لتحقيق رغبة زيادة العلاقات الثنائية بين تركيا وأميركا، فإنها ستوفر فرص تصدير جديدة لأميركا وإمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا لتركيا. وهي فرصة أيضاً لإحداث تطوير في المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة الموجودة في تركيا. وعلى الرغم من كل هذا لا ينتظر حدوث تغييرات سريعة في الصناعة التركية أو وقوع إنفجار في الصادرات من وراء الكويز، إلاّ إذا تم تقويم التعاون التجاري مع أميركا بمنظار بعيد المدى(٦٩).

تدخل الجيش التركي في موضوع الكويز

جاء تدخل الجيش في موضوع المناطق الصناعية التي ستقام في جنوب شرق تركيا بموجب إتفاقية الكويز المزمعة في أعقاب المحاضرة التوضيحية التي قدمتها جمعية صناع ومنتجي الملابس في عام ٢٠٠٢ كي يمكن ضم القطاعات الأكثر إنتاجا وكثافة(٧٠). وفي ٢٠٠٥/٣/٣٠ ألقى كل من السفير يغيت ألبوغان سكرتير، مجلس الأمن القومي وإريك إدلمان، سفير أميركا بأنقره، ودافيد أنت القنصل الأميركي، كلمة أمام مجلس العلاقات التركي ـ الأميركي أعربوا فيها عن تمنياتهم في التوصل لحل نهائي في مسألة الكويز. وقال الفريق متقاعد ألبوغان في إجتماع إستانبول إن تركيا تنتظر إتخاذ خطوات لازمة من قبل الكونغرس للحكومة الأميركية في ما يتعلق بإنشاء مناطق الكويز الصناعية المميزة، وأشار إلى أن موقف تركيا كان واضحاً في هذا الصدد ونقل للجانب الأميركي وطالب الإدارة الأميركية بسحب عبارة "القطاعات الحساسة التي يمكن النظر إليها مستقبلاً من طرف الرئيس" من مشروع القانون المعروض على الكونغرس الأميركي حيث يمكن أن يمثل عنصر مهم وجاد في جذب الإستثمارات، وفي حال تنفيذ هذا الطلب ستكون المناطق الصناعية المميزة (الكويز) لمصلحة الدولتين والمنطقة.

تأثير رفض البرلمان التركي تمركز القوات الأميركية في إلغاء الكويز

لقد سبق وأوضحنا بأنه كي يمكن بدأ تطبيق نظام الكويز في تركيا يلزم إضافة مادة لإتفاقية التجارة الحرة الأميركية ـ الإسرائيلية. وأن هذه المادة أو الملحق الإضافي قد تم

(٦٨) *Sabah Gazetesi*, 06 Haziran 2005

(٦٩) Ayhan Sarisu, *Nitelikli Sanayi Bolgeleri*, www.ekocerceve.com

(٧٠) *Radikal Gazetesi*, 3 Kasim 2002.

الموافقة عليه من قبل لجنة بالكونغرس الأميركي في تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢، ولكن القسم الخاص بإلحاق تركيا بالكويز قد أخرج من الإضافة وألغي من طرف مجلس في ٢٠٠٣/٣/٥(٧١)، لقد كانت إتفاقية الكويز على رأس الموضوعات التساومية بين تركيا وأميركا وقت الإعتداء الأميركي على العراق. وبعد فترة قصيرة من رفض البرلمان التركي في الأول من آذار / مارس مذكرة حكومية تطالب بإيواء قوات أميركية على أرض تركيا والتدخل في الحرب العراقية، ألغى الكونغرس في ٢٠٠٣/٣/٥ الموافقة على مشروع قانون سبق وتمت الموافقة عليه في ١٠/٧ من طرف اللجنة المختصة في الكونغرس.

في هذا، الإطار يبدو واضحاً أن أميركا إستخدمت موضوع طلب مشاركة تركيا في العمليات العسكرية الموجهة ضد العراق كورقة ضغط في موضوع إتفاقية الكويز. وفي ما يتعلق بتأثر رفض مذكرة الأول من آذار / مارس العسكرية نجد أن القسم الثاني من الملحق الإضافي الإقتصادي بين تركيا وأميركا تضمن تفاصيل تتعلق بالكويز وبخط بترول باكو - جيحان وبمبيعات السلاح وحتى مسألة إعادة بناء العراق من جديد(٧٢). وفي مقابل طلبات أميركا من تركيا بخصوص العراق، قدمت مقترحات للحكومة التركية لشطب الديون العسكرية وتقديم مبلغ مليار دولار في شكل عاجل ودعم مستمر لتركيا أمام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والسرعة في إنهاء إتفاقية الكويز، بل أن أميركا تعهدت بأن تتحمل أعلاف الحرب والتدخل التركي وأن يقدم أصحاب رؤوس الأموال بها دعما مشتركا للأتراك في مشروعات مناطق الكويز التي ستقام في تركيا(٧٣)، وتحاول تركيا بذل الجهود لأجل التخلص من الأضرار التي لحقت بها في أعقاب رفض مذكرة الحرب من طرف برلمانها في ٢٠٠٢/٣/١.

ونظراً لعدم حصول تركيا على شيء في خصوص الكويز رغم مرور وقت طويل على التفاوض بينها وبين أميركا، فإن الصناعيين والمستثمرين الأتراك توجهوا ناحية مناطق الكويز في فلسطين والأردن ومصر بدعم وتشجيع حكومي. وفي هذا الصدد قامت بعض الهيئات الإقتصادية التركية مثل إتحاد غرف التجارة والبورصات (TOBB) وجمعية موسياد (MUSIAD) لرجال الأعمال بإتصالات وزيارات متعددة لإسرائيل وفلسطين ومصر والأردن. وفي الوقت نفسه، أدى كل من اللجنة الإقتصادية التابعة لرئيس غرفة التجارة الإسلامية ورفعت حصارجيكلي أوغلو، رئيس إتحاد غرف التجارة والبورصات، التركية دورا بارزا في تلك الإتصالات.

زيارة عبد الله غول الأولى لإسرائيل وفلسطين والأردن

قام عبد الله غول، وزير الخارجية، ونائب رئيس الحكومة التركية، بزيارته الأولى لإسرائيل والأردن وفلسطين بين تاريخي ٣-٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ على رأس وفد ضم أعضاء

(٧١) *TC Washington Buyukelciligi Ticaret Musavirligi,* Turkiye-ABD Dis Ticareti, Aralik 2004.

(٧٢) Fikret Bila, *Milliyet Gazetesi,* 20 Kasim 2004.

(٧٣) *Radikal Gazetesi,* 11 Ocak 2003.

من اللجنة الإقتصادية لغرفة التجارة الإسلامية وإتحاد غرف التجارة والبورصات التركي وجمعية موسياد لرجال الأعمال. كما إجتمع مجلس العمل الإسرائيلي - التركي ومعهد إسرائيل للتعاون الدولي والصادرات لبحث أنشطة وفاعليات المرحلة المقبلة. في هذا الإجتماع قال ألون ليل، رئيس مجلس العمل الإسرائيلي - التركي (Israel-Turkey Business Council) إن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بلغ ٢ مليار دولار ولكن لم يحقق نجاحا في جانب الإستثمارات، بينما قال رونيت كان، مستشار وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، في الإجتماع نفسه "إن إتفاقية الكويز مع الأردن تسمح لإقتصاده بصادرات بنحو مليار دولار لأميركا سنويا وزيادة الإستثمارات في مجالات جديدة وأن نسبة ١٠ في المئة من تلك الإستثمارات تركية". وقد تم الإتفاق في ذاك الإجتماع على دخول شركات "أجرو - تيك" (Agro-Tech) الإسرائيلية لمنطقة جنوب شرق تركيا.

إجتماع مجلس العمل التركي - الأردني

في ٢٠٠٥/٢/١٦ قام قورشاد توزمن، وزير التجارة الخارجية، بزيارة للأردن للتباحث في شأن إتفاقية المجالات التجارية الحرة، وقال الوزير "إن الشركات التركية تقوم حالياً بالمشاركة في مناطق الكويز الأردنية، ومن ثم نرجو من الحكومة الأردنية أن تتخذ خطوات عملية في تشكل منطقة إستثمار تركية في إطار مناطق الكويز الموجودة فيها"[(٧٤)]. في تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢١ عقد إجتماع من طرف المسؤولين عن مناطق الكويز الأردنية شارك فيه ممثلين عن القطاع الخاص التركي ومن لجنة العلاقات الإقتصادية الخارجية (لغرفة التجارة الإسلامية) ومن مجلس العمل التركي - الأردني ومجلس العمل التركي - الإسرائيلي ومجلس العمل التركي - الفلسطيني. حيث قدم المسؤولون الأردنيون في ذلك الإجتماع معلومات عن إمكانات الإستثمار في مناطق الكويز وبالمستثمرين المشاركين في تلك المناطق وفي المناطق الحرة الأردنية. وكانت المعلومات الخاصة بفرص الإستثمار التركية في مناطق الكويز الأردنية على النحو الآتي:

- أن المستثمر المحلي والأجنبي يتمتعان بنفس الحقوق والميزات في الأردن،
- وحق الملكية ١٠٠ في المئة في الأردن،
- الحق في نقل الأرباح إلى الخارج الأردن،
- وجود إعفاء من الرسوم الجمركية على غير المنقول وقطع الغيار اللازمة التابعة للمناطق،
- إمكانية التصدير لأميركا من دون جمارك ولا حصص مقيدة بموجب إتفاق،
- أن أجر العامل بتلك المناطق ١٢٠ دولار شهرياً يصل إلى مبلغ ٢٠٠ دولار بإضافة الضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأجانب العاملين في مناطق الكويز ٣٠ في المئة، على أن هذه النسبة تصل إلى ٧٠ في المئة في منطقة ميناء العقبة،

(٧٤) *TC Basbakanlik Basin-Yayin ve Enformasyon Genel Mudurlugu,* 17 Subat 2005, www.byegm.gov.tr

ـ أن هذه الإدارة تدير ٥ مناطق الكويز في الأردن.

وفي الإجتماع المذكور، أوضح المسؤولون عن مناطق الكويز المميزات الخاصة بالمناطق في الأردن عن تلك المقامة حديثا في مصر بقولهم: لما كانت مناطق الكويز حديثة العهد في الإنشاء في مصر على عكس مناطق الأردن صاحبة ٨ سنوات من الخبرة والتجربة وما تواجه الأمور من عوائق بيروقراطية في مصر وإذا وضع في الحسبان ضريبة القيم المضافة التي تضعها إسرائيل على المنتج والتي لا تزيد عن ٨ في المئة في الأردن وهي أخذة في الإنخفاض لتصل إلى نسبة ٤ في المئة وكون هذه الضريبة الإسرائيلية في مصر نسبتها ١١,٧ في المئة فإن مناطق الأردن تكون أكثر فائدة وجذباً، وخصوصاً لو أضفنا كون الأردن موقعة على إتفاقية للتجارة الحرة مع أميركا(٧٥) وإذا كانت المقارنة بين مناطق الكويز في الأردن ومصر على النحو المبيّن فإن بعض الخبراء الأخرين يرون أن إنشاء مناطق الكويز في مصر سيؤثر سلبا على مناطق الأردن ويرون أيضاً أن مصر التي تمتلك قوة عاملة مدربة ستكون فرص الإستثمار فيها أفضل من الأردن(٧٦).

زيارة رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة المصري لتركيا

لقد كانت إتفاقية الكويز هي البند الأول في المباحثات التي قام بها رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري لتركيا في ٢٠٠٥/٣/٣١. وقد شارك في الإجتماع الذي نظم من قبل مجلس الأعمال التركي ـ المصري وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري وقورشاد توزمن، وزير التجارة الخارجية التركي، وعلي عوني، مدير إدارة التجارة الخارجية ومناطق الكويز الصناعية. وفي الإجتماع نفسه، قدم عمر عبد العظيم، مندوب وزارة الإستثمار المصرية ورقة بعنوان "مميزات الإستثمار بمصر ومناطق الكويز". أما علي عوني مدير إدارة التجارة الخارجية ومناطق الكويز في مصر، فقدم ورقة بعنوان "إمكانيات الإستثمار الممنوحة للشركات التركية في مناطق الكويز المصرية" وقد نوقش في هذا الإجتماع بين الطرفين المصري والتركي مسائل مثل تطوير العلاقات التجارية الثنائية والميزات المتاحة في مناطق الكويز للإستثمارات المتوقعة وأهمية إتفاقية التجارة الحرة التي توقع بين الدولتين(٧٧).

منتدى أنقره للتعاون الإقتصادي بين تركيا وإسرائيل وفلسطين

يرمي منتدى التعاون الإقتصادى الفلسطيني ـ التركي ـ الإسرائيلي لتوفير آلية الحوار المستمر بين هيئات رجال الأعمال القادمة من إسرائيل لتركيا، وقد قام بتأسيس هذا المنتدى إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي. حيث شارك في المنتدى كل من إتحاد

(٧٥) Dis Ekonomik Iliskiler Kurulu, www.deik.org.tr.

(٧٦) تقرير المستشارية التجارية للسفارة التركية في دولة إسرائيل (بالتركية) ايار / مايو ٢٠٠٣

(٧٧) *Dis Ekonomik Iliskiler Kurulu*, www.deik.org.tr.

غرف التجارة والبورصات التركي وإتحاد الغرف الفلسطيني إتحاد المنظمات الإقتصادية الإسرائيلي. وقد عقد الإجتماع الأول لهذا المنتدى في أنقره بين تاريخي ٢٧-٢٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٥، حيث إختير في الإجتماع رفعت حصارجيكلي أوغلو، رئيس إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي، رئيسا لمنتدى أنقره. في ذاك الإجتماع الثلاثي نوقشت موضوعات إعتبرت مشروعات مهمة مثل إمكانات التعاون الثلاثي بين تركيا وفلسطين وإسرائيل والمشاكل القائمة، وكذا الإستثمار الصناعي والسياحة والبنية التحتية وحرية إنتقال البضائع والتعليم. ويعد الهدف الرئيسي لتشكيل منتدى أنقره الإقتصادي هو "توفير الدعم للمشروعات التي يمكن أن يقوم بها رجال الأعمال خلال مرحلة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين"(٧٨).

أما الإجتماع الثاني لمنتدى أنقره فقد عقد في القدس الشرقية (فلسطين) في تاريخ ٢٠٠٥/٦/٨ لبحث نوعية المشروعات التي القيام بها، وكيفية تنفيذ ومسيرة المشروعات وكيفية توفير آلية في الإتصال بين الأعضاء. أما الإجتماع الثالث فعقد في مدينة إسطنبول في يومي ٢١-٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، حيث بحثت فيه موضوعات على رأسها التعاون الثلاثي في مشروع تفعيل منطقة أريز الصناعية وفي السياحة وإحتمالات التعاون في قطاع الإنشاءات في الفترة المقبلة. وقال رفعت حصارجيكلي أوغلو رئيس الإتحاد التركي لغرف التجارة والبورصات "إن إحياء منطقة إريز الصناعية ستوفر أو تشارك في سلام الشرق الأوسط، وإعتبر حصارجيلي أوغلو أن المرتكز الثاني للتعاون هو مجال السياحة وأن فتح الشريط الساحلي لقطاع غزة الفلسطيني على البحر المتوسط بعد الإنسحاب الإسرائيلي من القطاع سيحول المكان لهدف سياحي إسرائيلي وتركي(٧٩). ومن المنتظر عقد الإجتماع الرابع لمجلس أنقره للتعاون الإقتصادي في تل أبيب في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ لكي يكون مثابة أول حوار عملي للقطاع الخاص بين تركيا وفلسطين وإسرائيل. وسيكون كذلك أول إجتماع وأول مبادرة على المستوى الشعبي المدني يقام في مرحلة السلام.

مدخل (آلية) إحياء مناطق إريز وغزة الصناعية

إن مجلس أنقره الذي أقيم لأجل خلق أجواء من الثقة بين الأطراف أنشأ آلية ترمي إلى إحياء منطقة إريز الصناعية ومناطق غزة بغرض تعزيز الوضع الإقتصادي لقطاع غزة بعد إنسحاب إسرائيل منه. ويمكن توضيح المعلومات الخاصة بمنطقة إريز والمناطق الصناعية بغزة على الشكل الآتي:

منطقة إريز الصناعية: لقد غيّرت السلطة الفلسطينية إسم منطقة إريز الصناعية الواقعة في شمال قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي من القطاع لإسم "المنطقة الصناعية

(٧٨) *Turkiye Ekonomi Politikalari Arastirma Enstitusu*, www.tepav.org.tr.

(٧٩) Anadolu Ajansi, 21 Eylul 2005.

الفلسطينية الحرة". هذه المنطقة مقامة على مساحة ٤٧٠ دونم من الأراضي ترجع الملكية فيها بنسبة ٥٠ في المئة لنحو ٢٠١ شركة إسرائيلية . وكان يعمل في المنطقة قبل سنة نحو ٤٧٠٠ عامل واليوم يعمل فيها ٤٠٠ عامل فقط. ومنطقة إريز رغم أنها تحت مسؤولية إسرائيل إلاّ أنها ليست خاضعة للقوانين الإسرائيلية. وتدار هذه المنطقة من قبل شركة المباني الصناعية (Industrial Buildings Ltd) الخاصة المقامة من طرف فلسطينيين وإسرائيليين.

منطقة غزة الصناعية: تقام هذه المنطقة على مساحة ٤٧٠ دونم أراضي وفيها ٣٢ شركة كان يعمل بها قبل سنة نحو الفين واليوم يعمل فيها ٧٠٠ عامل فقط. وفي المنظور البعيد ينتظر أن تقام بها نحو ٣٠٠ شركة ويتم تشغيل ٢٠ ألف عامل. ومن ناحية التمويل المالي للبنية التحتية فهي من البنك الدولي ووكالة التنمية الأميركية وهناك وحدة طاقة خاصة بالمنطقة. وتقوم شركة تحمل إسم " شركة تنمية المناطق الصناعية الفلسطينية" (PIEDCO) بإدارة المنطقة وهي تابعة للسلطة الفلسطينية(٨٠). وقد قام منتدى أنقره الإقتصادي الذي يتولى إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي رئاسته بتشكيل لجنة لإحياء منطقة إريز الصناعية. وفي ٢٦ ـ ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ قامت اللجنة ببحث ودراسة الوضع الطبيعي للمنطقة حيث تبين من بحث اللجنة أن منطقة إريز تحتاج للآتي:

ـ سيكون من المفيد نقل المسؤولية الإدارية لهذه المنطقة من إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي للجنة فنية.

ـ سيكون ممكنا نقل الصلاحية من إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي للجنة بعد تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من منطقة إريز(٨١).

في أعقاب التقرير الميداني للجنة طلب إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي أن تكون المسؤولية في منطقة إريز الصناعية مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيلين. وفي الإجتماع الثالث لمجلس التعاون الإقتصادي الثلاثي بأستانبول في ٢١ ـ ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ وافق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أن تكون اللجنة أو الجهة التي تدير منطقة إريز الصناعية تابعة لإتحاد غرف التجارة والبورصات التركي. وقال رفعت حصارجيلي أوغلو في إجتماع إستانبول "إن إحياء منطقة إريز الصناعية سيساهم في تعزيز سلام الشرق الأوسط وسيقام بالمنطقة نحو ٢٠٠ شركة صناعية لتشغيل ٦ آلاف فلسطيني وستجد المنطقة الصناعية الفلسطينية الحرة الدعم والتأييد من المجتمع الدولي(٨٢).

عوامل جذب منطقة (المنطقة الصناعية الفلسطينية الحرة) إريز

إن قطاع النسيج التركي الذي يعاني من مشاكل في السنوات الأخيرة نتيجة الهجوم

(٨٠) *Turkiye Ekonomi Politikaları Arastirma Enstitusu,* Erez ve Gazze Sanayi Bolgelerinin Yeniden Canlandirilmasi Girisimi ve TOBB'un Rolu, 25 Haziran 2005, www.tepav.org.tr.

(٨١) Hanife Senyuz, Serkan Demirtas, *Radikal Gazetesi,* 18 Temmuz 2005.

(٨٢) *Anadolu Ajansi,* 21 Eylul 2005.

الصيني، يمكن أن يرى فوائد من المميزات الخاصة بمنطقة غزة الصناعية، وخصوصاً أن كل من أميركا والكثير من الدول الغربية لن يطبقا رسوم جمركية أو حصص محددة على المنتجات المصنوعة في شركات هذه المنطقة وهذه واحدة من أهم عوامل الجذب الخاصة بهذه المنطقة الصناعية. علاوة على أنه إذا أضيف دور المساعدات التي ستقدم لهذه المنطقة في "حفظ الأمن" تعد هذه المنطقة فرصة لا يجب أن تمر.

وجاء في كلمة رفعت حصارجيكلي أوغلو، رئيس إتحاد غرف التجارة والبورصات التركية، بإجتماع مجلس أنقره للتعاون الإقتصادي "إن جيمس ويلفنسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، يتولي برنامج مساعدة لإعادة إعمار المنطقة وإحياء الإقتصاد بهدف حل المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، وأن هذه المساعدة أو ذلك البرنامج خصص له موازنة ٣ مليار دولار ستستخدم في إعادة بناء فلسطين والإنفاق على بناء بنية تحتية لها. ولحث وتشجيع رجال الأعمال الأتراك على الإستثمار في المنطقة، قال حصارجيكلي أوغلو "هناك فرصة للحصول على قسم كبير من برنامج البنك الدولي وهي فرصة يجب تقويمها جيدا من رجال الأعمال الأتراك"(٨٣).

وأوضح جُوان صاك مدير، عام وقف البحوث والدراسات السياسية الإقتصادية التركي، أن هذه المنطقة - يقصد فلسطين المحتلة - هي لمصلحة قطاع النسيج التركي على المدى البعيد ويمكن نقل العديد من الإستثمارات لهذه المنطقة بواسطة رجال الصناعة والمستثمرين. وإذا كانت البداية هي تحميل مسؤولية إدارة منطقة إريز الصناعية للجانب التركي بقيمة بين ٧ - ٨ مليون دولار لكن ما يجب التأكيد عليه هو زيادة الثقة والأمن(٨٤).

أما وهبي دينشرلر، منسق مجلس التعاون الإقتصادي والإجتماعي الفلسطيني، فقد أوضح أن إجتماعات قمة الدول الصناعية الثمانية التي عقدت بين ٦-٨ تموز / يوليو ٢٠٠٥ أوردت في بيانها الختامي عبارة "سنقوم بأفضل ما يمكن عمله لأجل فلسطين" ما يعني طلب إجراء إستثمارات في هذه المنطقة.

من جهته، قال شيمون بيريز، نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، لهيئة إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي أثناء إتصالاته بالطرفين "عليكم الحضور لهنا فورا، وأن تبنى مجموعة من المؤسسات الصناعية وتقام إستثمارات، وقد رأيتم مسيرة عمل مناطق الكويز الأردنية وكيف نجحت ويمكن تكرار النجاح نفسه في هذا المكان وحتى لو لم يقبل الفلسطينيون نحن مستعدون للتوقيع على إتفاقية معكم". وخلال اللقاء نفسه مع بيريز تم الحديث عن الدخول في إستثمار سياحي طويل الأمد في قطاع غزة مقترحا القيام بعمل قرى سياحية وفنادق في غزة.

المعروف أن محمود عباس بعد أن وصل للسلطة قام بزيارة تركيا في أول زيارة خارجية له، حيث إلتقى مع الرئيس التركي، نجدت سزر، وطيب أردوغان، رئيس الحكومة، ومع

(٨٣) *Anadolu Ajansi*, 21 Eylul 2005.

(٨٤) Suleyman Kurt, *Zaman Gazetesi*, 9 Temmuz 2005.

رئيس إتحاد غرف التجارة والبروصات التركي، حصارجيكلي أوغلو، لبحث موضوع مناطق الكويز في منطقة إريز[٨٥]، وبعد تخصيص البنك الدولي مبلغ ٣ مليار دولار لتعمير وإعادة بناء فلسطين في إطار ترسيخ الثقة من قبل مجموعة الدول الصناعية الثمانية دخل إتحاد غرف التجارة التركي على الخط. وقال رئيس الإتحاد التركي إن جيمس وولفنسون جاء لأنقره وتحدث معه في شأن موضوع منطقة إريز الصناعية حيث تناولت تلك المباحثات الآتي:

- في حال عدم توافر إمكانية قيام تركيا بدور في الموضوع قبل إنسحاب إسرائيل من غزه يجب السرعة في تنفيذ العطاءات والمزايدات دون تردد.
- ضرورة قيام تركيا بدور التعليم والتدريب للقطاع الخاص الفلسطيني قبل إنعقاد إجتماعات مجلس أنقره في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- توظيف الخبراء الأتراك للقيام بعمل دراسة ميدانية فنية مبدئية تتعلق بقيمة الإستثمارات التي ستقام في هذه المنطقة[٨٦].

وسيقدم التقرير الفني المذكور من طرف إتحاد غرف التجارة والبورصات التركي لإجتماعات مجلس أنقره للتعاون الإقتصادي المقرر عقده بين ٢١-٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ في إستانبول. وقبل عقد الإجتماع، سيعرض التقرير على وولفنسون، وينتظر أن تتضح خطة عمل كيفية إستخدام القرض ذي الثلاثة مليارات دولار لمنطقة إريز الصناعية.

التكامل الإقتصادي الإسرائيلي

دمج (تكامل) الإقتصاد الإسرائيلي مع المنطقة

المعروف أن إسرائيل التي أقيمت في عام ١٩٤٨ تتعرض لنظام مقاطعة عربية وهي المقاطعة التي يساندها الكثير من الشعوب الإسلامية إلى جانب العرب بحيث تستبعد إسرائيل من التعامل الثقافي والسياسي والإقتصادي. وخصوصاً بعد وقوع الإنتفاضة عام ١٩٨٧ الأولى وإستمرار الإنتفاضة الثانية لمدة خمس سنوات ودخول بعض البلاد الأوروبية في مقاطعة لإسرائيل والذي ألحق أضراراً إقتصادية بإسرائيل ,وطبقا لما نشر من طرف إدارة الإحصاءات الإسرائيلية، فقد تراجع الإستثمار الأجنبي بنسبة ٨,٩ في المئة وزاد معدل البطالة بنسبة ١٠,٤ في المئة وأن الإقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠٠٤ وإلى اليوم يواجه أصعب فترة له منذ عام ١٩٥٣[٨٧]. وعلى الرغم من تلقي إسرائيل مساعدات أميركية بقيمة ٣ مليار دولار سنويا والإعفاء الجمركي والتصدير من دود حدود المطبق منذ عام ١٩٨٥ فإن البيانات التي يمكن الوقوف عليها في ما يختص بموقف الإقتصاد الإسرائيلي تكون خطيرة خاصة إذا وضعنا في الإعتبار حجم الصادرات لأميركا.

في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه شيمون بيريز قبل سنوات عدة وسماه

(٨٥) *Aksa News*, www.aqsanews.net , 02 Subat 2005.

(٨٦) Hanife Senyuz, Serkan Demirtas, *Radikal Gazetesi*, 18 Temmuz 2005.

(٨٧) إلياس عقيله، "إتفاقية كويز إختراق إقتصادي"، صحيفة الحقائق، تاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

الشرق الأوسط الجديد إقترح بناء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط تكون إسرائيل داخله. وأوضح ضرورة أن تقدم إسرائيل بعض التنازلات المؤلمة لتحقيق هذا المشروع. وفي عام ٢٠٠٣ بدأ الرئيس الأميركي تحركا في إتجاه المشروع يرمى لربط الإقتصاد العربي والإسرائيلي بعضه ببعض، وتبدأ خطواتة في عام ٢٠١٣ ومن ثم تعد خطوة مناطق الكويز الصناعية جزءاً من هذا المشروع (منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط) أى الشرق الأوسط الكبير. وبالنظر لخطوة مناطق الكويز الصناعية يتبين إمكانية تحقيق حلم بيريز من دون أن تقدم إسرائيل التنازلات المؤلمة التي تحدث عنها.

ويطلق المحللون العرب إسم "الشرق الأوسط الصغير" على إتفاقية الكويز، ولو وضع المفهوم التجاري البحت لمناطق الكويز تحت المجهر كما يقول المصريون والأردنيون يتبين أن إتفاقية الكويز لا تحمل معنى سياسياً فحسب، ولكن هي إتفاق بعيد الأمد. وتقوم أميركا بتطوير إتفاقات الكويز الموقعة مع مصر والأردن وفلسطين بهدف شرعنة موقف الإقتصاد الإسرائيلي وإخراجه من عزلة فرضت عليه منذ نصف قرن من العرب والمسلمين. إن التصدير لأميركا في إطار هذه الإتفاقية لا يتطلب التفاهم المباشر والإتفاق مع أميركا ولكن بشرط أن يكون هناك تواجد لإسرائيل في بنية المنتجات التي ستصدر ما يعني تحقيق التكامل بطريق غير مباشر. ويمكن تلخيص موقف إتفاقية الكويز للمناطق الصناعية بأنها تكنولوجيا إسرائيلية وعمالة رخيصة ورأس مال عربي وسوق أميركي.

من هذا المنطلق تعد إتفاقية المناطق الصناعية المميزة (الكويز) عبارة عن مدخل وظاهرة أميركية مهمة تهدف لتوفير التكامل الإقتصادي لإسرائيل مع دول المنطقة عبر الإعفاء الجمركي ورفع قيد الحصص السنوية لكل منتج يصدر عن تلك المناطق وتشارك فيه إسرائيل بنسبة ولو صغيرة. وإذا كان نصيب إسرائيل في بنية المنتج مع الكويز الأردن هي ٨ في المئة ونسبة ١١,٧ في المئة مع مصر، فإن هذا يعنى ليس تكامل إسرائيل مع المنطقة فحسب ولكن ربط إقتصاد تلك الدول بإسرائيل. بناء عليه تعد مناطق الكويز مثابة نوع من التجارة المقيدة والمشروطة. من ناحية أخرى فإن أي دولة ترغب في الإنضمام للكويز لا تحتاج للإتفاق المباشر مع أميركا ولكن تتصل مباشرة بإسرائيل كما هو الحال في النموذجين المصري والأردني. لقد وفرت المادة الملحقة بإتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وأميركا والموقعة عام ١٩٨٥ الفرصة لتلك الدول في تنفيذ إتفاقية الكويز مع أميركا. وأميركا بهذه الإتفاقية وضعت قيودا على تطوير التعاون الإقتصادي بينها وبين تركيا والبلاد العربية ودول منطقة الشرق الأوسط تفرض دخول إسرائيل على الخط.

هذا ومن المنتظر أن تقوم دول عربية مثل تونس والجزائر والمغرب والبحرين والكويت وقطر وليبيا والعراق بالتوقيع على إتفاقات الكويز للمناطق الصناعية مع إسرائيل بحماية أميركية في غضون ستة أشهر أو سنة من الآن[٨٨]. ويؤكد المسؤولون الإسرائيليون على

(٨٨) مقالة مصطفى بكري، جريدة **الإسبوع** (المصرية) تاريخ ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

أن هناك نحو ٤٠ هيئة إقتصادية إسرائيلية أجرت إتصالات وزيارات سرية للدول العربية في ما عدا السعودية وسوريا ولبنان خلال عام ٢٠٠٤ وأنهم أجروا مباحثات مبدئية حول إتفاقات إقتصادية مع الدول المذكورة(٨٩).

تأثير الكويز على مرحلة السلام

في كلمته أمام قمة مدريد للسلام عام ١٩٩١ قال الرئيس الأميركي السابق، بوش الأب، إذا أردنا أن نتحدث صراحة عن هدفنا فإنه ليس مجرد وقف القتال في الشرق الأوسط فحسب لأن هذا وحده ليس كافياً ولا يكفل الإستمرارية فنحن نعمل لأجل السلام ومن أجل سلام حقيقي لذا نقصد بالسلام الحقيقي إقامة تعاون أمني ودبلوماسي وإقتصادي وتبادل وإستثمار تجاري وتعاطي ثقافي وحتى لمستوى التعزيز بإتفاقات في مجال السياحة(٩٠). وهذا يعني أن العلاقات التي ستقام مع إسرائيل قد تحدد لها الإطار العام بكل وضوح.

في هذا الإطار، فإن إتفاقات الكويز الموقعة من قبل مصر والأردن وتحمل معاني بعيدة الأمد تأخذ مكانا مهما في مرحلة السلام في الشرق الأوسط. ولأن أميركا تؤمن بضرورة إقامة علاقات إقتصادية قوية بين الأطراف لتوفير سلام حقيقي ودائم بين العرب وإسرائيل رتبت إجتماعات إقتصادية عالية المستوى لدول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي ترمي أن يكون للإقتصاد الإسرائيلي في مرحلة سلام الشرق الأوسط تكاملا مع الإقتصاد العربي. تلك الإجتماعات الإقتصادية تمت في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥ والقاهرة عام ١٩٩٦ وأخيرا في دولة قطر عام ١٩٩٧، ولكن إمتناع مصر والسعودية وسوريا عن المشاركة في إجتماعات الدوحة عرض القمم والإجتماعات الإقتصادية الشرق أوسطية والأفريقية الشمالية للسكتة القلبية. رغم أن تلك الإجتماعات الإقتصادية قد حددت بشكل كبير إطار إتفاقات الكويز.

منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط

تمثل إتفاقات الكويز بالنسبة إلى الأميركيين خطوة رئيسية لمشروع الرئيس بوش الإبن المسمى الشرق الأوسط الكبير ومنطقة التجارة الحرة بالشرق الأوسط(٩١) وهناك اليوم نحو ٤ دول وقعت على إتفاقية التجارة الحرة في منطقة الشرق الأوسط هي إسرائيل والأردن والمغرب والبحرين. فضلا عن توقيع عدد ٨ دول عربية بينهم اليمن والجزائر على إتفاقات متنوعة لتوفير تسهيلات تجارية مع أميركا(٩٢). كل تلك الإتفاقات تشكل القاعدة والأساس لمشروع منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط الذي تسعى إليه أميركا منذ فترة والذي أعلن عنه الرئيس الأميركي صراحة في عام ٢٠٠٣ لتكوين منطقة تجارة حرة

(٨٩) مقالة مصطفى رجب، جريدة الشرق (القطرية) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧.

(٩٠) مقالة مصطفى رجب، جريدة الشرق (القطرية) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧.

(٩١) *Dis Ekonomik Iliskiler Kurulu*, JIEC Yetkilileri Ile Toplanti 21 Haziran 2005 www.deik.org.tr.

(٩٢) مقالة أحمد السيد النجار رئيس تحرير النشرة الإقتصادية بمركز الأهرام ومأخوذة من موقع www.kate3.com

تشتمل على البلاد العربية وإسرائيل. كما أعرب بوش الإبن عن وجود فكرة لديه تتعلق بإمتداد المنطقة من المغرب وحتى إيران للدخول في إتفاقية التجارة الحرة. وتأمل أميركا تحقيق إتفاقية منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط وإتفاقية التجارة الحرة في المنطقة حتى عام ٢٠١٣.

في أعقاب الزيارة التي قام بها إريل شارون، رئيس وزراء إسرائيل، لأميركا في ٢٠٠٥/٥/٧ تناقلت وسائل الإعلام أخبار عن وجود وثيقة قدمت لبوش تحمل عنوان "إتحاد دول الشرق الأوسط". وهذه الخطة الشارونية ترمى لتفكيك الجامعة العربية وأن تكون لكل من تركيا وإسرائيل دور الريادة وأميركا دور المراقب في مشروع إتحاد الشرق الأوسط. وأن هذا المشروع الجديد ينقسم لثلاث مراحل على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى**: يتم فيها تصفية القوى المسلحة بالعراق وفلسطين ولبنان لمصلحة أمن إسرائيل وعزل سوريا وتقوية العلاقات الإقتصادية مع الأردن ومصر والمغرب.
- **المرحلة الثانية**: تشكيل ٣ هيئات إقتصادية وسياسية وعلمية تكون الدول المشكلة لإتحاد دول الشرق الأوسط أعضاء فيها وتجتمع مرة في السنة.
- **المرحلة الثالثة**: في عام ٢٠٢٠ تكتمل الخطة بسيطرة كاملة لإسرائيل على المنطقة(٩٣).

إن دولة إسرائيل التي أقيمت على مفاهيم سياسية مثل التوسع والهيمنة أدركت بعد تجربة التعايش في منطقة الشرق الأوسط أنها لن تتمكن من تكوين عرق خاص في منطقة الشرق الأوسط عبر العنف والحرب. لذا بدأت في التوجه نحو هدف التكامل السياسي والثقافي والإقتصادي لتلافي الإستبعاد والعزلة المستمرة لها. وبدلا من التوقيع الشكلي على إتفاقات سلام على الورق مع البلاد العربية راحت إسرائيل تتبع إسلوب التوجه ناحية المجالات التي تضمن لها التكامل مع الشعوب العربية والإسلامية والهدف بالطبع هو الرغبة في الوصول لوضع من الأمن والسلام الذي يداعب خيالها منذ الإنشاء وحتى اليوم. وإذا كان الهدف الثقافي غير ممكن تحقيقه في المنطقة فإن إسرائيل رأت أن الجانب الإقتصادي سيؤدي لتحقيق هدف الهيمنة على دول الشرق الأوسط بسهولة، الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه عبر الحرب.

لقد كان توقيع كل من الأردن ومصر على إتفاقات الكويز مع إسرائيل موضع إتهام من بعض المحللين العرب على أنه يساعد إسرائيل على تحقيق هدف الهيمنة على المنطقة(٩٤)، فتقول الدكتورة يُمن الحماقي، الأستاذة في كلية التجارة جامعة عين شمس المصرية، في لهجة إنتقاد شديدة "أن الكويز عبارة عن تعويضات حرب تسدد لإسرائيل". كما أن الصحافة العربية تشعر بقلق من أن إسرائيل بإتفاقية الكويز ستفتح أبواب العرب للعالم الغربي ومن ثم يلزم الإعتراض ومقاطعة إتفاقية الكويز.أما أحمد السيد النجار، مدير تحرير التقرير الإقتصادى في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، فيشبه

(٩٣) مقالة إبراهيم علوش في موقع: www.kate3.com

(٩٤) مقالة بشير موسى نافع، بجريدة القدس العربي (لندن) بتاريخ ٣ كانون الثاني / يناير

إتفاقية الكويز بحصان طرواده مؤكداً بأن المنتجات التي ستصنع في مناطق الكويز الصناعية لن تصدر لأميركا فقط وإنما ستجد طريقها للسوق الداخلية بل أن تلك المنتجات ستصدر للبلاد العربية ومن ثم يدعو لمقاطعة هذه المنتجات(٩٥).

الخلاصة

على الرغم من أن إتفاقية الكويز تبدو ذات معنى ومفهوم أقتصادي إلاّ أنها عبارة عن إتفاق ثلاثي يرمي لتحقيق أهداف ونتائج سياسية وإقامة تعاون بعيد المدى. وإذا كان الهدف المعلن من وراء إتفاقات الكويز هو خدمة مرحلة السلام في منطقة الشرق الأوسط وتنمية أوضاع تجارة المنطقة، لكن الحقيقة هي أن أميركا تسعى لتمكين حليفتها إسرائيل من أن تكون قوية عبر التكامل الإقتصادي مع دول المنطقة، وأن الكويز ستمكن إسرائيل عبر إقتصادات المنطقة من تحقيق الكيان العنصري الخطير الذي تسعى إليه منذ النشأة والحصول على عوامل مهمة تساعدها على توجيه سياسة المنطقة. ومن ثم يمكن البحث عن مجموعة من الأهداف المستترة وراء الكويز على النحو الآتي:

أن الكويز عبارة عن جزء من مشروعات أميركية تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ويحق للرئيس الأميركي من طرف واحد إلغاء هذه الإتفاقات مثلما يقوم هو بتحديد وإعلان مناطق الكويز، ومن ثم يكون واضحاً بشدة أن الكويز موجهة نحو أهداف سياسية. هذا فضلاً عن أن الكويز أظهرت كيف أن الإدارة الأميركية تستخدمها كورقة ضغط على دول المنطقة كما حدث مع رفض البرلمان التركي في الأول من آذار / مارس عام ٢٠٠٣ المشاركة في الحرب على العراق.

تسعى كل من أميركا وإسرائيل عبر إتفاقية الكويز للمناطق الصناعية المميزة للإستفادة من القوى العاملة الرخيصة في البلاد العربية، وخصوصاً أن متوسط أجر العامل الإسرائيلي ١٣٠٠ دولار شهرياً بينما ينخفض هذا الرقم إلى ١٢٠ دولار في الأردن و٥٠ دولار في مصر تقريباً. وبمعنى أخر يبدو أمر الكويز سعي أميركا وإسرائيل إلى إنتاج منتجات رخيصة التكلفة يمكن إعادة تصديرها.

- إن عدم تطبيق أى جمارك ورسوم على المنتجات القادمة والمواد الخام من مناطق الكويز يعني خفض نسبة مشاركة إنتاج الدول المتواجد بها مناطق الكويز.

- أن هناك نسبة مخاطر كبيرة على منتجات الكويز المعفاة من الضرائب عبر أسعار فاحشة تضعها أميركا وإسرائيل على نسبة مشاركتهما بالمنتج.

- لقد أوضحت إتفاقية الكويز الحق في مشاركة دولة ثالثة ولكن بالنظر للنموذج الأردني نجد أن تأثير الكويز على إقتصاد الأردن يعادل نسبة ١٠ في المئة بينما يصل إلى نسبة ٦٠ في المئة لأميركا وبعدها تحتل إسرائيل المرتبة الثانية.

(٩٥) محطة تلفزيون الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠.

- وبالرغم من نص الكويز على مسألة الدولة الثالثة إلا أن التطبيق العملي يوضح أن إسرائيل هي الدولة الثالثة فقط (الأردن + أميركا + إسرائيل) ما يعني أن أي دولة من دول المنطقة تريد التصدير لأميركا مجبرة على التفاهم والتفاوض مع إسرائيل.
- أن منتجات الكويز لن تكون مصدرة فقط لأميركا وأوروبا بل ستتجه للداخل وهذا يعني تمزيق إتفاقية المقاطعة العربية لإسرائيل.
- إن المنافع والمميزات التي تكفلها دولة إسرائيل من وراء الكويز تذكر بالإمتيازات التي قدمتها الدولة العثمانية لفرنسا.

وإذا وضعنا في الإعتبار ما سبق وعرضناه آنفا لجانب ما نذكره هنا في الخلاصة يكون واضحا أن الدعم الأميركي للكويز يصب في أهداف محددة. وهذه الأهداف نرصدها على الشكل الآتي:

- أن مناطق الكويز الصناعية تمثل أرضية لمشروعات أميركية مثل الشرق الأوسط الكبير ومنطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط.
- ما لم تتمكن منه إسرائيل من بناء هيمنتها على المنطقة عبر السلاح والحرب تسعى لتحقيقه عبر بوابة الإقتصاد.
- تحقيق تكامل للإقتصاد الإسرائيلي مع إقتصاد الشرق الأوسط.
- ربط وتقييد إقتصاد المنطقة بإسرائيل.
- تطوير العلاقات الديبلوماسية والعسكرية عبر الإتفاقات الإقتصادية.
- تعزيز أمن ووجود دولة إسرائيل
- تحقيق سلام حقيقي ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

والخلاصة مجدداً أن دول مثل الأردن ومصر ومستقبلهما الإقتصادي سيكون مرهونا بمواقف الثنائي الأميركي - الإسرائيلي. ولتلافي هذا الوضع بالنسبة إلى البلاد العربية ودول المنطقة يلزم أن تسعى لتبني سياسات جديدة موجهة ضد الكويز وأن تعزز التعاون التجاري في ما بينها. ويمكن القول بأن إنشاء "منطقة تجارة حرة عربية" تكون بداية طيبة في هذا الصدد. وعلى البلاد العربية فهم أن المقاطعة التي فرضت على عدوهم الأزلي إسرائيل لم تتمكن من النجاح مثلما لم تتمكن البلاد العربية من تطوير العلاقات الإقتصادية في ما بينها. وعلى الرغم من أن نسبة الرسوم الجمركية إنخفضت إلى مستوى ٦٠ في المئة في منطقة التجارة الحرة العربية فإن نسبة التجارة البينية بين البلاد العربية لا تتجاوز نسبة ٣٠-٣٥ في المئة من تجارتها الخارجية للعالم. وعلى ما يبدو أن الشعوب الإسلامية التي قطعت الأمل من إمكانية قيام أنظمة الحكم العربية والإسلامية بإتخاذ مواقف حاسمة ضد إسرائيل ليس أمامها في مواجهة إتفاقية الكويز غير سلاح واحد هو المقاطعة. والمعروف أن المقاطعة التي فرضتها البلاد العربية سياسيا وإقتصاديا

وثقافيا على إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ كانت أهم عنصر مؤثر في أيدي البلاد العربية خلال مفاوضات السلام. لأن المقاطعة كانت ولا تزال تصب في هدف العزل الكامل لإسرائيل بإعتبارها عنصراً أجنبياً وارداً على المنطقة، وإن كانت قد أخترقت بنسبة كبيرة في التسعينات. وأن الكويز تسعى للقضاء الكامل على تلك المقاطعة. وقد جاء في تقرير نشره عبد الرحمن الصهيباني، الأمين العام المساعد السابق للجامعة العربية في ٢٠٠٤/٤/١٨ أن المنافع التي حصلت عليها إسرائيل بين سنوات ٩٢-١٩٩٥ بعد خرق المقاطعة بموجب مؤتمر مدريد للسلام هي على النحو الأتي:

- إرتفع عدد الدول المعترفة بإسرائيل بعد مؤتمر مدريد من ٨٥ دولة إلى ١٦١ دولة.
- زادت نسبة صادرات إسرائيل الخارجية في السنوات الثلاث بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ بنسبة ٩١ في المئة عن ذي قبل.
- إرتفعت نسبة الإستثمارات الأجنبية ست أضعاف لتصل في عام ١٩٩٥ إلى ٢ مليار دولار.
- تمكن الإقتصاد الإسرائيلي من تحقيق معدل نمو بلغ نسبة ٧ في المئة.
- بلغ عدد السائحين القادمين لإسرائيل في عام ١٩٩٥ مليونين ونصف المليون سائح بينما كان الرقم مليون و٦٠٠ ألف سائح عام ١٩٩٢(٩٦). إن الدول العربية تريد تحقيق سلام عادل وشامل في مقابل وقف نظام المقاطعة الشامل ضد إسرائيل. وهناك مجموعة من الشروط التي عبرت عنها الجامعة العربية لوقف المقاطعة وهي:

أن تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي إحتلتها عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون غزة والضفة الغربية والقدس داخلها. عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينين لبلادهم أو دفع تعويضات مالية لهم. إنهاء البرنامج النووي الإسرائيلي وتدمير أسلحته المهددة للمنطقة برمتها.

على الرغم من أن إسرائيل لم تنفذ أي من تلك الشروط المتعلقة بإنهاء المقاطعة العربية، فإن قسماً كبيراً من الحظر العربي على إسرائيل قد خرق وقامت مصر والأردن بإقامة علاقات سياسية وإقتصادية مع إسرائيل. بل أن التوقيع على إتفاقات الكويز من الدولتين لم ينحصر في تطبيع العلاقات بل شمل الدخول أيضاً في مرحلة التكامل مع إسرائيل. لقد تراجعت الدول العربية عن كل الشروط الموضوعة من قبل تحت ما يسمى مباحثات السلام وبتوقيع البعض منها على إتفاقات خطيرة مثل الكويز يعني إضافة قوة جديدة لإسرائيل ولن يكون هناك أي سبب يدفع إسرائيل للتفاوض مع العرب ❑

(٩٦) مقالة مصطفى رجب، جريدة الشرق (القطرية) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧.

تحليل اقتصادي للعلاقات التجارية التركية ـ الخليجية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٨)

رواء الطويل *

بلغ حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي ٢٢١٥,١ مليون دولار عام ١٩٩٧بينما بلغ حجم التبادل عام ١٩٨٠ نحو ١٢٠,٣مليون دولار، ثم ارتفع إلى ٥٦٦,٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ و٩٤٤,٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ ثم عاد وانخفض عام ١٩٨٩ إلى ٧٨٠ مليون دولار وعاد فارتفع عام ١٩٩٠ إلى ١٤٧٠ مليون دولار و ٢٧٨٩ مليون دولار عام ١٩٩١، وقد راوحت كمية التبادل التجاري في خلال الفترة ١٩٩٢ـ ١٩٩٨ بين ١٧٢٧,٨ مليون دولار و٢٩٥٢ مليون دولار.

وراوح حجم التبادل التجاري التركي ـ السعودي في خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ بين ٥٨,٤ في المئة و٨٣ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي، كما راوحت النسبة لحجم التبادل التجاري التركي ـ الكويتي في خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ نحو ٠,٦ في المئة و ٣٧,٤ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي الكلي، وتراوحت النسبة في التبادل التجاري التركي ـ البحريني بين ٠,٣ في المئة و٢,٤ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي الكلي، وراوحت النسبة في التبادل التجاري التركي ـ القطري بين ٠,٢ في المئة و٤,٣ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي الكلي، وفي العلاقات التجارية التركية ـ الاماراتية راوحت النسبة بين ٤,٧ في المئة و٢١,٥ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ الخليجي الكلي، وراوحت النسبة في العلاقات التجارية التركية ـ العمانية بين ٠,١ في المئة و١,٤ في المئة من حجم التبادل التجاري التركي ـ العماني.

تمثل علاقات التجارة الخارجية التركية دوراً مهماً من خلال الوظائف التي تؤديها في عملية اعادة الانتاج، فتغير هيكل السلع والخدمات لمصلحة زيادة الدخل القومي، بتصدير الفائض من السلع والخدمات عن حاجة السكان إلى الخارج، واستيراد السلع والخدمات التي يحتاجها البلد وتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي.

(*) استاذة مساعدة.
كلية العلوم السياسية ـ جامعة الموصل.

شهدت تركيا فترتين مختلفتين، الاولى فترة السبعينات واعتمدت تركيا فيها على سياسة احلال الاستيرادات، وقد تدهور التبادل التجاري فيها لغير مصلحة الاقتصاد التركي، بسبب ازمة النفط الاولى محدثاً عجزاً في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، اما الفترة الثانية، فهي فترة الثمانينات وبعدها حيث طبقت تركيا سياسة تشجيع الصادرات واعتمدت سياسة الاستقرار والتكييف الهيكلي، وإن الاختلاف في طبيعة هاتين الفترتين له اثاره سواء أكانت سلبية ام ايجابية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، اخذين بالاعتبار الروابط الدينية والتأريخية بين البلدين، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية وتداخل التركيبة القومية في كلا البلدين.

أهمية البحث

تمثل التجارة الخارجية التركية عنصراً مهماً من عناصر التنمية الاقتصادية التركية وتختلف الدول في مجال اتجاهات هذه التجارة التبادلية، فمن المعروف عالمياً ان الموارد موزعة على نحو غير متساوي في العالم، فتمتلك بعض الدول عنصراً او اكثر من عناصر الانتاج بدرجة اكبر في بقية الدول الاخرى إلى حد يشجع تلك الدول على التخصيص في انتاج معين، ومن خلال هذا التخصص والتبادل بين الدول فان كمية اكبر ونوعيات اكثر من السلع يمكن أن تنتج ويتوزع استهلاكها في الدول المساهمة في التجارة التركية - الدولية.

تعمل التجارة الخارجية التركية في الامد القصير على تخفيض هذه الاختلافات والصعوبات المرافقة لظروف النمو غير المتوازن الناجم عن الاختلال الهيكلي في الترتيب القطاعي للانتاج، وفي الامد الطويل تساهم في خلق الظروف المساعدة اللازمة لمعالجة اختلال التركيب الهيكلي لقطاع الانتاج وتحقيق التوازن في عوامل الانتاج من خلال استيراد ماتتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من السلع الرأسمالية والوسطية اللازمة.

وتحتل منطقة الخليج العربي موقعاً جغرافياً متميزاً بين المراكز الحيوية في الاستراتيجية العالمية، كونها ذراع بحري للمحيط الهندي، يتألف من خليجين كبيرين هما خليج عمان والخليج العربي، ومضيق يفصل بينهما هو مضيق هرمز، وتتصاعد الاهمية الاقتصادية للدول الخليجي،ة فهي تظفر بأكثر من خمس الاحتياط النفطي في العالم، والتي اصبحت من اكثر المناطق حساسية، وخصوصاً بعد تفاقم ازمة الطاقة العالمية في السبعينات، كما انها مسؤولة عما يقارب سدس الانتاج العالمي من النفط الخام، ونحو ثلثي تجارة النفط العالمية. كما تحتل تركيا مركزاً جغرافياً مرموقاً في غرب اسيا والزاوية الشمالية الشرقية من البحر المتوسط، كونها حلقة الوصل بين البحرين المتوسط والاسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل.

مشكلة البحث

إن للتجارة الخارجية التركية تأثيراًفي هيكل الاقتصاد التركي الذي يتميز بالتنوع النسبي في نمط انتاجه السلعي، كما يتميز الطلب المحلي فيه بالتنوع الشديد على عدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية، لذلك يؤدي قطاع التجارة دوراً مهماً في تحقيق التوازن والتناسب بين النشاط الانتاجي والنشاط التجاري وعلى الاخص جانب الاستيرادات كونها توفر السلع الرأسمالية والوسطية والمواد الاولية من الاسواق الخارجية وله دور كبير ايضاً في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الانتاجي والتصديري من طريق تصريف الانتاج السلعي الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي.

لقد احدثت الازمات السياسية والاقتصادية التي انتابت تركيا في السبعينات والثمانينات المتمثلة بالخذلان الأميركي والغربي عموماً لتركيا في أثناء احداث الأزمتين القبرصيتين الاولى والثانية من جهة وتفاقم الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي اعتادت عليها تركيا، نحو التوجه إلى الدول العربية والاسلامية الغنية بجوارها النفطية، ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.كما ان تركيا بموقعها القاري جعل منها وحدة ذات تركيبة سوقية بالغة الاهمية في الاستيراتيجية العالمية، وكونها ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية بين اوروبا والوطن العربي. وشهدت تركيا منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ احداث وتغيرات سريعة في البنية الاجتماعية والاقتصادية بوضع اسس قوية للاقتصاد التركي، ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٨٠، وتركيا تتبع سياسات اقتصادية مختلفة منها التدخل الحكومي في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية وغيرها، فوضعت الحواجز الجمركية ومنحت الحماية للصناعات وقيدت حركة رؤوس الاموال واستمرت هذه السياسة حتى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٣-١٩٦٧والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨-١٩٧٢، وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق معدل نمو طموح للقطاع الصناعي وتبني سياسة احلال الاستيرادات بالاعتماد على مشاريع الدولة الاقتصادية التي تتمتع بحماية خاصة في المنافسة الخارجية.

بدأت تركيا منذ اواسط الستينات ونتيجة عزلتها الاقليمية والدولية ابان الازمة القبرصية الاولى (١٩٦٣-١٩٦٤) بتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، واخذت تمارس نسبياً سياسة خارجية متوازنة في ما بين مصالحها الذاتية والمصالح الغربية بما في ذلك دول السوق الاوربية المشتركة، ولا سيما بعد تصاعد الازمة النفطية العالمية منذ عام ١٩٧٣، ورفض دول السوق تلبية المطالب التركية لدعم برامجها التنموية، وجاءت الازمة القبرصية الثانية عام ١٩٧٤ لتدفع المسؤولين الاتراك إلى التفكير في اعادة النظر في التوجه التركي المقصور على الغرب، فكان ان استضافت تركيا المؤتمر الاسلامي عام ١٩٧٦ كخطوة اولى لتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية والاسلامية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقات التركية ـ الخليجية، فقد سعت تركيا، وبشكل حثيث، منذ الثمانينات إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الخليجية، والتي فتحت بدورها اسواقها واراضيها للمنتجات والشركات والمؤسسات التركية، وفي تطمين احتياجات تركيا من النفط الخليجي. كما ان تركيا ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية بين أوروبا والوطن العربي، هذا الموقع الجيوستراتيجي جعل من تركيا دولة اوربية، واحدى دول حوض البحر المتوسط ودولة شرق اوسطية.

لقد برزت الاهمية الجيوبولتيكية لموقع تركيا عندما اصبحت عضواً متميزاً في حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢، وتقديمها تسهيلات مهمة للقوة الجوية، وتغيرت بعدها القيمة الجيوبوليتيكية للموقع الجغرافي التركي، على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وبروز مايعرف بالنظام الدولي الجديد، ما انعكس بفاعلية، إضافة إلى توجهات تركيا باتجاه الجنوب، ولا سيما دول الخليج.

اسلوب البحث ومنهجيته

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، فاستخدام اسلوب التحليل الكمي والقياس الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية المعتمدة فيه، مستنداً بذلك على النظرية الاقتصادية كأساس للتحليل الاقتصادي والمناقشة وتوصيف وصياغة النموذج القياسي.

ولأجل اثبات فرضية البحث في ان للعلاقات الاقتصادية التجارية بين تركيا واقطار الخليج العربي اثراً في النمو الاقتصادي، تتطلب منهجية البحث القاء نظرة تحليلية على هيكل التجارة الخارجية في تركيا والتعرف على الميزان التجاري التركي عجز او فائض، كذلك ملاحظة التغيرات الهيكلية التي طرأت على التجارة الخارجية لما لها من اهمية في النمو الاقتصادي ثم الولوج في مجال العمل القياسي التجريبي Empirical work الذي يعد من الامور المهمة والضرورية لاستكمال جوانب هذه المنهجية.

وتمت عملية الاختبار من اجل المفاضلة بين الدوال المحسوسبة[١]، وتضمنت العملية اختبارات احصائية واختبارات اقتصادية تتعلق باتفاق الاشارات وقيم المعلومات المحسوسية في الدوال، وقد استخدمت طريقة (ols) طريقة المربعات الصغرى Ordinary least square لما تتصف به هذه الطريقة من اعطائها افضل المقدرات الخطية غير المتحيزة[٢] BLUE (Best Linear (unbiased estimators selection) ولكي تكون الدوال المقدرة ممثلة للعلاقات افضل تمثيل، تم اللجوء إلى استخدام صيغ من النماذج القياسية[٣]، وهي النموذج الخطي Linear model، والنموذج اللوغارتمي المزدوج Double

(١) عبد الرزاق الشوربجي، الإنحدار الخطي المتعدد، (جامعة الموصل، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨١.

(٢) وليد اسماعيل السيفو، المدخل إلى الاقتصاد والقياس، (جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨٨.

(٣) A.Koutsoyiannis, *theory econometrics*, 2end, Macmillan press, London, 1977.

logarthmic model، والنمـوذج شـبـه اللوغـارتمي semi- logarithmic model. ولانتخاب الدالة المناسبة للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات التابعة Dependent variables والمتغيرت المستقلة (التفسيرية)[٤] independent variables، لجأنا إلى استخدام جميع الصيغ المذكورة انفاً، وبعد استخراج النتائج، تم اختيار افضلها بالاعتماد على المعايير الاقتصادية اولاً والتي تحددها النظرية الاقتصادية، والمتعلقة بقيمة واشارة المعلمات (المعلمات المقدرة) وتعزيزها بالمعايير الاحصائية والقياسية ثانياً[٥].

وتتمثل الاخيرة بمعامل الارتباط[٦] Correlation Coefficient R ومعامل التحديد[٧]، Adjusted determinationR 2 coefficiemt R-2 واختبار F (Ftest) لقياس القوة التفسيرية للنموذج، واختبار D.W دربن واتسن Watson Durbin للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorelation بين الاخطاء[٨]، واختبار كلاين Klein test للكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي multicollinearity من خلال مصفوفة الارتباط الجزئية[٩] partial correlation matrix.

تطور تجارة تركيا الخارجية

تعد تركيا نموذجاً متميزاً للاقتصادات التي تعاني عجزاً دائماً في ميزانها التجاري حيث تنامى العجز التجاري في خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩١) فقد كان (-٣,٣سنة ١٩٧٥ فأصبح -٥ سنة ١٩٨٠ و-٩,٣) عام ١٩٩٠ و-١٤,١ و عام ١٩٩٣ - ١٤,١ في عام ١٩٩٥. (أنظر جدول (١)).

وارتفع العجز عام ١٩٩٧ إلى - ٢٢,٣ ثم عاد فانخفض إلى - ١٨,٩٥عام ١٩٩٨[١٠]، فالتجارة الخارجية تؤثر بشكل فعال على هيكل الاقتصاد التركي الذي يتميز بالتنوع النسبي في نمط انتاجه السلعي في الوقت الذي يتميز الطلب الفعلي منه بالتنوع الشديد ويشمل عدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية المختلفة وبذلك يكون لقطاع التجارة الخارجية دور كبير في تحقيق التوازن بين النشاط الانتاجي والنشاط الاستيرادي وله دور كبير ايضاً في تحقيق التوازن بين النشاط الانتاجي والتصديري من طريق تصريف الانتاج السلعي الفائض عن حاجة الاستهلاك. (أنظر جدول (٢)).

وتمثل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي مكانه مهمة فهي احدى النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، وقد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية. (أنظر جدول (٣))

كما يعد الاقتصاد التركي مثالاً للاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية إلى القومي الإجمالي فقد شكلت نسبة ١٩,١ في المئة عام ١٩٨١ ارتفعت إلى ٢٤,٧ في عام

(٤) عادل عبد الغني محبوب، **الاقتصاد والقياس**، (جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨٢.

(٥) J.Johnston, *Econometric method*, 2end Edition, Mc Graw, Hill, Tokyo, 1980.

(٦) اموري هادي كاظم، **طرق القياس الاقتصادي**، (جامعة بغداد، الطبعة الاولى)، ١٩٨٠.

(٧) خاشع الراوي، **المدخل في تحليل الانحدار**، (جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨٧.

(٨) عادل عبد الغني محبوب، مصدر سابق.

(٩) A.Koutsoyiannis, *theory econometrics, Ibid.*

(١٠) انظر المصادر الآتية:

(*) رواء زكي يونس الطويل، "تطور هيكل الصادرات الزراعية واثرها في النمو الاقتصادي التركي"، **مجلة اوراق تركية معاصرة**، العدد ١٥، خريف ٢٠٠٠.

(*) *Statistical year book of turkey*, 1999, ANKARA, 2000.

١٩٨٦ و٣١,٣ في المئة عام ١٩٩٤، وتوضح درجة الانكشاف العلاقة التي تربط بين بلد ومجموعة من البلدان ويكون التركيز السلعي للصادرات عنواناً رئيسياً لمدى الانكشاف على الخارج[١١]. (أنظر جدول (٤)).

لقد كانت نسبة الصادرات إلى القومي الإجمالي متزايدة خلال الفترة المدروسة فقد كانت عام ١٩٨٠ ٤,٣ واصبحت ١٢,٩ عام ١٩٨٨ و١٤,١ عام ١٩٩٤، (جدول ٤) كان انكشاف تركيا يتركز على دول الاوسيد OECD، ويبقى الاقتصاد التركي بدرجة انكشاف عالي على العالم الخارجي.

اهمية العلاقات الاقتصادية التركية ـ الخليجية

راوح مجموع التبادل التجاري التركي ـ الخليجي للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨ (جدول ٥) بين ١٢٠,٣ مليون دولار و ٢٩٥٢ مليون دولار[١٢]. (أنظر جدول (٥)).

وبزيادة قدرها ١٥٧ مليون دولار سنوياً حسب المعادلة التالية:

$$TGTT = -118+157x$$

$$T = -0.46 \quad 7.05$$

$$S = 532.4 \quad R2 = 74.5 \quad D.W = .73$$

وتأكد ذلك من خلال توفيق معادلة من الدرجة الثانية وهي:

$$TGTT = -130+159x+492\,x2$$

$$T = -2.16 \quad 29.99 \quad 16.9$$

$$S = 126.4 \quad R2 = 98.6 \quad D.W = 1.24 \quad R = .863$$

حيث ان :

TGTT = مجموع التبادل التجاري التركي الخليجي بالمليون دولار

X = الفترة الزمنية ١٩٨٠ـ ١٩٩٨

تستند تركيا في سياستها الامنية في منطقة الخليج العربي على موقعها الجغرافي وعلى تطور علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة والتي تعتبرها تركيا من اكثر المناطق اهمية ومتابعة من قبل السياسة الخارجية التركية، حيث تدخل ضمن اولويات السياسة الخارجية الأميركية التي ترى ان لا سياسة امن غربية في الخليج من دون انشاء دور تركي حيث اعرب مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جوزيف سيسكو، عن اهمية ربط منطقة الخليج العربي بتركيا[١٣]، باعتبارها القاعدة الخلفية لحماية المصالح الأميركية فيها[١٤].

ان تفعيل انشطة شركات الانشاءات والمقاولات التركية، العاملة في دول الخليج التي شهدت ازدهاراً وتطوراً منذ اواخر السبعينات نتيجة ارتفاع عوائد النفط وتوجه الدول

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) احتسبت بالاعتماد على البيانات *Statistical year book of Turkey*

(١٣) انظر للمصادر الآتية:

(*) Douglas T.stuarnt, politics Security in the southern Region *of the Atlantic Alliance*, Macmilan press, Hong Kong, 1988, p.165.

(*) عوني السبعاوي، مصدر سابق، ص ٦٠.

(*) جرجيس حسن، **تركيا في الاستراتيجية الاميركية بعد سقوط الشاه**، ١٩٩٠، ص ٦٨.

(١٤) وبالتالي اهمية ربط القواعد العسكرية في عمان والبحرين بتركيا، دعماً لمصالح الامن الاستراتيجي الأميركي في البحر الاحمر والخليج العربي والبحر المتوسط على حد سواء، والعمل على حماية التوريدات الاميركية من النفط وتعزيز مصالح الولايات المتحدة الاميركية، التجارية والمالية في المنطقة، اضف إلى ذلك المصالح الاستراتيجية الواسعة.

العربية الخليجية نحو اقامة البنى الارتكازية وتنمية اقتصاداتها، حيث بلغ عدد الشركات التركية العاملة في دول الخليج نحو ٣٠٠ شركة مقاولات تركية، منها زهاء ١٢٩ شركة في السعودية وحدها[١٥]، واصبحت ارباح الشركات والمبالغ النقدية التي يحولها العمال الاتراك مصدراً مهماً في رفد احتياط تركيا من العملات الصعبة[١٦]، لقد ازدادت الاستيرادات التركية من الخليج العربي بمعدل ١٠٥ مليون دولار سنوياً، كما يظهر ذلك في المعادلة التالية:

TGIM= -186+ 105x

T= -0.75 4 .86

S= 517.1 R2 =58.2 D.W= .62 R= 762

حيث أن:

TGIM = مجموع الواردات التركية من الخليج العربي بالمليون دولار

X = الفترة الزمنية والمحدودة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨

ويكمن اثبات ذلك من خلال معادلة من الدرجة الثانية :

TGIM= -198+ 107x +x491 x2

T= -29.91 184.11 153.8

S= 13.85 R2= 100 R= .763

ويعد الخليج العربي مصدر القوة الاولى للوزن الدولي للولايات المتحدة وقدرتها على التأثير الجدي في أوروبا الغربية واليابان، وربطهم باستراتيجيتها من خلال اشعارهم بعدم قدرتهم الحصول على النفط الخليجي من دون الدور الأميركي في هذه المنطقة الحيوية ذات الاحتياط النفطي الاستراتيجي الاول في العالم.

وقد حصلت تركيا بعد حرب الخليج الثانية على مكسب ذي طابع استيراتيجي تمثل في مساهمة مالية كبيرة لبعض دول الخليج العربي في صندوق الصناعات العسكرية التركية[١٧]، والذي يبلغ رأسماله نحو ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار حيث ساهمت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بملياري دولار في حين ساهمت الامارات العربية المتحدة بنصف مليار دولار، اما باقي المبلغ ومقداره مليار دولار فقد توزعته كل من تركيا والولايات المتحدة الأميركية[١٨].

وتهدف تركيا من خلال بناء مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية برأسمال خليجي وتقنية امريكية إلى تحديث الجيش التركي ومن ثم فتح منافذ تسويقية جديدة لصادراتها من الاسلحة.

وزادت الصادرات التركية من الخليج العربي بمعدل ٥٢,١ مليون دولار سنوياً، كما يظهر ذلك في المعادلة الآتية:

(١٥) حيث بلغت اجرة العامل التركي في العام الواحد نحو ٦٠٠٠دولار سنوياً، التي تعادل اضعاف مايتقاضاه العامل التركي الذي يعمل في دول اوروبا الغربية التي لاتتجاوز ١٨٠٠ دولار سنويا.

(١٦) نديم التكين، مصدر سابق، ص ٣٧١.

(١٧) هيثم الكيلاني، "هموم الامن القومي العربي مع جواره"، مجلة شؤون عربية، اذار/مارس، ١٩٩٤، ص ١٤.

(١٨) وتمتلك تركيا في هذا المجال تجارب مع المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٨٤، ومع كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين منذ عام ١٩٨٦، اذ تم الاتفاق على اقامة تعاون تركي ـ سعودي مشترك في انتاج بعض المعدات العسكرية، ومنها قيام الجانب التركي بتصنيع وتطوير الطائرات الحربية لحساب القوات الجوية السعودية، بعد حصول الموافقة الأميركية على ذلك، وخصوصاً طائرات المقاتلة التي بدات تدخل طور التقدم.انظر المصادر التالية:

(*) النشرة الاستراتيجية، "دعم اميركي للصناعات العسكرية التركية"، لندن، العدد١٢-١٣، ١٩٨٧، ص ٢٩.

(*) عوني السبعاوي، مصدر سابق، ص ٥٧.

TGEX= 63.5+ 52.1X

T= 1.03 9.63

S= 129 R2 = 84.6 D.W= 1.91

حيث ان:

TGEX = صادرات تركيا من الخليج العربي بالمليون دولار

X = الفترة الزمنية والمحددة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨

ويمكن اثبات ذلك من خلال معادلة من الدرجة الثانية:

TGEX= 63.4+ 52.2 x+1.8x2

T= 1 9.37 0.06

S= 132.9 R2 =84.6 DW.1.7

إن ما يؤثر في العلاقات التركية الخارجية هو مشاكل تركيا المزمنة مع دول الجوار الجغرافي في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص وبحر ايجه ومع سوريا والعراق حول قضايا الامن الحدودي والمياه وتفاعلات المشكلة الكردية وبقايا مشكلة الاقلية التركية في بلغاريا، ومطالبة الارمن بأراضي تركية وتقديم تعويضات كبيرة.

الا ان الغرب هو الطرف الاكثر تحفظاً عن الدور التركي في منطقة الخليج العربي، فهو لايرغب في أن تنفرد تركيا بدورها المستقل، وإنما ينبغي ان يكون دورها ضمن اطار النفوذ الغربي في جعل تركيا شرطياً جديداً في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة في العالم. تقوم بحماية منابع النفط مقابل تجهيزها باحتياجاتها منه التي تراوح بحدود ٦٠ في المئة منها من دول المنطقة(١٩).

وفي مجال تطوير القدرات العسكرية، منحت المملكة العربية السعودية تركيا قرضاً مقداره مليار دولار لمساعدتها على شراء ١٦٠ طائرة مقاتلة أميركية من طراز F16 ولتمويل وتحديث القوات المسلحة التركية تقدم على شكل دفعات بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار سنوياً ابتداء من عام ١٩٩١(٢٠).

العلاقات التجارية التركية ـ السعودية

تضمن الفكر الاقتصادي التقليدي تأكيداً لمساهمة التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد جاء في مقولة D.H Robertson إن التجارة تؤدي دور محرك النمو Engine of Growth، من خلال ما تقوم به من توزيع للموارد الاقتصادية بين البلدان المتاجرة على وجه يحقق الاستخدام الاقتصادي الافضل، وما ينجم عنها بصورة مباشرة من توسيع حجم السوق وتهيئة فرص تطبيق التخصص او تقسيم العمل وما يؤول اليه من زيادة في الدخل القومي. لقد ازداد حجم التبادل التجاري التركي ـ السعودي منذ الثمانينات، فبلغ

(١٩) بطرس لبكي، "العلاقات الاقتصادية التركية العربية حالياً"، ورقة قدمت في الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٢٥.

(٢٠) *Turkish Daily News*, oct,3, 1991.

عـام ١٩٨٦ ٥١٥,٧ مليـون دولار (جـدول ٦) وارتفع إلى ٥٧٦ و ٧٦٨ مليـون دولار عـامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ واسـتـمـر الارتفـاع عـام ١٩٩٠، اذ بلغ ١٠٦٢ مليـون دولار و ٢٣١٤ مليـون دولار عام ١٩٩١ .(أنظر جدول (٦)).

واسـتـمـر التبـادل التـجـاري التركي ـ السـعـودي بالدرجـة نفسـهـا مـتذبذباً بين الزيادة والنقصـان بسبب ظروف المنطقة.ولكن معدلات التبادل التجاري تبين وبوضـوح ازدهـاراً في العلاقات التجارية التركية ـ السعودية.

وكمـا يتـوضـح في (الجدول ٦) من ازدياد الواردات التركـيـة من السـعـودية خـلال الفـتـرة ١٩٨٦ـ ١٩٩٨ حيث بلغت اقصـاها عام ١٩٩١ و١٩٩٢، إذ بلغت على التوالي ١٨٢٩ و١٦٦٥ مليـون دولار، وذلك بسـبب حـرب الخـليج الثـانيـة والاحـتـيـاجـات الملحـة من تركـيـا للنفط السعودي.

ويوضـح (جدول ٦) ايضـاً تطور الصـادرات التركية إلى السـعودية حيث بلغت اقصـاها في عـامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وكـانت ٦٥٢ و٦٠٩ مليـون دولار على التـوالي، وذلك بسـبب حـرب الخليج الثـانيـة، التي اعقبـهـا الحـصـار على العـراق واسـتمـرت بعد ذلك الصـادرات منذ البداية بين زيادة ونقصـان.

العلاقات التجارية التركية ـ الكويتية

يولد نمو التجـارة الخارجية مـا يعرف بالوفـورات الخـارجية External Economics تتمثل في انخفـاض تكاليف الانتـاج، والزيادة فـي دخـول عوامل الانتاج بواسطة الانتـاج الواسـع للسـوق الخـارجيـة، كمـا يـحـفـز الصـنـاعـات المحلية من جراء خلق التسـهـيـلات الضـرورية لصناعات التصدير.

ويتطلب نمو التـجـارة الخـارجية تحسناً كبيراً في البنى الاسـاسـيـة infrastructure، النقل والمواصـلات والاتصـالات والصـيرفـة، وتتسـع اثار التطورات المباشـرة وغير المباشـرة لنمو التجارة الخـارجية على جميع قطاعات الاقتصـاد الوطني، والتي تحفز ايضـاً من طريق خلق السـوق التنافسـيـة وعلى ادخـال الابتكارات التكنولوجية المهمـة لزيادة الانتاج. (أنظر جدول (٧)).

ويوضـح (جدول ٧) التبادل التجاري التركي الكويتي في خلال فترة الثمانينات فقد راوحت كمية التبادل التـجاري في خلال فترة الثمانينات بين ٢٤٨ و٣٣٠ مليون دولار، ثم تناقصت بعد ذلك عـام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ نتيـجـة حـرب الخـليج الثـانيـة، فـأصـبـحـت ١٤٦و ١٦و ١٣٤ مليون دولار على التوالي، ولكنها عادت وارتفعت فأصبحت ١٨٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ واستمرت في الارتفـاع فأصبحت ٢٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٧.

ويوضـح (جدول ٧) الاستيرادات التركية من الكويت والتي تناقصت في فترة حرب الخليج

الثانية ولكنها عادت وارتفعت بعد ذلك.كذلك الصادرات التركية إلى الكويت والتي تناقصت ايضاً في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢، ولكنها عادت فارتفعت بعد ذلك.

العلاقات التجارية التركية ـ البحرينية

أكد المفكرون الاقتصاديون المحدثون دور التجارة الخارجية الدافع للنمو الاقتصادي، ومن ذلك ما يوضحه Jacob Viner من ان معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن ان يبلغه أي بلد نام رهن بما يستطيع ان يحققه البلد في ميدان التجارة الخارجية. أي ان الفرص التي تتاح للبلد النامي في مضمار التجارة الخارجية تعد من العوامل التي توجه ذلك البلد نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتكييف معدل النمو الاقتصادي فيه. (أنظر جدول (٨)).
ويوضح جدول ـ ٨ ـ حجم التبادل التجاري التركي ـ البحريني حيث راوح خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٨ بين ٣,٢ و٤٧ مليون دولار، كما راوحت كمية الصادرات التركية إلى البحرين خلال الفترة نفسها بين ١,٤ و١٤,٧ مليون دولار. اما الواردات التركية من البحرين فقد راوحت بين ٠,٦ و٣٦,٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

العلاقات التجارية التركية ـ القطرية

ان الحاجات الجديدة وانماط الاستهلاك الوافدة مع نمو التجارة الخارجية تخلق اذواقاً وانماطاً استهلاكية جديدة تحفز التنمية على الاستخدام الافضل للموارد المتاحة، فضلاً عن انتشار طرائق المعارف الفنية الجديدة، أي مايحدثه التقدم التكنولوجي Technological progress التي يعدها J.S.Mill التأثيرات غير المباشرة للتجارة الخارجية والتي ينبغي ان تحسب بوصفها منافع من المقام الاول، الامر الذي يؤدي إلى توجيه المنافع المكانية من التجارة الخارجية صوب استيراد السلع الرأسمالية وبناء الاستثمارات المنتجة. (أنظر جدول (٩)).
تبين من (جدول ٩) حجم التبادل التجاري التركي ـ القطري حيث راوح بين صفر و٧٣,٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦ـ ١٩٩٨، كما راوح حجم الصادرات التركية إلى قطر بين صفر و١٦,٧ مليون دولار وراوح حجم الواردات التركية من قطر بين صفر ٤ ,٦٣ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

العلاقات التجارية التركية ـ الاماراتية

صنف بعض المفكرين الاقتصاديين دور التجارة في النمو الاقتصادي كونها قطاعاً موازناً واكدوا ان الصادرات تلعب دوراً موازناً ولا يمكن ان يصبح قطاعاً قائداً في الاقتصاد. وتنطبق هذه الحالة على وصف تلك الصادرات التي تواجه زيادة الطلب المحلي فيتم اللجوء

إلى تحسين دور القطاعات الاقتصادية او تصدير السلع المصنعة للحصول على ما يحتاجه الاقتصاد عن طريق الاستيراد ومن هنا تطبق مقولة Irving B.kravis بوصف التجارة الخارجية كونها وسيلة النمو الاقتصادي. (أنظر جدول (١٠)).

وضح (جدول ١٠) حجم التبادل التجاري التركي - الاماراتي حيث راوح بين ٤٤ و٥٥٠ مليون دولار في خلال الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٨، كما بلغ حجم الصادرات التركية إلى الامارات العربية خلال الفترة نفسها بين ٢٢ و٢٣٩,٩ مليون دولار. وراوح حجم الواردات التركية من الامارات العربية المتحدة بين ٢٢ و٣٩٠ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

العلاقات التجارية التركية ـ العمانية

ان التنمية المشتركة لاتساع نطاق مجال تقسيم العمل وزيادة الانتاجية الناجمين عن نمو التجارة الخارجية، هي زيادة الناتج والدخل، ويترتب على ذلك زيادة مناظرة في الادخار والاستثمار.وبهذا فان نمو التجارة الخارجية يحفز تراكم رأس المال ويعجل بالتالي معدل النمو الاقتصادي.

وقد اوضح فاينر Viner ان معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن ان يبلغه أي بلد نام، انما يتوقف إلى حد بعيد على ما يستطيع تحقيقه في مضمار التبادل التجاري. كما اشار تومس Tomis إلى أن ما تحققه التجارة الخارجية من طريق تصدير فائض الانتاج يؤدي في النهاية إلى النهوض بالطاقة الانتاجية للدولة (أنظر جدول (١١)).

ويوضح (جدول ١١) حجم التبادل التجاري التركي - العماني خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٨ والذي راوح بين ٣ مليون دولار و ٤٠ مليون دولار. كما يوضح تطور الصادرات التركية إلى عمان خلال الفترة نفسها حيث راوحت بين مليون دولار و ٢١,٦ مليون دولار، كما راوحت الواردات التركية من عمان بين ٠,٠٧ مليون دولار و٢٠مليون دولار خلال الفترة الزمنية نفسها.

وقد اوضح كندل بيركر Kindle Berger ان زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد معين تؤدي في اغلب الحالات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما اكد جيرالد ماير: ان التجارة الخارجية في البلدان النامية تساهم بشكل فاعل في تعجيل نمو بقية قطاعات الاقتصاد.

النموذج القياسي:

لقد تم اختيار صيغة العلاقة الدالية التالية:

$$Y= f(X1,X2, X3, X4, X5, X)$$

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد[21] لغرض الوصول إلى النتائج، وبعد تحويل هذه العلاقة الدالية إلى نموذج قياسي اصبح كالآتي[22]:

(٢١) عبد الرزاق الشوربجي، **الانحدار الخطي المتعدد**، (جامعة الموصل، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨١.

(٢٢) انظر المصادر الآتية:

(*) A. Koutsoyinnis, *Theory of Econometrics*, 2nd, Macmillan press, London,1977.

(*) عادل عبد الغني محبوب، **الاقتصاد والقياس**، (جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر)، ١٩٨٢.

$$Y= Bo +B1\ X1+ B2\ X2+ B3X3+ B4\ X4 +B5X5+B6X6+u$$

حيث أن:

Y = دخل الفرد التركي بالدولار percapita-GNP

X1= TTT مجموع تجارة تركيا الخارجية (مليار دولار)

X2= TTI الاستثمار الاجمالي التركي (مليار دولار)

X3= T-GDP الناتج المحلي الاجمالي التركي(مليار دولار)

X4= TGIM الواردات التركية من الخليج العربي(مليون دولار)

X5= TGEX الصادرات التركية من الخليج العربي (مليون دولار)

X6= TGTT مجموع التبادل التجاري التركي-الخليجي (مليون دولار)

U = الخطأ العشوائي

فتصبح المعادلة كالاتي:

Y= Bo +B1 TTT+ B2 TTI+ B3T-GDP +B4TGIM+ B5TGEX+ B6TGTT+u

ولاجل الحصول على افضل توفيق للبيانات المعتمدة في هذه الدراسة استخدمت اربع نماذج قياسية هي :

١ ـ النموذج الخطي Linear Model

٢ ـ النموذج اللوغارتمي Dubble log model

٣ ـ النموذج نصف اللوغارتمي semi- logmodel

أ ـ في الاولى للمتغير المعتمد

ب ـ في الثانية للمتغيرات المستقلة

وقد حصلنا على النماذج الاربعة التالية:

Y= 1293+ 21.5 TTT+ 11.1TTI +2.6T-GDP +0.078 TGIM+ 0.304 TGEX

T= 2.52 2.75 2.83 2.67 1.93 2.0

S= 192.1 R2= 92.7 R-2= 89.0 D.w=2.36 f=8.1

log Y= 6.88+ .38 log TTT + 0.424 log TTI

T= 3.15 2.5 2.1

+0.351 log TGDP+ 0.045 log TGIM+ 0.155 log TGEX +0.116 log TGTT

2.1 3.1 2.37 2.15

S= o.1105 R2= 94.5 R-2= 92.4 D.W= 2.16 f=10.9

Y= 1174+ 1013 log TTT+ 695 log TTI +333 log T-GDP

T= -o.27 3.41 1.76 2.53

+140 log TGIM +483 log TGEX+ 371 log TGTT 2.17

(٢٣) اختبار كلاين حسب ترتيب المعادلات في البحث
ـ مصفوفة الارتباط الجزئية اختبار كلاين.
ـ مصفوفة الارتباط الجزئية
ـ اختبار كلاين.

(٢٤) انظر المصادر الآتية:
ـ عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا والخليج العربي، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٩٨)، ص ٥١.
ـ حامد ربيع، الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، (بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٢.
Shahram Chubin Dredelus, *US security interation in the Arab Gulf in the 1980*, fall, 1980, p.31.

(٢٥) انظر المصادر الآتية:
ـ عبد المنعم السيد علي، رضا حسين القريشي، "العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، واقعا وتوقعا، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٩٤)، ص ٤.
ـ محمد السيد سليم،

2.59 2.24

S= 216.2 R2= 93-6 R-2= 90.3 D.W=2.23 f=9.3

log Y= 7.25 +0.0079 TTT+0.00625 TTI

T= 26.83 3.31 3.03

+0.00157T-GDP+ .000022 TGM 0.000039 TGEX

2.92 0.33 0.24

S= 0.1012 R2= 93.4 R-2= 90.8 D.W= 2.26 f=9.0

ويتضح لنا من المعادلات ان المتغيرات المستقلة الداخلة فيها تؤثر على النمو الاقتصادي التركي وبالتالي تعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي -Percapita GNP، وذلك من خلال قيمة T لكل متغير من المتغيرات المستقلة حيث كانت قيمة T المستخرجة للمتغيرات وقيمة F المستخرجة معنوية مقاربة بقيمتها الجدولية بمستوى معنوية ٠,٠٥. اما قيمة معامل التحديد R2 ومعامل التحديد المعدل R-2 فكانت في المعادلة الاولى ٩٢,٧ و٨٩ وهذا يعني ٩٢,٧ في المئة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة المذكورة، اما ٧,٣ في المئة من التغيرات في per capita- GNP سببها متغيرات اخرى تؤثر عليه، الا انها غير داخلة في النموذج لعدم معرفتنا بها او لصعوبة قياسها او عدم امكانية تصنيفها وفقاً للبيانات المعتمدة في البحث، وتسمى تلك المتغيرات بالمتغيرات العشوائية او البواقي وقد رمز لها بالرمز u.

اما المعادلة الثانية فقد ظهر ان معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل R2 وR-2 94.5، ٩٢,٤ ويعني ذلك ان ٩٤,٥ في المئة من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة اما ٥,٥ في المئة من التغييرات في المتغير في النقد التابع سببها متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج وهي المتغيرات العشوائية.

اما المعادلة الثالثة والرابعة في ظهر ان معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل R2 وR-2 هو ٩٣,٦ و٩٠,٣ للثالثة و ٩٣,٤ و٩٠,٨ للرابعة. أي ان ٩٣,٦ في المئة في الثالثة و ٩٣,٤ في المئة في الرابعة، من التغيرات الحاصلة في التغير التابع سببها التغيرات في التغيرات المستقلة، اما ٦,٤ في المئة في الثالثة و٦,٦ في المئة في الرابعة من التغيرات في per- capita GNP سببها متغيرات اخرى تؤثر فيه، الا انها غير داخلة في النموذج ويطلق عليها المتغيرات العشوائية.

كما ان اختبار دربن واتسن (D.W) للمعادلات الاربعة السابقة يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء المصاحبة للمتغيرات خارج النموذج والاخطاء المصاحبة للمتغيرات الداخلية في النموذج (اختبار Klien)[٢٣]، وعليه فإن في الإمكان اختيار المعادلة الثانية حيث ان معامل الارتباط المتعدد R2 اكبر من بقية المعاملات في المعاملات الاخرى.

"منظمة المؤتمر الاسلامي"، السياسة الدولية، العدد (١)، ١٩٩٣، ص ٣٦.

- TUSIAD, *Turkish Economy, Abridge Between the Middle East and West*, Istambul, 1976,pp.13-32.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٢٦) انظر المصادر الآتية:

- محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، (القاهرة، الجزء الاول، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ١٠.
- محمد ازهر السماك، **الوزن الجيوبولتيكي لاقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، الكويت، ١٩٨٩، ص ٤٥.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي، مصدر سابق، ص ٥٤.
- Machinder H, The Geographical pivot of history, *Geographical Journal*, pp.421-444.
- Michel M.Boll, Turkey Between East and West ,The Regional alternative,*The World Today* vol36 September,1979,p.361.

(٢٧) انظر المصادر الآتية:

- د.رواء زكي يونس

الاستنتاج

يمكن الاستنتاج انه زيادة اجمالي تجارة تركيا الخارجية TTT بمقدار ١ في المئة سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمقدار ٣٨ في المئة، أما زيادة الاستثمار الاجمالي التركي TTI بمقدار ١ في المئة فتؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمقدار ٤٢,٤ في المئة، وعند زيادة الناتج المحلي الاجمالي التركي T-GDP بمقدار ١ في المئة سيؤدي إلى زيادة دخل الفرد التركي بمقدار ٣٥,١ في المئة. وزيادة الواردات التركية من الخليج العربي TGIM بمقدار ١ في المئة تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمقدار ٤,٥ في المئة، وزيادة الصادرات التركية إلى الخليج العربي TGEX بمقدار ١ في المئة تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمقدار ١٥,٥ في المئة، وزيادة مجموع التبادل التجاري التركي الخليجي TGTT بمقدار ١ في المئة تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمقدار ١١,٦ في المئة.

وقد عد التوجه التركي نحو دول الخليج العربي علاجاً وافياً للازمات الاقتصادية التي اعتاد عليها الاقتصاد التركي لفترة طويلة من حيث العجز الكبير في ميزان المدفوعات وازدياد معدلات التضخم وتفاقم ازمة البطالة وضعف معدلات النمو(٢٤)، وتبرز الاهمية الاقتصادية للدراسة من خلال نتائج التحليل، كما سبق للرئيس التركي السابق توكورت اوزال التأكيد ان انفتاح تركيا اكثر على الدول الخليجية جاء لدوافع اقتصادية نظراً إلى تلك الدول سوقاً استهلاكياً من الدرجة الاولى(٢٥).

كما ان حرب الخليج الاولى (١٩٨٠ـ ١٩٨٨) اضافت عاملاً جديداً ساهم في شكل فاعل في تطوير الاقتصاد التركي بسبب استفادتها الاقتصادية والتجارية الكبيرة من طرفي الصراع (العراق و ايران) ومن الاسواق العربية الاخرى، ولاسيما ليبيا ودول الخليج العربي، وقد ازدادت اهمية المنفذ الاقتصادي والتجاري لاسباب اقترنت بعوامل مختلفة(٢٦).

يضاف إلى ما سبق، حاجة تركيا إلى الطاقة والتي تعد من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد التركي، لان امكانيات تركيا الانتاجية للطاقة محدودة(٢٧). في ظل محددات اهمها النمو السكاني الذي بلغ نحو ٦٤ مليون نسمة عام ١٩٩٧، إلى جانب توجه تركيا منذ الثمانينات إلى اجراء تغييرات هيكلية في اقتصادها اساس نفطي الذي يقوم على مصلحة الصناعة(٢٨).

واخيراً فان حاجة تركيا إلى الرأسمال والقروض والمساعدات المالية العربية الخليجية شهدت تطورات كبيرة في الثمانينات، اذ بلغت نسبة الاستثمارات العربية في تركيا ١١,٧ في المئة من اجمالي الاستثمارات الاجنبية، وبلغت الخليجية منها ٨٨ في المئة(٢٩) ❑

الطويل، "النفط ومستقبل العلاقات التركية"، العراق، بغداد، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد٣٢، السنة السادسة، ٢٠٠٣، ص ٥٨ ـ ٦٥.

Statistical year-book of Turkey, state instiute of statistical prime Ministry of Turkey, many years.

World Bank. ,World Derelopment Report, 1981,15, washington,1981,p.148.

(٢٨) عوني السبعاوي، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢٩) انظر المصادر الآتية:

- عبد المنعم السيد علي، رضا حسين القريشي، مصدر سابق، ص ١٤.

- نديم التكين، تركيا بوابة الاستراتيجية الامبريالية العالمية، لندن، ١٩٨٧، ص ٣٧١.

Statistical year-book of Turkey, prime ministry state Istitute of statistics, ANKARA.

جدول (١)

حالة الميزان التجاري التركي للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥

السنوات	الصادرات million $	الواردات million $	الميزان التجاري (العجز او الفائض) million $	معدل التبادل السلعي
١٩٨٠	٢٩١٠,١	٧٩٠٩,٤	٤٩٩٩,٣	٩٨,٢
١٩٨١	٤٧٠٢,٩	٨٩٣٣,٤	٤٢٣٠,٥	٩١,٩
١٩٨٢	٥٧٤٦,٠	٨٨٤٢,٧	٣٠٩٦,٧	٢٩,٢
١٩٨٣	٥٧٢٧,٨	٩٢٣٥,٠	٣٥٠٧,٠	٩٤,٥
١٩٨٤	٧١٣٣,٦	١٠٧٥٦,٩	٣٦٢٣,٣	٩١,٩
١٩٨٥	٧٩٥٨,٠	١١٣٤٣,٤	٣٣٨٥,٤	٨٦,٣
١٩٨٦	٧٤٥٦,٧	١١١٠٤,٨	٣٦٤٨,١	١٠٠,٠
١٩٨٧	١٠١٩٠,١	١٤١٥٧,٨	٣٩٦٧,٧	١٠٦,٢
١٩٨٨	١١٦٦٢,٠	١٤٣٣٥,٤	٢٦٧٣,٤	١٠٣,٠
١٩٨٩	١١٦٢٥,٠	١٥٧٩٢,٠	٤١٦٧,٠	١٠٠,٠
١٩٩٠	١٢٩٥٩,٠	٢٢٣٠,٢٠	٩٣٤٣,٠	١٠٤,٧
١٩٩١	١٣٥٩٣,٠	٢١٠٤٧,٠	٧٤٥٤,٠	١٠٧,٠
١٩٩٢	١٤٧١٥	٢٢٨٧١,٠	٨١٥٦,٠	١١٠,٦
١٩٩٣	١٥٣٤٥,٠	٢٩٤٢٨,٠	١٤٠٨٣,٠	١١٤,٦
١٩٩٤	١٨١٠٦,٠	٢٣٢٧٠,٠	٥١٦٤,٠	١٠٩,٥
١٩٩٥	٢١٦٣٧,٠	٣٥٧٠٩,٠	١٤٠٧٢,٠	١٠٦,١

Source: *Turkey economy static and analysis 1997*, Ankara Republic of Turkey.
- *Statistical year book of Turkey*, prime ministry state instiute of statistics Ankara 1981, 1987, 1991, 1995.

جدول (٢)

الأهمية النسبية للناتج القومي الاجمالي GNP

السنوات	الناتج القومي الاجمالي GNP Billion دولار	حصة الفرد من GNP percapita GNP thausand دولار	نسبة الصادرات إلى GNP ratio of Ex o GNP في المئة
١٩٨٠	٦٨,٤	١,٥	٤,٣
١٩٨١	٧١,٤	١,٦	٦,٦
١٩٨٢	٤٦,٢	١,٤	٨,٩
١٩٨٣	٦٠,٥	١,٣	٩,٥
١٩٨٤	٥٩,١	١,٢	١٢,١
١٩٨٥	٦٦,٩	١,٣	١١,٩
١٩٨٦	٧٥,٢	١,٥	٩,٩
١٩٨٧	٨٥,٩٨	١,٦	١١,٩
١٩٨٨	٩٠,٥	١,٧	١٢,٩
١٩٨٩	١٠٧,٥	١,٩٦	١٠,٨
١٩٩٠	١٥٠,٨	٢,٧	٨,٦
١٩٩١	١٥,٠٢	٢,٦	٩,١
١٩٩٢	١٥٨,١	٢,٧	٨,٣
١٩٩٣	١٧٨,٧	٢,٠	٨,٩
١٩٩٤	١٣٢,٢	٢,٢	١٤,١
١٩٩٥	١٧٠,١	٢,٨	١٢,٧

Source: *Statistical year book of Turkey*, prime ministry state instiute of statistics Ankara 1981, 1987, 1991, 1995.

جدول (٣)

الأهمية النسبية لمشاركة الصادرات التركية في الصادرات العالمية (١٩٥٠-١٩٩٥)

السنوات	النسبة المئوية للمساهمة	النسبة المئوية للمساهمة
١٩٥٠	٠,٤٣	٢٦٣
١٩٥٥	٠,٣٤	٣١٣
١٩٦٠	٠,٢٥	٣٢١
١٩٦٥	٠,٢٥	٤٦٤
١٩٧٠	٠,١٩	٥٨٨
١٩٧٥	٠,١٦	١٤٠٠
١٩٨٠	٠,١٦٥	٢٩١٠
١٩٨٥	٠,٤١	٧٩٥٨
١٩٩٠	٠,٣٨	١٢٩٥٩
١٩٩١	٠,٤	١٣٥٩٣
١٩٩٢	٠,٤	١٤٧١٥
١٩٩٣	٠,٤٢	١٥٣٤٥
١٩٩٤	٠,٤١	١٥١٤٦
١٩٩٥	٠,٤١	١٥١٣١

Source: *Turkey and world, Foreign Trade*, state Instiute of statistic prime Ministry Republic of trukey, Ankara, *1995*.

جدول (٤)
نسبة التجارة ودرجة الانكشاف التركي الى الناتج القومي الاجمالي ١٩٨٠ـ١٩٩٥

السنوات	اجمالي التجارة الخارجية Million $	GNP الناتج القومي الاجمالي Million $	التجارة الخارجية GNP %	درجة الانكشاف ٪
١٩٨٠	١٠٨١٩,٥	٦٨٣٩١	١٥,٨	٧,٩
١٩٨١	١٣٦٣٦,٣	٧١٣٩١	١٩,١	٩,٦
١٩٨٢	١٤٥٨٨,٧	٦٤٢٠٩	٢٢,٧	١١,٤
١٩٨٣	١٤٩٦٢,٨	٦٠٤٩٢	٢٤,٧	١٢,٤
١٩٨٤	١٧٨٩٠,٥	٥٩٠٩٨	٣٠,٣	١٥,١
١٩٨٥	١٩٣٦١	٦٦٨٩١	٢٨,٩	١٤,٤
١٩٨٦	١٨٥٦٠,٧	٧٥١٧٣	٢٤,٧	١٢,٤
١٩٨٧	٢٤٣٤٧,٩	٨٥٩٧٩	٢٨,٣	١٤,٢
١٩٨٨	٢٥٩٩٧,٤	٩٠٤٦٦	٢٨,٧	١٤,٤
١٩٨٩	٢٧٤١٧	١٠٧٥٤٤	٢٥,٥	١٢,٨
١٩٩٠	٣٥٢٦١	١٥٠٧٥٨	٢٣,٤	١١,٧
١٩٩١	٣٤٦٤٠	١٥٠١٦٨	٢٣,١	١١,٥
١٩٩٢	٣٧٥٨٦	١٥٨١٢٢	٢٣,٨	١١,٩
١٩٩٣	٤٤٧٧٣	١٧٨٧١٥	٢٥,١	١٢,٥
١٩٩٤	٤١٣٧٦	١٣٢٣٠٢	٣١,٣	١٥,٦
١٩٩٥	٥٧٣٤٦	١٧٠٠٨١	٣٣,٧	١٦,٩

Source: *Turkey and world foreign Trade, 1995.*

جدول (٥)

حجم التبادل التجاري التركي - الخليجي (مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي - الخليجي
١٩٨٠	٧٦,٧	٤٣,٦	١٢٠,٣
١٩٨١	١٤٠,٩	١٨٠	٣٢٠,٩
١٩٨٢	١٥١,٥	١٩٢	٣٤٣,٥
١٩٨٣	١٥٢,٦	١٩٨	٣٥٠,٦
١٩٨٤	١٦٠,١	٢٠١	٣٦١,١
١٩٨٥	٢٢٦,٢	٣٤٠,١	٥٦٦,٣
١٩٨٦	٣٨٨,٨	٥١٥,٨٤	٩٤٤,٦٤
١٩٨٧	٢٤٥,٨	٦٩٢,٨	٩٣٨,٦
١٩٨٨	٣٢٣,٩	٧٨٨,١	١١١٢,٠
١٩٨٩	٢٩٧	٥٧٣	٨٧٠
١٩٩٠	٩٥٠	٥٢٠	١٤٧٠
١٩٩١	٢٢٠٣	٥٨٦	٢٧٨٩
١٩٩٢	٢١٠٣	٦٧٣	٢٧٧٦
١٩٩٣	١٩٠٩	٩١٥	٢٨٢٤
١٩٩٤	١٦٤٦	٩٥٥	٢٦٠١
١٩٩٥	١٥٣٣	٨١٩	٢٣٥٢
١٩٩٦	١٨٤٠	١١١٢	٢٩٥٢
١٩٩٧	١٢٤٨	٩٦٧,١	٢٢١٥,١
١٩٩٨	٨٨٢,٢	٨٤٥,٦	١٧٢٧,٨

جدول (٦)
حجم التبادل التجاري التركي ـ السعودي
(مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي ـ السعودي
١٩٨٦	١٥٨,٧	٣٥٧	٥١٥,٧
١٩٨٧	١٦٨	٤٠٨	٥٧٦
١٩٨٨	٢٢٩	٥٣٩	٧٦٨
١٩٨٩	٢١٢	٣٦٤	٥٧٦
١٩٩٠	٧٢٤	٣٣٨	١٠٦٢
١٩٩١	١٨٢٩	٤٥٨	٢٣١٤
١٩٩٢	١٦٦٥	٤٨٦	٢١٥١
١٩٩٣	١٥٠٠	٦٥٢	٢١٥٢
١٩٩٤	١٢٢٩	٦٠٩	١٨٣٨
١٩٩٥	١٣٨٥	٤٧٠	١٨٥٥
١٩٩٦	١٧٠٦	٤٣٠	٢١٣٦
١٩٩٧	١٠١٨	٥٣٥	١٥٥٣
١٩٩٨	٦٧٠	٤٧٤	١١٤٤

جدول (٧)

حجم التبادل التجاري التركي ـ الكويتي

(مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي ـ الكويتي
١٩٨٦	٢٠٩	١٢١	٣٣٠
١٩٨٧	٧٥	٢٤٨	٣٢٣
١٩٨٨	٨٩	١٩٩	٢٨٨
١٩٨٩	٨١	١٦٧	٢٤٨
١٩٩٠	٥٤	٩٢	١٤٦
١٩٩١	—	١٦	١٦
١٩٩٢	٦٨	٦٦	١٣٤
١٩٩٣	٨٤,٥	١٠٤	١٨٨,٥
١٩٩٤	٧٧	١٢٨,٣	٢٠٥,٣
١٩٩٥	٩٧,٢	١١٩,١	٢١٦,٣
١٩٩٦	١٠٤	١٠٧	٢١١
١٩٩٧	١٧٢	١٢٦	٢٩٨
١٩٩٨	٨١	٨٩,٤	١٧٠,٤

جدول (٨)

حجم التبادل التجاري التركي ـ البحريني

(مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي - الكويتي
١٩٨٦	١٩,١	٢,٢٤	٢١,٣٤
١٩٨٧	١,٨	١,٤	٣,٢
١٩٨٨	٤,٣	٣	٧,٣
١٩٨٩	٨	٤	١٢
١٩٩٠	١٤	٤	١٨
١٩٩١	١٣	١١	٢٤
١٩٩٢	١٠	١٥	٢٥
١٩٩٣	٩,٧	١٤,٧	٢٤,٤
١٩٩٤	٠,٦	١٣,٦	١٤,٢
١٩٩٥	٧	١٣	٢٠
١٩٩٦	٥,٤	٩,٦	١٥,٠
١٩٩٧	١٨,٥	١٣,٤	٣١,٩
١٩٩٨	٣٦,٤	١٠,٦	٤٧,٠

جدول (٩)
حجم التبادل التجاري التركي ـ القطري
(مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي ـ الكويتي
١٩٨٦	٢,٠٣	١٣,١	١٥,١٢
١٩٨٧	٠,٩٥	١٣,٤	١٤,٣٥
١٩٨٨	١,٦	١١,١٣	١٢,٧٣
١٩٨٩	٠	٠	٠
١٩٩٠	١	٦	٧
١٩٩١	٢	٥	٧
١٩٩٢	١	٦	٧
١٩٩٣	١,٣	٥,١	٦,٤
١٩٩٤	٠,٧١	٩,١٣	٩,٨٤
١٩٩٥	١,٦٤	١٦,٧	١٨,٣٤
١٩٩٦	٢,٢	١,٤٤	١٣,٦٤
١٩٩٧	١٤,١	٩,٤٣	٢٣,٥٣
١٩٩٨	٣٦,٤	١٠,٣	٧٣,٧

جدول (١٠)

حجم التبادل التجاري التركي ـ الاماراتي (مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي - الكويتي
١٩٨٦	٢٢,٨	٢٢,٧	٤٥,٥
١٩٨٧	٢٢	٢٢	٤٤
١٩٨٨	٣٦	٣٦	٧٢
١٩٨٩	٤٦	٤٢	٨٨
١٩٩٠	٢١١	٧٥	٢٨٦
١٩٩١	٣٨١	٧٥	٤٥٦
١٩٩٢	٣٩٠	١٢٧	٥١٧
١٩٩٣	٣٦٨	١٣٠	٥٩٨
١٩٩٤	٣٦٥	١٨٥	٥٥٠
١٩٩٧	٢٥,٥	٢٦٤,٨	٢٩٠,٣
١٩٩٨	٣١,٧	٢٣٩,٩	٢٧١,٦

جدول (١١) حجم التبادل التجاري التركي ـ العماني (مليون دولار)

السنوات	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري التركي - الكويتي
١٩٩٠	٥	٥	١٠
١٩٩١	٢	١	٣
١٩٩٢	٧	٧	١٤
١٩٩٣	٩	٩	١٨
١٩٩٤	١٠	١٠	٢٠
١٩٩٥	١١	١١	٢٢
١٩٩٦	٢٠	٢٠	٤٠
١٩٩٧	٠,٦٥	١٩,١	١٩,٧٥
١٩٩٨	٠,٠٧	٢١,٦	٢١,٦٧

مـدارك أمنيـة مـتـغـيّـرة فـي العـلاقـات التـركـيـة ـ الإيرانـيـة

أوزدن زينب أوكتاف*

الإنفصالية الكردية والأصولية الإسلامية، اللتان زُعم أن إيران كانت تدعمهما خلال التسعينات، كانتا العاملين الأساسيين وراء تدهور العلاقات الثنائية بين الدولتين. تركز هذه المقالة على التحوّل الكبير الذي طرأ على العلاقات الحالية بين تركيا وإيران. وكما تُظهر المقالة، فلقد حصل تغيّر في المدارك الأمنية الإيرانية بعد هجوم الحادي عشر من أيلول / سبتمبر الإرهابي بسبب التهديدات الأميركية الموجهة لإيران حول دعمها للإرهاب ومحاولة تصنيع أسلحة نووية. هذه التهديدات هي التي دفعت طهران لتطوير علاقات أفضل مع تركيا، كما أن هذه الأخيرة رغبت بتقوية روابطها مع الإدارة الإيرانية في وقت كان حزب العمال الكردستاني يريد أن يتم الاعتراف به كتنظيم سياسي لأكراد تركيا. إلا أن اعتراض الدولتين على تأسيس دولة كردية في شمال العراق كان السبب الأبرز لتوطيد العلاقات بينهما. تسعى الدراسة أيضاً لتحليل العلاقة الراهنة بين إيران والولايات المتحدة من زاوية تأثيرها في سياسات تركيا نحو إيران. من المنظار التركي، كانت الإنفصالية الكردية والأصولية الإسلامية المسألتين الرئيسيتين اللتين أعاقتا قيام علاقات إيجابية بين الدولتين. ورغم اختلاف النظامين ووجود خصومات ونزاعات عديدة بينهما، إلا أن أنقرة حكمت علاقاتها مع طهران ضمن الإطار الديبلوماسي وتحاشت المواجهة حتى عندما كان البلدان على شفير الحرب. أكثر من ذلك، فقد تغيرت العلاقات الإيرانية التركية في شكل درامي في السنوات القليلة الماضية بما لا يمكن مقارنته بأي فترة ماضية في تاريخ البلدين. تحاول هذه الدراسة وصف العلاقات الناشئة مع إيران خلال النصف الثاني من عقد التسعينات ضمن سياق تغير المدارك الأمنية التركية، وتسعى لفحص أسباب التطورات المتقدمة في العلاقات الثنائية على قاعدة المسألتين المهمتين: الإنفصالية الكردية والأصولية الإسلامية. إضافة إلى ذلك تهتم الدراسة بالعلاقات الإيرانية ـ الأميركية في ما يتعلق بفهم أسباب تغيّر المدارك الأمنية الإيرانية.

(*) بروفيسورة مساعدة في جامعة يلديز التقنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

مستلة من فصلية *Perceptions* التركية، صيف ٢٠٠٤.
نقل النص من الإنجليزية جبور سمعان.

خلفية العلاقات

مثل ظهور الثورة الإسلامية في إيران صدمة عميقة لتركيا، وأدت العداوة المتبادلة الناجمة عن اختلاف أيديولوجي إلى شكوك لدى كل دولة إزاء الأخرى.

من المنظار التركي، كان النظام الثوري الإيراني جاراً مقلقاً لأنه رفع من مستوى عدم الاستقرار في المنطقة من خلال سماحه لحزب العمال الكردستاني باستخدام أراضيه لشن هجمات على تركيا. وفي حقيقة الأمر أن إيران وسوريا والعراق استخدمت حزب العمال الكردستاني كرافعة ضد تركيا من طريق دعمه بطرق مختلفة، الأمر الذي جعل تركيا تبحث عن حلفاء جدد. في هذا السياق، دعمت الولايات المتحدة الإنحياز لإسرائيل، وقد عنى ذلك تحوّل تركيا عن سياستها التقليدية بإقامة توازن بين العرب وإسرائيل[١] وأدى إلى أن تؤدي تركيا دوراً أساسياً في المنطقة.

شهدت تركيا خلال التسعينات من القرن الفائت انبثاق هويات جديدة ترتكز على تنوع عرقي وثقافي. إن تجاوز المد المتصاعد للإسلام السياسي والإنفصالية الكردية كان خطراً مزدوجاً على تركيا في نظر البيروقراطية والجيش. الأمر الذي أدى إلى تزايد دور الجيش التركي في حماية النظام الديموقراطي العلماني المركزي للبلاد.

حكومة تحالف حزبي الرفاه والطريق القويم والعلاقات التركية ـ الإيرانية

إن مجيء حكومة الحزبين[٢]، الذي ترافق مع تصاعد التذمر العام في خصوص مسألتين حساستين: الإسلام السياسي والأكراد، شكّل تحدياً للتوازن الدقيق بين النظام والمجتمع في تركيا. وأدت سياسات رئيس الوزراء الإسلامي، أربكان، المتعاطفة مع إيران، إلى إيجاد شرخ بين العسكريين والسياسيين. وعلى سبيل المثال، فقد قام أربكان برحلته الخارجية الأولى إلى طهران حيث أنكر الادعاءات القائلة بأن إيران وسوريا ترعيان الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، رغم تقارير الاستخبارات التي تقدم له والتي تقول عكس ذلك[٣]. كما أن إعلان الحكومة الجديدة عن احتمال توقيع اتفاقية تعاون دفاعي ـ صناعي بين إيران وتركيا، جعل من هذه الحكومة هدفاً لانتقادات الولايات المتحدة وسخطها[٤].

ورغم أن توقيع صفقة غاز بقيمة ٣٢ مليار دولار مع إيران في ١١ آب / أغسطس ليس له أية علاقة بالأيديولوجية، ورغم أن هذه الصفقة كانت تعكس حاجة تركيا المتزايدة لتأمين مصادر جديدة للطاقة، غير أن واشنطن واعتبرت الاتفاقية[٥] تعبيراً عن تضامن أربكان مع دولة مارقة، وخصوصاً أن التوقيع جاء بعد أسبوع من توقيع الرئيس كلينتون قانون عقوبات ضد إيران وليبيا[٦].

إن تطورات مثل حادث سينكان الذي حصل في أثناء حكومة الإئتلاف، دقت جرس الإنذار في أوساط العسكريين والبيروقراطية التركية. إذ وخلال اجتماع «ليلة القدس» الذي أقامته بلدية سنكان (منطقة في أنقرة بلديتها تحت سيطرة حزب الرفاه)، تكلّم السفير الإيراني محمد رضا باقري في خيمة الاجتماع الكبيرة تحت ملصقات لحزب الله وحركة حماس قائلاً، «أولئك الذين وقعوا اتفاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل سيعاقبهم الشباب التركي عاجلاً أم آجلاً(٧). خطاب باقري هذا، الذي عزّز الاعتقاد بأن إيران تسعى للتأثير في المسائل التركية الداخلية، تسبب في طرده من مركزه في أنقرة، كما مهّد الطريق للإنقلاب العسكري عام ١٩٩٧(٨).

اتهم الوزراء الإسلاميون في حكومة الإئتلاف بأنهم يعملون لدمج تركيا وإيران في دولة إسلامية واحدة بالتعاون مع آيات الله الإيرانيين، وبأنهم يتواطأون مع إيران في ما يتعلق بحرب تركيا على الحركة الإنفصالية الكردية(٩). هذه الاتهامات أجازت قرار العسكريين بإسقاط الحكومة الإسلامية حفاظاً على وحدة الأراضي التركية.

بصرف النظر عمّا إذا كان السياسيون أو العسكريون هم الذين يديرون العلاقات مع إيران، فإن الديبلوماسية التركية نحو إيران تجنّبت على الدوام السياسات الجازمة(١٠)، حتى أثناء أزمات مثل حادث سينكان ومثل طرد أربعة ديبلوماسيين إيرانيين زُعم أنهم ساعدوا منظمة العمل الإسلامي(١١) بالأموال، هذه المنظمة التي اتهمت بقتل شخصين. علاوة على ذلك، لم تستطع تركيا منع إيران من إيواء معسكرات حزب العمال الكردستاني على الحدود، وهذا ما كانت تنكره الحكومة الإيرانية باستمرار(١٣)، كما لم تستطع الحصول على تعاون إيران للقبض على ناشطي الحزب. ويعود موقف طهران لاعتراضها على المنطقة المحمية وعلى العمليات العسكرية التركية في شمال العراق(١٤) على أساس أنها تخرق وحدة الأراضي الإقليمية العراقية.

عامل آخر هو أن احساس طهران بالاختراق قد تعزّز بتعاون تركيا مع إسرائيل في المسائل الأمنية مثل المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة في سماء تركيا، الأمر الذي سمح لإسرائيل بالوصول إلى الحدود الإيرانية. فعلى سبيل المثال، ورغم أن إيران أُبلغت مسبقاً بالعملية العسكرية التركية في أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٧(١٥)، إلا أن المسؤولين الإيرانيين استمروا في لامبالاتهم إزاء العناصر الكردية الهاربة عبر الحدود الإيرانية. وهذا مهد السبيل لإعلان خطة الرد من قبل هيئة الأركان التركية(١٦). إن أسر جنديين تركيين من قبل القوات الإيرانية على أساس عبورهما الحدود في تموز/يوليو ١٩٩٧(١٧)، ووفاة خمسة أشخاص نتيجة قصف الطائرات التركية(١٨)، وضع البلدين على شفير الحرب(١٩).

فترة الرئيس خاتمي

أعطت عروض الرئيس خاتمي لبناء جسور مع الغرب والتحرك نحو قدر أكبر من التحديث والدمقرطة، انطباعاً في تركيا بأن خاتمي سيفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية ـ الإيرانية. لكن سريعاً ما تبين لتركيا أن المسائل القائمة بين البلدين لن تجد طريقها إلى الحل(٢٠)، وأن رئاسة خاتمي كانت في الدرجة الأولى واجهة ليبرالية لنظام أصولي، والسلطة الحقيقية في طهران كانت بأيدي آيات الله الذين كانت لديهم نظرة مختلفة إلى مستقبل البلد وعلاقاته بالعالم الخارجي. كانت محاولات خاتمي التحديثية للتغلب على عزلة إيران في الساحة الدولية غير كافية لتهدئة مخاوف تركيا.

بصرف النظر عن المسألة الأمنية، فإن أكثر ما كانت تخشاه تركيا هو ظهور حركة إسلامية شعبية تستمد شجاعتها من النموذج الإيراني وتشكل تحدياً قوياً للدولة الكمالية (الأتاتوركية). ولا شك في أن تظاهرات النساء الإيرانيات في جامعة طهران احتجاجاً(٢١) على موقف البرلمان التركي من إحدى عضواته المسلمات التي أرادت أن تدخل البرلمان وهي تضع غطاء الرأس، هذه التظاهرات تشير إلى أن صدعاً ثقافياً وإيديولوجياً سيبقى مصدراً للاحتكاك(٢٢).

أدى التورط الإيراني المزعوم في اغتيالات(٢٣) المثقفين الكماليين، وسماح إيران لحزب العمال الكردستاني بعقد مؤتمره السابع على الأراضي الإيرانية(٢٤) ومنح عثمان أوجلان (شقيق عبدالله أوجلان) مأوى في إيران بعد أزمة تشرين الأول/أكتوبر(٢٥)... أدت هذه الممارسات إلى ترسيخ الاعتقاد بأن طهران قد قدّمت حقدها الأيديولوجي ضد أنقره على مصالح الدولة الإيرانية. وفي أواخر الفترة الأولى من حكم خاتمي وصل غضب تركيا إلى ذروته الأمر الذي جعل أنقرة ترفض محاولات إيران لتفعيل اللقاءات الثلاثية(٢٦). كما أن الرئيس التركي سيزار رفض دعوة خاتمي(٢٧) لحضور اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠(٢٨).

بقيت مساعي الرئيس خاتمي للإندماج مع بقية العالم من أجل تحسين صدقية حكومته وجذب القروض والاستثمارات من دون جدوى بسبب حصول تطورات خارجية مهمة مثل الإنتفاضة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠(٢٩)، وانتخاب آرييل شارون رئيساً لوزراء إسرائيل عام ٢٠٠١، ما قوّى المتشددين المعادين للخطاب الغربي وسدّ المنافذ أمام خاتمي. أثناء هذه الفترة التي حصلت هذه الأحداث فيها، خفّض خاتمي من لهجة معارضة إيران لعملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية، واتخذ خطوات لوقف الإغتيالات في حق المنشقين الإيرانيين في الخارج، وقام ببعض المساعي الضعيفة لإطلاق الإصلاحات الاجتماعية. واستجابة لذلك رفعت واشنطن الحظر عن بعض الصادرات الإيرانية وسمحت لوزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت، التكلم بلهجة اعتذارية عن النفوذ الأميركي خلال

عهد الشاه المخلوع[٣٠]. لقد عززت هذه التطورات الآمال بأن النزاع القائم بين إيران والولايات المتحدة مصيره الحل. لكن هذا لم يكن كافياً لتغيير النظرة الأميركية، وصُنِّفت طهران ضمن «محور الشر» إلى جانب العراق وكوريا الشمالية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢.

التهديد المتغيّر، مدارك وأسباب لروابط أفضل

بعد الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وجدت إيران نفسها في وضع غير مريح. كانت إيران قبل ذلك تواجه تهديدات أمنية خطيرة على حدودها، مثل عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان والعراق، النزاع الأرميني - الأذربيجاني، الهند وباكستان المسلحتان نووياً في الشرق، وإسرائيل المسلحة نووياً في الغرب. إضافة إلى تصوير إيران كشيطان من قبل إدارة بوش ووضعها في «محور الشر»، ودعوات هذه الإدارة إلى إتخاذ إجراءات وقائية لإمكانية انتشار نووي فيها. هذه الأوضاع ضاعفت من شعور الإيرانيين بعدم الأمان[٣١]. ففي ظل هكذا مناخ كان لا بد من أن تنظر إيران في عدد من الخيارات لضمان أمنها.

في سياق العلاقات التركية - الإيرانية، شعرت طهران بضرورة تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع تركيا نحو الأفضل، وخصوصاً بعدما حُشرت إيران بين نظامين موالين لأميركا في كابول وبغداد[٣٢]. كان رد أنقرة إيجابياً على المبادرات الإيرانية. وعلى سبيل المثال، كانت تركيا تنظر، منذ سنوات قليلة، بريبة إلى توقيع اتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري بين اليونان، وأرمينيا وإيران[٣٣]، أما اتفاقية التعاون بين قطاعي الغاز الطبيعي الإيراني - اليوناني الموقعة في آذار/مارس ٢٠٠٢ فقد فُهمت من قبل تركيا كفرصة لبيع أي غاز إيراني فائض[٣٤].

واقعياً، لم يعد في وسع أنقرة تجاهل تطور علاقات طهران التجارية مع بلدان الإتحاد الأوروبي وما يعنيه ذلك من تخفيض عزلة إيران الدولية[٣٥]. ولذلك طوّرت تركيا سياستها نحو إيران في طريقة مشابهة للإتحاد الأوروبي الذي فضّل منذ فترة طويلة «الحوار النقدي» على سياسة الإحتواء المزدوج الأميركية[٣٦]. وهكذا شجّعت أنقرة الإصلاحيين في طهران الذين كانوا يحاولون التغلب على مشكلة صورة متدهورة[٣٧]، وأملت بتحسين العلاقات التجارية مع إيران[٣٨].

إلى ذلك، أرادت أنقرة تقوية الروابط مع الإدارة الإيرانية في وقت غيّر فيه حزب العمال الكردستاني اسمه إلى «مؤتمر الحرية والديموقراطية في كردستان» في نيسان/أبريل ٢٠٠٢[٣٩]، في محاولة منه لكسب الاعتراف به كمنظمة سياسية للأكراد في تركيا. وأثناء زيارة سيزار الأولى في طهران، على سبيل المثال، قامت الدولتان بخطوات بارزة لتوثيق

العلاقات بينهما عندما اتفقا على عد حزب العمال الإنفصالي في تركيا ومجاهدي خلق الإيرانية منظمتين إرهابيتين(٤٠). كما أن إعلان خاتمي بأن «تركيا قوية في الإتحاد الأوروبي سيكون له أثر إيجابي على كل من تركيا والدول الإقليمية»(٤١) فدلّ على حماس طهران للتعاون مع تركيا التي شجعت إيران على الدوام لتبني سياسات خارجية أكثر ليبرالية(٤٢).

لقد تغيرت العلاقات الثنائية مع إيران كثيراً إلى حد، أن أمين عام مجلس الأمن القومي، كيلينك، صرح علناً في آذار/مارس ٢٠٠٢ بأنه ينبغي تحسين العلاقات مع إيران وروسيا كبديل للإتحاد الأوروبي(٤٣). أكثر من ذلك، اتخذت تركيا موقفاً أكثر مرونة من هرب عضوي مجلس الرئاسة في حزب العمال الكردستاني، جميل بايك وهليل آتاك، إلى أرومية وفي حوزتهما ١,٤ مليون دولار(٤٣). وقد أكدت الصحافة التركية أن حادث بايك يمكن أن يكون فرصة جيدة أمام إيران لتوضيح موقفها من حزب العمال الكردستاني في تركيا(٤٤).

لكن الأكثر أهمية هو موقف الدولتين من إزاحة صدام حسين بالقوة من قبل الولايات المتحدة. لأن ذلك ممكن أن ينجم عنه، حسب رأي الدولتين، تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق. هذه الخشية المشتركة لدى الدولتين عملت على تعزيز المصالحة بينهما. وما أثار قلق الدولتين أيضاً هو إمكانية عدم الإستفادة من موارد العراق الطبيعية من قبل جميع فئات الشعب العراقي بالتساوي(٤٥).

والمستغرب «أن القادة الإيرانيين انتقدوا علناً الحرب الأميركية لإطاحة صدام حسين، إلا أنهم بقوا عملياً على الحياد وغضوا النظر عن الانتهاكات الأميركية لأجوائهم ومياههم الإقليمية، كما أن الحرب شجعت معسكري المتشددين والإصلاحيين على الإستمرار في السعي لإنفراج مع أميركا(٤٦)، وكان هذا الموقف المزدوج نتيجة شعور إيران المعادي لنظام صدام حسين الفردي(٤٧)، وأن طهران أرادت أن تتجنّب إعطاء واشنطن أي سبب للمواجهة(٤٨).

وعلى سبيل المثال، صرح الناطق باسم البرلمان، رضا خاتمي، بأن «اليوم الذي يُطرد فيه صدام حسين، سيكون واحداً من أسعد أيام الشعب الإيراني، بغض النظر عن كيفية حصول هذا الطرد(٤٩)». وذهب عباس مالكي، نائب اسبق لوزير الخارجية، إلى أبعد من ذلك عندما صرح لصحيفة بريطانية بأن «حكومة موالية للولايات المتحدة في بغداد لن تكون أسوأ من صدام حسين(٥٠)».

إن إزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق ربما أزالت تهديداً أمنياً واحداً، لكن هذا التهديد حل مكانه تهديد أكبر تمثل بالتواجد العسكري الأميركي المتزايد في المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن العقيدة المركزية للسياسة الإيرانية هي انسحاب القوات الأميركية من

العراق وإعطاء الأمم المتحدة دوراً أكبر في تمكين العراق ليحكم نفسه بنفسه(٥١). علاوة على ذلك، أضحى المسؤولون والسياسيون الإيرانيون أكثر حذراً في الظهور كراغبين في الوفاق مع الولايات المتحدة بسبب إتهامات واشنطن اليومية بأن إيران تأوي قيادات من تنظيم القاعدة وبأنها تسعى لإمتلاك قدرات نووية(٥٢). وبينما انتظرت واشنطن أن تضغط إيران على مقاتلي حزب اللّه كي يخفضّوا عملياتهم العسكرية، إتهمت طهران واشنطن بعدم تسليمها أفراد المعارضة الإيرانية، مجاهدي خلق، المسلحين والمتمركزين في العراق. وبالرغم من ذلك، وفي ما يتعلق بالأمن الإقليمي، كان هناك تعاون ضمني بين الولايات المتحدة وإيران التي تعزز أمنها بإزاحة صدام حسين ونظام طالبان في أفغانستان، كانت واشنطن ترى مثلاً، أن إيران تملك تأثيراً على بعض المجموعات الشيعية العراقية وهي تستطيع أن تساعد أو أن تعرقل إيجاد حكومة عراقية مستقرة. كما أن صلات إيران مع حزب الله ومجموعات شرق أوسطية أخرى يمكن أن تفيد أيضاً في إتمام صفقة سلام إسرائيلية - فلسطينية.

وترى واشنطن أن تقدم إيران في قضايا مثل التعامل مع الإرهاب الدولي والانتشار النووي كان في حده الأدنى(٥٣)، وأن الجناح الإصلاحي في المجلس الإيراني لم يرقَ إلى مستوى توقعات واشنطن. وإلى جانب ضغطها على إيران بخصوص إيواء قادة من تنظيم القاعدة، فإن واشنطن تحثّ طهران على وقف إنتاج أسلحة نووية. لقد ضغطت الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا على إيران في السابق لتوقيع البرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الإنتشار النووي ما يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش شامل لكل مواقعها النووية(٥٤). وفي ١٢ تشرين أول / أكتوبر تم إقناع طهران بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ومع ذلك لم تستطع إيران استعادة الثقة المتبادلة مع العالم الغربي. ويحذّر المشككون من أن تعليق تخصيب اليورانيوم هو إجراء موقت، إذ إن إيران التي يقع في متناولها هذا القدر من التكنولوجيا ويحظى المتشددون فيها بنفوذ كبير، سيبقى طموحها النووي مشكلة بينها وبين الغرب(٥٥).

تركيا، من جهتها تحثّ إيران على الإذعان للأمم المتحدة، وهي تشعر أنها مهددة بالصواريخ الإيرانية التي أصبحت حالياً ذات مدى لا يصيب بغداد فحسب وإنما إسرائيل أيضاً(٥٦). ومع ذلك، تعترف أنقرة بأن النظام الإيراني قد كفّ عن قتل المنشقين المنفيين في مدن الغرب وأنه لم يعد مهتماً، كما كان في السابق، بإثارة المسلمين الشيعة في البلدان المسلمة السنيّة مثل باكستان والمملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، فإن جهود الإصلاحيين، مثل زيارة الرئيس خاتمي إلى لبنان ليطلب من حزب الله أن يكون قوة سياسية وليس قوة عسكرية فحسب(٥٧)، ومثل الرسالة التي وقعتها أكثرية المجلس الإيراني طالبة التحقيق في تقارير تقول إن قادة القاعدة وطالبان يختبئون في إيران(٥٨)،

هي جهود رائعة في نظر أنقرة التي تشجع طهران على الدوام للتحرك نحو الإعتدال. لذلك، ونظراً لتقدّم إيران في السياسات الدولية كما في علاقاتها الثنائية مع تركيا، رأى المسؤولون الأتراك أن تعزيز الإعتدال في إيران يصب في مصلحة تركيا. وتعتقد أنقرة إنه من الضروري مراقبة التوازن الإقليمي في الوقت الذي تحافظ فيه على علاقتها بطهران، هذه العلاقة التي لا تتأثر بعلاقات تركيا مع بلدان أخرى(٥٩).

مع اندلاع الحرب على العراق في آذار / مارس ٢٠٠٣، بادرت الحكومة التركية إلى التقارب مع إيران وسوريا اللتين كانتا مستهدفتين من قبل الولايات المتحدة. ورغم جهود تركيا لعدم إعطاء انطباع بتشكيل حلف مع هذين البلدين(٦٠)، إلا أن العلاقات الديبلوماسية الناشطة مع سوريا وإيران تدلّ، في طريقة أو في أخرى، على أن الاعتراض المشترك على إقامة دولة كردية في شمال العراق هو الذي جعل البلدان الثلاثة تقترب من بعضها البعض أكثر من ذي قبل. فعلى سبيل المثال، صرّح وزير الخارجية الإيرانية، كمال خرازي، أثناء زيارة رسمية له إلى تركيا، بأن شمال العراق يضم شيعة إضافة إلى التركمان، واقترح لقاءً ثلاثياً بين تركيا وسوريا وإيران لمنع إنشاء دولة كردية في المنطقة(٦١). ومع ذلك، يجب أن نتذكر أنه وبرغم موقف إيران المتعاون في مسألة الإنفصالية الكردية(٦٢)، فقد كانت أنقرة متشككة النيات الحقيقية للحكومة الإيرانية التي لم تضع لغاية الآن منظمة «كاديك» (الاسم الجديد لحزب العمال الكردستاني) على لائحة المنظمات الإرهابية. ونتيجة لذلك، ألغيت زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إيران والتي كانت مقررة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣(٦٣). إلغاء الزيارة كان جزئياً نتيجة عدم رغبة أنقرة في تحسين علاقاتها بطهران أكثر مما وصلت إليه على حساب علاقاتها مع واشنطن، في وقت كانت فيه تحاول إصلاح الأضرار التي تسبب بها البرلمان التركي عندما رفض في الأول من آذار تموضع القوات الأميركية على أراضيه. ولكي لا تغضب الأميركيين، لم تشارك أنقرة في صفقة(٦٤) تعاون في المسائل الأمنية عرضتها إيران. فواشنطن تحمل سيف ديموقليس فوق رأس تركيا كونها القوة الوحيدة التي تمارس سلطة على الأرض في شمال العراق حيث لا يزال حزب العمال الكردستاني موجوداً.

هناك سبب مهم آخر جعل أنقرة تبطئ من تحركها الديبلوماسي نحو إيران هو أن الإصلاحيين في إيران لم يثبتوا المزيد من الفاعلية منذ الإنتخابات البلدية في شباط / فبراير ٢٠٠٣(٦٥)، كما أن انتخابات البرلمان في شباط ٢٠٠٤ انتهت بفوز المحافظين ما قوّى سلطة رجال الدين، وما سببه ذلك من عزلة سياسية لإيران. إن العملية الطويلة والبطيئة لإخراج إيران من عزلتها: خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء، كانت السبب الرئيسي لعدم استعادة العلاقات مع تركيا كما مع العالم الغربي.

خاتمة

عندما نحلّل العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو التنافس الكامن بينهما. إيران هي بوابة مهمة لمنطقة آسيا الوسطى الغنية بالطاقة. عدد سكانها يربو على ٧٠ مليون نسمة ولديها ٨,٧ في المئة من احتياطات النفط العالمية. لذلك تبدو إيران أكثر أهمية من أن تستطيع تركيا تجاهلها. وفي شكل مماثل، ترى إيران جارتها تركيا، التي تملك جيشاً كبيراً وحديثاً وإدارة علمانية، كبلد معاد يهدد وجودها.

لقد تبادلت تركيا العلمانية وإيران الإسلامية التهم في شكل متكرر. اتهام تركيا الرئيسي يتعلق بطموحات إيران التعديلية (تعديل مذهب أو معاهدة)، بينما يمثل توجه تركيا الغربي ورغبتها في أن ينظر إليها كدولة غربية عامل شقاق في العلاقات بين الدولتين. فعلى سبيل المثال، يرفض المسؤولون الإيرانيون، أثناء زياراتهم لتركيا، زيارة ضريح أتاتورك، الأمر الذي يؤدي دائماً إلى أزمة. وأثناء فترة حكم حزب الرفاه والطريق القويم، أدى حادث سينكان إلى انهاء العلاقة بين أعضاء حزب الرفاه (الإسلاميين) في الحكومة وأوساط إيرانية حاكمة.

وبينما تتهم تركيا إيران بتقديم الدعم اللوجستي لحزب العمال الكردستاني، تقول طهران إن تركيا تؤوي مجموعة معارضة إيرانية مسلحة، مجاهدي خلق. وعملت تقارير الاستخبارات التركية حول اغتيالات مثقفين أتراك زعم أن إيران قد رعتها، إضافة إلى مزاعم تتعلق برعاية إيران لأنشطة إرهابية لحزب الله في تركيا... عملت على عرقلة إقامة علاقات جوار حسنة بين الدولتين.

إن العلاقة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل هي مسألة شائكة أخرى تؤثر في العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران. نظرت إيران إلى تركيا كبلد «متسمم غربياً»، ونددت على الدوام بتعاون تركيا الواسع مع إسرائيل في المسائل الأمنية كالمناورات والتمارين العسكرية المشتركة في الأجواء التركية ما مكّن إسرائيل من الوصول إلى الحدود الإيرانية. لقد كان رد فعل طهران سريعاً على توقيع التعاون الإستراتيجي عام ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل، تمثل بتحقيقها تحولاً مهماً في سياستها الخارجية تجلى بالانتقال من سياسة خارجية ترتكز على الأيديولوجيا إلى سياسة تستلهم المصالح الوطنية. كانت الاتفاقية إنذاراً بالخطر بالنسبة إلى إيران التي رأت فيها مؤامرة أميركية جديدة، ولذلك شعرت بضرورة تعزيز علاقاتها، وخصوصاً مع بلدان الإتحاد الأوروبي، واندماجها في النظام العالمي. إن هذا لم يكن، في حقيقة الأمر، بسبب الديموقراطية الكاملة في النظام الإسلامي الإيراني، وإنما بسبب الظروف الاقتصادية المتزايدة سوءاً والحاجة للحفاظ على النظام الديني.

السبب الأول للتغيير المتدرج في العلاقات الثنائية هو معارضة البلدين القوية لإزاحة صدام حسين بهجوم عسكري أميركي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إنشاء دولة كردية

في شمال العراق، إلى انتهاك السلامة الإقليمية لأراضي العراق. في هذا السياق، تبادلت تركيا وطهران الإعتراف بمجاهدي خلق وحزب العمال الكردستاني كمنظمتين إرهابيتين. إضافة إلى هذا، كان في غاية الأهمية بالنسبة إلى أنقرة أن تحظى بتعاون طهران في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني الإنفصالي في وقت غير هذا الحزب اسمه ليصبح «مؤتمر الحرية والديموقراطية في كردستان» في نيسان / أبريل ٢٠٠٢، بهدف أن ينال الإعتراف به كمنظمة سياسية للأكراد في تركيا.

وليس مفاجئاً أن يصبح موقف طهران مرناً في شأن توجه أنقرة الغربي وتحالفاتها نظراً إلى أن خاتمي كان يحاول إقامة جسور مع الغرب ويؤيد عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي. لقد طورت أنقرة سياستها الخارجية في خطوط مماثلة لتلك التي في دول الإتحاد الأوروبي، وليس في الولايات المتحدة، وكانت على الدوام ضد سياسة الإحتواء الأميركية، على أمل تعزيز حجم تجارتها مع جارتها (إيران). تعاطفت أنقرة مع حماس الإصلاحيين الإيرانيين للتغلب على مشاكل بلدهم، وعملت ما تستطيع لبعث الدفء في العلاقات الثنائية، وخصوصاً مع الجناح الإصلاحي في الحكم، على سبيل المثال، لم يقم الرئيس سيزار ولا وزير الخارجية غول بأي اتصال بالقائد الديني، علي خامنئي، أثناء زياراتهم لطهران.

واتخذت إيران قراراً إستراتيجياً بعدم التدخل في المسائل الداخلية لتركيا، وهي ظلت صامتة، مثلاً، عندما حظرت المحكمة الدستورية التركية أكبر حزب إسلامي، حزب الفضيلة، الذي حلّ مكان حزب إسلامي آخر تعرض للحظر أيضاً هو حزب الرفاه(٦٦).

بعد التخلص من نظام صدام حسين اكتسبت عملية إنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق زخماً جديداً، الأمر الذي أطلق أجراس الخطر في تركيا وكذلك في إيران وسوريا، وفعّل العلاقات الديبلوماسية بين تركيا والدولتين الأخريين. ومع ذلك، فإن سياسة واشنطن الجديدة لإعادة تشكيل المنطقة، حيث يتوجب على أنقرة أن تتعلم التعايش مع «السلام الأميركي» هذه السياسة حثت تركيا لإبقاء طهران بعيدة. وفي الوقت نفسه، كانت طهران تتباطأ بوضع «كاديك» على لائحة المنظمات الإرهابية. إن أنقرة، التي في رأس أولوياتها الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة، ترغب بأن تخفض طهران من مستوى معارضتها لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية وأن توقف تطويرها لأسلحة الدمار الشامل.

حالياً. لا نستطيع القول إن العلاقات الإيرانية ـ التركية بلغت تطورها المأمول، لكن توجد بعض العوامل التي زدت دوراً في التحسن الجاري على العلاقة. أول هذه العوامل هو النقاش السياسي الحيوي الجاري الآن في إيران، رغم ما أصاب الحركة الإصلاحية الإيرانية من إحباط على أيدي حركة ارتدادية محافظة كلها تصميم. فالكتّاب والصحافيون والمحامون والليبراليون من رجال الدين يستمرون في التعبير عن آرائهم، ويحاول الرأي

العام تقييد أفعال القادة الدينيين الذين يسيطرون على القضاء والسلطة العسكرية. ولهذا السبب، لم يعد توجه تركيا الغربي يثير المشاكل بين الدولتين، بل على العكس من ذلك، فإن تركيا المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي ستساعد إيران للتغلب على عزلتها وتأخرها الإقتصادي. الأهم من كل ذلك، أضحت تركيا حليفاً محتملاً يمكنه مساعدة إيران على التخلص من شعورها بأنها دولة ملجومة بعد استقرار القوات الأميركية في العراق وأفغانستان.

إن تغير المدارك الأمنية بعد الاحتلال الأميركي للعراق، والتراجع الإقتصادي نتيجة النظام القائم في إيران، يحثان الكوادر الإصلاحية الإدارية في طهران على إحداث بعض التغييرات الداخلية والدولية وتطوير العلاقات مع أنقرة. إيران هي الآن على مفترق طرق، لذلك ومن أجل التغلب على عدم الثقة المتبادل ومن أجل تشجيع الإيرانيين على إحداث تغييرات جذرية في النظام الديني القائم، يتوجب على أنقرة أن تصوغ سياساتها نحو إيران على أساس متعدد البعد ليشمل العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بدلاً من صوغ السياسات بلغة الأمن فحسب ❑

هوامش

(١) اوفرا بنغيو وجنسير اوزكان، «مظالم قديمة ومخاوف جديدة: مدارك عربية لتركيا وانحيازها لإسرائيل»، **دراسات شرق أوسطية**، مجلد ١٥، رقم ٢، ٢٠٠٠.

(٢) «للمرة الأولى منذ ١٩٢٣ يقود حزب بتوجه ديني الجمهورية التركية. فلقد استطاع نسيم إريكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي، أن يتولى رئاسة الوزراء في حكومة إئتلافية. شريك حزب الرفاه الأساسي في الحكومة كان حزب الطريق القويم الذي تولت رئيسته، طانسو شيللر، وزارة الخارجية ونيابة الرئاسة. إجتازت الحكومة الجديدة تصويتاً بالثقة في البرلمان في ٨ تموز/يونيو ١٩٩٦. لكن مجلس الأمن القومي التركي قدم إلى الحكومة مذكرة من ١٨ نقطة، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وهذا ما أدى إلى استقالة الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٧». بالنسبة إلى تسويات مجلس الأمن القومي، أنظر صحيفة **حُرييت**، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٣) **جمهورييت** (يومية تركية)، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، **حُرييت**، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٤) «صرّح السفير الأميركي مارك غروسمان بأن إيران واحدة من الدول التي تدعم الإرهاب، ولذلك فإن واشنطن لا يمكن أن توافق على أي تعاون عسكري أو اقتصادي بين تركيا وإيران»، صحيفة **جمهورييت**، ١٤ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٥) سامي كوهن، **ميلييت** (صحيفة تركية يومية)، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٦) «منح قانون ليبيا ـ إيران الرئيس كلنتون سلطة معاقبة الشركات غير الأميركية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر سنوياً في قطاعي النفط والغاز الطبيعي في البلدين المذكورين. لذلك، ورغم إصرار الأتراك على أن الاتفاق مع إيران لا ينتهك القانون الأميركي لأنه معني بالتجارة وليس الاستثمار التركي، فإن اتفاق الغاز الطبيعي قد أفسد علاقات تركيا مع الولايات المتحدة. عارضت إدارة كلينتون صفقة الغاز وسعت لإقناع تركيا بالتخلي عنها». **وول ستريت جورنال**، «إتفاق الغاز بين إيران وتركيا يختبر القانون الأميركي الجديد»، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٧) حرييت، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، وحرييت ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ في أوزغان وبنغيو، **المجلة الدولية للدراسات التركية**، ص ٢٥، لمزيد من المعلومات أنظر، روبرت أولسون، **المسألة الكردية والعلاقات التركية ـ الإيرانية من الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٩٨**، كاليفورنيا، الناشرون مازدا، ١٩٩٨، ص ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨.

(٨) حول توصيات مجلس الأمن القومي الثماني عشرة، أنظر **توركيش دايلي نيوز**، «الحكومة ستتسلم توصيات مجلس الأمن القومي اليوم»، ٣ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٩) «عدم رغبة أريكان بتوجيه ملاحظة لإيران أدت إلى أزمة حكومية أخرى، كما دلّت على شرعية العسكريين الذين لم يعطوا أريكان معلومات اولية عن العملية لأسباب أمنية». «عقد العسكريين في تركيا:

مسألة الإنحياز إلى إسرائيل في التسعينات»، **المجلة الدولية للدراسات التركية**، ربيع ٢٠٠١، مجلد ٧، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٠) **جمهورييت**، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و**جمهورييت** ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(١١) **ميلييت**، ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

(١٢) «بعث الرئيس ديميريل برسالة إلى إيران ليقول لها إنها يجب ألا تتدخل في الشؤون التركية الداخلية، وأن لا تدعم حزب العمال الكردستاني، وأن لا تصعد التوتر القائم بين البلدين»، **جمهورييت**، ٣ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٣) ورد في تقارير رئيس هيئة الأركان ومجلس الأمن القومي أن بعض مقاتلي حزب العمال الكردستاني تم نقلهم وهم متنكرون بثياب ضباط إيرانيين إلى الحدود التركية وجرت معالجتهم بواسطة أطباء إيرانيين. وأن بعض هجمات حزب العمال جرى تخطيطها من قبل ضباط إيرانيين. كما أن تسريب عناصر حزب العمال إلى تركيا من إيران كانت معروفة بالتفاصيل حول التواريخ والأمكنة». **جمهورييت**، ١٧ آذار/مارس، ١٩٩٧.

(١٤) وخصوصاً بعد إنتخابات عام ١٩٨٣ في تركيا، حيث حصل تصعيد متدرج في أنشطة حزب العمال العسكرية التي كانت تتم في المناطق الحدودية في شمال العراق. وهذا ما دفع أنقرة وبغداد لعقد إتفاقية تسمح بتنفيذ عمليات «مطاردة ساخنة» من قبل أي من الطرفين وفي مناطق الطرفين. منذ عام ١٩٨٣، بدأ الطيران التركي في شن غارات جوية ضد مجموعات المقاتلين ومخابئهم في شمال العراق، وغالباً ما كانت عمليات مشتركة مع القوات البرية، وأولى العمليات كانت في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣. طهران لم تعارض علناً هذا العمل. أونال غاندوغان، «إيران الإسلامية وتركيا ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩: براغماتية الدولة وتأثيرات الأيديولوجية»، **ميدل ايست ريفيو أوف انترناشيونال افيرز**، مجلد ٧، رقم ٣ (٢٠٠٣)، ص ٥.

(١٥) «أستدعي القائم بالأعمال التركي إلى وزارة الخارجية الإيرانية حيث تلقى تحذيراً بضرورة وضع حد، ومن دون شروط، للعملية التركية في شمال العراق»، **تركيا** (يومية تركية)، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧.

(١٦) «طبقاً لهذه الخطة» تقوم تركيا بتحذير إيران بعد كل محاولة لإفساد العلاقات، وإذا بقيت طهران لامبالية تجاه مطالب تركيا، فإنها سترد بالطريقة نفسها وفي حال إصرار طهران على متابعة سياساتها، فإن تركيا ستقطع علاقاتها الاقتصادية مع إيران». **جمهورييت**، ٢ أيار/مايو ١٩٩٧.

(١٧) **جمهورييت**، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٩ و**فوكاس**، «تركيا تريد المزيد من الدعم الإيراني ضد حزب العمال الكردستاني»، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٩.

(١٨) «قائد سلاح الجو التركي، إلهان كيلنك، أكد معلومات الاستخبارات التركية بأن الموظفين الإيرانيين الخمسة الذين قتلوا أثناء قصف معسكرات حزب العمال، كانوا مسؤولين عن تدريب مقاتلي حزب العمال». **جمهورييت**، ٧٢ تموز/يوليو ١٩٩٩.

(١٩) «في الأول من شهر آب/أغسطس أرسل البلدان وفوداً عسكرية كبيرة إلى المواقع المقصوفة، إذ لم يعد من مصلحتهما متابعة المسألة أبعد من ذلك. وفي ٩ آب/أغسطس أطلقت إيران سراح الجنديين

التركيين الأسيرين»، روبرت أولسون «العلاقات التركية ـ الإيرانية ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠: المسألتان الكردية والإسلامية»، **فصلية العالم الثالث**، مجلد ٢١، رقم ٥ (٢٠٠١)، ص ٨٨٠. «وافقت تركيا على دفع مبالغ مالية كمساعدة إنسانية ولم تقبل دفع تعويضات رسمية»، **جمهورييت**، ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٩.

(٢٠) بولنت أراس، «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية في التسعينات: تأثيرها على الشرق الأوسط»، **ميدل إيست بوليسي**، مجلد ٧، رقم ٣، (٢٠٠٠)، ص ٢.

(٢١) **توركيش بروب**، «إيران تتدخل في قضية كافاجي»، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩.

(٢٢) «ردت تركيا على تدخل إيران في شؤونها الداخلية (حادث كافاجي) ووصف وزير الخارجية بولنت أجاويد تظاهرات طهران التي ورد ذكرها سابقاً، كرد فعل «طبيعي» ضد نظام قمعي عتيق. وهذا ما أدى إلى أزمة أخرى في العلاقات الثنائية». **جمهورييت**، ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٩.

(٢٣) فرحان أوزمن، أحد قادة منظمة مقاتلي القدس، فرع من بازداران التي تأسست عام ١٩٧٩ لحماية الثورة الإيرانية، اعترف بعد اعتقاله بأن عناصر الاستخبارات الإيرانية في منظمة مقاتلي القدس كانوا يرعون منظمته، وأنهم قد تلقوا تدريباً». **جمهورييت**، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، **حُرييت**، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢٤) **ميلييت**، ٢٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩، **راديكال**، ٦ آذار/مارس ١٩٩٩.

(٢٥) «لأول مرة وافقت دمشق على التفاوض حول المسألة الأمنية من غير المساومة السياسية على مشكلة المياه. نتج من اتفاقية أضنة، التي وقعت بعد أزمة تشرين أول/أكتوبر، طرد أوجلان من سوريا وحصول تقارب بناء بين البلدين»، أوزدن أوكتاف، «أزمة تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٨: تغير مهم في السياسة الخارجية التركية نحو سوريا؟»، **سيموتي**، عدد ٣١، (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٤٢ ـ ١٦٣. يوكسل سيزجن، «أزمة تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٨ في العلاقات التركية ـ السورية: مقاربة نظرية مأمولة»، **دراسات تركية**، مجلد ٣، عدد٢ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٦٢. محمد بالي أيكان، «أزمة تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٨ التركية ـ السورية: نظرة تركية»، **ميدل ايست بوليسي** (حزيران/يونيو ١٩٩٩)، مجلد ٦، عدد ٤، ص ١٧٧.

(٢٦) «عقدت الدولتان سلسلة من المؤتمرات الثلاثية مع سوريا لهذا الغرض بدات عام ١٩٩٢ لمنع إقامة دولة كردية في شمال العراق. كما شكلوا لجنة أمنية مشتركة لتبادل المعلومات والقيام بتفتيشات تتعلق بأمن الحدود، وخلال عهد خاتمي وافقت اللجنة على ضرورة محاربة الإرهاب في شمال العراق»، **جمهورييت**، ٣ شباط ١٩٩٩. **حرييت** أول شباط/فبراير ١٩٩٨. **جمهورييت**، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٢٧) **ميلييت**، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢٨) «بعث وزير الخارجية اسماعيل جيم برسالة طلب فيها من إيران إيقاف رعايتها للأنشطة الإرهابية الموجهة ضد تركيا»، **ميلييت**، ٩ أيار/٢٠٠٠، **جمهورييت**، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢٩) «أدت زيارة زعيم حزب الليكود، أرييل شارون، للمسجد الأقصى إلى انفجار انتفاضة فلسطينية حيث قتل أكثر من ٨٠٠ فلسطيني بنهاية عام ٢٠٠١. كما أن العديد من الجنود الإسرائيليين قتلوا بواسطة

التفجيرات الإنتحارية». إيرهان وكيركوجولو في **باسكن أوران**، استانبول، ٢٠٠١، ص ٥٧٧، ص ١٠٠.

(٣٠) **أنترناشيونال هيرالد تريبيون**، «الولايات المتحدة تخفف القيود كعرض لإيران»، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٣١) جيفري بوتويل، «أمن الشرق الأوسط وإيران»، ٦ ـ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٣٢) «وعدت الحكومة الإيرانية بدعم العملية السياسية الجارية في أفغانستان. لكن بالنسبة إلى العناصر المتشددة فإن التحرك الأميركي ضد طالبان هدفه التطويق الاستراتيجي تحت غطاء حملة إقتلاع الإرهاب». **أخبار بي. بي. سي**، «عدم يقين في إيران حول المؤتمر الأفغاني»، ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

(٣٣) إرغان بالشي، **جمهورييت**، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(٣٤) «اشترطت الإتفاقية إكمال خط أنابيب الغاز الطبيعي من إيران إلى اليونان عبر تركيا»، **ميلييت**، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٣٥) «توجه خاتمي من فيينا إلى أثينا والتقى رئيس الوزراء اليوناني، سيميتس، قال خاتمي إن إيران ترحب بأي توسيع للروابط مع اليونان والإتحاد الأوروبي. كانت الرحلة ذات مغزى بالنسبة لإيران كون اليونان ستتسلم رئاسة الإتحاد الأوروبي قريباً، وقابل خاتمي أيضاً رئيس السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي». **التقرير الإيراني**، «زيارة رئاسية مهمة جداً إلى اليونان»، مجلد ٥، العدد ١٠، ٢٠٠٢. «زيارة خاتمي للبابا في الفاتيكان ذات أهمية حيوية كونه القائد الإيراني الأول الذي يزور البابا»، سامي كوهن، ١٢ آذار/١٩٩٩.

(٣٦) «الحوار النقدي» هو سياسة بلدان الإتحاد الأوروبي ويهدف إلى التأثير على إيران لكبح إساءات حقوق الإنسان ومن خلال ذلك لتقوية نفوذ الإصلاحيين»، ميشال روبن، «حوار أوروبا النقدي مع إيران: تقويم»، **بوليسي ووتش**، كانون ثاني/يناير ٢٠٠٠.

(٣٧) «منذ عام ١٩٨٤ وإيران على لائحة وزارة الخارجية الأميركية للدول الراعية للإرهاب، الوزارة المذكورة تصف إيران كالدولة الأولى الراعية للإرهاب الدولي»، **بيغود إيران نيوز**، مراجعة للدول الراعية للإرهاب، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن نماذج للإرهاب الدولي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. أكد التقرير على اختيار وزارة الخارجية لإيران، ليبيا وسوريا كدول راعية للإرهاب.

(٣٨) «على سبيل المثال، كان حجم التجارة الثنائية ١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، بدأت إيران تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا عبر خطوط نقل غاز يبلغ طولها ٢٥٥٧ كلم كجزء من مشروع تبلغ كلفته ٣٠ مليار دولار»، **توركيش دايلي نيوز**، «سيزار: لا أحد يمنع تحسن العلاقات التركية ـ الإيرانية»، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

(٣٩) **إيران ريبورت**، «حزب العمال الكردستاني يغير اسمه فقط»، مجلد ٥ (١٤) ٢٠٠٢.

(٤٠) **توركيش دايلي نيوز**، «سيزار: لا أحد يحول دون توثيق الروابط الإيرانية ـ التركية»، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

(٤١) **جمهوريت**، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، سامي كوهن، **ميلييت**، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١. «أثناء الزيارة، أصابت الدهشة المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم وزير الخارجية، جيم، عندما رأوا تعليقات إيجابية في الصحافة الإيرانية عن أتاتورك والخطاب»، **ميلييت**، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤٢) «صرح رئيس هيئة الأركان العامة كيريغوغلو بأن تصريح الجنرال كيلينك لا يعكس رأي العسكريين الأتراك، وأضاف أن لا أحد من أعضاء العسكريتاريا التركية يستطيع التخلي عن الإندماج بالحضارة»، **صباح**، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٤٣) «بعد إنكار في البداية، اعترف الإيرانيون بوجود بابيك في أرومية وأنهم قد أوقفوه. ومع ذلك بقيت مسألة تسليم بابيك لتركيا غير مؤكدة. لاحقاً، قال الناطق باسم وزارة الداخلية الإيرانية أن التقارير عن قضية بابيك لا أساس لها، وأن طهران طلبت أدلة موثقة»، **إيران ريبورت**، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٤٤) **ميلييت**، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٤٥) **ميلييت**، ١٣ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٤٦) **الأيكونومست**، «مصادقة الشيطان الأكبر»، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٤٧) **حرييت**، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٤٨) «كشف مسؤولون أميركيون أن الدولتين عقدتا مؤخراً مفاوضات سرية في جينيف برعاية الأمم المتحدة وقد لوحظ أن إيران، وهي تنكر رسمياً سعيها لاستعادة العلاقات، توقفت عن إنكار حصول هذه المفاوضات». **إيكونومست**، «مصادقة الشيطان الأكبر»، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٤٩) **مجاهد**، عدد ٥٩٢، ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢، وفي ماهان عابدين، «آراء إيرانية حول تغيير النظام في العراق»، **ميدل إيست انتلجنس بولوتين**، مجلد ٤، رقم ١١، ٢٠٠٢، ص ٤.

(٥٠) **نيويورك تايمز**، ٣ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي ماهان عابدين، «آراء إيرانية حول تغيير النظام في العراق»، **ميدل ايست انتلجنس بولوتين**، مجلد ٤، رقم ١١، ٢٠٠٢، ص ٤.

(٥١) جيفري بوتويل، «أمن الشرق الأوسط وإيران»، ٦ - ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٥٢) **إيران ريبورت**، «إيران تستجيب للولايات المتحدة في شأن القاعدة»، ٢٦ أيار/مايو، ٢٠٠٣، مجلد٦، رقم٢٢.

(٥٣) **إيران ريبورت**، «بوش يعرف إيران كأمة أسيرة»، مجلد ٥، رقم ٢٧، ٢٠٠٢. «مددت واشنطن قانون العقوبات ضد إيران وليبيا لفترة خمس سنوات أخرى في حزيران/يونيو ٢٠٠١». إيران ريبورت، «تجديد العقوبات يتقدم»، مجلد٤، رقم ٢٤، ٢٠٠١.

(٥٤) **ايكونومست**، «مهمة البرادعي الحرجة»، ٨ تموز/يونيو ٢٠٠٣، وفي **الإيكونومست** «أبو كاليبس حالاً»، ٢١ تموز/يونيو، ٢٠٠٣.

(٥٥) ايكونومست، «هل تلعب لكسب الوقت»، ٢٣ تشرين أول/اكتوبر، ٢٠٠٣.

(٥٦) **اخبار بي.بي.سي**، «الصاروخ الإيراني يخيف إسرائيل»، ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ و**ميلييت**، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٥٧) وليام سامي وناصر هاديان، «إيران والعراق: كلمات متقاطعة؟» بوليسي ووتش ـ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٥٨) رأي تقية وباتريك كلوسون «موقع إيران في المحور: دلائل الحركة؟» **بوليسي ووتش**، ١٧ أيار/مايو، ٢٠٠٢، عدد ٦٢٥.

(٥٩) «أبلغ اسماعيل جيم، وزير خارجية تركيا، المسؤولين الإيرانيين بأن بلاده لن تبقي علاقاتها مع العرب وإيران في مستوى منخفض من أجل تحسين علاقاتها مع إسرائيل، ولفت الإنتباه إلى أن بعض العرب والإسرائيليين حاولوا المبالغة في وصف علاقات تركيا بإسرائيل لكي يعزلوا تركيا في العالم العربي». **ميلييت**، ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٨.

(٦٠) جمهورييت، ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٨.

(٦١) **تركيش برس ريفيو**، «خرازي: إيران تعارض أيضاً إقامة أي دولة كردية»، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٦٢) «على سبيل المثال، عرض خاتمي إقامة خط هاتفي ساخن بين البلدين وإدارة تفتيشات تلقائية من قبل السلطات العسكرية الإيرانية ـ التركية المشتركة لمنع مجموعات حزب العمال الكردستاني الخارجة على القانون الموجودة على الأراضي الإيرانية والتي تقوم بأنشطة إرهابية ضد تركيا»، زامان، «أربع رسائل دافئة من خاتمي إلى سيزار، ١٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٢.

(٦٣) جمهورييت، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. والديموقراطية لإيران، «زيارة إيران تعمق الأزمة»، «أثناء زيارة وزير خارجية تركيا، عبدالله غول إلى طهران، طمأن خاتمي إلى أن المجموعات الإرهابية الموجودة على الأراضي الإيرانية والتي تقوم بأنشطة إرهابية ضد تركيا، لن يسمح لها بذلك، لكن خاتمي لم يعلن بوضوح ضم حزب العمال الكردستاني إلى لائحة المنظمات الإرهابية». **جمهورييت**، ١٢ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٦٤) **جمهورييت**، أول تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٦٥) **إيكونومست**، «العد التنازلي للثورة المضادة»، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٦٦) روبرت أولسون، «العلاقات التركية ـ الإيرانية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١: قزوين: أذربيجان والأكراد»، **ميدل إيست بوليسي**، مجلد ٩، عدد ٢ (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، ص ١٤.

قراءة جيو ـ سياسية للبعد الكردي

بين العراق وتركيا

فوزية صابر *

كان الكرد على الدوام عنصراً رئيساً حدد طبيعة ومدى العلاقات القائمة بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ وظهور الدولة الكمالية في تركيا بعد ذلك بقليل. وساهمت اتفاقات سايكس ـ بيكو سيئة الصيت في تمزيق شمل الكرد (مثلما فعلت مع العرب تماماً) وتوزيعهم على دول عدة. وطوال العقود الماضية خاض الكرد في الدولتين صراعاً سياسياً، واحياناً عسكرياً دموياً ضد الحكومات التي تعاقبت على حكم البلدين.

طرأت بعد الحرب الأميركية الأولى على العراق في العام ١٩٩١ تغيرات غير مسبوقة على الوضع الكردي في العراق، واحد المتغيرات الإستراتيجية في هذا المجال تمثل في قيام إدارة كردية ذاتية في الشمال، تمتعت بحماية دولية، أميركية في الاساس. وبعدما كانت هذه القضية لسنوات خلت إحدى مشاكل العراق المزمنة، غدت اليوم جزءاً فاعلاً من الكيان السياسي والاجتماعي العراقي، وعنصراً فاعلاً في تقرير السياسة العراقية الحالية بالإشتراك مع الأطراف الآخرين. وتوضح البعد الكردي أكثر مع انغماس الولايات المتحدة الأميركية القوي في الشؤون الكردية في أثناء الاعداد لحملة غزو العراق واحتلاله في ما بعد، وشكل هذا التعامل المباشر قاعدة لتأسيس نوع جديد من العلاقة بين الكرد والولايات المتحدة. وبالنسبة إلى تركيا، فان التشعبات الكامنة في القضية الكردية سببت لها، ولا تزال قلقا مستديماً. فالتطورات في كردستان العراق منذ العام ١٩٩١ وحتى اللحظة الراهنة، شكلت اعتباراً كبيراً ومهماً لصناع السياسة في أنقرة. ومن وجهة النظر التركية، فإن الحكم الذاتي في العراق يشكل تحدياً خطيراً لتركيا التي تعاني المشكلة نفسها في مناطقها الكردية المتململة. وقد يصبح ذلك محرضاً ومشجعاً لهم بما فيه الكفاية، ومن الممكن ان يجمعوا لهم تأييداً دوليا لفكرة اقامة دولة كردية كبرى مستقلة.

ودفع هاجس تفكك الدولة العراقية، وتأثيرات ذلك في الأمن القومي التركي، إلى جانب هاجس سيطرة الكرد مستقبلاً على مدينة كركوك النفطية وفقاً لتصورات القادة الكرد

(*) استاذة في جامعة بغداد ـ العراق.

بضم هذه المدينة الحيوية إلى الأقليم الكردي المخاوف التركية إلى اقصاها. وثمة أمر آخر يعزز من الهواجس التركية، الوجود العسكري الأميركي المباشر في العراق. وفي ظل التغيرات الأقليمية والدولية التي اعقبت الحرب على العراق فإن قدراً كبيراً من التوافق يظهر بوضوح بين الولايات المتحدة الأميركية ومصالح الكرد في العراق، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات سياسية واستراتيجية على طبيعة علاقات التحالف التركية ـ الأميركية، في ظل الوجود الأميركي العسكري المباشر في العراق.

هذه الوقائع تشكل مداخل مناسبة لدراسة تأثيرات التزايد المطرد لصعود دور الكرد في تقرير السياسة الداخلية العراقية وتأثيرهم، وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع محيطه الإقليمي والدولي، وخصوصاً في علاقاته مع جارته الشمالية، تركيا حيث تتشعب المصالح وتتداخل السياسات بين الطرفين العراقي والتركي.

الفيدرالية الكردية بين الطموحات الكردية ومعضلات الواقع

مع انتهاء الحرب الأميركية الاولى على العراق عام ١٩٩٠، تشكلت حكومة كردية ذاتية في كردستان العراق بمواجهة الحدود التركية والإيرانية.

وعلى الرغم من ان هذه الإدارة الناشئة كانت هشة وتعاني ثغراً وصعوبات عدة منذ البداية، الا انها على العموم خلقت إحساساً ملموساً بالارتياح والحرية لدى سكان الأقليم. وفي عام ١٩٩٢، طرح البرلمان الكردي في كردستان العراق خيار[1] الفيدرالية. وكان قبل ذلك قد جرى أول إعتراف دستوري بالخصوصية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية، عندما اعترفت المادة الثالثة من الدستور العراقي الموقت الذي انبثق بعد ثورة عام ١٩٥٨ بالوجود القومي للكرد كشريك للشعب العربي في تكوين الجمهورية العراقية.

ومن وجهة النظر الكردية، فإن الفيدرالية تمثل أحد أهم الحلول المقترحة للمجتمعات التي تتسم بالتعددية. فهو من جهة يضمن تحقيق طموح القوميات أو الكيانات المختلفة في المجتمع، وحكم نفسها بنفسها من طريق الأجهزة الدستورية الأقليمية التي تحظى بقدر كبير من الإستقلال الأقليمي، إضافة إلى مشاركة هذه الكيانات الأقليمية في ممارسة السيادة. بمعنى آخر ان الفيدرالية تخلق إمكانية لإصلاح الأوضاع بطريقة تمكن الدولة العراقية من أن تستند للمرة الأولى في تاريخها الحديث إلى مبدأ رضى جميع الجماعات الاثنية بما فيها الصغيرة[2]. كما انه يطمأن مخاوف القومية الأكبر من احتمال وقوع الانفصال، إذا تضمن الدستور الفيدرالي النصوص التي تمنع هذا الحق على الكيانات الفيدرالية التي تشكل الدولة العراقية[3].

ومع ان الاعلان عن الفيدرالية تم منذ عام ١٩٩٢ ولكن لم تتخذ خطوات عملية لا من جانب البرلمان الكردي ولامن جانب القيادات الكردية لتفعيل هذا الإعلان، لأسباب عدة تتعلق

(١) لتفاصيل اكثر عن النظام الفيدرالي راجع: عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية**، لبنان، بيروت، ١٩٩١؛ Invan Bernier , *International legal Aspects of federalism*, London 1973.

(٢) سعد بشير اسكندر، **الديموقراطية وحق تقرير المصير القومي، دراسة نظرية وتاريخية مع اشارات خاصة للمسالة الكردية**، السليمانية، ٢٠٠٤، ص١٤٢.

(٣) محمد عمر مولود، **الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق**، اربيل، ٢٠٠٠، ص٤٩١-٤٩٢.

بتعقيدات الوضع العراقي. ولكن يبدو ان تطورات الوضع في العراق والأجواء الدولية التي كانت تنذر بتغير مسار التعامل الدولي، والأميركي بخاصة، مع القضية العراقية، دفعت بعض الأطراف الكردية للإعلان عن خطوات جديدة في هذا المجال. ففي حزيران / يونيو عام ٢٠٠٢، أعلن الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني عن مشروعه حول كل من "دستور الفيدرالية العراقية" و"دستور اقليم كردستان"، وذلك كخطوة تمهيدية لمرحلة ما بعد سقوط النظام. اعقبت ذلك سلسلة من المناقشات الحزبية والجماهيرية حول هذا الموضوع، وعقدت مؤتمرات وندوات شارك فيها كل الاطياف السياسية والاجتماعية والفكرية في كردستان، وسخرت وسائل الإعلام في الأقليم جهودها لنقل هذه الفعاليات(٤). اتخذت فكرة الفيدرالية مدىً ابعد عندما تضمن القرار ١٤٨٣ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في الثاني والعشرين من آذار / مارس ٢٠٠٣ اشارة إلى الفيدرالية في العراق، مستنداً إلى بيان اجتماع الناصرية الذي عقد في نيسان / أبريل عام ٢٠٠٣، أي بعد نشوب الحرب في العراق، واشتركت فيه القوى والأطراف السياسية العراقية لمناقشة مستقبل العراق. حيث اكد البيان ضرورة الاخذ بالنظام الفيدرالي لعراق المستقبل. واستنادا إلى القرار الدولي فإن الشرعية الدولية دعمت المشروع الفيدرالي في العراق بموافقة قواه الفاعلة سياسياً(٥).

أثار طرح مشروع الفيدرالية جدلاً واسعاً في مختلف الأوساط العراقية، واتخذت ردود الفعل تجاه المشروع منحيين مختلفين، الأول نظر بايجابية إلى مبادرة الحركة السياسية الكردية، وعدها موقفا يسجل لهذه الحركة التي سبقت اطراف المعارضة العراقية (العربية) في طرح تصورها الخاص ليس حول مستقبل كردستان فحسب، بل حول عراق الغد، وهذا موقف يحسب للكرد ويعكس شعوراً بالمسؤولية الوطنية تجاه بلدهم العراق، ورغبتهم في الإتحاد الطوعي مع اخوانهم العرب في إطار دولة ديموقراطية موحدة، وخصوصاً أن القيادات السياسية الكردية أعلنت دائماً ان خيارتها الإستراتيجية كانت ولا تزال مع وحدة التراب العراقي، والارتباط بالوطن الواحد (العراق) دفعاً لأي مخاوف أو شكوك تزعم ان الفيدرالية الكردية مقدمة او خطوة باتجاه تقسيم العراق. وفي المنحى الآخر هناك من يجادل بأن الكرد في إقليم كردستان هم واقعياً أقرب إلى ادارة الدولة المستقلة منذ اثني عشر سنة حينما تولوا زمام إدارة أمورهم بأنفسهم بعيداً من المركز، وبصيغة تتجاوز كثيراً شكل الإدارة الفيدرالية التي يطالبون بها. وكان تعامل دول الجوار العراقي مع الإدارة الكردية يتم في شكل مباشر وبعيداً من القنوات الرسمية العراقية، سواء من خلال تأشيرات السفر والعلاقات التجارية وتبادل الزيارات بين الوفود الرسمية وشبه الرسمية(٦). وقد عبر جلال الطالباني، زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني، عن هذا الواقع بالقول، إن الكرد قد تنازلوا عن الكثير من استقلاليتهم بعد سقوط النظام، وعودة العلاقات

(٤) صلاح بدر الدين، "خيار الفيدرالية القومية الجيو-سياسية من الثوابت الكردية في العراق الجديد"، (لندن، صحيفة الزمان، ١٢ كانون الثاني / يناير)، ٢٠٠٤.

(٥) عمر حمد امين نور الدين، النظام العالمي الجديد والقضية الكردية، اقليم كردستان العراق. دراسة سياسية تحليلية (باللغة الكردية)، (اربيل، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين - اربيل، ٢٠٠٣)، ص٣٢٦.

(٦) سعد توما، حق تقرير المصير من تيمور الشرقية إلى كردستان العراق، في: WW nahrain. Com p. 3.

مع المركز في شكل أو بآخر، وان شكل العلاقة الجديدة بين كردستان والحكومة المركزية يتضمن تضحية الكرد ببعض المكتسبات التي حصلوا عليها طوال اكثر من عقد(٧).

وكذلك، فان هواجس تفكك كردستان حتى مع قبول الفيدرالية تبدو الآن فكرة غير واقعية لأسباب عديدة في ظل حساسية دول الجوار العراقي، تركيا وإيران وسوريا من فكرة الفيدرالية التي يطرحها الكرد كشكل لنظام الحكم في العراق. وهناك من يرى انه، وخلال اكثر من ثمانين سنة من عمر الدولة العراقية الحديثة، فان المنطقة الكردية ظلت تعيش عقوداً طويلة من الحروب والحصار والعنف والعنف المضاد، وهي الآن احوج ما تكون إلى الإستقرار والسلام لإعادة البناء وترميم ما خلفته سنوات القمع والحروب التي شنها النظام من دون حصافة ضد جزءٍ من شعبه. ويبدي الكثيرون مخاوفهم من ان الإستمرار في تجاهل مطالب الكرد في حق تقرير المصير أو الفيدرالية، ربما سيدفع بقطاع واسع من الكرد، وخصوصاً من الاجيال الشابة التي انفصمت روابطها مع المركز منذ اكثر من اثني عشر سنة، وباتت أقل احساساً ووعياً باهمية العلاقة مع هذا المركز، إلى الانجراف نحو فكرة المطالبة بالانفصال عن العراق، وتشجيع نزعات الاستقلال لديها. وتبدو هذه المخاوف اكثر جدية اذا ما اتيحت الفرصة لهذه الاجيال في المستقبل للخيار بين الفيدرالية والاستقلال التام أو البقاء ضمن الحكم المركزي، وهي مخاوف تغذيها، في الداخل والخارج، أطراف عدة ليس من مصلحتها رؤية عراق مستقل، قوي وموحد.

ولكن الهواجس الكردية سرعان ما طفت على السطح. فالزعماء السياسيون الكرد باتوا يشتكون من ان الخطاب السياسي لبقية اطراف الحكم في العراق بات يتسم بالغموض والضبابية. فبعد ان كانت هذه الأطراف قبل الحرب، وفي جميع المؤتمرات التي عقدتها المعارضة العراقية بدءاً من صلاح الدين ومروراً بلندن في الرابع عشر والخامس عشر من ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠٢، وخطاب المعارضة في واشنطن في آب/أغسطس ٢٠٠٢، قد أيدت مبدئياً الفيدرالية للكرد، فإنها الآن بدأت بالتراجع، واخذت تتحدث عن نوع من الفيدرالية الإدارية للمحافظات كصيغة امثل لعراق المستقبل. ويرى الكرد في هذا التراجع تخلياً عن الوعود السابقة التي اعطيت لهم، وتجاوزاً للطابع القومي للمسألة الكردية، ومصادرة لحقهم في تقرير المصير(٨). في الوقت الذي يعدون (الكرد) الفيدرالية خياراً استراتيجياً لايمكن التراجع عنه(٩). ولعل اوضح ردود الفعل الرسمية واعنفها جاءت على لسان رئيس الجمهورية السابق، الشيخ غازي عجيل الياور، الذي صرح في أعقاب التظاهرات التي جرت في كردستان، طالب خلالها المتظاهرون بمنح حق تقرير المصير في اعقاب حركة استفتاء واسعة جرت في الأقليم "لن نقبل الحديث عن الإنفصال، لان ذلك يعد خيانة، وسنحاربه بكل ما أوتينا من قوة، وسنقاتل أولئك الذين يريدون الانفصال"(١٠).

الدعوة إلى الفيدرالية لا تخلو بدورها من ثغر او عوائق(١١)، تقف امام تأسيس نظام

(٧) تصريح جلال الطالباني في: **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٠٠٤/١٢/٨.

(٨) فوزية صابر، "الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية"، في: **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤.

(٩) راجع مثلا، تصريح مسعود البارزاني في صحيفة **التآخي**، بغداد ٢٠٠٣/١١/٢٢.

(١٠) صحيفة **الإتحاد**، بغداد ٢٠٠٤/١٠/٦ ؛ **التآخي**، ٢٠٠٤/١٠/٦.

(١١) حول الصعوبات التي تواجه تطبيق الفدرالية في العراق راجع : مريوان وريا قانع، بعض الملاحظات حول الفدرالية (باللغة الكردية)، (السليمانية، صحيفة هاولاتي، ٢٠٠٣/١٠/١١).

فيدرالي في العراق، فسنوات طويلة من احكام قبضة المركز على الأطراف، وعقود طويلة من الدكتاتورية افقدت المجتمع القدرة على تأسيس أو بناء مؤسسات قادرة على اقامة نظام فدرالي، ثم ان افتقار العراق إلى تاريخ ثقافي طويل للديموقراطية قادر على إحتواء التمايزات والفروقات الاثنية والدينية والمذهبية يشكل ضعفاً مفصلياً في طريق البناء الفيدرالي المتين من دون خوف من انتكاسة التجربة أو إجهاضها. فدون وجود ديموقراطية سياسية وتعددية ثقافية لا يمكن المجتمع أن يصل إلى مرحلة الإنسجام والتكامل الوطني الذي ينأى به بعيداً من العنف والتطرف والتوترات السياسية والاجتماعية.

كركوك: المعضلة الدائمة

على امتداد عقود من النضال المسلح الذي خاضه الكرد ضد الحكومات المركزية التي تعاقبت على السلطة في العراق، احتلت كركوك وقضية السيطرة على المدينة قائمة اولوياتهم. فقد اصبحت هذه المدينة النفطية الغنية هي "قلب كردستان" حسب تعبير الأدبيات السياسة الكردية. وقد تم احياء الاهتمام بالمسألة من جديد في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وانسحاب الإدارة المركزية من كردستان، والتي تبعها تشكيل حكومة ذاتية في المنطقة بمواجهة الحدود التركية والإيرانية. وعلى الرغم من ان حدود الإدارة الذاتية لم تمتد إلى الموصل وحقول نفط كركوك، التي تشكل جزءاً تقليدياً من كردستان العراق، فإن ضم هذه المدينة إلى ادارة الأقليم بقيت قائمة في اذهان القيادات الكردية. وقد دعموا هذا التوجه من خلال الدستور الذي وضعته حكومة الأقليم في أواخر عام ٢٠٠٢، والذي يضع كركوك ضمن الأقليم الفيدرالي الكردي المقترح في أي صيغة تعاقدية مع الحكومة المركزية في بغداد، واعتبار المدينة عاصمة الفيدرالية الكردية، ومقر البرلمان الكردي والمؤسسات الرسمية الاخرى[١٢]. ولقد تعرضت المدينة تاريخياً خلال ثلاثة عقود من حكم النظام السابق، إلى تغيرات ديموغرافية كبيرة، كما ان الخريطة الإدارية لكركوك شهدت اقتطاعاً لاجزاء مهمة انتزعت منها، وضمت إلى المحافظات المجاورة لدوافع سياسية. فطوال تلك السنوات أبعد عشرات الألوف من الكرد، سكان المدينة الأصليين بأساليب متعددة وتحت ذرائع شتى، وتم توطين مهاجرين جدد استقدمهم النظام من المحافظات العراقية الأخرى في الجنوب تحت إغراءات مالية ووظيفية متعددة[١٣].

أما التغيرات الإدارية التي طاولت الاقضية والنواحي التابعة لكركوك، فقد شملت اقتطاع جمجمال وكفري، ونتج من اقتطاع هذه الأجزاء ان اصبح مئات الألوف من سكان كركوك الكرد خارج الحدود الإدارية للمحافظة، بينما تم رسم الحدود الإدارية الجديدة بحيث تضم مناطق يستوطنها العرب، كحويجة التي كانت ادارياً تابعة لمحافظة صلاح الدين، وقد

(١٢) Bill Park, "Strategical location, political dislocation : Turkey, the United States, and Northern Iraq", *Middle East Review of International affairs* , vol. 7, No. 2, June 2003, P. 3.

(١٣) توانا عثمان، اورشليم الكرد، هاولاتي، ٢٠٠٤/١٠/٢٠.

اثر ذلك في التوزيع الديموغرافي للسكان في كركوك بزيادة نسبة العرب قياساً إلى سكانها الاخرين(١٤). وأثار عودة الاهتمام بقضية كركوك هواجس تركيا القديمة في شأن الموصل وكركوك. والواقع انه منذ حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران احتفظت تركيا باهتمامها بحماية مصير الأقليم. وكانت انقرة في عام ١٩٨٦ قد حذرت واشنطن وإيران بأنها ستحيي مطالبها القديمة في الموصل وكركوك اذا ما نشبت فوضى في العراق نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية(١٥). ووردت تقارير ديبلوماسية إن وزير الخارجية التركية آنذاك، يسار ساقيس، قد اعطى توضيحات قانونية للوضع الراهن (الستاتيكو) للموصل وكركوك(١٦). وفي العقل السياسي التركي، ترسخت فكرة ان البريطانيين قد فصلوا كردستان العراقية بالقوة عن تركيا عند تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣(١٧). وفي خلال حرب الخليج الثانية، وفي ظل الوضع الذي نشأ عن انسحاب الإدارة المركزية في بغداد من كردستان، احيا القادة الاتراك دعاواهم القديمة في شأن الموصل وكركوك، واحتمال المطالبة بهما في حال إنهيار وتفكك العراق. وأشار العديد من الزعماء الأتراك إلى ان الموصل وكركوك قد تم التخلي عنهما للعراق، وليس إلى أي دولة كردية من الممكن ان تنشأ فيما بعد(١٨). وخلال التحضير لحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ هددت تركيا بانه اذا ما دخل الكرد إلى الموصل وكركوك فإن الجيش التركي سيتدخل في شمال العراق، ولكن الذي حدث أن القوات الكردية دخلت المدينتين مع القوات الأميركية، ووضعت هذه الخطوة تركيا أمام إمتحان صعب، فأي خطوة غير محسوبة من جانبها معناه الإحتكاك مباشرة مع القوات الأميركية في المدينتين(١٩).

وتستند المخاوف التركية من دخول الكرد إلى المدينتين على فرضية أن الوجود الكردي فيهما سيضمن الهيمنة السياسية والإدارية للكرد على الموصل وكركوك، وماسيتمخض عن ذلك من تفاعلات سياسية على مستقبل المدينتين والتوازنات القائمة فيهما.

وفي اعقاب انتهاء الحرب ومن ثم تشكيل مجلس الحكم، دأبت القيادات الكردية على المطالبة باعادة المهجرين الكرد إلى كركوك، وعودة العرب الوافدين إلى المدينة إلى مناطقهم الاصلية. ومع ان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية اشار إلى حق اقاليم البلاد في اختيار نوع الرابطة الإدارية والدستورية في ما بينها بما فيها الفيدرالية، الا انه استثنى بغداد وكركوك من الانضمام لاي فيدرالية تقوم بين مجموعة من المحافظات، وهذا معناه عدم إمكان انضمام كركوك لاقليم كردستان العراق حتى في حال اقرار الفيدرالية من جانب البرلمان المحلي في كردستان(٢٠). كذلك فان المادة ٥٣ من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تنص على ان "حدود المحافظات الثمانية عشر تبقى كما هي في خلال المرحلة الانتقالية"(٢١). أي ان الحدود التي كانت قد حددت من قبل النظام السابق، بما فيها التغيرات التي جرت على حدود محافظة كركوك تبقى محافظة على وضعها

(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) Robert Rabil, "The Iraqi Opposition's Evolution from Conflict to Unity", *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 6, No. 4, December 2002.
(١٦) Park, *Op. Cit.*, p. 6.
(١٧) *Ibid*, P. 6.
(١٨) *Ibid*, P. 6.
(١٩) خورشيد ده لي، "كيف تتعامل تركيا مع العراق الجديد"، صحيفة البيان، دبي، ٢٠٠٥/٢/٢٠.
(٢٠) "قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية"، ص ٣٢.
(٢١) المصدر نفسه.

الراهن، لذلك فان البت في قضية كركوك أجل لما بعد المرحلة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد. وربما سيستغرق الاعداد لهذا الدستور من ثم اقراره وقتاً ليس بالقصير. كما ان احدى مواد القانون تشير إلى تأجيل البت في تحديد مصير المناطق المختلف عليها وخصوصاً كركوك، حتى يتم اجراء "استفتاء عادل وشفاف" فيها(٢٢).

ويشكك الكرد في ان أي استفتاء يجري من دون اعادة ضم المناطق التي اقتطعت من كركوك اليها، يعني ان هذا الاستفتاء سيكون ناقصاً وغير "عادل"، لانه يستند إلى الاحصاءات التي يفرضها الواقع الديموغرافي الجديد الذي تمت صياغته منذ عهد النظام السابق(٢٣).

تعقيدات الوضع الخاص بمدينة كركوك تتشابك مع المخاوف الكردية من التدخل التركي في هذا المجال تحت ذرائع شتى. ولم يخف المسؤولون الاتراك في مرات عديدة نيتهم في التدخل اذا ما تطلب الامر ذلك. وصرح الممثل الخاص لتركيا في العراق، عثمان كوروتوك، قبل اشهر، بانه "بسبب الوضع الأمني المتأزم الذي بات يتجه اليه الوضع في المدينة"، فان كركوك مرشحة اكثر من غيرها من مناطق العراق الاخرى "لمواجهات عرقية". ولم يستبعد ان تطلب بلاده "تدويل هذه المشكلة". ففي رأيه "المشكلة ليست داخلية عراقية"، ولهذا فان لها تأثير حقيقي في دول الجوار(٢٤). وفي حديث مع قناة A.T.V. التركية، اعاد هذا المسؤول تأكيده ان ما يجري في الاجزاء الاخرى من العراق، ليس له حتى الان تأثير في بلاده، ولكن مشكلة كركوك لها تأثير كبير في الأمن القومي التركي(٢٥).

ويبدو ان الأميركيين يتفهمون بدورهم مدى الحساسية التركية بالنسبة إلى مستقبل مدينة كركوك، ففي اجابتها حول سؤال عن الموقف الأميركي من احتمال وضع الكرد يدهم على كركوك اجابت كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، "ان هذا شأن يقرره العراقيون وحدهم"(٢٦). وبذلك قطعت الطريق على أي تأويلات باحتمال دعم الأميركيين للموقف الكردي حول هذا الموضوع.

التركمان: بين التدخل التركي والخوف من الهيمنة الكردية

مع بدء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تجدد الاهتمام التركي بمسألة التركمان في العراق، ذلك أن تركيا تعد نفسها مسؤولة عنهم بحكم روابطهم العرقية معها. ومنذ الثمانينيات بدأت تظهر في المنفى، في تركيا، جمعيات ومنظمات ثقافية لتركمان العراق حظيت بدعم ومساندة جهات تركية عدة(٢٧). وفي خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، عبرت تركيا عن قلقها ومخاوفها مما يمكن ان يتعرض له التركمان من مخاطر في حال تكوين دولة كردية في شمال العراق بدعم خارجي(٢٨). وفي آذار / مارس عام ١٩٩١، اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً اكدت فيه أن تركيا لن تقبل مطلقاً اقامة أي نظام جديد في

(٢٢) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٢٣) توانا عثمان، المصدر السابق.
(٢٤) "تركيا تحاول تدويل مشكلة كركوك"، هاولاتي، ٢٠/١٠/٢٠٠٤.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) خورشيد ده لي، المصدر السابق.
(٢٧) جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات"، مجلة المستقبل العربي، س ٣٥، ع ١٦٠، بيروت، ١٩٩٢، ص١٠١.
(٢٨) المصدر نفسه.

العراق في شكل متحيز ضد أي جماعة، وخصوصاً التركمان الذين ترغب تركيا في ان يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسة في العراق، وان يتمتعوا بكل الحقوق والحريات(٢٩). ويأخذ البعض على تركيا ان موقفها من تركمان العراق ينبع من دوافع مصلحية وسياسية، فهي لم تتخذ مواقف جدية من المظالم التي تعرض لها التركمان في خلال سنوات حكم النظام السابق من حملات تهجير، واعتداءات، ومحاولات مسح الهوية القومية لهم، في الوقت الذي كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية تسير بخطوات متسارعة مع حكومة بغداد(٣٠).

ولهذا فان استخدام تركيا لورقة التركمان، وهي في غالب الاحيان اتخذت طابعاً اعلامياً، لارضاء الشارع التركي الذي يطالب حكومته بخطوات جدية في هذا المجال، ولاظهار نفسها بمظهر المدافع عن هذه الاقلية التي ترتبط معها بوشائج عرقية(٣١). فلم يكن التركمان مدرجين في اجندة استراتيجيات الدولة التركية الا حيثما تطلبت الظروف ذلك، عندما عادت السخونة إلى موضوع الشأن العراقي الداخلي في أثناء التخطيط الأميركي لاسقاط نظام صدام حسين.

ففي خريف عام ٢٠٠٢، وعندما كان الحزبان الكرديان، الديمقراطي الكردستاني، والإتحاد الوطني الكردستاني، منخرطين في عملية نقاش طوعية لاعادة ترتيب البيت الكردي بالاتفاق حول ورقة دستور للإقليم الكردي، واعادة افتتاح البرلمان الكردي الذي توقفت اعماله بسبب سنوات القتال الماضية بين الحزبين، في الوقت الذي انغمست الإدارة الأميركية في مشاورات مكثفة مع الفصائل الكردية والحكومة التركية حول الترتيبات المستقبلية لعراق ما بعد الحرب، دخلت تركيا في العملية بقوة، واكدت ضرورة أن يكون للجبهة التركمانية(٣٢) العراقية ITC حضور فاعل في المناقشات التي تخص وضع العراق(٣٣).

وفي الواقع، فانه لم يكن للجبهة التركمانية أي دور ضمن جبهة المعارضة العراقية التي كانت واشنطن تدعم معظم اطرافها. ولكن الضغوط التركية على الإدارة الأميركية في خلال الفترة القلقة التي سبقت الحرب دفعت واشنطن إلى القيام بممارسة ضغوط على الأطراف الكردية، ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، للموافقة على ان يكون للجبهة التركمانية دور في العملية السياسية آنذاك(٣٤). وبضغط من واشنطن ايضاً، حضرت الجبهة التركمانية لأول مرة لقاء المعارضة العراقية الذي عقد في نيويورك في اواخر عام ٢٠٠٢ رغم معارضة الحزب الديمقراطي الكردستاني(٣٥). وكان اكثر ما اثار استياء الحزب اتهام الجبهة للحزب بالتمييز ضد المواطنين التركمان في اقليم كردستان، والمطالبة بالتخلي عن البرلمان الكردي في حال تأسيس برلمان مركزي في بغداد. وضرورة ان يكون للتركمان وضعهم الخاص في أي ترتيبات مستقبلية تخص تطبيق الفيدرالية في كردستان، كأن يكون للتركمان وضع خاص او نوع من الحكم الذاتي ضمن حدود الأقليم الكردي(٣٦).

(٢٩) "Turkish Daily News", 20- 7 1991, p. 2

(٣٠) محمد جواد علي، في: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٤٢٨.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) تشكلت الجبهة التركمانية عام ١٩٩٦ في مدينة اربيل، عاصمة اقليم كردستان العراق، من اربع احزاب تركمانية، وانتخب صنعان احمد اغا رئيساً لها. وقد وجهت لزعيم الجبهة اتهامات بالتعاون مع الدوائر الخاصة في تركيا، وايضاً بالاتصال مع الحكومة المركزية في بغداد. وفي ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تم انتخاب فاروق عبد الله عبد الرحمن رئيساً جديداً للجبهة بدلاً من رئيسها السابق.

(٣٣) Park, *Op. Cit.*, p. 5 .

(٣٤) *Ibid*, p. 6 .

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) *Ibid*, pp. 6-7

ويرى العديد من القوى العراقية، وخصوصاً الكردية منها، أن التأكيد التركي على وضع التركمان الخاص يهدف إلى ابقاء التركمان "جيباً" تركياً داخل العراق سواء تجاه بغداد، او تجاه الكرد. صحيح ان تركيا مع عراق موحد، لكنها ليست مع ظهور عراق قوي(٣٧).

واكثر ما يثير شكوك الكرد تجاه الجبهة خشيتهم من ان الدعم التركي لها هو محاولة لوضع العراقيل امام قيام فيدرالية كردية ضمن العراق في المستقبل، وتحول الجبهة إلى ذراع طويلة لتنفيذ السياسات التركية في العراق، وخصوصاً في كردستان وكركوك بالذات، في ظل تأكيدات الجبهة المستمرة على رفض ضم هذه المدينة الغنية إلى الفيدرالية الكردية التي يقترحها الكرد، واثارة الادعاءات حول تعرض التركمان للتهميش والاقصاء في ظل ما تسميه الهيمنة الكردية على الاوضاع في المدينة(٣٨).

لكن تطورات الاحداث خلال الحرب، وفي اعقابها، جاءت عكس التوقعات التركية. فالمخاوف التي تحدثت عنها تركيا من احتمال تعرض التركمان إلى مذابح على يد القوات الكردية اذا ما دخلت كركوك والموصل لم تكن في محلها(٣٩). والتسريبات التي كانت تصدر عن الصحافة، وعن جهات رسمية تركية بين آونة وأخرى عن احتمال قيام نزاعات دموية بين الكرد والتركمان في كركوك دحضتها الوقائع على الارض. فالتقسيمات الإدارية والبلدية في المدينة جاءت بالتوافق(٤٠) بين كل الأطراف من كرد وتركمان وعرب وكل دواشوريين. وهناك ممثلين للتركمان في البرلمان والوزارات المحلية في كردستان.

لكن هذه الاشارات رغم ايجابياتها لم تمنع التركمان من ابداء تذمرهم من وضعهم الحالي. فقد كان لهم ممثل واحد في مجلس الحكم المنحل، ووزير واحد في الحكومة الانتقالية الموقتة، في حين كان للكرد خمسة ممثلين في مجلس الحكم، وعدد من الوزراء في الحكومة الانتقالية. كما استمر التركمان في الوقت نفسه يبدون قلقهم من عدم استجابة الطرف الكردي، المهيمن من وجهة نظرهم، على كركوك لمساواتهم بالكرد في الوظائف والمواقع الرئيسة في ادارة المدينة ومرافقها(٤١).

غير ان اوساطاً عديدة من الكرد على المستوى الرسمي والشعبي ترى ان من الخطأ وضع التركمان جميعهم في خانة الجبهة التركمانية التي لا تخفى وشائجها مع الدوائر التركية، على الجميع، بما فيهم التركمان، وانهم، شأن الكرد، تعرضوا لعقود من الظلم والاقصاء وحملات التعريب والتهجير. فالاولى بالقوى السياسية الكردية ان تنظر إلى الامر من زاوية ان معركة رأب الصدع، وازالة اثار مخلفات الماضي، وبناء عراق جديد هي مسؤولية كل الأطراف، وليست مسؤولية التركمان او الكرد وحدهم(٤٢).

حزب العمال الكردستاني: الحرب المستمرة

بالنسبة أما بالنسبة إلى تركيا فإن مستقبل الكرد أصبح قضية أمنية - دولية حيوية. اذ أن

(٣٧) محمد نور الدين، "احتلال العراق: النتائج والتداعيات تركيا"، في: **احتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤.

(٣٨) Park, *Op. Cit.*, p.6.

(٣٩) خورشيد دلي، تركيا: المشاركة في استقرار العراق ام في احتلاله، **صحيفة الاتجاه الآخر**، ٢٠٠٢/١٠/١٨، ص١٢.

(٤٠) هذا التوافق لا يعني عدم وجود ثغر في طبيعة ونوع التقسيمات التي جرت بين الأطراف المتوافقة.

(٤١) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص ٤١٧.

(٤٢) حول هذه الاراء راجع مقالة تاسوس هه ردي، كركوك: "الكورد والتركمان والتعريب"، هاولاتي، ٢٠٠٤/١٠/٢٠.

اكثر من نصف الكرد الذين ينتشرون في المناطق الحدودية العراقية والتركية والإيرانية والسورية يعيشون في تركيا. وقد زادت المخاوف التركية مع نشوب المواجهات المسلحة منذ منتصف الثمانينات بين حزب العمال الكردستاني والقوات التركية(٤٣)، واستمرت الحرب لسنوات طويلة، وكلفت زهاء ٣٠,٠٠٠ قتيل مدني وعسكري ومليارات الدولارات، إلى جانب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحرب(٤٤).

وخلال السنوات المنصرمة، اجتاحت القوات التركية الحدود العراقية مرات عدة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. واحتفظت منذ الثمانينات بقوات لها في شمال العراق بدأت اعدادها تتصاعد تدريجياً، كما شنت هجمات جوية عدة ضد الحزب(٤٥). ثم رابطت قوات تركية خاصة مؤلفة من ٥٠٠٠ جندي مسندين بالدبابات والمدرعات والسمتيات المسلحة ضمن شريط حدودي يبلغ طوله كيلومترات عدة داخل الاراضي العراقية المتاخمة للحدود مع تركيا، كان واجبها الرئيس متابعة تحركات حزب العمال الكردستاني وتحجيم أنشطته التي كانت تنطلق من كردستان العراق لتنفيذ هجمات ضد الجيش التركي(٤٦).

وعلى الرغم من نجاح تركيا في تحجيم نشاط الحزب بعد اعتقال زعيمه عبد الله اوج آلان في شباط ١٩٩٩، الا ان الحزب ظل يحتفظ بوجود جيوب كبيرة في كردستان العراق، التي غدت الملاذ الاخير لقواته بعدما خف الدعم الأقليمي السابق له(٤٧). وقد انخفض تدريجياً خطر الهجمات المسلحة التي كانت تنطلق من كردستان العراق باتجاه الاراضي التركية، من قبل مقاتلي حزب العمال الكردستاني بعد الاشتباكات العنيفة المسلحة التي جرت بين قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومن ثم الإتحاد الوطني الكردستاني مع ميليشيات PKKوالتي حصرت الاخيرة في جيوب ضيقة قرب الحدود المتاخمة لتركيا، ما خفف من قدرة الحركة لديه(٤٨). وتعزز الموقف العسكري التركي في شمال العراق مع مرابطة قوات شبه عسكرية يقودها ضباط من الجيش التركي قوامها الاف عدة من المقاتلين انتشرت على الحدود الإدارية بين محافظتي اربيل والسليمانية كقوات فصل بين مقاتلي الحزب الديموقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني في اعقاب انتهاء الحرب المريرة التي جرت بين قوات الحزبين الكرديين في كردستان العراق(٤٩).

وخلال الاعداد للحرب على العراق كانت انقرة صريحة مع الولايات المتحدة في شأن الموقف من حزب العمال الكردستاني، في حال قيام تركيا بالمشاركة في تلك الحرب. وكانت هناك شكوك من جانب المسؤولين الاتراك حول عدم جدية الأميركيين في اتخاذ موقف حاسم من PKK، وظهرت تقارير في الصحافة التركية تفيد بان المسؤولين الأميركيين قد دخلوا في محادثات مع حزب العمال الكردستاني بعيداً من اعين المسؤولين الاتراك لتأمين ظهر القوات الأميركية في حال فتح الجبهة الشمالية في العراق(٥٠). وعندما طلبت الولايات المتحدة الأميركية من تركيا الاستجابة للطلب الأميركي بارسال ما يقارب

(٤٣) غير الحزب في ما بعد اسمه، واعلن عن وقف اطلاق النار من جانب واحد كبادرة حسن نية، استمرت لاكثر من سنة.

(٤٤) للتفاصيل اكثر راجع: فوزية صابر، **القضية الكردية في تركيا وتداعيات ازمة اوجلان**، (بغداد، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية)، ٢٠٠١.

(٤٥) Park, *Op. Cit.* p.3 .

(٤٦) محمد جواد علي، المصدر السابق، ص ٤٢٦.

(٤٧) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص٤٠٧.

(٤٨) Park , *Op. Cit.* p.3. محمد جواد علي، المصدر السابق، ص٤٢٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

العشرة الاف جندي إلى العراق لحفظ الأمن في هذا البلد، لم يبد الاتراك اعتراضهم شريطة تأمين الهواجس التركية فيما يخص حزب العمال الكردستاني، إلى جانب مسائل اخرى تتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية(٥١). ولتأمين المخاوف التركية عقدت جلستا مباحثات بين وفدين امنيين تركي وامريكي، عقدت الاولى بتاريخ الثاني من شهر ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتم خلالها التوصل إلى اتفاق في شأن وضع خطة عمل مشتركة لتصفية جيوب PKK المتمركزة في كردستان العراق. اما الاجتماع الثاني فقد عقد بتاريخ الثاني من تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٣، ترأس الوفد الأميركي فيها جوزيف كوفربلاك منسق وزارة الخارجية الأميركية لمكافحة الارهاب(٥٢). وقد ظلت تركيا معنية في كل اتصالاتها سواء مع الجانب الأميركي في العراق او القيادات الكردية في كردستان العراق بمتابعة موضوع PKK، الاثار التي قد تترتب على أي تحرك من جانبها ضد الاراضي التركية او قوات الجيش التركي، انطلاقاً من الاراضي العراقية المتاخمة لها.

الكرد والولايات المتحدة: من التعاون إلى التحالف

في اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وهزيمة النظام العراقي في الكويت، ومن ثم قيام انتفاضة شعبية في كردستان قمعت بشدة من جانب النظام، حدثت موجة نزوح كبيرة لاكثر من نصف مليون كردي تجمعوا قرب الحدود التركية. وقد أدت هذه الازمة إلى تدخل المجتمع الدولي الذي فرض منطقة جوية امنة للاجئين، وحظر للطيران فيها، تمت حمايتها من جانب الطائرات الأميركية أساساً، في قاعدة انجرليك التركية(٥٣).

ومنذ تلك اللحظة، توضح اكثر انغماس الولايات المتحدة الأميركية القوي في الشؤون الكردية. فلأول مرة في تاريخ الشرق الاوسط السياسي والديبلوماسي تتدخل قوة عظمى لصالح الكرد، وتدشن مرحلة التعامل السياسي المباشر والعلني مع الموضوع الكردي، ولاسيما في كردستان العراق، على عكس ما كان يحدث سابقاً عندما كان هذا التعامل يسلك دروب الاتصالات السرية وغير المباشرة. وارسى هذا التعامل المباشر بداية اساس جديد لنوع خاص من العلاقات بين الكرد والولايات المتحدة(٥٤).

ان مقاربة اوضح للتوافق بين مصالح الولايات المتحدة الأميركية والكرد في ظل المتغيرات الأقليمية والدولية الجديدة تكمن إلى حد كبير في ان علاقات معظم الدول التي يتوزع عليها الكرد اتخذت، او تتخذ، مواقف مناهضة للولايات المتحدة، او ذات علاقة تصارعية مع الاخيرة. ومعظم هذه الدول، في غالب الاحيان، ليست على وفاق مع مواطنيها الكرد، او انها في علاقات شد معهم. وبالقدر الذي كانت تضعف او تتراجع علاقة الحكومات المركزية في هذه البلدان مع الولايات المتحدة، كانت اهمية الكرد كمناهضين لحكوماتهم تتصاعد باستمرار، وتصبح عنصراً رئيساً في تقرير السياسة الخارجية للولايات المتحدة

(٥١) عبد العظيم محمود حنفي، "ارسال قوات تركية إلى العراق. سياسة تهدئة لتمرير الصفقة التركية - الأميركية"، صحيفة الزمان، لندن، ٢٠٠٣/١٠/١٢.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) Park, Op. Cit, p.3.

(٥٤) عمر حمد امين نورالدين، المصدر السابق، ص٣٠٨؛ فوزية صابر، "مقاربة في.. الولايات المتحدة الأميركية والوضع الكردي في العراق" ورقة قدمت إلى الندوة التي عقدها مركز الزمان للدراسات الإستراتيجية حول "التغيرات الحالية في العراق" بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢١، ص٤.

التي توظفها في اطار السياسات او المواقف التي تتخذها تجاه تلك الحكومات. واتخذت هذه السياسة بعداً واضحاً في علاقة الولايات المتحدة التنافرية مع الحكومة المركزية في بغداد، وعلاقة التقارب مع الكرد في الأقليم الكردي في العراق(٥٥).

وفي الواقع، فان الولايات المتحدة تستثمر نقاط الضعف البنيوية والموضوعية التي تتسم بها انظمة المنطقة. فمعظمها يعاني ازمات جدية في قضايا الشرعية، وحقوق الانسان وعمليات التنمية والشفافية في الاقتصاد. وليس من المستبعد ان يحاول الأميركيون التحالف مع قوى داخلية مناوئة لهذة الانظمة في سبيل عزلها او احتوائها او الضغط عليها باساليب متعددة. ويمكن ملاحظة التعاطي الأميركي مع الوضع الكردي في العراق كنموذج حي للتعامل الأميركي مع قضايا مشابهة كلما تطلبت المصلحة الأميركية ذلك. وقد نجح الكرد بدورهم في استثمار المعطيات الجديدة لمصلحتهم للحصول على انواع مختلفة من الدعم(٥٦). وخلال الاعداد لحملة غزو العراق واحتلاله، اقحمت الولايات المتحدة الأميركية الحزبين الرئيسين في كردستان العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني، والإتحاد الوطني الكردستاني، في خططها العسكرية والإستراتيجية للحرب المقترحة ضد العراق. وبدأت الدوائر الأميركية المسؤولة مناقشات جدية مع الحزبين منذ بداية العام ٢٠٠٢. وقد اثارت تلك المناقشات استياء تركيا حينذاك بسبب ابعادها من تلك المحادثات الرسمية. ومع اقتراب ساعة الحسم بالنسبة إلى الحرب بدا الزعماء الكرد اكثر قلقاً وتوجساً من المصير الذي ستؤول اليه تجربتهم عبر الإدارة الذاتية التي اقاموها في كردستان خلال عقد من الزمن، اذا ما تمت الاطاحة بالنظام العراقي. وكانت هواجس الكرد نابعة من ان يتركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم في حال دخول القوات التركية إلى مناطقهم، وايضاً اذا تركوا في مواجهة أي نظام جديد سيظهر في بغداد اذا تمت ازاحة صدام حسين عن الحكم. واكثر ما اكد شكوكهم معرفتهم بارجحية العمل العسكري الذي كان سينطلق من شمال العراق(٥٧).

على أي حال، مثلما كان الكرد العراقيون، فان انقرة ايضاً، كانت مدركة بان الولايات المتحدة تحتاج إلى دعم الحزبين الكرديين في أي نشاط عسكري ضد العراق(٥٨). وبينما كانت المفاوضات بين انقرة وواشنطن تجري حول السماح للقوات الأميركية بعبور الاراضي التركية إلى العراق، كانت القوات التركية تتهيأ عند الحدود مع العراق تحسباً لاي طارئ في خلال الحرب. وفي اواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد افراد هذه القوات ٥٠٠٠٠ جندي. واعلنت الحكومة التركية ان قواتها التي ستدخل إلى شمال العراق ستكون بقيادة ضباط اتراك وليس بأمرة القيادة الأميركية(٥٩). وقد افادت تقارير تسربت من الدوائر الأميركية ان الولايات المتحدة وافقت على دخول جغرافي محدود للقوات التركية إلى كردستان العراق، شريطة ان يقودها ضباط أميركيون في المناطق والمدن

(٥٥) فوزية صابر، مقاربة في...، ص ٦٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٦.
(٥٧) Park, *Op. Cit*, p. 3.
(٥٨) Park , *Op. Cit*, p. 5.
(٥٩) *International Hearld Tribune*, November, 25, 2002.

الكردية، ومن جانبهم اعلن القادة الكرد في العراق عن شعورهم بالاحباط من الخطوة التركية، وهددوا بمقاومة الدخول التركي إلى منطقة الحكم الذاتي(٦٠). وقد تكرر الموقف الكردي نفسه، بعد انتهاء الحرب حينما حاولت الولايات المتحدة اشراك القوات التركية في مهمة حفظ الأمن في العراق إلى جانب القوات متعددة الجنسية، فاصطدموا بجدار الرفض الكردي القاطع، الامر الذي دفع الجانب الأميركي لصرف النظر عن جلب تلك القوات إلى العراق. وحينها هدد مسعود البارزاني عضو مجلس الحكم بالاستقالة من المجلس اذا ما تمت الموافقة على دخول القوات التركية إلى كردستان العراق. واعلن ان الكرد سيقاتلون هذه القوات من شارع إلى شارع اذا اتجهت نحو مناطقهم في العراق(٦١). التحالف الكردي - الأميركي بات اكثر وضوحاً بعد الحرب وازاحة النظام السابق، فقد كان الأميركيون "اكثر امتناناً لكرد العراق، واقل امتناناً تجاه انقرة"(٦٢). لأنه لم يكن لها عملياً دور في الحرب التي خاضها الكرد إلى جانب حلفاءهم الأميركيين. واصبح هؤلاء اكثر دعماً لمطالب الكرد، ولا سيما بالنسبة للفيدرالية التي اصبحت عنصراً فاعلاً في تقرير المستقبل السياسي للعراق، رغم ان شكل هذه الفيدرالية ونوعها يبدو غير واضحاً وتغلب عليه الضبابية(٦٣). وقد يفاجأ المتتبع للموقف الأميركي بهذا الخصوص من التناقض الذي يبدو على السياسة الأميركية تجاه الوضع الحالي في كردستان العراق. ففي الوقت الذي توفر الولايات المتحدة الأميركية دعماً واسناداً واضحين للاقليم الكردي، ولا تسمح لدول الجوار التي تستفزها التجربة الكردية بالتدخل المباشر، وانهاء الإدارة الكردية الذاتية هناك، فإنها ترسل اشارات متكررة تعبر فيها عن ضرورة احترام الحدود التي رسمت منذ سنوات الحرب العالمية الاولى، وضرورة الابقاء عليها كما هي. وترجمة ذلك عملياً، قطع الطريق على احتمال قيام دولة كردية في المستقبل، وعدم السماح بتحول الإدارة الذاتية في كردستان إلى ادارة مستقلة او دولة تتمتع بالاستقلال التام(٦٤). وقد يرتبط هذا الامر جزئياً بتعقيدات الوضع الداخلي العراقي، وجزئياً ايضاً بمواقف دول الجوار التي تبدو معظمها نافرة، واحياناً غاضبة من التجربة الكردية في كردستان العراق. وقد يرتبط هذا الامر ايضاً بالحسابات الأميركية في منطقة الشرق الاوسط التي تعج بسلسلة طويلة من المشاكل والازمات، وحتى لايبدو النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بصورة النظام الباعث على الفوضى والاضطراب وتفكيك الدول او تجزئتها.

الكرد وانتخابات كانون الثاني / يناير: عنصر توازن

في اعقاب الانتخابات الحاسمة التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حصل الكرد على ٧٥ مقعداً في الجمعية الوطنية القادمة، من مجموع مقاعدها البالغة

(٦٠) *International Hearald Tribune*, February 7, 2003; *Guardian*, February 10, 2003.

(٦١) راجع بهذا الخصوص صحيفة التاخي، ١٩/١٠/٢٠٠٣.

(٦٢) Park , *Op. Cit.*, P.11.

(٦٣) فوزية صابر، مقاربة في...، ص٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٩-٧.

٢٧٥ مقعداً. وقد اتاح لهم هذا الفوز أن يكونوا طرفاً رئيساً في العملية السياسية التي بلغت أوجها بعد ظهور نتائج الانتخابات[٦٥]. والملاحظ ان معظم زعماء القوائم الفائزة في الانتخابات بدأوا يبحثون عن تحالفات مع الكرد.

وقد اعلن نيجيرفان البارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان ومقرها اربيل، ان للكرد جملة مطالب اهمها، عودة المناطق الكردية التي كانت قد اقتطعت من كردستان إلى الأقليم. واوضح استعداد الكرد للتحالف مع أي جهة تستجيب للمطالب الكردية[٦٦]. وقد حدد جلال الطالباني، زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني، ان الكرد على استعداد للتحالف مع أي جهة عراقية شريطة الاقرار بعدد من المسائل التي تعد "مصيرية بالنسبة إلى الكرد" وتضمينها الدستور، واهمها حق كردي في تولي منصب رئاسة الدولة، والاعتراف بالطابع الكردي لمدينة كركوك، وعودة المناطق الكردية التي الحقت بالموصل وديالى إلى اقليم كردستان، وكذلك زيادة نصيب كردستان من الموازنة العامة للعراق. وهناك نقطة رئيسة ايضاً هي بقاء قوات "البيشمركة" للخدمة ضمن اقليم كردستان[٦٧].

ومع ان قائمة رئيس الوزراء الشيعي السابق اياد علاوي، العلمانية اقرب إلى الكرد من القائمة الشيعية التي تدعمها الحوزة برئاسة ابراهيم الجعفري، زعيم حزب الدعوة الاسلامية، وتدعو إلى اقامة سلطة اسلامية في العراق، الا ان الكرد لم يبدوا قلقاً واضحاً من تولي الجعفري لرئاسة الحكومة. وحسبما افاد في حينه، مسؤول كردي رفيع المستوى فان "دعم الجعفري من عدمه يعتمد على موقفه من قضايا الكرد"[٦٨].

وعاود مسعود البارزاني التأكيد على اصرار الكرد على موقفهم في خصوص كركوك، واشار إلى "ان الكرد على استعداد للقتال من اجل ضم كركوك إلى كردستان"[٦٩].

وقد قلل جلال الطالباني في حديث له إلى اذاعة RFF التركية من حجم المشاكل بين القادة الكرد ومفاوضيهم العرب، حينما اشار إلى "اننا نستطيع ان نعالج مشاكلنا بيقظة، وعبر حوار سياسي. في رأيي ليس هناك من مشاكل في العراق لا يمكن حلها". وتابع، إن مطالب مواطني كردستان الملحة تنحصر في "الاستجابة لحقوقهم التاريخية والجغرافية. وان تُقر الفيدرالية كنظام للعيش المشترك"[٧٠]. ويبدو موقف القادة الكرد اقوى من حلفائهم الشيعة العرب. فالطرفان الكرديان الرئيسان متفقان على جملة مطالب موحدة يتفاوضون من اجلها مع مفاوضيهم الاخرين الذين يبدون اقل انسجاماً في ما بينهم.

ومنذ فوز الكرد الكبير في الانتخابات فان زيارات القادة والزعماء العرب من كل القوائم الفائزة تتوالى إلى كردستان من أجل الوصول إلى صيغة للتوافق مع الكرد.

وفي خطوة لكسب مشاعر الكرد، اعلن علاوي إنه يؤيد مطلب الفيدرالية الذي ينادي به القادة الكرد لانه ينسجم مع التعددية الإثنية والمذهبية التي تسود المجتمع العراقي. وفي خطوة ذات مغزى، اعلنت الحكومة الموقتة عن تشكيل لجنة لتطبيع الوضع في مدينة

(٦٥) هاولاتي، ٢٠٠٥/٣/٩.
(٦٦) "الكرد وورقة كركوك"، صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٥/٢/٢٤.
(٦٧) زهير الدجيلي، ٧٥ رقماً كردياً...، "هاولاتي"، ٢٠٠٥/٥/٢٣.
(٦٨) هاولاتي، ٢٠٠٥/٣/٩.
(٦٩) صحيفة الشرق الاوسط لندن، ٢٠٠٤/١٠/١٦.
(٧٠) هاولاتي، ٢٠٠٥/١/٩.

كركوك. وقد عد البعض خطوة الحكومة مناورة سياسية من جانبها، لان مناقشة وضع المدينة استناداً إلى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية يؤجل إلى ما بعد اجراء الاحصاء السكاني فيها، وصدور الدستور الدائم للبلاد(٧١). ويعول القادة الكرد على الفقرة ج من المادة ٦١ من قانون ادارة الدولة التي تتيح لثلاث محافظات عراقية ان توقف تنفيذ مشروع أي قانون لا توافق عليه، وهكذا فبامكان محافظات الحكم الذاتي الثلاث ان تستخدم هذا الحق عند معارضة أي قانون للمطالب الكردية. كذلك يعتقد الزعماء الكرد ان نتائج الاستفتاء الذي جرى في عموم كردستان يمكن استخدامه كورقة مهمة لمواجهة ضغوط الأطراف الاخرى في الحكومة المركزية التي تحاول التخفيف من سقف المطالب الكردية. فمن مجموع ١٩٩٨٠٦١٠ شخص اشتركوا في الاستفتاء صوت ١٩٧٣٤١٢ منهم لصالح حق تقرير المصير (الاستقلال)، في حين صوت ١٩٨٧٧ فقط لصالح البقاء ضمن العراق(٧٢). لكن هذا لا يمنع من وجود مخاوف كردية في خصوص مستقبل دستور العراق الدائم، ففي حال صدوره سيعرض على الاستفتاء ليبدي العراقيون رأيهم فيه. واية مطالب كردية مبالغ بها ستواجه حتماً بالرفض من جانب اغلبية العراقيين(٧٣). غير ان معظم التحالفات الرئيسة بعد الانتخابات لا ترغب في ابعاد الكرد عن العملية السياسية، فالطرفان الشيعيان الديني والعلماني يدركان ان خطوة من هذا القبيل سيدفع الكرد باتجاه صفوف المعارضة، وهذا يجعلهم قريبين من السنة الذين قاطع معظمهم الانتخابات(٧٤). وسيساهم هذا الامر في تأجيج الوضع الداخلي العراقي والعودة بالبلاد من جديد إلى دوامة العنف والفوضى السياسية والأمنية.

تركيا ـ الولايات المتحدة والمعادلة الكردية

شكلت الحرب الأميركية على العراق محطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي. وكانت لها تأثيراتها وتداعياتها على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق، وفي العلاقة مع الولايات المتحدة، وعلى الدور التركي في الشرق الاوسط، والصلات مع الإتحاد الأوروبي(٧٥). فان قرار تركيا بعدم المشاركة في الحرب، ارغم الولايات المتحدة على خوض اختبار عسكري حيٍّ وصعب من دون تركيا. ونجاح الولايات المتحدة في هذا الاختبار شكل ضربة قوية للقيمة العسكرية لتركيا بالنسبة إلى السياسات الأميركية، وافقدها اهميتها التي كانت جوهر العلاقات التركية ـ الأميركية في التسعينات(٧٦). لقد كان هناك عنصر الخطأ في التقدير من جانب انقرة في خلال المفاوضات مع الولايات المتحدة من كلا الطرفين، الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية التركية ايضاً، فكلاهما اعتقد بان الولايات المتحدة لا تملك أي خيار، وهذا سيجبرها على الاقرار بما تطلبه انقرة التي بالغت كثيراً في استحقاقات المشاركة في الحرب إلى جانب

(٧١) المصدر نفسه؛ صبري طه رابيه، اللجنة العليا لتطبيع اوضاع كركوك بدون الدستور لا تعد دستورية، "شبكة اخبار العراق للجميع"، ٢٠٠٥/٢/٧.

(٧٢) هاولاتي، ٢٠٠٥/٢/١٦.

(٧٣) ابو بكر احمد سليمان، اين سيتجه المستقبل السياسي لكردستان في الدستور الدائم للعراق، هاولاتي، ٢٠٠٥/٢/١٦.

(٧٤) "الكرد وورقة كركوك"، القدس العربي، ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٥.

(٧٥) محمد نور الدين، احتلال العراق وتداعياته...، ص٤٢٧ .

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) Park , *Op. Cit.*, P. 9 .

الولايات المتحدة الأميركية(٧٧). فشل انقرة في ادراك أن واشنطن سوف تلجأ إلى خيارات بديلة جعل الجيش والعناصر المدنية في الحكومة التركية تبالغان في تأكيد دورهما، وهذا ما كلف تركيا في نهاية المطاف الكثير من الخسائر على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي(٧٨). وبعد الحرب عاشت انقرة ما يشبه مرحلة "الصدمة" حيث انتهت الحرب في العراق إلى متغيرات استراتيجية كبيرة ومعادلات جديدة اقليمية ودولية، وكانت تركيا احدى القوى الاكثر تأثراً بهذه المتغيرات، حيث الصدع الخطير غير المسبوق في العلاقات مع الحليف الأميركي، والذي حاولت تركيا ترميمه بالموافقة على ارسال قوات عسكرية إلى العراق للمساعدة في حفظ الأمن في العراق إلى جانب القوات متعددة الجنسية(٧٩). نبعت الخطوة التركية من تقدير مفاده ان تركيا ستضمن بذلك مصالحها العليا من ثلاث زوايا: الاولى المساهمة في ترميم العلاقات التركية مع الولايات المتحدة. والثانية: ان تضمن تركيا لنفسها حصة كبيرة في اعادة اعمار العراق، و"دورها في أية سلطة ستقوم في العراق". والثالثة: تعزيز نفوذ تركيا الأقليمي والدولي عبر وجود قوات تركية عند باب الخليج العربي. كما ان للمؤسسة العسكرية مصلحة خاصة في ذلك بعدما وجه لها بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأميركي، واحد المؤثرين الرئيسين في ادارة بوش نقداً لاذعاً لها، عندما اشار إلى ان الجيش التركي لم يقم بدوره الريادي التقليدي، ولم يقدم اشارة قوية تدفع البرلمان للموافقة على نشر القوات الأميركية، ما عده البعض حينذاك اشارة لرفع الغطاء الأميركي عن المؤسسة العسكرية التركية. اما تحمس قادة حزب العدالة والتنمية، فيعود إلى تقديرات الحزب بانه يحظى بدعم الإدارة الأميركية كونه يمثل الاسلام المعتدل في وقت تعرضت فيه صورة الولايات المتحدة لكثير من التشويش من جراء حربها على الارهاب، واعتبر الحزب ان الخلاف مع الولايات المتحدة كان خلافاً بين المؤسستين العسكريتين في كلا البلدين. وان الحكومة الأميركية تراه شريكاً معتدلاً خطا خطوات متقدمة على طريق الإتحاد الاوربي(٨٠).

الاندفاع التركي تجاه ارسال قواتها إلى العراق انطلق من اتجاهين يصبان في نهاية المطاف في مجرى المصالح التركية، والنيات التركية إزاء العراق. الاول تجاوز الازمة الصامتة التي نشبت بين تركيا والولايات المتحدة بعد رفض البرلمان التركي فتح الجبهة الشمالية في اثناء الحرب الأميركية على العراق، والحزم الذي عده الاتراك غير مبرراً، والذي تعاملت به القوات الأميركية في العراق مع حادثين كان طرفاها ضباطاً وجنوداً اتراك في العراق، اعتبر رسالة مبطنة تعبر عن الاستياء الأميركي من الموقف التركي ازاء المشاركة في الحرب ضد العراق. الحادثة الاولى كانت في اواخر شهر نيسان/ابريل عام ٢٠٠٣، عندما تم اعتقال ضباط وجنود من القوات الخاصة التركية الموجودة اصلاً في كركوك بتهمة الاعداد لتفجيرات وعمليات اغتيال في مدينة كركوك. والثانية في بداية شهر

(٧٨) *Ibid.*
(٧٩) عبد العظيم محمود حنفي، المصدر السابق.
(٨٠) المصدر نفسه.

حزيران/يونيو من العام نفسه، حينما بادرت القوات الأميركية إلى اعتقال جنودٍ من القوات التركية الخاصة المتمركزة في مدينة السليمانية بالتهمة نفسها. وعدت المؤسسة العسكرية التركية اسلوب الاعتقال والتهم الموجهة لمنتسبيها اهانة واثارة لحساسيات تركية داخلية(٨١). اما الاتجاه الثاني الذي انطلقت منه المصلحة التركية في ارسال قواتها إلى العراق، فهو سعي تركيا الحثيث لان يكون لها وجود حقيقي في المشهد السياسي الذي يتشكل حالياً في احدى اهم البلدان في جوارها الجغرافي. فالحرب الاخيرة افرزت واقعاً سياسياً جديداً في العراق، يتناقض مع المصالح التركية وخياراتها السياسية التي حددتها تلك المصالح في مرحلة ما قبل الحرب. فالاتراك لا ينظرون بارتياح إلى التركيبة السياسية الحاكمة في العراق الذي يهيمن عليه الشيعة، والكرد خصوم تركيا التقليديين. ثم ان العراق بواقعه السياسي والاستراتيجي الجديد يمثل احد افضل الخيارات الإستراتيجية بالنسبة إلى واشنطن لتنفيذ سياساتها في الشرق الاوسط، وفي هذا تقليص لدور الحليف التركي وأهميته والذي كان لوقت طويل احد الرهانات الإستراتيجية الأميركية الثابتة في المنطقة. ويمكن رؤية نيات تركيا وراء ارسال قواتها إلى العراق من خلال الاماكن التي كان من المفترض ان تستقر فيها تلك القوات، والتي كانت تشمل المنطقة الممتدة من الحدود التركية، وبالتحديد شمال غرب العراق ونزولاً إلى بغداد على امتداد مسافة ثلاثين الف كيلومتر مربع في منطقة تشمل الموصل وكركوك والسليمانية، أي في منطقة النفط الغنية، ومن اللافت للنظر ان تركيا اقترحت ان تكون قيادة هذه القوات متمركزة في تكريت، وليس في كركوك(٨٢). الوجود التركي في هذه المنطقة ايضاً كان سيضع الأقليم الكردي تحت كماشة القوات التركية، وهي على اهبة الاستعداد للتحرك لقطع الطريق على الكرد اذا ما فكروا في تجاوز مطالب حكم ذاتي محدود، او شكل من اشكال الإدارة المدنية، وهي اقصى ما يمكن ان تتحمله انقرة من وجهة نظر الزعماء الاتراك. يضاف إلى ذلك ان هذه المنطقة تضم الجيوب التركمانية الممتدة عبر الموصل وكركوك، وهي ورقة تناور بها الكرد من جهة والحكومة المركزية في بغداد من جهة اخرى. ومع ان الاحلام التركية بتواجد عسكري في العراق قد تحطمت على صخرة الرفض العراقي، والكردي بالتحديد، لدخول هذه القوات، والذي وصل حد تهديد الزعماء الكرد بمواجهة عسكرية معها اذا ما دخلت إلى الاراضي العراقية، فان ذلك لم يمنع انقرة من البحث عن حلفاء اقليميين ينظرون بقلق إلى الوضع الجديد في العراق، وتصاعد الدور الكردي في الحياة السياسية العراقية. ان المعادلة الكردية ظلت عنصراً ثابتاً ومهماً في تحديد اولويات السياسة التركية تجاه العراق وفي العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية. ان مستقبل العلاقات التركية ـ الأميركية، والفرص التي تهيأت للكرد في تركيا، كما هو الحال لكرد العراق انفسهم، والتوجهات السياسية لتركيا تجاه جيرانها، جميعها قيد

(٨١) صحيفة السفير، بيروت، ١٦/٤/٢٠٠٣؛ الإتحاد، ٢٠/٦/٢٠٠٣.

(٨٢) حمزة الجواهري، "الاتراك قادمون.. فأين المفر؟"، صحيفة الاتجاه الاخر، ١٨/١٠/٢٠٠٣.

المخاطرة والرهان بناء على حسابات تضع مصالحها الإستراتيجية في دائرة الضوء.

العراق وتركيا : رؤية نحو مستقبل افضل

احد اهم التداعيات للحرب على العراق بالنسبة إلى تركيا تمثل في تحول القضية الكردية التي حاولت تركيا جاهدة جعلها شأناً داخلياً ثانوياً، ومجرد مشكلة مرتبطة بملف حقوق الانسان، وحريات الفرد في تركيا، إلى قضية سياسية بدأت تأخذ ابعاداً دولية. وتركيا التي تضع عينها على الإتحاد الأوروبي تواجه ضغوطاً من الاخير الذي تخشى دوله من ابعاد ترسبات هذه القضية الشائكة التي ستتأثر خرائط ورسومات الإتحاد بها في المستقبل(٨٣). وواحدة من التداعيات الايجابية لابتعاد انقرة عن خيار الانضمام إلى الحرب مع الولايات المتحدة الأميركية، هو انها اصبحت اكثر قرباً من الإتحاد الأوروبي. وكان هذا الموقف التركي المتقاطع مع الارادة الأميركية المصرة على شن الحرب على العراق تحولاً رئيساً على طريق العلاقة التركية - الاوربية. ولم تشأ تركيا ان تفوت هذه الفرصة التاريخية، فشرعت بتقديم رزمة اصلاحات سياسية واجتماعية جديدة(٨٤).

ابتعاد تركيا عن الانجرار وراء المطلب الأميركي الملح لدخولها الحرب ومن ثم تراجعها عن ارسال قواتها إلى العراق استجابة للارادة الشعبية العراقية، قرّب تركيا من خياراتها العربية والاسلامية، فشهدت علاقاتها انعطافاً واضحاً مع دول جوارها الجغرافي، وافتراقاً ملحوظًا عن السياسات الاسرائيلية تجاه العراق والشرق الاوسط، وأزال حاجزاً شعورياً اختزنته الذاكرة الجمعية العربية نتيجة تراكمات حقب تاريخية طويلة من علاقات الشد والتنافر بين العرب وجيرانهم الاتراك. واثبتت تركيا مرة اخرى انحيازها لخيار الديموقراطية كانموذج متميز للبلد الاسلامي الوحيد في الشرق الاوسط الذي مكن الاسلام من التعايش مع العلمانية. برنامج الاصلاحات الذي شرعت به المؤسسة السياسة في تركيا في ظل حكومة رجب طيب اردوغان لا يخفى مغزاها عن اعين المراقبين. فلأول مرة، وفي تجاوز ملحوظ للثوابت التركية التي تحددها المؤسسة العسكرية في أغلب الأحيان، تم تقديم مشروع إلى البرلمان يتضمن الغاء احد بنود قانون مكافحة الارهاب، الذي كان يتضمن الملاحقة الجنائية للسياسيين، والمعارضين بتهمة الانفصالية وتهديد وحدة التراب التركي، وكان موجهاً بالدرجة الرئيسة نحو السياسيين الكرد في تركيا. وفي هذا الاطار، جرى العفو عن عدد ملحوظ من سجناء الرأي في تركيا، من الكرد، من ابرزهم الناشطة الكردية ليلى زانا التي قضت اكثر من عشر سنوات حبيسة احدى السجون التركية. وقد امتدحت زانا في حديثها امام البرلمان الأوروبي الخطوات التركية في مجال الاصلاح، وخصوصاً في موقفها من القضية الكردية في تركيا ولكنها عدتها غير كافية وتحتاج إلى المزيد(٨٥).

كذلك اقترحت الحكومة في مشروعها إلى البرلمان الموافقة على استخدام اللغة الكردية في

(٨٣) خورشيد دلي، "تركيا: المشاركة في استقرار العراق"... ص١٢.

(٨٤) محمد نور الدين، "الديموقراطية التركية امام امتحان جديد"، صحيفة **الاتجاه الاخر**، ٢٠٠٣/٦/٢٨، ص١٤.

(٨٥) هاولاتي، ٢٠٠٤/١٠/٢٠.

محطات التلفاز المحلية، والسماح بتدريس اللغة الكردية في عدد من المدارس في الولايات الكردية في تركيا(٨٦). كما بدأت تصدر عن القادة الاتراك اشارات، وان بدت خجولة، عن القبول التركي للمطالب الكردية في العراق شريطة الحفاظ على وحدة التراب العراقي.

ان هذه الخطوات على محدوديتها، اذا ما ترافقت مع استقرار الوضع في العراق والوصول إلى حل ديموقراطي لقضية الكرد فيه، يبعد عن تركيا الهواجس المقلقة في خصوص مستقبلها السياسي، فان ذلك سيجعل من القضية الكردية في كل من العراق وتركيا، في حال استمرار الحكومة التركية بسياسة المصالحة مع مواطنيها الكرد إلى نهاية المطاف، جسراً للتعاون المستقبلي بين البلدين. فالقادة الاتراك بدأوا يدركون ان الكرد في العراق قد يكونوا بوابتهم الحقيقية إلى العراق، إلى جانب مصالحهم الاخرى، وقد يكون ذلك ايضاً بوابتهم إلى منطقة الخليج العربي المهمة اقتصادياً واستراتيجياً للمصالح التركية. فتفضيل وتعظيم المصالح التجارية وتأمين النفط يعتمدان في درجة اساسية على مقدار الأمن والاستقرار الذي ستنعم به المنطقة الكردية في كل من العراق وتركيا. فغالبية تجارة كردستان مع تركيا، ومعظم امدادات النفط والتجارة العراقية - التركية تمر عبر البوابة الكردية. وفي حال قيام حكومة في بغداد ترتبط بعلاقات تحالف وثيقة مع واشنطن، فان ذلك يقوي مركز تركيا كطريق رئيس للنفط والغاز (ترانزيت). وفي الوقت نفسه سوف تبقى الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الاكثر اهمية لانقرة كراعٍ اقتصادي وسياسي(٨٧).

واذا ما اخذنا في الاعتبار السيناريوات التي تطرح حالياً حول امكانية انضمام العراق إلى الناتو (حلف شمال الاطلسي) في ظل الامتداد الاستراتيجي للحلف في مناطق الشرق الاوسط الجنوبية، فان معنى ذلك ان كردستان العراق ستكون الباب الذي تطل منه تركيا والغرب، عبر العراق على الفناء الحلفي للحلف الذي ينظم العلاقة الأمنية والعسكرية عبر ضفتي الاطلسي بين الحليف الأميركي والشركاء الأوروبيين.

وبدورهم يدرك الكرد في العراق، كباقي اطياف الشعب العراقي، ان بقاء العراق موحداً ومستقراً، وديموقراطياً، هو المصلحة العليا للعراقيين، والطريق الامثل لتسهيل خروج المحتل من العراق، مثلما يكون ذلك في مصلحة جيران العراق ايضاً، وفي مقدمهم تركيا، لان دوائر الالتقاء بين تركيا والعراق، اكثر من نقاط الاختلاف، وهو ما اكدته دروس تجارب وخبرة السنوات المنصرمة ❑

(٨٦) محمد نور الدين، "الديموقراطية التركية امام امتحان جديد".

(٨٧) Park, *Op. Cit.* P. 9.

وجيه كوثراني

من الدولة السلطانية إلى الدولة الوطنية

حاوره :

محمد نورالدين

عفيف عثمان

وجيه كوثراني

- مؤرخ لبناني من مواليد أنصار (جنوب لبنان) في ١٩٤١/٩/١٧.
- دكتوراه من بلجيكا بإشراف الأستاذ أرموند آبل (١٩٧٤).
- أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.
- رئيس تحرير مجلة «منبر الحوار».

من مؤلفاته :

- الإتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، (١٩٧٦).
- بلاد الشام:السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطالع القرن العشرين، (١٩٨٠).
- وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ والمراسلات الفرنسية المتعلقة به، مع دراسة حول: الدولة العثمانية ونشوء الحركة العربية، (١٩٧٩).
- الخطاب السياسي والتاريخ، المسألة الثقافية في لبنان، (١٩٨٦).
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (١٩٨٩).
- الفقيه والسلطان ـ جدل السياسة والدين في إيران الصفوية ـ القاجارية والدولة العثمانية، (١٩٩٠).
- مشروع النهوض العربي: أزمة الإنتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني، (١٩٩٥).
- الدولة والخلافة في الخطاب العربي المعاصر إبّان الثورة الكمالية: رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن شهبندر، (١٩٩٦).
- التأريخ ومدارسه: مدخل إلى علم التاريخ في الغرب وعند العرب، (٢٠٠١).
- هويّات فائضة.. مواطنة منقوصة، (٢٠٠٤).

حوار

من الدولة السلطانية إلى الدولة الوطنية

شؤون الأوسط: شهد الربع الأول من القرن العشرين نهاية النموذج العثماني القائم على نظام الملل الطوائفي وظهور نموذج الدولة - الأمة على أنقاضه. فتأسست الدول الحديثة، سواء في العالم العربي أو تركيا على أساس الأيديولوجيا القومية التي كانت في جوهرها وممارستها سيادة وسيطرة العرق الواحد بكل أبعاده الإلغائية والتمييزية والإستبدادية. اليوم، بعد أكثر من نصف قرن نلاحظ إنسداد أفق، بل إنهيار هذا النموذج والعودة إلى مكونات ما قبل الدولة، أي كما لو أننا وضعنا كمجتمعات عربية ومسلمة أمام نموذجين، إما الإستبداد وإلغاء الآخر وإما الإنكفاء على الهويات الخاصة القادمة من تاريخ طويل من النزاعات الدموية، أولاً، ما الذي تغير من المرحلة العثمانية إلى مرحلة ظهور الدولة القومية لجهة نموذج الدولة المسيطرة؟

وجيه كوثراني: الحقيقة توجد مصطلحات تستخدم للتعبير عن المسار التاريخي الذي مرّ به العرب المسلمون في مطلع القرن العشرين، مصطلحات تحتاج إلى بعض التحديد من ناحية تعريفها كمفاهيم وإستيعابها وتمثلها وترجمتها كواقع وممارسة تاريخية، فأول ما يستحضرني من بين هذه المصطلحات هو مصطلح «الدولة / الأمة» وهذا التعبير العربي هو ترجمة لمفهوم غربي نشأ في مسار التاريخ الأوروبي الحديث وشكّل العنوان الرئيسي لتشكل القوميات في أوروبا وتشكل الدول الحديثة على قاعدة إنتماءاتها القومية، فهو ترجمة لتعبير أجنبي (Etat-Nation). هل هذا المصطلح الغربي الذي وجدنا له ترجمة في تعبير «دولة / أمة» ينطبق على الواقع العربي الإسلامي بما هو تاريخ وثقافة وسلوك وذهنيات وعقليات؟ هنا بدراساتي وجدت واكتشفت مفارقة، تبدو أول وهلة لغوية، ولكنها في حقيقة أمرها هي مفارقة في الثقافة السياسية. فتعبير أمة في اللغة العربية لا يؤدي معنى (Nation) باللغة الأجنبية، فكلمة أمة في سياق التراث العربي بدءاً من نص القرآن الكريم إلى الإستخدامات المختلفة في محطات التراث العربي حتى يومنا هذا، كلمة مرنة

مطاطة، وتعني أي تجمع صغير أو كبير. في المفهوم القرآني الأمة هي جماعة المسلمين، كل المسلمين، وهذا لا يعني معنى الأمة (Nation). بالمعنى القرآني هي تعبير عن جما ىة (Communauté). الأمة بالسياق القرآني وبالسياق التراثي الديني هي أمة المسلمين، هي جماعة المسلمين. وهذا مفهوم مغاير لمفهوم (Nation) الذي ارتبط إرتباطاً وثيقاً بالتراث الغربي لتشكل الدولة، بينما مفهوم الأمة في التراث الإسلامي لا يرتبط بتشكّل الدولة أبداً، الأمة تتشكل على قاعدة الإيمان واعتناق الدين، على مفهوم الجماعة الدينية، وليس بالضرورة أن تنشىء هذه الجماعة الدينية دولة لها أي أن يكون هناك تطابق وتوافق ما بين الدولة وما بين الأمة. في الغرب إرتبطت الأمة (Nation) إرتباطاً وثيقاً بالدولة. بل هناك علاقة جدلية ما بين تشكّل الدولة وتشكّل الأمة. لا يمكن الأمة أن تتشكل من دون دولة؛ ولا يمكن الدولة ان تنشأ من دون أمة، هناك علاقة جدلية مركبة ومعقدة في نشأة الدول الأمم في أوروبا وهذا ينطبق على كل الدول التي نشأت فيها دول ـ أمم. سواء التي انتقلت منها من مفهوم الإمبراطورية إلى مفهوم الدولة ـ الأمة، أو التي انتقلت من الدولة ـ المدينة (كما هو حال إيطاليا) إلى الدولة ـ الأمة. يوجد مساران في أوروبا: إنتقال من الدولة ـ المدينة إلى الدولة ـ الأمة، والتي أنتقلت من مفهوم الإمبراطورية إلى صيغة الدولة ـ الأمة (كحالة النمسا والمانيا، وفرنسا وإسبانيا). بينما في تاريخنا الإسلامي نلاحظ إنه في تراثنا يوجد الدولة السلطانية أو السلطنة، صحيح أن كلمة دولة إستخدمت لكن ليس بمعنى (Etat)، بل بمعنى تداول للأسر الحاكمة، تداول للسلطان المتغلّب. هنا أيضاً يوجد فرق لغوي ومفاهيمي بين مفهوم دولة في تراثنا العربي الإسلامي ومفهوم (Etat). أكثر من ذلك، إن الدولة (Etat) تشير بدلالاتها اللغوية الأجنبية إلى معنى الإستقرار والثبات والديمومة، بينما كلمة دولة تشير في تراثنا اللغوي والثقافي إلى التداول، إلى التغير والتحول وانتقال السلطة من أسرة إلى أسرة ومن جيلٍ إلى جيل، ففي تراثنا العربي، يمكن أن نعرّف الدولة بأنها الدولة العصبية بالمعنى الخلدوني للكلمة أو الدولة السلطانية بالمعنى الخلدوني والفقهي للكلمة. بل إن الفقهاء إستخدموا تعبير الأحكام السلطانية (الماوردي) والولاية السلطانية والدولة السلطانية، بمعنى الدولة. فالدولة في تاريخنا الإسلامي إرتبطت بركيزتين، (إذا كنا نريد الكلام عن الركائز القديمة قبل التحول) ركيزة العصبية وركيزة الدعوة الدينية. فالدولة في تراثنا العربي الإسلامي قامت على تمازج أو على تحالف ما بين العصبية والفرقة الدينية أو الدعوة الدينية، بل أكثر من ذلك، إبن خلدون الذي حلل في شكل ثاقب تشكل الدول وإنهيارها، قال إنه لا يمكن العصبية مهما قويت أن تنشىء دولة من دون دعوة دينية وقال أيضاً إن العصبية تستقوي بالدعوة الدينية، أي أن الدعوة الدينية تزيدها قوة وتبرر شرعيتها في الدولة. هذا النموذج من الدول في التاريخ الإسلامي لا يمكن أن نسميه دولة ـ أمة، لا بالمعنى الإسلامي القرآني ولا بالمعنى الأوروبي

(Etat-Nation)، بمعنى إنه لم تتشكل دولة إسلامية كاملة تعبر عن (Communauté) عن الجماعة الإسلامية كلها، إلا في لحظات سريعة وعابرة. وثم ما لبثت هذه الدولة التي نسميها دولة الخلافة أن إنقسمت إلى دول أي سلطنات وإلى ممالك واكتسبت كل هذه السلطنات والممالك شرعيتها من إدعائها إنها تطبق الشريعة، أي أنها تحمل دعوة دينية وتحمل أيضاً غلبة عصبوية سياسية، أي إنها تحمل قوة تسمح لها بممارسة السلطة التي تتلخص بأمرين رئيسيين، جباية الخراج وحماية الحدود والثغور، وهذه مسألة أيضاً نسبية، لأنه غالباً ما كانت تخترق هذه الثغور، كان يجري دائماً تحالفات بين قوى الداخل وبين قوى الخارج، كما هو الحال في مرحلة الحروب الصليبية خلال قرنين من الزمن، أو كما كان حال التجربة الإسبانية الأندلسية في فترة من الفترات.

شؤون الأوسط: تحدثْتَ عن أساسين للدولة في التاريخ الإسلامي الحديث هما العصبية والدعوى الدينية، الكل يتفق على أن أساس نشأة النموذج العثماني على سبيل المثال كان رفع راية الجهاد. والفتوحات العثمانية الأساسية كانت في أوروبا قبل أن تنتقل وتعدل مسارها وتفتح على الولايات العربية حيث كان يوجد في الأساس جماعات إسلامية ودين إسلامي. إذاً، الدعوة الدينية في مسار النموذج العثماني كانت موجودة في مراحل مختلفة، أريد أن أسأل كيف تجسد الأساس الثاني للنموذج العثماني وهو العصبية، في المسار التاريخي العثماني؟

وجيه كوثراني: الحقيقة أن النموذج العثماني خطوة متقدمة على نموذج القوة الخالصة البحتة، بمعنى أن الدولة العثمانية إنطلقت في بادىء الأمر من عصبية تركية، أسرة آل عثمان التي اعتمدت في شكل أساسي على الجند الأتراك وعلى القبيلة التركية المقاتلة. فهناك عصبية مقاتلة قوية إعتمدت عليها أسرة آل عثمان ووحدوا إنطلاقاً من هذه القبيلة القبائل التركمانية. توحدت القبائل التركمانية حول مشروع يؤكد وجود هذه العصبية التركية كمشروع سياسي وكمشروع دولة وكمشروع سلطنة. وهذا ينطبق على ما أكده إبن خلدون في نشأة الدول السلطانية. هناك عصبية مقاتلة تركية، لا شك في ذلك، لكن العصبية التركية المقاتلة إنطلقت من ثقافة دينية صوفية وثقافة دينية صوفية مرابطة. ودعاتها ومشايخها هم جزء من الصوفية المرابطة وهم ينتشرون على الثغور لحمايتها، وقد انطلقوا أيضاً من فكرة دعوة دينية، عصبية مقاتلة عسكرية وقوية، قيادتها من المشايخ الصوفية، أيضاً. إنطلقت هذه من آسيا الصغرى التي كانت مركزاً لدولة تركية سابقة هي الدولة السلجوقية، وبالتالي فإن الدولة العثمانية بهذا المعنى كانت إمتداداً للدولة السلجوقية، التي هي من العصبية الإتنية أو العرقية نفسها. العنصر الثالث والمهم والذي هو جديد نسبياً (ولا يوجد شيء جديد في المطلق) هو التوجه نحو الغرب والتأثر بالبيئة البيزنطية ـ اليونانية. وهذا ما أكسب المشروع العثماني مضموناً سياسياً وثقافياً جديداً.

إن هذا المشروع العثماني التركي القائم على عصبية وعلى جهاد وعلى صوفية في الوقت نفسه، نشأ في حلقة تجمع ما بين حضارتين إلى جانب الحضارة الثالثة الإسلامية ـ العربية. هناك في أسيا الصغرى نشأت العصبية التركية العثمانية على جسر يجمع ما بين الحضارة الفارسية والحضارة البيزنطية ـ اليونانية، وهذا هو العنصر الجديد الذي أعطى للعثمانية بعداً تميز عن أبعاد الدول السلطانية في البلدان الإسلامية القديمة. النموذج العثماني الذي بدأ يتأسس تاريخياً، جمع بين الثقافة السياسية والأدبية الفارسية. وعندما بدأت الدولة العثمانية تخترق الثغور الغربية والتي هي الثغور البيزنطية وصولاً إلى إحتلال القسطنطينية كانت الدولة العثمانية على تماس مع حضارة غنية جداً هي الحضارة اليونانية. فالدولة العثمانية أطرّت أو استوعبت ثلاثة أبعاد من حضارات آسيوية متوسطية هي الحضارة العربية ـ الإسلامية، والحضارة الفارسية والحضارة اليونانية ـ البيزنطية، وهذا عنصر مهم جديد وممكن أن يكون هو الذي ساعدها على هذه الإستمرارية الطويلة من القرن الرابع عشر الميلادي حتى مطلع القرن العشرين، ويتمثل بقدرتها على المرونة والتعامل مع ثلاث بيئات ثقافية وحضارية، البيئة البيزنطية والبيئة الفارسية والبيئة العربية والإسلامية.

هذا لا يعني أن المشروع العربي ـ الإسلامي حمل مع العثمانية مشروعاً حضارياً جديداً، هذا الأمر للنقاش بين المؤرخين وبين الباحثين، بمعنى هل استطاع المشروع العثماني أن يجدد الحضارة الإسلامية أم إنه أخذ من كل حضارة أبعاداً وعناصر تساعد على الحكم ولكن ليس على ازدهار الحضارة وتقدمها. المشروع العثماني استطاع أن يولف ما بين الأبعاد السياسية الإدارية لهذه الحضارات الثلاث، أخذ من الفرس الإدارة وأخذ من بيزنطية العمران والتجارة وعلاقات التبادل، وأخذ من العرب الشريعة، المشروع العثماني فيه شيء من التجديد لكن ليس تجديداً حضارياً متكامل الأبعاد.

شؤون الأوسط: على أنقاض النموذج العثماني قامت في المنطقة العربية دول مستقلة تحكمها أيديولوجيات قومية مثل البعث أو الناصرية أو إيديولوجيات أخرى ودول أخرى قامت على أساس العشيرة أو القبيلة، أي على أساس العرق. وقامت الدولة التركية الحديثة على أساس «هنيئاً لمن يقول أنا تركي» وكل من ينتمي إلى مواطنية تركية يقال له تركي نسبة إلى العرق وليس نسبة إلى الدولة أو الجمهورية التي إسمها تركيا. إذاً نحن أمام نموذجين قوميين، ورثا النموذج العثماني، برأيكم ما الذي تغيّر بعد إنهيار النموذج العثماني، ما الذي جاء به، هؤلاء القوميون إن كان في العالم العربي، أو في تركيا. لنبدأ بالنموذج القومي العربي: كيف تقوّمون الأسس التي قامت عليها، لنسمها مجازاً، الدولة ـ الأمة في نموذجها ـ نماذجها العربية.

وجيه كوثراني: نحن أمام أكثر من نموذجين، طبعاً يمكن الحديث عن نموذج تركي واضح

له معالم، وإلى حد ما متجانس، نموذج قومي تركي. لكن من الصعب عليّ أن اتحدث عن نموذج قومي عربي واحد، أولاً، لأنه هناك إيديولوجيات قومية عربية، إتجاهات في الإيديولوجية القومية العربية مختلفة ومتعددة. ثانياً، لأن هناك مراحل مرت بها هذه الإيديولوجيات القومية العربية، وعلى الأقل ممكن أن نشير إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الخمسينات كان يوجد إيديولوجية قومية عربية، إيديولوجية عروبية، ثم ما بعد الخمسينات أي مرحلة البعث والناصرية وغيرها. فربما من الممكن أن أتحدّث عن نموذجين عربيين في مرحلتين عربيتين، وممكن أن نتحدث عن مرحلتين عربيتين في كل منها ربما نموذج أو أكثر وهذه طبعاً تتطلب درساً معمّقاً ومستفيضاً لدراسة شتى أشكال التعبيرات القومية على مستوى المنطقة العربية، ففي المشرق شيء وفي المغرب شيء آخر، في المشرق المتوسطي شيء وفي مصر والجزيرة العربية شيء آخر. ليس لدينا نموذج واحد في الإيديولوجية القومية العربية، لدينا نماذج بسبب إختلاف وتمايز الدوائر العربية داخل ما نسميه العالم العربي أو الوطن العربي على حد تعبير القوميين، يوجد لدينا دوائر. دائرة الجزيرة العربية ودائرة الهلال الخصيب أو بلاد الشام ودائرة مصر ودائرة شمال أفريقيا، ولكل من هذه الدوائر خصوصياتها التي نشاهدها في تاريخ ما بعد إنهيار الدولة العثمانية التي تفضلتم بالحديث عنها. أنا أبدأ بمداخلة شفوية يصعب عليّ أن أحدد نقطة البداية لكن لأبدأ بالنموذج التركي الكمالي وبالنموذج العربي المشرقي الذي كان على تماس مباشر كما تعرفون بالنموذج الكمالي التركي. على تماس جغرافي، وعلى تماس ثقافي وإيديولوجي، طبعاً الذي فجر الدولة العثمانية عوامل مختلفة منها وجود الدولة العثمانية كدولة سلطانية حاول الإصلاحيون والنخب فيها، سواء الأتراك منهم أو العرب الحفاظ عليها. وكانوا يتعاونون وكانوا يأتلفون، يحاولون أن يقوموا بعمل مشترك عبر أحزاب وجمعيات مشتركة، الدولة العثمانية عجزت أن تتحول وفق قرار هذه النخب وتطلعات هذه النخب من دولة سلطانية إلى دولة وطنية أو إلى دولة - أمة. دولة دستورية ضمن دولة - وطن، هذا المشروع فشل، وفشله لا يمكن ان نتكلم عن أسبابه الآن، لأن الدولة السلطانية العثمانية كانت مزيجاً كما تعرفون من إتنيات وأديان ومذاهب. فيصعب في عصر سادت فيه فكرة القوميات وثقافتها أن تتحول دولة متعددة القومية ومتعددة الدين، متعددة المذهب أن تتحول إلى دولة - وطن أو إلى دولة - أمة. هذا سبب بنيوي، تضاف إلى هذا السبب البنيوي الداخلي عناصر كثيرة، مثل المشاريع الإستقلالية الإنفصالية عند الإتنيات التي تحميها الدولة العثمانية والمشاريع الغربية التقسيمية التي كانت تبحث عن مناطق نفوذ لتقسيم تركيا أو ما يسمى انذاك «الرجل المريض». كل هذه أسباب أفشلت أو جعلت من المشروع النخبوي العثماني العربي التركي، مشروعاً طوباوياً غير قابل للتحقق في التاريخ وفي الواقع. الذي حصل بعد أزمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أن النخبة

التركية بقيادة مصطفى كمال إستطاعت أن تنقذ ما يمكن إنقاذه في التخلي عن فكرة المشروع العثماني والإكتفاء ببناء دولة ـ أمة على النموذج الغربي قوامه الدولة التركية أو الجمهورية التركية، والمسار معروف لدى الباحثين في التاريخ والمتابعين لهذا الموضوع. كيف استطاع مصطفى كمال أن يؤسس عبر مؤتمر أنقرة بعد أن انتصر على اليونانيين وعلى تدخل الحلفاء في كيليكيا واستطاع أن يوحد الأتراك حول هذا الموضوع بإختصار، وعلى قاعدة تخليه عن فكرة الدولة العثمانية وعن ممتلكاتها وعن إرثها أيضاً كثقافة دولة عصبية، كثقافة خلافة وسلطنة، ولجأ إلى الفصل ما بين مفهوم السلطنة ومفهوم الخلافة، وقام بإلغاء الخلافة في معاهدة (لوزان). واستطاع النموذج التركي أن يكمل مسيرته، هنا تتعدد الآراء حول أسباب نجاح مصطفى كمال في تحقيق هذا المشروع، وتتعدد الآراء حول الجواب. هناك فرضيات عديدة، والفرضية التي يحبذها المؤرخون الأتراك أنه كان في ذاك العصر النموذج القومي، النموذج السائد الذي ينبغي أن ينتصر، وهذا النموذج صفاته وعوامله وعناصره تتوافر في هذه البيئة التركية. وكما تعرفون بدأ مُنظرون قوميون أتراك، يُنظِرون للتاريخ التركي لا للتاريخ العثماني. وحصل هذا الفصل ما بين التاريخ العثماني وما بين التاريخ التركي. أيضاً هناك عنصر آخر تشدد عليه النخب التركية، هو علمنة الدولة والمجتمع. هذا عنصر أيضاً من عناصر إنتصار المشروع وعنصر ثالث، هو التحالف مع الغرب. معاهدة لوزان كانت تسوية مع الغرب لهذا المشروع، والعمل على إنجاحه. ثمة مجموعة من العناصر كوّنت المشروع التركي ولا يمكن فصل نقطة عن نقطة، ربما ستكون هناك أسباب أخرى لا نستحضرها الآن. لكن إنطلق المشروع التركي ونجح نسبياً بينما الواقع العربي المشرقي الذي كان محكوماً إلى الدولة العثمانية، كان عبارة عن ولايات عثمانية. لم يكن هناك تجانس قومي، كما هو حال التجانس التركي، لم يكن هناك دولة مركزية، كما كان حال الواقع التركي، الدولة العثمانية مركزها اسطنبول. أيضاً النخب التركية، على عكس ما يعتقد القوميون العرب، كانت أكثر حداثةً وتطوراً ومعرفة بالغرب من النخب العربية، النخب العربية معرفتها كانت محدودة ومستجدة بدءاً من الربع الأول في القرن التاسع عشر، بينما النخب التركية كانت على تماس مع الغرب عبر القناصل وعبر التجار وعبر الأناضول وعبر العلاقات المتوسطية. هذه النخب منذ القرن السابع عشر كانت على تماس مع النهضة الغربية الحديثة بينما في الوضع العربي لم تكن الحداثة كمشروع ثقافي وسياسي قد دخلت إلا بحدود هذه النخب، كانت هامشية بالنسبة إلى المجتمع العربي وبالنسبة إلى الشعب، هذه سمة من سمات الواقع العربي المشرقي. سمة ثانية أن السياسات الغربية التي كانت تبحث عن مناطق نفوذ كانت حاضرة في الواقع العربي كمشاريع احتلال. في حين في تركيا كانت السياسات الغربية حاضرة بمعنى الإحتضان أو التحالف مع مصطفى كمال. أتى المشروع التركي في سياق

تأسيس دول في النظام الدولي الجديد، الذي أنشأته عصبة الأمم. كان المشروع التركي، متحالفاً مع الغرب، لكنه أيضاً له حساباته الخاصة التي تهدف إلى دولة ذات سيادة واستقلال. بينما في المشرق العربي هناك مشاريع احتلال للمنطقة، ومشاريع وضع دول تحت الوصاية وتحت الإنتدابات الغربية. إضافة إلى ذلك، لم يكن هناك مشكلة في تأسيس دول قطرية آنذاك، لأنه لم يكن هناك نموذج قومي عربي وإن كان هناك مشروع الشريف حسين أو مشروع فيصل، لكن هذا المشروع القومي العربي، المشروع الوحدوي لم يكن قوياً ونافذاً ومعبئاً له، كالمشروع القومي التركي. كان نخبوياً وحتى النخب العربية كانت منقسمة، كان هناك نخب سورية انتظمت في مشروع دولة سورية، ونخب عراقية انتظمت في مشروع دولة عراقية... الخ. النخب العربية لم تكن آنذاك في العشرينات صاحبة مشروع قومي عربي قوي واسع. فعندما حضرت السياسات الغربية انتظمت هذه النخب العربية في مشاريع دول. إذاً، لم يكن لدينا مشروع قومي قادر على فرض نفسه على الغرب. لأن مصطفى كمال، صحيح أنه تحالف مع الغرب لكنه فرض نفسه بالقوة، أذكر قول للجنرال غورو أشار إليه في أحد الكتب عندما تخلى عن كيليكيا لأتاتورك، عام ١٩١٩، وإنها ليست جزءاً من سوريا ليأخذها مصطفى كمال، ليفرغ لإحتلال دمشق، ليتفرغ للسيطرة على الداخل السوري، فاعترضته غرف التجارة في فرنسا وخصوصاً غرفة تجارة ليون، كيف تتخلى عن كيليكيا؟ فأجاب الجنرال غورو، بأن الأتراك ليسوا عرباً «الأتراك أكثر جدية من العرب» (il sont plus sérieux)، لذلك لم يكن يريد الدخول في صراع معهم، هذا مثل على أن أتاتورك فرض نفسه وانتصر في هذا النموذج، بينما النخب العربية توزعت وتفرقت، لا أريد أن أشدد على مسألة التجزئة الإستعمارية. أصبحت إيديولوجية أكثر مما هي تفكيك للواقع، تقاطعت السياسات الغربية مع مشاريع نخب عربية وأفضل أن أقول اليوم، تقاطعت السياسات الغربية في المنطقة مع مشاريع نخب عربية تريد أن تؤسس دولاً قطرية، لبنان، سوريا، الأردن، العراق، وهذا حصل في التاريخ وتطور وأصبحت هذه الدول أمراً واقعاً وجزءاً من النظام الإقليمي العربي لاحقاً، وجزءاً أيضاً من النظام الدولي في الأمم المتحدة، فهذه الدول اكتسبت شرعيتها تاريخياً، لكن العنصر المشوش على المشروع العربي سواء كان يطمح لتحقيق وحدة أو لتحقيق دول كيانية مستقلة، العنصر المعكر والمشوش هو وعد بلفور. المشروع الصهيوني أربك فعلاً تشكل دول قطرية دستورية في المنطقة العربية وفي المشرق العربي.

شؤون الأوسط: إن نجاح التجربة الاتاتوركية قام على عناصر عدة من ضمنها أنه كان مشروعاً حضارياً غربي التوجه في الأساس، بل وجزءاً من المشروع الغربي، ما يلفت النظر أنه في الأساس كان يوجد في تركيا دولة هي وريثة الدولة العثمانية، مركز الدولة العثمانية كان في تركيا (اسطنبول)، وبالتالي الدولة التركية الحديثة

كانت إمتداداً لوجود دولة في المرحلة السابقة بخلاف المناطق العربية. أنت تحدثت عن نخب تركية كانت أكثر دراية وفهم للمشروع أو ربما للمنهاج التاريخي من النخب العربية. لكن هؤلاء المثقفين العرب كانوا مثل النخب التركية على دراية وفهم بحقيقة الحداثة في الغرب، وفي الوقت نفسه يفتقدون وجود دولة. ففي المنطقة العربية عندما ذهبت الدولة العثمانية وجد العرب أنفسهم من دون دولة، المشكلة التي واجهها المجتمع العربي والنخب العربية إنهم إنتقلوا من سيطرة مباشرة إلى سيطرة أخرى، لم يعرفوا معنى الدولة التي هم أسيادها وأصحابها في المرحلة التي تلت انهيار الدولة العثمانية ومن مرحلة الإستعمار التي استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. برأيكم، كم كان أثر الخارج في منع نشوء الدولة؟

وجيه كوثراني: تعقيباً أود أن أشير، أنني أفضل في الحديث عن المرحلة العثمانية بالقول إننا كنا أطرافاً، ولم نكن مركزاً. وإن كانت منطقتنا العربية غير مشاركة مشاركة فعلية في مراكز السلطة، لا في مرحلة المفهوم العصباني للدولة أي في مرحلة الصيغة العصبانية للدولة، ولا في مرحلة التنظيمات والإصلاح العثماني، حتى في مرحلة الإصلاح الإداري العثماني استبعدت النخب العربية عن البرلمان وعن الإدارة، هامشية النخب العربية تفسّر إلى حد، أو تشكّل عنصراً من عناصر التفسير، أن هذه النخب العربية لم تستطع أن تستوعب مفهوم دولة حديثة كما استوعبتها النخب التركية وكجزء من هذا الموضوع ممكن إستحضار التنظيمات العثمانية. التنظيمات العثمانية كان لها علاقة مهمة جداً بمشروع أتاتورك، يقول (برنار لويس) الذي تابع هذا الموضوع إن مصطفى كمال نجح بسبب إرتكازه إلى قاعدة هذه الحداثة التي أدخلتها التنظيمات العثمانية في تركيا الحديثة. موقف العرب من التنظيمات العثمانية كان موقفاً غير مرحب، حتى النخب العربية الحديثة، وخصوصاً الأعيان منهم، وأصحاب الأراضي والبكاوات تعاملوا مع التنظيمات تعاملاً براغماتياً، حاولو أن يوظفوا التنظيمات العثمانية في الولايات العربية توظيفاً مصلحياً، لمصالحهم الخاصة كأعيان، وهذا شرحته مطولاً مع أمثلة في كتاب **السلطة والمجتمع في بلاد الشام**. النخب العربية المتمثلة بالأعيان والبورجوازية المالية الجديدة حاولت أن توظف الإصلاحات العثمانية مثل مجالس الإدارة والبلديات... الخ. لمصالحها الشخصية، فأصبح يوجد نوع من حلف ما بين ثلاثة عناصر في السلطة الإدارة والأرض والمال. صار الأعيان يدخلون في الإدارة ليوظفوا السلطة الإدارية في حماية الأرض وتراكم المال للإثراء، وهذا سيكون عنصراً أساسياً وربما بنيوياً داخلياً، لا في فشل وحدة العرب فحسب بل في فشل مشروع بناء الدولة القطرية في الداخل في ما بعد العشرينات. ننتقل إلى العشرينات، في العشرينات كان للدستور العثماني تأثيره، لأن النخب العربية صحيح لها بعض سلبياتها، لكن لها كثير من الإيجابيات. إن هذه النخب العربية تأثرت بالثقافة

الدستورية العثمانية، وبالنضال الدستوري العثماني، وبالدستور ١٩٠٨، هذه نخب مخضرمة عاشت مرحلة النضال من أجل الدستور العثماني، ثم انتقلت إلى بناء دولها القطرية العربية، على قاعدة الدستور. ودساتير العشرينات، التي نشأت في كل من العراق وسوريا ولبنان ومصر، تعبر عن حال الإنتقال من المرحلة الدستورية العثمانية إلى المراحل الدستورية العربية في المشرق العربي. هذا إنجاز عظيم لو استطاعت النخب العربية أن تحميه، أن تحمي هذا الإنجاز والذي هو إنجاز دساتير العشرينات التي أنشأت برلمانات، التي أطلقت حرية الصحافة، التي أطلقت أحزاب، واستمرت هذه الأحزاب طوال فترة العشرينات والثلاثينات والأربعينات، رغم بعض الخلل وبعض الإضطرابات التي حصلت، إلا أنه لا بد أن نعيد النظر، في التأريخ إلى هذه المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الليبرالية الدستورية العربية. المفروض من المثقفين، أن يخرجوا من قصة أن هذه النخب فشلت في تحقيق الوحدة العربية، في حال حاولت هذه الدول أن تؤسس دولاً قطرية وحاولت أن تؤسس دولاً قطرية على قاعدة دساتير مهمة جداً، فينبغي أن نبحث عن سبب الفشل لا في شعار «سايكس بيكو» وإنما في الجواب عن سؤال لماذا فشلت هذه النخب العربية في إنجاح الدولة الدستورية؟ لماذا لم تنجح الدولة الدستورية العربية وأوصلتنا إلى مأزق التجارب، ومأزق الإنقلاب العسكري الذي أطلق مرحلة جديدة من الفكر القومي: الذي هو مشروع الدولة ـ الأمة، أو مشروع الدولة القومية العربية، أو مشروع الدولة الواحدة الدمجية. وهنا إنتقلنا من **سياسات الأعيان** التي استثمرت التنظيمات العثمانية سابقاً كما استثمرت الدستور، (لأنها فهمت الدستور على أنه غلبة في البرلمان، غلبة في الإدارة، إحتكار)، إلى **سياسات العساكر**، وعدنا إلى مفهوم جديد من الدولة السلطانية الذي هو نموذج الدولة القومية العربية الذي بشرت به الناصرية وحزب البعث والذي في رأيي هو إعادة إنتاج لمفهوم الدولة السلطانية في التاريخ الإسلامي، والذي هو دولة التغلب، قامت الدولة القومية العربية على العصبية القومية، القائمة على الفكر الواحد والعصبوية وإلغاء التعدد في المجتمع العربي، في حين أنه يجب أن ننصف النخب العربية ما قبل الخمسينات والتي كنا نطلق عليها أيام شبابنا بالرجعية العربية هذه على الأقل كانت تؤمن بالتعدد، كانت تؤمن بأنه يوجد أكراد ومذاهب وأديان، ويوجد تعدد ديني وتعدد أفكار وضعية وتعدد أحزاب وصحافة.

شؤون الأوسط: انت ذكرت شيئاً مهماً، أنه في مرحلة العشرينات والثلاثينات، مرحلة الدساتير التي تحدثت عنها، كانت فعلاً مرحلة إنتاج الفكر العربي المعاصر والممارسة السياسية المعاصرة والتي هي مشروع الأحزاب السياسية الأساسية في العالم العربي، ومشروع نشوء البرلمانات. لقد فشلت هذه النخب ولم تقدر أن تنشيء دولة حديثة، بل وضعتنا أمام نظام الإنقلابات العسكرية. بعد الحرب العالمية الأولى لم

تكن هناك دولة مستقلة بالمعنى الكامل للكلمة، سواء في العراق أو مصر أو سوريا. هل كان يمكن لهذه النخب أن تنجح، في ظلّ السيطرة الإستعمارية المباشرة أو الوصاية المباشرة، أو الهيمنة غير المباشرة في خلق دولة حديثة؟

وجيه كوثراني: أنا لا أحب أن أكون حكماً في التاريخ، فالتاريخ ملتبس. التاريخ فيه كثير من الغموض، التاريخ لم يكن واضحاً كما هي حركة الواقع، ترجح فيها إحتمالات حركة الواقع السياسي وعلم السياسة يرجح الإحتمالات. كذلك هو حال المؤرخ، والتاريخ لا يقل غموضاً عن حركة الواقع الراهن، فالتاريخ الغامض لا ينقل، لذلك أحاول أن أشير إلى احتمالات وترجيحات أكثر من يقينيات. لا يقين في البحث التاريخي، طبعاً، التاريخ لا يمكن إعادة تركيبه بلفظة (لو)، التاريخ حصل وحصل وفقاً لمسارات وأسباب. فحصر السببية في النخب قد يظلم النخب. هذه النخب لها سلبيات، لكن طبعاً لها إيجابيات أقرأها في ثقافتها الدستورية وممارساتها، المنفتحة على المجتمع وإنفتاحها على الثقافات والحضارات. يكفي أن نشير إلى التجربة المصرية خلال المرحلة الملكية كم أنجبت من الكتاب الكبار، وكم انجبت من التيارات السياسية المتقدمة في مصر، فهذه لا بد أن نسجلها، يوجد عنصران أريد أن أشير إليهم كمقدمة للمحور الثاني، عاملان ساهما في إيصالنا إلى فترة الخمسينات في شكل الإنقلابات العسكرية: **إنتصار الفكر الواحد**، وهو الفكر القومي العربي. يوجد عنوانان، عنوان أضعه تحت مصطلح الثقافة العربية، أو الذهنية أي ذهنيات وعقليات السياسة العربية وأقصد الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، عند المتعلم وعند غير المتعلم، التي هي نوع من عقلية وذهنية وطريقة سلوك وطريقة تعبير وطريقة رؤية للحياة وللناس وللسلطة وللدولة، هذا ما أقصده بالثقافة السياسية العربية. والعنصر الثاني هو السياسات الغربية بما فيها سايكس بيكو ووعد بلفور والصهيونية، قضية فلسطين نتاج من السياسات الغربية والصهيونية، يوجد علاقة جدلية بين هذين العاملين، لا نقدر أن نفصلهم عن بعضهم. فالثقافة السياسية العربية والإسلامية السائدة كانت تحمل ثابتاً من الثوابت في العقل العربي وفي التفكير العربي. الثابت أن مجتمعاتنا في علاقتها بالسلطة، هي مجتمعات رعوية. يوجد شيء ثقافي متضمن في الثقافة السياسية العربية، هو **الثقافة الرعوية**. فنحن تعودنا دائماً أن نكون رعية سلطان، فمفهوم الرعية بقي سائداً ولم تخلق الدساتير العربية مواطناً، الدساتير العربية تتطلب أيضاً ثقافة دستورية، والثقافة الدستورية تقوم في شكل أساسي على ثقافة المواطن، حين يتحول إبن الرعية إلى مواطن فرد مستقل يملك تفكيره الخاص به، يتأثر بالآخر لكن يعيد النظر في هذا التفكير وينتج موقفاً مستقلاً، لكن ثقافتنا السياسية العربية التي سادت لدى النخب، ولدى الناس العاديين، هي ثقافة رعويين. نحن رعية نحتاج إلى راعي، نحتاج إلى سلطان. العلاقة بقيت، أصبح هناك تحول في القيادة والمؤسسات ولكن

لم يحصل تحول في الثقافة السياسية العربية، في الذهنيات والعقليات والسلوك نبقي سلوكنا سلوك رعية، وهذه الثقافة الرعوية هي التي أوصلتنا اليوم إلى ما يسميه علماء الإجتماع السياسي بنظام الزبائنية، وظيفة الحاكم في الذهن العربي أن يخدم على مستوى الفرد والجماعة، هذا مغروس في النظام الرعوي العصباني. العصبية تقوم أيضاً على المنفعة وليست على الدم فقط، الثقافة الرعوية العربية تكرست في تشكل المذاهب سياسياً وتشكل الطوائف سياسياً وتشكل القبائل سياسياً. فالنظام الرعوي العصباني جدد نفسه في ظل النظام الدستوري الجديد. لنسترجع تجارب غيرنا، لنعود إلى التجربة اليابانية، كان يوجد فيها أيضاً إقطاعات، وجماعة الفرسان (الساموراي) مسيطرون على فلاحيهم في نظام شبه حديد وعبودي، وحصل أن الفرسان في اليابان دخلوا في نظام التعليم وفي نظام الحداثة، وبدأت تتغير الذهنيات في سرعة هائلة في اليابان، مع أن الحداثة دخلت إلى مصر وإلى اليابان في الوقت نفسه. هناك بسرعة حصل إنقلاب، صحيح أنهم حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم، لكن حصل إنقلاب بمفهوم العلاقة بالسلطة. لماذا، لأنه حصل تعليم كثيف ومباشر في شكل عام إنخرطت فيه كل القوى اليابانية: الساموراي، والفلاحين... هنا مسؤولية من؟ مسؤولية المجتمع أم مسؤولية الحاكم، أم مسؤولية الإثنين؟ في رأيي مسؤولية الإثنين. في اليابان، من الإمبراطور حتى الساموراي دخلوا في خضم التعليم والتثقيف. أحد الكتاب الفرنسيين، وهو الآن برفيت، يقول في كتاب له: إن أحد الكتاب اليابانيين (مثل محمد عبده في مصر)، ألف كتاباً في **الحضّ على التعلم**. تعلم ماذا؟ تعلم العلوم الفيزيائية الطبيعية والعلوم الإجتماعية. فهذا الكتاب طُبع منه أول طبعة سنة ١٨٧٥ مليون نسخة، ثم خلال عشرين سنة طبع منه نحو ٦ ملايين نسخة بمعنى أن هناك ٦ ملايين ياباني قرأوا هذا الكتاب، هو يعطي مثلاً، كيف كان هناك عطش على التعلم في اليابان، فمنذ مطالع القرن العشرين قُضَي على الأمية في اليابان، هنا نستحضر عنصري الثقافة والقراءة، الثقافة والتثقيف والتربية والتعليم، نحن مع كل هذه الإنجازات التي حققتها الهيكلية الحضارية، الهياكل والمؤسسات لا تزال هناك نسبة أمية عالية، نحو ٧٠ مليون. هذا الشيء يذكرني بمشروع طه حسين، كان واعياً جداً لهذه المشكلة، عندما إستلم طه حسين وزارة التعليم بمصر، وضع خطة للقضاء على الأميّة، تعميم وإلزامية التعليم ومجانيته لكل مصر. فالتعليم في مرحلة ما قبل الخمسينات كان مفتاحاً أساسياً لتجاوز هذا المفهوم الرعوي، هذا المفهوم العصباني في علاقتنا بالسلطة. إذا استشهدنا بالنهضة الأوروبية الحديثة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كيف يحدد مثقفو أو مفكرو الأنوار الرأي العام، الرأي العام يتحدد بالجمهور القارئ وليس الشارع. الشارع في تراثنا كانوا يسمونه الغوغاء والعامة والعوام، هذا في ما يخص الثقافة السياسية للعرب. الآن من المسؤول عنها؟ هل هو المجتمع، المجتمع بثقافته ممانع

لهذه الحداثة، لدي الكثير من الأسئلة تستوقفني. ففي الوقت الذي كانوا يريدون اجراء حجر صحي، كان يلزمهم فتوى إذا كان ذلك حلالاً أم حراماً، عندما كانوا يريدون ان يعلموا في دمشق الجغرافيا والفيزياء كانوا يتجادلون إذا كان ذلك حلالاً أم حراماً. في اليابان كان العكس، كانوا يحضون الساموراي والكهنة على التعلم، تعلموا من الغرب. مجتمعنا ممانع ثقافياً لما هو في مصلحته، هنا تتوسع المسؤوليات على الحكام والمثقفين والفقهاء في صورة خاصة، هذا جانب بنيوي داخلي، شددت عليه في آخر كتاب من كتبي هو المأزق الثقافي العربي، بالمعنى الإتني للكلمة.

شؤون الأوسط: التجربة اليابانية أيضاً كانت نوعاً من المثال للتجربة التركية التي بدأت مع أتاتورك، ربما تكلمت عن الناحية التعليمية، وهو أساس لا بد منه من أجل الإنطلاق لتجاوز الخصوصيات الرعوية في المجتمع. مع ذلك نجاح تجربة التحديث في المجتمع التركي فيها ثغر كثيرة، لكن قياساً على تجربتنا، هي تجربة ناجحة، لم تنطلق في شكل جوهري من مسألة تعلم المجتمع. بمعنى، حتى الآن الأمية في تركيا تراجعت بنسبة كبيرة في العهدين الأخيرين، لكن الأمية في تركيا، عندما بدأت التجربة التركية كانت أمية ساحقة شاملة لا تختلف عن الأمية في العالم العربي. التعليم لم يكن منطلقاً أساسياً في التجربة التركية، لتجاوز خصوصيات لا تزال أيضاً في تركيا مثل العالم العربي، مثل النزعة المذهبية والنزعة الجهوية، أيضاً سائدة، أنا أرى بعض أوجه الشبه بين المجتمع العربي والمجتمع التركي. لكن المشروع التركي نجح في مساره، فيما فشل المجتمع العربي في هذا المسار، فيما التجربة اليابانية نجحت أيضاً. هنا قد ندخل دائرة محرمات أو محظورات. كم كانت العلمنة عاملاً أساسياً في نجاح تجربة التحديث اليابانية. لكن أعتقد أنه إنطلاقاً من الكلام كم كانت سيطرة العامل الديني في المجتمع العربي حائلاً دون تجاوز هذه الخصوصيات. ضمن هذا النقطة، هذا العامل أين تجده كان حاسماً؟

وجيه كوثراني: أنا أعطيت التعليم كعنصر من العناصر التي تنتظم في مسارات الفشل، ليس وحيداً بالطبع، هذا العنصر يركب مع عناصر أخرى، تستكمل فاعليته أو تستكمل وتفهم ديناميته التاريخية أكثر. هو أيضاً عنصر المساعدة على توظيف التعلم في مصلحة المجتمع ككل، وهنا نرجع إلى شق من الثقافة السياسية، وهو الشق المتعلق بطبيعة السطة، إن السلطان هو الراعي فإذا كان رحوماً فهذا من الله، وإذا كان ظالماً فهذا نقمة الله على الناس. الله يرسل لهم حاكماً ظالماً والله يرسل لهم حاكماً رحوماً، فطبيعة السلطة وعلاقتها بالعلم وكيف توظف العلم من أجل إعداد نخب البكوات. نحن أيضاً فهمنا العلم هكذا، هذا العلم لأبناء البكوات فحسب. ثمة أمثلة كثيرة، في مصر مثلاً، وضعت السلطة حدوداً لديموقراطية التعليم، فأهم شيء كان في الدولة الديموقراطية أو في الدولة

الدستورية أن تعمم التعليم وتعطي للتعليم مضموناً ديموقراطياً ومضموناً إيجابياً من أجل البناء، تعليم عقلاني، المسألة ليست مسألة تعليم بعدد الجامعات والمدارس، التعليم بمضمون ما نعلم، لدينا جامعات كثيرة وحملة شهادات كثر، لكن لا نتعلم هذا الشيء الذي يقارن مع ما تعلمه الشباب في أوروبا في الجامعات وما تعلمه اليابانيون. فلا أعلم ماذا فعلت التجربة الكمالية التركية بسياسة التعليم؟ كم أنجزت فيما بعد، لا نريد أن ننطلق في سنوات العشرينات، ننتظر ماذا أنجزت التجربة الكمالية على مستوى الجامعات والمدارس. المقارنة حالياً، بحدود معرفتي أن الجامعات التركية أكثر تقدماً من جامعاتنا، على الأقل عندما نرى مجموعة من الباحثين والمؤرخين الأتراك ومراكز الأبحاث التركية.

الديانات اليابانية وفي طليعتها البوذية، لم تتدخل في السياسة، أيضاً، كان يعتقد أن البوذية تدعو إلى التصوف والزهد وعدم الإيمان بالحياة الدنيا، وهذا غير صحيح. إذا لم تتدخل المحرمات، هذا حلال وهذا حرام فالمجتمع يتقدم، في رأيي الفقه الإسلامي المتخلف المتأخر، كان معيقاً لأنه كان يتدخل في كل شاردة وواردة في الحياة الدنيا، كان يتدخل في المقاصد الذي شرعها بعض الفقهاء السابقين، فقه المصلحة، مصلحة الجماعة. ينبغي أن تخضع النصوص الفقهية لتأويلات وتفسيرات تُراعي مصلحة الجماعة، المبدأ الإجتهادي في الفقة الإسلامي لم يؤخذ به، بل أكثر من ذلك، الفقهاء الذين قالوا به، مثل فقهاء النهضة، مثل محمد عبده، حوربوا من الفقهاء المحافظين، حوربوا من قبل فقهاء الرجعية، طبعاً عندما نتحدث عن الثقافة السياسية العربية يجب أن نلاحظ دور ثقافة الفقه في هذا المجال. أي فقه يقدم لهذه المجتمعات العربية، فقه متقدم يساعد على تطوير هذه المجتمعات، أم فقه يؤخر هذه المجتمعات. لكن هناك مشكلة بنيوية أيضاً هي مشكلة أنه ما زلنا نعيد إنتاج مفهوم الدولة العصبية المستقوية بالدين، حتى الحكام الذين يريدون تطوير مجتمعاتهم يريدون الإستقواء بالدين، فبالتالي هذا الأمر يبرر للمعارضة في المجتمعات وللمقاومة في المجتمعات أن تستقوي أيضاً بالدين، وهذا سبب ظهور هذه الحركات الدينية الرافضة. ما دامت الدولة الشرعية، يفترض ان تكون دولة دستورية وشرعيتها من المجتمع ومن الشعب ومن القوانين، تستقوي بالدين لإحكام سيطرتها على المجتمع. فهذا ما يتيح لقوى المعارضة أيضاً في المجتمع أن تستقوي بالسلاح نفسه.

شؤون الأوسط: طبعاً من وراء هذا الكلام هناك عوامل سلبية متعددة تعتري أو تعرقل قيام دولة عربية حديثة، لكن في الوقت نفسه حتى لو افترضنا أن هذه المقومات توافرت وطبقت في شكل أو في آخر على الأرض، العالم العربي يواجه تحديات تختلف عن التحديات التي يواجهها أي مجتمع آخر، إن كان تركيا أو اليابان أو الصين أو أي مجتمع آخر ممكن أن نقول بأنه مجتمع حديث أو تجاوز تخلفه إلى أن أصبح دولة حديثة، والذي هو التحديات الخارجية التي تواجهها المنطقة العربية

وعلى رأسها عنوانان: العنوان الأول قيام إسرائيل والعنوان الثاني المطامع الغربية في المنطقة العربية وخصوصاً الشرق أوسطية التي تتضمن مناطق الثروات الطبيعة مثل النفط والغاز الطبيعي وأيضاً تمر بها المضائق وخطوط المواصلات الإستراتيجية البحرية أو البرية التي تصل بين عوالم متعددة، بمعنى أنه ولو أتممنا الشق الداخلي من مشروع بناء الدولة، نشهد تحدياً خارجياً. هذا التحدي الخارجي بشقيه الإسرائيلي والإستعماري العام كمطامع، هذا المأزق كيف لنا أن نخرج منه؟

وجيه كوثراني: الحقيقة أنا لا أريد أن أقع في فخ الحتميات التاريخية، إن هذا هو مصيرنا وأن هناك طوقاً، نحن محاصرون بطوق هو السياسات الغربية التي لا تريد لنا الخير وتريد لنا الشر. هذا الإمتناع أصبح جزءاً من ثقافة عامة عند العرب. أن الغرب يقف لنا بالمرصاد ولا يسمح لنا بالنهوض، وحتى مؤرخين مرموقين يطرحون أمثلة على المسار المغلق لنهضتنا، يطرحون نموذج محمد علي باشا كيف حاربه الإنكليز، نموذج عبد الناصر كيف حاربه الإنكليز وبعضهم يذهب إلى حد اعتبار مشروع صدام حسين مشروعاً نهضوياً أتى الأميركيون وخربوه. هذه الصورة المأساوية التراجيدية يجب ان نتخلى عنها، نعود فندرس تاريخنا بأبعاده المتكاملة وبحسناته وسيئاته وبشتى إحتمالاته.

هنا أريد التكلم عن **جدلية الداخل والخارج**، كيف نتعامل مع الخارج وكيف يتعامل معنا الخارج، فالمسألة ليست مسألة ثنائية مفصولة، يوجد لدينا خارج يفكر وحده ولدينا داخل ثابت وجامد يتلقى الخارج، يوجد علاقة جدلية بين الداخل والخارج، لدينا الخارج الذي مرّ بمراحل عدة؛ الخارج الذي نقصده، الغرب متمثلاً في السياسات الإستعمارية والإمبريالية. المرحلة الأولى، من القرن التاسع عشر حتى الخمسينات، ثم المرحلة الثانية تتمثل بالسياسات الغربية القائمة على الإحتواء والتحالف في إطار الحرب الباردة، ثم مرحلة العولمة. نقسم الغرب إلى ثلاث مراحل في سياساته، سياسة الإستعمار المباشر والإمبريالية من القرن التاسع عشر للخمسينات، ثم مرحلة الإستقلالات الوطنية في دول العالم الثالث والمنطقة العربية، وثم مرحلة العولمة. فطبعاً في مرحلة السيطرة الإستعمارية والإمبريالية لم تكن النخب العربية معقدة مرضياً من الغرب. فلنقرأ نصوص النهضويين العرب الذين هم مرجع لقراءة هذه النخب، نلاحظهم يميزون بوعي نسبي لافت، يميزون بين مشروع السيطرة السياسية والاقتصادية وبين الغرب كمشروع حضاري، كتحدي فكري وثقافي وعلمي وهذا واضح جداً عند كل النهضويين بدءاً من الطهطاوي حتى النهضويين المتأخرين عند علي عبد الرازق وطه حسين مروراً بكل الجيل المخضرم بين الجيلين، لديهم وعي تاريخي متميز بالتاريخ العالمي، إننا في عصر العالمية وممكن أن نستفيد من بعضنا بعضاً. وكان هناك تمييز بين السيطرة الإستعمارية، والسيطرة السياسية وبين الإقتباس من الغرب والتعلم من الغرب على كل المستويات. هذا نموذج منهجي فكري، لم يكمل

مساره، هذا الوعي التاريخي المتميز في تاريخ النهضة لم يكمل مساره، أهم سبب هو خيبة الأمل بالغرب. بعد سايكس بيكو ووعد بلفور، كثير من المفكرين والنهضويين الذين كانوا يفصلون ما بين السيطرة الإستعمارية وبين الإقتباس من الغرب وضرورة التعامل مع الغرب تعاملاً حضارياً وإقتصادياً وإنمائياً أصيبوا بخيبة أمل، نموذجهم مثلاً رشيد رضا، نموذج لتحول فقيه عربي إصلاحي من الإصلاحية التي تحاول أن توفق ما بين الليبرالية الغربية وما بين الشوروية الإسلامية بشيء من الهدوء والتوازن، إلى فقيه سلفي يدعو إلى قيام خلافة ودولة إسلامية، وهو الذي مهد لنشأة أخوان المسلمين عبر حسن البنا...

نعود إلى مرحلة الإمبريالية والإستعمار، فالسياسات الغربية الفاقعة والمتحدية والمستفزة تمثلت أولاً في المشروع الصهيوني وتمثلت ثانياً بتقاطعها مع الثقافة السياسية الرعوية. كيف تقاطعت السياسات الغربية مع الثقافة الرعوية؟ تقاطعت بأن وظفت السياسات الغربية معرفتها التاريخية والتكنولوجية والإجتماعية، وظفت معرفتها الإستشراقية بصياغات سياسية وبإستراتيجيات سياسية، مثلاً من أوائل الذين اكتشفوا دور الإسلام السياسي في الحراك الإجتماعي في بلداننا العربية والإسلامية هم الإنكليز، عبر مشروع الخلافة، ثم تبعهم الفرنسيون، بدأ التنافس ما بين البريطانيين والفرنسيين كيف نستثمر مؤسسة الخلافة، عندما عمد أتاتورك إلى إلغاء الخلافة، توالت ردود الفعل متأثرة بالثقافة السياسية العربية والإسلامية وخصوصاً الإسلامية الآسيوية، أنه كيف ألغيت الخلافة، هذا **إختلال الزمن**، إختل الزمن الإسلامي بسقوط خلافة اسطنبول، خلافة القسطنطينية، فكانت السياسة الغربية ترفض ردود الفعل هذه. ماذا تريدون أيها المسلمون؟ تريدون الخلافة، أهلاً وسهلاً بكم. نبسط الأمور لنشير إلى عملية التقاطع بين الداخل والخارج، بين ثقافة الداخل وبين السياسات والإستراتيجيات، السياسة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة، أدركت إنه لمحاربة الشيوعية يمكن أن يُستنهض الإسلام السياسي، وهذا الأمر بقي الأميركيون يعملون عليه ثابتين في سياستهم. إستغلال الإسلام السياسي، والإستثمار السياسي في محاربة الشيوعية والمسلمون سعداء وسموا ذلك في أفغانستان جهاداً، لا أقدر أن أقول يوجد مؤامرة للخارج على الإسلام، أقول المسلمون يتآمرون أيضاً على أنفسهم عبر هذا اللقاء الموضوعي بين ثقافة الداخل وبين سياسة الخارج، فهذه السياسة المزدوجة بين ثقافة مجتمعاتنا الإسلامية المحافظة التي لا يزال الفقه التقليدي المحافظ الآحادي عليها، وما بين السياسة البراغماتية الغربية عليها، في طليعتها الولايات المتحدة الأميركية قبل حالة بن لادن، بقيت مسيطرة حادثة حتى ١١ أيلول / سبتمبر، لأنه لديهم ثابت وإنه ممكن استمرار الثقافة الدينية في المجتمعات الإسلامية لمناهضة الشيوعية ومقارعة الشيوعية. جانب ثالث هو أن هذه السياسات الغربية ونتكلم عنها في مرحلة

الإمبريالية الإستعمار والحرب الباردة، استحضرنا في شكل أساسي الأميركيين، أولاً الإنكليز في مرحلة سيطرة إمبريالية مباشرة، الإنكليز كانوا هم طليعة السياسات الغربية منذ الخمسينات (بعد الحرب العالمية الثانية) أيضاً نلاحظ ثابتة من ثوابت السياسات الغربية منذ مرحلة الإمبريالية إلى مرحلة الحرب الباردة هو أن هذه السياسات الغربية تحارب الديموقراطيات المحلية، ولا تساعدها ولا تدعو إليها، بل تتعامل مع البنى التقليدية، البنى السلطانية ومع الأنظمة المستبدة، سواء أنظمة مستبدة تقليدية (عائلية وراثية، ملكية)، أو أنظمة مستبدة عسكرية، وكانت تشجع هذين النموذجين في عالمنا الإسلامي، نموذج الدولة المتسلطة، دولة تسلطية، أو دولة سلطوية لأن مسألة الإستبداد نسبية، وكانت أيضاً تغض النظر، وكانت أيضاً تشجع ضرب الحركات الديموقراطية المعارضة في هذه المجتمعات.

شؤون الأوسط: نشير إلى ما تغير في السياسات الغربية، لنأخذ الولايات المتحدة مثالاً، فقد اتجهت إلى فرض رؤاها على هذه المجتمعات وذلك في مسألتين، مسألة الإصلاح ومسألة الديموقراطية؟

وجيه كوثراني: المرحلة الثالثة هي مرحلة ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر، تغيرت فيها السياسات الغربية وفي طليعتها السياسة الأميركية التي اكتشفت فجأة أهمية الديموقراطية للمجتمعات العربية والإسلامية، وهنا يوجد مقاربتان، أو لنقارب الموضوع من زاوية مدى صدقية الأميركيين في هذا المشروع. وهنا يوجد أدبيات كثيرة تحكي عن عدم صدقية الأميركيين، حتى الأميركيين أنفسهم يتكلمون عن عدم صدقية المحافظين الجدد في دعوتهم إلى هذه الديموقراطية الجديدة التي يبشرون فيها. لكن، في إطار هذا التحليل، نرى أيضاً المثقفين الأميركيين الذين يساهمون في صناعة القرار من صحافيين كبار وكتاب ومراكز دراسات، لا نستطيع أن نشكك في صدقيتهم، وأنه فعلاً السياسات الأميركية السابقة التي تحالفت مع أنظمة الإستبداد في المنطقة العربية هي التي أوجدت شخصاً مثل بن لادن. يوجد نقد داخلي أميركي، ولذلك يدعون فعلاً إلى الديموقراطية وهم صادقين في هذا الأمر. الديموقراطية تجنب المجتمعات العربية إنتاج ثقافة إرهابية. فيجب، من وجهة نظر محلية، أن نميز ما بين البراغماتية الأميركية التي من الممكن التشكيك بصدقيتها وبين إتجاهات أميركية هي جزء من مجتمع مدني، جزء من سياسات عالمية تحرص على إستقرار العالم، وسلم العالم، السياسة الأميركية ليست في سلة واحدة، وإن مثلها المحافظون الجدد اليوم. علينا أن نتعامل مع السياسة الأميركية في شيء من المرونة والتعدد في وجهات النظر. سأنطلق من وجهة النظر الثانية التي تقول إن الديموقراطية هي حل لمجتمعاتنا العربية والإسلامية. هذه الرؤية أنا لا أحاربها لأنها صادرة من الغرب، بالعكس تتقاطع وتتوافق مع مسار ثقافتنا العربية الدستورية والإسلامية الدستورية بدءاً

من عصر النهضة حتى اليوم. يوجد تيار إصلاحي ديموقراطي عربي يتوافق مع هذه الأطروحة. يوجد جزء من المشروع الأميركي يتقاطع مع المشروع الديموقراطي الكامن في مجتمعاتنا العربية، كان يقوى ويخفت، وكان الحكام العرب يستضعفونه ويقاتلونه ويضعون أصحابه في السجون، فهذا التيار الديموقراطي العربي يجب أن يستنهض ولا يخجل من أن الأميركيين يطالبون بالديموقراطية. الآن يوجد إشكال في الثقافة السياسية العربية والإسلامية بعامة. كل إنسان يطالب بالديموقراطية، يقولون له هذا ليس وقتها. هذه أطروحة الأميركيين، يهولون الأمر على المثقف الديموقراطي، يوجد مشروع أميركي يدعو إلى الديموقراطية. في رأيي كيف يتعامل معه العرب، هذه هي مشكلتنا، المشكلة ليست ماذا يريد الأميركيون، بل، نحن العرب والمسلمين **ماذا نريد**؟ الديموقراطية العربية تستفيد منها الأحزاب الإسلامية، الذي استفاد الآن من الضغط الأميركي على الأنظمة العربية، هم الأخوان المسلمين في مصر، وحركة حماس في فلسطين، وحتى الأحزاب الدينية الشيعية في العراق، فالمشكلة أنه في ثنائية الفكر العربي والإسلامي إلى حد كبير هو أنه نحن أو مع الإستعمار أو مع الغرب أو ضد الغرب. أحادية التفكير لدينا، كيف نتعامل مع هذه الظاهرة الجديدة، التي هي نتاج أيضاً ظاهرة العولمة ونتاج ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر هذا السؤال الذي يجب أن يطرحه المثقفون العرب على اختلاف إتجاهاتهم الإسلامية والقومية والليبرالية، إنه كيف نتعامل مع الغرب. هذا الغرب يتمثل في المشروع الأميركي، هل هناك بديل؟ يوجد عالم بدائل لكنها ليست عربية، كيف يمكن أن يتعامل مع هذا المشروع الأميركي الجديد؟ يوجد تسميات شتى، العولمة، الشرق الأوسط الكبير. لنأخذ تركيا، يوجد الكثير من المثقفين يقولون إنها قاعدة إستعمار، وهذا تبسيط ساذج وتافه لسياسة تركيا. بينما يعلم د. محمد نورالدين، كم يوجد فكر سياسي، ولعب سياسي وتعامل سياسي تركي مع النموذج الغربي. يوجد إذاً مفهوم سياسي. هذا المفهوم غائب عندنا. عرف **النموذج التركي** كيف يتعامل مع الغرب، ويستفيد منه، ليس على حساب إستقلاله ولا على حساب سيادته. يوجد **النموذج الإيراني**، أيضاً، عرف كيف يتعامل مع الغرب، النموذج الآسيوي الإسلامي، (ماليزيا، باكستان، أندونيسيا)، حتى نأخذ نماذج إسلامية. النماذج الأكثر دلالة، والأكثر عبرة، هما النموذج الياباني، والنموذج الصيني، فقد عرفوا كيف يتعاملون بحكمة مع الهجوم الأميركي والعولمة الأميركية، والأكثر من ذلك هم يستفيدون منها. الصين تستفيد من العولمة من خلال إختراقها وإستثمارها بضاعة تصدرها برخص، وبكلفة بسيطة، تصدرها إلى المراكز الأميركية والأوروبية وتنافسها في عقر دارها. هذه عولمة تستفيد منها الصين، فمشكلة الثقافة العربية الإسلامية أنها في صورة خاصة هي أيضاً أحادية، وهو إما أن نستسلم وإما أن ننتحر، المقاومة هي إنتحار، أم نستسلم بذهنية الواقعية أو شعار الواقعية، فيوجد بين الإستسلام وبين الإنتحار،

تعامل، صيغة من التعامل، أشكال من التعامل، نموذجها كيف نتعامل الآن مع السياسة الأميركية التي تطرح مشاريع متعددة يمكن أن نستفيد من بعضها، يمكن أن نقاوم بعضها، ويمكن أن نطرح تساؤلات وعلامات إستفهام كثيرة على بعضها الآخر. هذا لا يجري على مستوى إتخاذ القرار، ربما يجري على مستوى السجالات السياسية والمفكرين السياسيين. لكن يبقى هناك مشكلة هو أن مركز القرار العربي لا يأخذ في الحسبان السجال السياسي والصياغات السياسية المختلفة التي ينتجها، مفكرون أو مثقفون أو مراكز دراسات، أدبيات المراكز الدراسية على ما أتصور لا تصل إلى مركز القرار ولا تقرأ.

شؤون الأوسط: ربما من أبرز إنجازات نظام القيم في الغرب، في أوروبا والولايات المتحدة، هو تأسيس دولة المواطنية المتكافئة بين افراد المجتمع بصرف النظر عن العرق والمذهب والدين، والمنطقة الجغرافية، بحيث أن الجميع متساوون أمام القانون، والحقوق والواجبات. إذا كنا نريد تطبيق عناصر الهوية والديموقراطية وحقوق الإنسان كما جاء به مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي هو ليس منتجاً أميركياً فحسب، بل أيضاً أميركي أوروبي مشترك. المبادرات كانت مشتركة، الآن بعض نماذج أو محاولات تطبيق هذا النموذج، والذي حاول الغرب تعميمه في المنطقة العربية إعتقاداً أن هذا سيخفف من حدة العداء للغرب. لكن نلاحظ أن نتائجه في المنطقة العربية كانت عكسية، بمعنى أن التجربة الديموقراطية في العراق أنتجت نظام مذاهب، نظام أعراق، كردي عربي، سني شيعي، تركماني، اشوري... الخ، وأيضاً تعميم هذه النزعة المذهبية والعرقية. هذه النزعة يراد أيضاً تعميمها، إن كان في مصر عبر تحريك الثنائية القبطية الإسلامية أو حتى في لبنان عبر نتائج الإنتخابات الأخيرة في ربيع ٢٠٠٥ والتشكلات الدينية والمذهبية وعبر إطالة أمد أحدى هذه النزاعات مثل السودان، وحديث البعض في العالم العربي عن هلال شيعي أو الفرز بين الشيعة والسنة بناءً على حجة أن ولاء الشيعة ليس للأوطان التي يعيشون فيها وهم من مؤسسيها، بل ولاؤهم لإيران. نظام القيم الغربي هذا الذي حصلت محاولات لتجريبه في المنطقة العربية يفرز نتائج معاكسة تماماً لنظام المواطنية المتكافىء الذي أنتجه هذا النظام في الغرب، ما سر هذه المفارقة في المنطقة العربية؟ وهل هذا يعني أن النظام سينتج ضمن خصوصياتنا نظاماً مغايراً ومعادياً حتى لنظام المواطنين المتكافئين، كيف يمكن الخروج من هذه الصورة في حال كان التوصيف صحيحاً؟

وجيه كوثراني: هناك مأزق تاريخي هو نتاج تراكمين، تراكم السياسات العربية بكل أبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية، تراكم حصل بدءاً من فشل المشروع الدستوري

العربي، الليبرالية العربية أو التعثر، إلى فشل مشروع القومية العربية، إلى يومنا هذا. يوجد تراكم من السياسات المحلية، ويوجد تراكم أيضاً من السياسات الغربية، وهذان التراكمان في جدلية دائمة ولم يسيرا في شكل متوازٍ. بل في شكل متقاطع ومتداخل، حتى أوصلونا إلى هذه المرحلة. وهي في رأيي مرحلة مأزقية، لكن هذه المرحلة المأزقية يجب أن لا ترد أسبابها إلى عامل واحد، كأن نقول أن الأميركيين هم الذي يريدون حرب أهلية، نحن لدينا إستعدادات. هذا الشيء الذي تكلمنا عنه طوال هذه الجلسة عن الذهنية والعقلية والبنى الموجودة، هذه البنى موجودة ولديها إستعداداتها، كما كان يقول مالك بن نبي، في مرحلة الخمسينات والستينات يوجد قابليات للإستعمار، في رأيي، يوجد قابليات للإستبداد وللحروب الأهلية عندنا. تاريخ تجربتنا خلال ١٤٠٠ سنة كان تاريخ تجارب أنظمة الإستبداد، تعودنا على هذا النظام، لأننا انتهينا إلى واقع إيديولوجي فاقع، إلى أنظمة الرعية، إلى أنظمة تسلطية سلطانية، إجتماع سلطاني تعودنا عليه. وهذا الإجتماع السلطاني القائم على قضية متغلبة، الإستيلاء، فكرة الإستيلاء، نَظَّر لها الفقهاء وشرعنوها الدولة الجديدة عندنا إسمها «إمارة إستيلاء» عصبية قوية تستولي على السلطة بالقوة ثم تمارس حماية لنفسها بالقوة وبالقهر. فهذه ثقافة مدروسة، هذا سلوك أو هذه قابلية للإستبداد أو الحروب الأهلية في وعينا الجمعي وفي ثقافتنا الجمعية، وهي ليست من صنع الإستعمار، ليست من صنع الأميركيين. كيف نفسر الفتن في حروبنا منذ الفتنة الكبرى، حتى حروبنا الأهلية في كل مجتمعاتنا المشرقية، الحروب الأهلية كانت متواصلة وحتى الشريف حسين وعبد العزيز بن سعود، أليست حرباً أهلية بين الحجاز وبين نجد. أنا قرأت تاريخ هذه المرحلة، كان الإنكليز يراقبون، يوجد شيء سميته الإنتظار ضمن سياسة الإستعمار، ليوظفوا معطيات الحرب الأهلية المحلية. يوجد جانب أساسي في ثقافتنا، يوجد نص لإبن خلدون يربط الذكاء بالحاكم المستبد والمغفل هو الحاكم الرحوم أي الرفيق، الحاكم الذي يرفق برعيته مغفل، والحاكم البعيد النظر هو الذي يمعن بالرعية إستبداداً.

شؤون الأوسط: تحدثت عن هذه الثقافة المتوارثة المتجذرة بحيث قد يفقد الإنسان الأمل، وقد يبدو طريق الخروج أو الحل أو الإصلاح طريق صعب وطويل وقد لا يكون منظوراً. هل هذا بالجينات (العوامل الوراثية) العربية والإسلامية أو العربية فقط؟ وما طريق الخروج من المأزق الذي يعيشه المجتمع العربي، إن كان على صعيد الإستبداد السلطوي، أو على صعيد التمييز الإجتماعي، أو على صعيد المنطق الإلغائي بين المجموعات العرقية والمذهبية والدينية، وخارج منطق المؤامرة الخارجية والدور الخارجي. ما صيغة الخروج من هذا المأزق بعناوين أساسية؟

وجيه كوثراني: أريد أن أوضح أمرين: أولاً: لست من الباحثين القائلين بمنهج الحتميات

على إختلاف أنواع هذه الحتميات سواء كانت حتميات إتنية أو جينية (وراثية) أو حتميات جغرافية أو ثقافية، لست من القائلين بالحتميات كباحث في الشأن التاريخي. ثانياً: لست داعية ولا باحثاً إستراتيجياً، لست صاحب دعوة سياسية واضحة المعالم، لكن من خلال قراءتي المتواضعة للتاريخ ومراحله وتجاربه، أقول إنه يجب أن يكون هناك وعي بالتاريخ العالمي على نحو متقدم، وليس على غرار تماثلي مع مفكري النهضة، أن يكون في وعي النخب العربية، وهذا الوعي ينقل إلى الناس، إلى حركة التداول. وهذا مأزق أساسي، المشكلة ليست أفكار مفكرين فحسب، ولكن كيف تنقل هذه الأفكار كتيارات إلى الناس، كيف تتحول الأفكار إلى تيارات. لدينا بحوث جيدة ومفكرون ممتازون، باحثون من جيل ما قبلنا وما بعدنا، ومن جيل الشباب أيضاً، على إمتداد المنطقة العربية والإسلامية، باحثون ممتازين ومهمين. لكن المشكلة أن أفكارهم لا تنقل، ولا تترجم كتيارات فكرية، كما حصل في مجتمعات دينامية لديها تداول، فأول نقطة هو أن تصبح هذه الأفكار تيارات، أن تنتقل إلى مستوى التيارات، وهذا ممكن من خلال الدول والجامعات ومراكز الأبحاث والطباعة والنشر، ويمكن مؤسسات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً في ترويج هذه الأفكار. لحد الآن أفكار فلان من الكتاب لا تزال محصورة في إطار محدود، من يقرأ له هو عدد محدود. يوجد إنقطاعات، يجب أن تزول هذه الإنقطاعات وتخلق تيارات أفكار، وهذا شيء ممكن أن تضطلع به مؤسسات رسمية أو غير رسمية. هذا ما يخص حركة الثقافة والتي نحن جزء منها، في ما يخص عالم الإقتصاد، إن عالم الإقتصاد مقصّر، أو الإقتصاديين الرأسماليين مقصرون كثيراً في خلق مشروع إقتصادي، سواء كان عربياً أو إسلامياً أو شرق أوسطياً، لماذا دخل الأميركيون في مشروع الشرق الأوسط الكبير، لأنه يوجد فراغ إقتصادي، لأن رأس المال العربي، والجزء الأكبر منه موظف في الودائع أكثر منه مجال إستثمار. في المشروع الشرق الأوسطي، لا يريد الأميركيون إدخال الديموقراطية فحسب، فهذا وجه من وجوه الإيديولوجية، المشروع الشرق الأوسطي الكبير هو إستثمارات وشركات، ورأس مال موظف، هذا هو مشروع الشرق الأوسط الكبير، لماذا الأميركيون هم الذين يفعلون كل ذلك، لأنه يوجد فراغ، فعلى العرب أن يفكروا في هذا الجانب وليس في الجانب الإيديولوجي. الجانب الإقتصادي في رأيي مهم ومفيد، فإذا استقطب المشروع الأميركي استثمارات في الداخل من خلال المواصلات، وسكك الحديد، وعبر إستثمارات صناعية،...الخ. هل يخسر الرأس مال العربي أم يربح؟ هذه يلزمها دراسة، أنا لا أقدر أن اجاوب عنه، هل نظل ندور في حلقة مفرغة أن الأميركيين أشرار ويريدون فرض نموذجهم على المناطق العربية. الشق الإقتصادي كيف نتعامل معه، الشق البنيوي الإقتصادي، كيف يرى الإقتصاديون العرب والرساميل العربية التعامل معه، لنرى مدى حسنات هذا المشروع ومدى سيئاته، لو طرح هذا المشروع على اليابانيين أو على الماليزيين لكانوا

درسوه من هذه الزاوية. المسألة الثقافية والمسألة الديموقراطية مسألة شأن داخلي، ولدينا ديموقراطيون عرب وعندنا مناضلون عرب ولدينا مشاريع إصلاحية عربية كثيرة، لا دخل للأميركيين بها. لكن الأميركيين عندما يجدون فراغاً في الجانب الإستثماري وفي الجانب الإقتصادي وفي جانب الثروات طبعاً لديهم مشروعهم، السؤال مطروح على العرب وليس من زاوية إيديولوجية، بل من زاوية المصالح، هل لنا مصلحة في هكذا مشروع، وهو أساساً غير محدد المعالم. الأميركيون طرحوه كفكرة، وهنا نستحضر (مالك بن نبي) الذي كان يتلقف ويقرأ المبادرات الغربية.

المشروع الشرق أوسطي غير واضح أميركياً وغير واضح عربياً وإسلامياً، ويبذل الرأسماليون والإستراتيجيون العرب جهداً في بلورة مشروع شرق أوسطي. العقل الإستراتيجي العربي مقصّر وربما طبعاً توجد دراسات قليلة محدودة ولا يأخذها أصحاب القرار في الحسبان ❑

دراسات ومقالات

الصهيونية والعولمة حروب ضد الشعوب

نعيمة شومان *

تخوض الصهيونية مع أميركا في خندق واحد، حروباً نفسية وثقافية ضد الشعوب، لتفقدها ثقتها بنفسها وتجعلها مطية لمآربها. فالإمبريالية الثقافية هي عنف نفسي من نوع خاص، يرغم الغير على تحقير نفسه بنفسه، وغسل دماغه من كل ما علق به من علوم وحضارة وفكر وتراث، ليقر ويعترف بأنه غبي ومتخلف...

وتستعين أميركا لهذه الغاية بالصهاينة لترويض عقول البشر على الخضوع الأعمى لكل ما تأتي به من أفكار، وهو ما يسمى «السطوة الروحية الخارقة للعادة». تلك السطوة التي تجعل الشعوب متهافتة عليها، محتفلة بها بحماس منقطع النظير على طريقة الخراف الهاربة التي لا تعرف سبباً لهروبها...

وهذا ما يتماشى مع ما ورد في **مخططات الصهاينة**، صفحة ١٢٣: «إن الطبقات المتعلمة ستختال زهواً أمام نفسها، بعلمها، وستأخذ جزافاً مزاولة المعرفة التي حصلتها من العلن الذي قدمه إليها وكلاؤنا رغبة في تربية عقولهم حسب الاتجاه الذي توخيناه». «وفي الوقت نفسه سنعمل كل وسيلة ممكنة لطرد كل ذكاء وعبقرية غير أممية (غير يهودية) من الأرض «وليس أدل على اضطلاع الصهاينة بالدور الأول في غسل عقول الشعوب، وحشوها بالعلوم الفاسدة والضالة من أن «التحالف الإسرائيلي العالمي كان إلى جانب القوى الاستعمارية، يدير منذ نهاية القرن التاسع عشر شبكة مدرسية مهمة جداً في بلدان البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط. وأن هذه الثقافة ستكون ذات مدى وطني، عالمي، كما نص على ذلك إعلان استقلال الدولة اليهودية في فلسطين...

وتستعين أميركا لهذه الغاية بالصهاينة في شبكاتها التجسسية العديدة مثل: - N. R. O D. T. A - N. S. A - C. I. A وغيرها.

وتستخدم ما يزيد على المائة ألف شخص، تتجاوز موازنتهم السنوية ٢٦ مليار دولار، ويعمل هؤلاء لدى الأصدقاء، كما لدى الأعداء.

من المعلوم أن رئيس الأمن القومي (National security Agencies) الذي يتمتع باستقلال

(*) خبيرة في الشؤون الاقتصادية والدولية.

ذاتي خارق للعادة، وتستثنى قراراته من الخضوع لمناقشة الكونغرس، ويتولى تأمين الصلات بين رئيس الجمهورية و C. I. A.، لا بد أن يكون يهودياً.
فهم يطرحون المشاكل بالتعابير التي يقترحونها هم أيضاً، فغالب الأفكار لديهم تغص بآلاف المحللين الذين يفبركون النبأ. وهم يخلقون الأزمات في كل مكان، ويغذونها بإستمرار، ويدعونها معلقة إلى أن يقوموا هم أنفسهم، في الوقت المحدد باقتناصها بما يؤمن مصالحهم، ومصالح الصهيونية قبلهم.
وكما كان «ألدوس هوكسلي» قد أنذر منذ عام ١٩٣١ بقوله: «إن أكبر الخطر على الأفكار والثقافة يخشى أن يصدر في عهد التكنولوجيا المتطورة جداً، من عدو عريض البسمة أكثر منه ما يدعو إلى الخوف»..
إن هذا المفهوم المغناطيسي الجديد، يدخل إلى عقولنا، ويطعمها بأفكار ليست لنا، بل ومعادية لوجودنا.. إنه لم يفتش عن إخضاعنا بالقوة، ولكن بالسحر.. لا بالأمر، ولكن برضائنا المطلق، لا بالتهديد والعقاب، ولكن بالرهان على درجة تعطشنا للحصول على رضاه. إلا أنه منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر (٢٠٠١)، لم تعد أميركا والصهاينة من خلفها يحسبون حساباً لأحد، وأطلق بوش شعاره التاريخي: «**إما معنا أو ضدنا**» إما معنا في بطشنا أينما شئنا.. وإما ستوصمون بالإرهاب وتنزل عليكم نيراننا وحممنا... لقد أصبح العالم بأسره مكبل اليدين والرجلين، معصب العينين منقاداً إلى مصير مجهول، لا يعي شيئاً.
فمن التناقضات الرهيبة لما يوصف بالإرهاب أن المنظمات في جزيرة مانديناو في جنوب الفيليبين التي كانت ولا تزال تطالب منذ عقود بحكم ذاتي، هي إرهابية تستحق القصف والتدمير والتهجير، بينما تدعم كل دول التحالف العسكري انفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا، وتساعد الحركات الانفصالية في جنوب السودان بالمال والسلاح...!
ولماذا خلت لائحة الإرهاب من ممارسي الإرهاب في إيرلندا الشمالية بسبب النزاع الكاثوليكي البروتستانتي، بينما يوصف النزاع ما بين الفصائل المتخاصمة في الصومال بالإرهاب.؟! وكما ذكرت سابقاً: إنهم خلف الظالم والمظلوم، ولا يستفيد من ذلك إلا اليهود... إلا أن الرجل العادي والجاهل والعالم أخذ يدرك، أن الإرهاب في تعريفهم يعني الإسلام ومعاداة الصهيونية. وما ذلك إلا لأنهم يخشون الإسلام لعدالته الاجتماعية التي ترعى الإنسان كل إنسان ويدعمون الصهيونية التي تأمر بحمل الفؤوس والإنهيال على الرؤوس.

الحروب الاجتماعية

اضطلع الصهاينة بالدور الأكبر في تفتيت المجتمعات للوصول إلى انحلالها أخلاقياً،

واجتماعياً، ووجدانياً، بينما تنص مخططاتهم لدولتهم الموعودة، صفحة ٢٠٨، على عكس ذلك: «ينبغي أن يدرب الناس في دولة صهيون المقبلة على الحشمة والحياء، وسنفرض الأخلاق التي تتعارض مع الأخلاق التي أفسدها التنافس المستمر في ميادين الوجاهة والترف».

وسرت حمى التقليد والعدوى إلى بقية شعوب العالم بفضل المهارة الذائعة الصيت، التي يتمتع بها اليهود الصهاينة في هذا المضمار. وكان للصهاينة أيضاً اليد الطولى في تفتيت العوائل والقبائل والبدو وكبار العشائر، لكي لا يبقي للفرد أي دعم أو سند، ويبقى تائهاً في هذا الكوكب الأرضي التعيس، إلى أن ينصهر مع هذا المجتمع العولمي أو أن ينقرض. وأفضل مثال ساخن على ذلك، قصف القوات الأميركية لزعماء القبائل الأفغانية، على الرغم من تسليمهم بالأمر الواقع، وبينما هم في طريقهم للمباركة لرئيس الوزراء العلماني الجديد. وكذلك الضغط على رئيس جمهورية اليمن وابتداع الحجج الواهية لإعدام زعماء القبائل في اليمن. فالإنسان عدو لما يجهل..! فهذه المجتمعات لم تكن كما وصفها جهابذة الصهاينة بالقساوة والفظاظة والهمجية، بل على العكس تماماً. وقد وصفها الدكتور نيكوس أفضل وصف بقوله:

«لقد كانت كل طائفة أو فئة من الدول العربية الجنوبية، ترتبط ببعضها على أسس متساوية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فكانت الدولة تشرف على كل بطن من بطون القبيلة كل توجهه لما يتفق مع مصلحة الوطن، وهكذا، فإن الرابطة التي كانت تربط سائر القبائل والأفراد، كانت إجبارية وليست اختيارية. وعلى كل طبقة أن تعيش في ظل الحدود المرسومة لها، وتأتمر بأمر النظم التي يقدمها لها المجتمع في الدولة. وكان في النظام الاقتصادي شيء من التدرج، هرمي الشكل، على قمته الملك، وإن لم يكن مطلق التصرف. وكان النظام الاقتصادي رغم إقطاعيته يضمن للجميع الحياة الكريمة، وذلك من طريق منح الفقراء منهم إقطاعيات زراعية لكي يقوموا على استغلالها لتأمين حاجاتهم الحياتية. وكانت القبائل تمثل في المجالس التشريعية المتعددة، وربما كان المجتمع بأسره يعقد جلستين في العام في عاصمة الدولة»...

وهكذا، ومن المعلوم أن هدم حضارات الشعوب وثقافاتها وقيمها وعاداتها لا يمكن أن يقود إلا إلى إفقار عام للحضارة الحديثة ومقوماتها وثقافاتها. لقد سيطر الجدب على كافة الأفكار في بلدان العالم أجمع، وغدت كالببغاوات. وغدا الجدال بين الشمال والجنوب مجرد مناجاة الشمال لنفسه وثقافته ومصالحه وعقوده.

الصهيونية والعولمة، وحروب التحديث والتطوير

بعد الحرب العالمية الثانية، وولادة ما يسمى «إسرائيل»، وتربصها في قلب منطقة الشرق

الأوسط (فلسطين)، تبرعت شريكتها أميركا بإغداق المساعدات على بلدان العالم الثالث، التي وصفت في ذلك الوقت بـ «المتخلفة»، ذلك اللقب اللئيم الذي لم يكن له أثر ولا في أقسى عهود الاستعمار البغيض، لتطويرها وتحديثها. وهكذا، فقد عملت الصهيونية والأمركة معاً أيضاً، في خندق واحد وبنجاح منقطع النظير، في تضليل الحكام والشعوب معاً (التي كانت لا تزال في أوائل عهدها من الاستقلال) وفتح معارك الغزو الاقتصادي والمالي، وتهديم بنياتها الحضارية الذاتية والحياتية بذاتها، من دون حرب عالمية.

فباسم التطوير والتحديث المدعوم بمنظماتهم الدولية والمالية وأعلام الفكر الاستراتيجي، نصب لشعوب بلدان العالم الثالث أكبر كمين لها على مر العصور. لقد تحول هذا العدو الخفي إلى الحمل الوديع والأم الرؤوم، بابتسامته العريضة ووجهه البشوش. إنه يقدم أمواله وعلومه وتكنولوجياته ومفكريه لإنقاذ الشعوب الفقيرة من براثن الجهل والتخلف، ويرفعها، ليس فقط إلى مصافه، بل ولتنافسه وتعلو عليه، دون أن يجشمها ما بذله لنفسه من عناء...!

هذا التضليل الوقح، هو ما نصت عليه **مخططات الصهيونية**، ص ١٦٤: «إننا سنحاول أن نوجه العقل نحو كل نوع من النظريات المبهرجة التي يمكن أن تبدو تقدمية ومتحررة... لقد نجحنا نجاحاً باهراً بنظرياتنا عن التقدم في تحويل «رؤوس الأمميين» (غير اليهود) الفارغة من العقل نحو أساليبنا التضليلية.. ولا يوجد بينهم عقل واحد يستطيع أن يلاحظ أنه في كل حالة يختفي وراء كلمة «تطور» ضلال وزيغ عن الحق، ما عدا الحالات التي تشير فيها هذه الكلمة إلى اكتشافات مادية أو علمية، إذ لا يوجد إلا حق واحد، والتقدم كفكرة زائفة، يعمل على تغطية الحق، حتى لا يعرفه أحد غيرنا، نحن «شعب الله المختار» الذي اصطفاه ليكون قواماً على الحق...). وفي الصفحة ٢٢٠ منها: (لقد ظفر شيوخ صهيون، بنجاح منقطع النظير، بإعطائهم النظريات الاقتصادية الخداعة مظهراً علمياً).

وفي الصفحة ١٣٥: (وعلم الاقتصاد الذي محصه علماؤنا، قد برهن على أن قوة رأس المال أعظم من قوة التاج). وبهذا المفهوم تبرعت الصهيونية العالمية في اتفاق (فيصل - وايزمن) الموقع في ٣ كانون الثاني / يناير لعام ١٩١٩، بتطوير الدول العربية كالآتي:

- «لا بد من تمتين عرى التعاون إلى أقصى حد ممكن لتحقيق تطور الدول العربية وفلسطين» (فصل فلسطين هنا يعني أنها - حسبهم - غير عربية).

- المادة السابقة: تتعهد المنظمة الصهيونية بإجراء تحقيق معمق حول الإمكانات الاقتصادية للدول العربية، وتقديم تقرير يحدد في أي شروط يمكن الوصول إلى أفضل تطور. كما ستبذل كل الجهود لمساعدة الدول العربية للحصول على الوثائق الضرورية من أجل التطوير للموارد الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية. إن هذا التطوير المضلل، بدأ ينكشف، ولو متأخراً، لدى كبار رجال الفكر الاقتصادي الشرفاء في العالم.

فمنذ السبعينات، ظهر عدد من الاقتصاديين، قاموا بدراسات عدة حول موضوع التطور، وعبروا عن قلقهم وشكوكهم حيال تلك النظريات الاقتصادية التطويرية، ومنهم:

- Pr Sir Philip Brown، الذي افتتح خطبته الرئاسية في Royal Economie Society، بعنوان: «تخلف علم الاقتصاد».

- وخلال العام نفسه (١٩٧١) توجه البروفسور (Worswick) بكلمة إلى المجتمع البريطاني بعنوان: «هل من الممكن أن يحصل أي تطور في إطار علم الاقتصاد؟!»

- أما الكاتبة سوزان جورج، وأكبر مسؤولة في منظمة الأمم المتحدة، فقد عبرت في كتابها **المخططون للجوع** تعبيراً واضحاً عن نيات المبدعين للنظريات الاقتصادية التطويرية: «لا بد لنا من التساؤل عما إذا كان أعضاء الهيئات العلمية جميعاً يتصرفون - دون أن يدروا - ضد مصالح شعوب بلدان العالم الثالث، فهم بذلك غير جديرين بتطوير الشعوب وتقديم البديل، أم إنهم يطبقون هذه النظريات عن وعي وتخطيط على مستوى عالٍ جداً للوصول ببلدان العالم الثالث إلى هذا المصير المؤلم، مع إلباس قراراتهم هذه لباساً مزخرفاً من العلم وحسن النية، يجعلها مقبولة من الجمهور..؟!

نعم: إنهم يتصرفون عن وعي وتخطيط لنتائج مشاريعهم بما يتناسب مع أهدافهم المالية، وأهداف صهيون المضللة. وقد لمست ذلك أثناء اضطلاعي بمسؤولية مدير الدراسات الاقتصادية والمالية في اتحاد المصارف العربية الفرنسية في باريس، حيث كنا نواجه بالإصرار على تمويل المشاريع التي تسمى «بالبنية التحتية»، هذه المشاريع التي تؤمن الربح الأكبر للمرابين ورأس المال، بينما تعتبر غير منتجة وهائلة الكلفة، ولا ترد على مصالح الشعوب، كما أن معظمها يقوم على حساب إبادة المزروعات الغذائية الرئيسة، وطمر الأراضي الصالحة للزراعة. وكما يقول الأستاذ الإنكليزي الكبير Bauer: «إذا كنت لا أؤمن بأن الفقر في بلدان العالم الثالث كان في الماضي أكثر حدة منه في العالم الغربي، إلا أنني أؤمن بأن اتساع حدة الفقر في الأولى كان النتيجة المباشرة للإستثمارات غير المنتجة التي بددت الأموال الطائلة على تقليد العالم الغربي دون رويّة ولا تفكير...».

في الواقع: لقد قام كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي على السواء على أنقاض الحضارات الزراعية، واختلط تاريخهما باستعباد الفلاح، وكما قال أحد كبار الإقتصاديّين: «إن مرحلة النزاع لآخر الحضارات الزراعية في الكرة الأرضية لا يمكن أن يحصل من دون إهتزازات عميقة».

لقد اختصت الشركات العالمية، وعلى رأسها الصهيونية وحدها بزراعة كل المواد الغذائية الرئيسية، وأرغمت الأفارقة على التغذية بالقمح الطري والعفن عوضاً عن الذرة وغيرها مما يعتمدون عليه في تغذيتهم منذ قرون عدة وحولت أراضيهم لزراعة ما تحتاجه أميركا خارج المواسم، كما أرغمت جميع الشعوب على تغيير عاداتها الغذائية من طريق

المساعدات المؤقتة، لكي تقضي على الزراعة في الداخل، وتحول بالتالي البلدان إلى زبائن بعد أن تقطع عنها المساعدات، دون أن تدع لها أي مورد لتسدد به قيمة مشترياتها، والنتيجة «الديون والموت من الجوع».

وهكذا فقد أكملت الصهيونية والعولمة دور الاستعمار السياسي في القضاء على الفلاحين (ما يزيد على ثلاثة أرباع الشعوب)، بالإستيلاء على أراضيهم وتخصيصها لزراعة الشركات العالمية الواسعة بالأدوات التكنولوجية الملوثة للبيئة والمصحرة للتربة، فقضت على الفلاحين وأراضيهم معاً. وهذا ما يفسر موت ما يزيد على المليار نسمة من الجوع في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، الذين كانوا من أمن المزارعين وأعلمهم وكما يقول أحد المؤرخين: «كلما مات فلاح، فهناك مكتبة قد احترقت بموته». لقد كانت صوامع أفريقيا تغص بكل المحاصيل الزراعية طيلة أيام السنة، في عهد هؤلاء الذين وصفوا بالمتخلفين...

وقد قال أحد الكتاب الروس: «لولا الطمع في الإحلال محل الفلاح، لما كان من الممكن أن يوصف الفلاح بكل هذه الصفات المشينة: متخلف.. خشن.. وتعيس...إلخ.

إن الفلاحين كما قال Dumont Rene في كتابه **فلاحون مسحوقون، وأراضٍ مبادة**: «إن الفلاحين ليسوا متخلفين ولا كسالى كما يدعي ممثلو الشركات العالمية وعملاؤهم في الداخل، وإنما لم يبق لديهم أية وسيلة عمل». إن المتخلف الحقيقي في الواقع هو نظام الملكية الواسعة للأراضي الذي فرضته الشركات العالمية، برفض الفلاح، وسرقة أرضه والحلول محله ليقدموا للعالم أسوأ المنتجات وأفسدها من النباتات المعدلة وراثياً (OGM) (organisme génétiquement modifié) والبقرة المجنونة، والغنمة المحمومة، والدجاجة المبشومة، والسمكة المسمومة... وأصبح من المعلوم أنها تنتقل إلى الإنسان وتقضي عليه كالبقر تماماً. وهو ما يسمى بمرض (Geuzfeld Jacobs).

لقد استعاضوا عن الزراعة، التي اعتبرت متخلفة، بمشاريع صناعية تافهة وسامة وملوثة للبيئة، إضافة إلى تبعيتها للخارج من سداها إلى لحمتها، من كيماويات وأدوات بلاستيكية ونفايات نووية، وخيوط نسيجية مركبة (مواد نفطية)... إلخ، وذلك بعدما قضوا على كل الصناعات المحلية من يدوية وآلية تقليدية، تلك الصناعات الفريدة من نوعها بجودتها، وإتقانها وتنوعها بتنوع الإمكانات الخلاقة والمبدعة للشعوب. هذه الصناعات التي وصفت أيضاً بالمتخلفة أصبحت الآن تغص بها متاحف الغرب، ولا يتيسر إلا لقلة ضئيلة من الأغنياء اقتناؤها لضخامة أسعارها. لقد كانت ترد على حاجات الشعوب في الداخل بأكملها، وتؤمن مورد رزق وفرص عمل للقسم الأكبر من أبناء المدن، وسوقاً للمواد الزراعية، ليصب قسم منها بدوره فيها. وهذا ما يسمى (Effets d'eutrainement)، التي هي عنوان الاستقلال والتطور الاقتصادي.

ولذا، فإن خطط صهيون تهدف ـ حسب التوراة ـ «إلى إحياء الرجل اليهودي من خلال الزراعة التقليدية والصناعة اليدوية»، وكذلك ميثاق دولة إسرائيل الذي ينص على أنه «لا بد لإحياء الرجل اليهودي من كل ما هو تقليدي».

ومع ذلك، فقد فشلت كل المشاريع التطويرية، وفقدت البلدان المذكورة الزراعة والصناعة معاً، وبقيت جيوش العاطلين من العمل من القطاعين الزراعي والصناعي، وهذا ما يفسر إمتداد الفقر ليشمل الطبقات الوسطى أيضاً، أي ما يزيد على ٩٠ في المئة من الطبقة العاملة. هذا فضلاً عن الديون المتراكمة من المساعدات الغذائية، إلى المساعدات المالية للتطور، إلى الديون المصرفية الباهظة الفوائد، إلى الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة غير المنتجة... إلخ. فالديون تجر مزيداً من الديون، والاستثمارات تستدعي مزيداً من الإستثمارات بحيث يصبح من غير الممكن الإستغناء عنها، ويستحيل تسديدها.

وهكذا، لم يسجل التاريخ هذا القدر من البلدان المدينة، بذات القدر من الديون، مع فقدان الأمل بالتسديد.

وفي الوقت نفسه، جفت التحويلات، ونضبت الإستثمارات: فخلال السنوات: ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، كانت تحويلات الأموال من الشمال إلى الجنوب أقل منها في الإتجاه المعاكس، مما عوق تسديد الديون، وأوجب تطبيق العقوبات الآتية:

ـ بيع القطاعات الانتاجية والمرافق العامة بأبخس الأثمان للشركات العالمية الصهيونية (الخصخصة)، ما يلقي أيضاً بطبقة أخرى من الشعب إلى حافة الطرق. أو يهبط بدخولهم إلى دون حافة الفقر، وينزع عن البلد كل صفة من صفات الاستقلال.

ـ تنفيذ كل العقوبات الاقتصادية الحياتية الأخرى.

والجدير بالملاحظة، أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتمتعان وحدهما بحق الإعفاء من العقوبات (الذي بيده القلم لا يكتب نفسه من الأشقياء... كما يقول المثل). فديون أميركا، وعجزها التجاري تحملها للعالم أجمع. فعجزها التجاري وحده يعادل ثلث الديون الممنوحة لبلدان العالم الثالث خلال مدة خمسة عشر سنة من دون أن تخشى قطع الواردات عنها. وكذلك إسرائيل التي تتلقى كل سنة ما يزيد على خمس مليارات دولار كمساعدات، طوعاً وغصباً مليون ونصف دولار من ألمانيا، و٩٠ مليون دولار من النمسا، و٩٠٠ مليون دولار من اليهود والمقيمين في الخارج، ومليار دولار فرضت على المنظمات اليهودية الأميركية وثلاثة مليارات دولار من الدولة الأميركية نفسها. هذا إضافة إلى (٧) مليار دولار مفروضة على المليارديريين اليهود. ومع ذلك، فإنها لا تطالب بتسديد ديونها الخارجية التي تزيد على ٢٥ مليار دولار.

العولمة والصهيونية، وتحرير التجارة العالمية

ليس أدل على إلتقاء الصهيونية بالعولمة من نظام تحرير التجارة العالمية، إن الإتفاق العام حول التعرفات الجمركية والتجارة العالمية (GATT) قد أنشأ عام ١٩٤٧، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء دولة إسرائيل، وأن المنظمة العالمية للتجارة (O. M. C.) التي حلت محله، لتوسيعه وشموله تحرير الخدمات المالية، والملكية الفكرية إلى جانب البضائع، فقد أنشأت عام ١٩٩٥، أي بعد إنشاء مشروع «السوق الشرق أوسطية» إلى جانب الإتحادات السابقة التي تربط اقتصاداتها في السوق الدولية. فالمشاريع التي طرحت سابقاً من قبل الـ GATT و CNUCED، لم تفتح - في الواقع - شهية رأس المال العام أو الخاص، لعدم قدرة كل بلد على حدة لتكوين هامش الربح الذي يسعى إليه رأس المال.

ويكفي أن نعلم أن مشروع «السوق الشرق أوسطية» قد خص إسرائيل بأن تقدم للسوق المنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية، والمنتجات الصناعية، بينما تدع قطاع السياحة فحسب لبقية الأعضاء (ما عدا بالطبع، الطاقة)، فهي تحت سيطرتهم. هذا، علماً بأن إسرائيل - في حال السلم طبعاً - تحتكر القسم الأكبر من السياح الغربيين بسبب احتوائها على الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة. ويتطلب تحرير التجارة العالمية للإندماج بالنظام العالمي، فتح الحدود على مصراعيها، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتخفيض العملات المحلية لتشجيع المزاحمة في كمية الصادرات، ما يوقع البلدان الضعيفة في عجز تجاري فاحش، ناهيك بكساد البضائع المصنفة بالديون في أرضها، لإمتناع أي بلد صناعي عن شرائها. إذ ليس لديهم أسواق عملياً إلا للطاقة والمواد الأولية بأنواعها. والنتيجة: تراكم الديون والبضائع...! وحسب البروفسور «جوزيف ستيكلز» الأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك، والحاصل على جائزة نوبل، والمستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي السابق، كلينتون: «فإن تحرير التجارة العالمية كان قد صمم من قبل البلدان الغربية ولمصلحتها فحسب. وساهم في إنهيار اقتصادات عدد كبير من بلدان العالم الثالث. فمن الخطأ الفاحش أن نضلل هذه البلدان بحسنات الدمج لاقتصاداتها بالنظام العالمي. كما أنه ليس من الضروري - في الوقت الحاضر - أن يصار إلى عقد مؤتمر جديد في الدوحة. فقبل التورط في دورة جديدة يتحتم على الأعضاء تصحيح الفروقات الفاحشة في مستوى الحياة الناتجة من الدورات السابقة.

فبينما حققت البلدان الصناعية أرباحاً خيالية، تدهورت أوضاع البلدان الأخرى وعلى رأسها البلدان الإفريقية، إلى حد الإفلاس». ففي عهد الاقتصاد الظافر لا وزن لأية دولة إلا من خلال عدد المستهلكين وكمية ما يستهلك وما يملك، فأميركا وأوروبا واليابان تستحوذ على ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي.

أما نظام تحرير الملكية الفكرية، فقد أعد لمصلحة الدول الصناعية بنسبة ١٠٠ في المئة. لقد

منعت شركات الأدوية الصهيونية المحتكرة، أفريقيا الجنوبية المهددة بالإبادة لشعوبها من مرض فقدان المناعة المكتبسة (الإيدز)، منعتها من صناعة دواء لذلك المرض من منتجاتها الإرثية المحلية. فالأدوية التي تباع بتراخيص تباع بأسعار فاحشة جداً لدرجة أن قلة ضئيلة من الشعوب تتمكن من شرائها، وعلى رأسها أدوية (الإيدز). لقد منعتها، وأقامت عليها أقذر دعوة في العالم وأمام الاحتجاجات العديدة التي واجهتها من جميع دول العالم، تنازلت مكرهة عن دعواها. وفي الوقت نفسه، لجأت أميركا إلى سحب دعواها ضد البرازيل بمعرض قيامها - هي الأخرى - بصناعة أدوية وراثية ضد (السيدا) (إنهما دائماً في خندق واحد...!).

أما عن تحرير الخدمات المالية، فقد ساهمت المنظمة العالمية للتجارة جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي في استفحال الفقر.

فالصندوق - على سبيل المثال - كان قد شجع هروب رؤوس الأموال في معرض سياسته للتحرير المالي. هذا التحرير الذي لا يعمل إلا في اتجاه واحد، وهو الهروب إلى الخارج. لقد حررت أميركا والصهاينة الخدمات المالية لكي تدخلا الطمأنينة إلى عمود البورصة الأكبر (wall street)، لقد كان الأولى بها أن تفتح المجال الأكبر للقطاعات المنتجة التي تستخدم اليد العاملة الأكثر غزارة..

لقد خلط صندوق النقد الدولي بين سياسات التحرير وسياسات القيود، وأدى هذا الكوكتيل إلى مآسي عدة للبلدان النامية. وكان على أميركا - قبل غيرها - أن تعمل بما تأمر غيرها القيام به، فتخفض حواجزها الجمركية، وتقلل من المساعدات التي تقدمها إلى مزارعيها لتتنافس مع أوروبا على اصطياد أسواق بلدان العالم الثالث التي كانت هي التي تغذيها في السابق (قبل التطور والانفتاح).

كما عليها أن تفتح أسواقها للمنتجات الصناعية لتلك الدول، وتلغي الاحتكار للحديد والصلب في العالم من قبل شركاتها الصهيونية. إلا أن اليوم الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، قد قلب المعايير رأساً على عقب، لقد أصبح للدين، والجغرافيا والتاريخ وزن، فالغرب لم يعد في حاجة إلى أسواق الغير (طبعاً بعد أن فرغوها من طاقتها الشرائية)، ويفضل الانكفاء على نفسه، وأن تقتصر مداخلاته على الجهاز البوليسي وحده للتأكد من أن البلدان الفوضوية - حسب تعبيرهم - لا تؤوي الإرهابيين، ففي البلدان الصناعية الكبرى فرضت الرقابة على تحركات رؤوس الأموال، وأصبح نظام الحماية الجديد المتبع، يحول دون دخول الأفراد والأموال. وأخذت الشركات المالية الصهيونية تجفف استثماراتها، وتحاول استعادة معاملها وترحيلها من البلدان التي تعتبرها خطرة. والدول العربية هي المقصودة الأولى، ومطالبة - حسب تعبيرهم - بأن تقبل الاعتراف بفشلها الاقتصادي (أي عدم مسؤولياتها عنه) وأن تبدأ ثورة ديموقراطية ودينية (أي أن فشلها الاقتصادي يعود

لدينها ...!) فالتفتيش عن الأمن، أصبح من الأولويات قبل الربح. إن يوم الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، لم يتمخض عن «السيطرة على العولمة» حسب Eric le Boucher في جريدة اللوموند، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر (٢٠٠١)، ولكن عن تخفيفها، وتفضيل المضاربات والبورصات والجرائم المالية.

الصهيونية والعولمة

وحروب البورصات والمضاربات والجرائم المالية

على الرغم من كل ما مر معنا من أنواع السطوة، والهيمنة والإنفراد بثروات العالم، فإن الإقتصاد العالمي، الذي ما انفك يتقلب من أزمة إلى أخرى، ويجر خلفه كل البلدان والشعوب إلى المآسي والنكبات، وقع الآن في أسوأ أزمة اقتصادية داهمته منذ الثلاثينات. لقد الإنكماش بدأ في أصلب عواميده (أميركا) منذ الحادي عشر من آذار / مارس ٢٠٠١ أي قبل الحادي عشر من أيلول / سبتمبر بستة أشهر، وذلك نتيجة لإنفجار الفقاعة المضارباتية في قطاع ما يسمونه «الإقتصاد الجديد» (الإنترنيت ومشتقاته، التي امتدت إلى بقية أسواق البورصات في العالم الصناعي والنامي أيضاً) فالأموال التي تداولتها هذه الأسواق بوسائلها التكنولوجية السريعة سرعة البرق، على مدار الكرة الأرضية، بلغت ما يزيد على ٤٠٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩، أي ما يعادل ست مرات الدخل الأميركي لذلك العام. وقد اختتمت عام ٢٠٠٠ بهبوط ذريع ليس له مثيل منذ أوائل التسعينات في الولايات المتحدة الأميركية، ومنذ عام ١٩٩٤ في أوروبا فـ «النازداك» خسر ٣٦ في المئة من قيمته، و٥٠ في المئة منها خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من العام. ففي هذه السوق وحدها، بلغت الخسارة ٣٠٠٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٠ في المئة من الدخل الأميركي. ويعود السبب في الدرجة الأولى إلى المضاربات التي يقودها الصهاينة اليهود في كل مكان. لقد بلغت أسعار أسهمها ارتفاعاً لا يمت إلى حقيقة أوضاعها الإقتصادية بصلة. فلأول مرة في التاريخ، وعلى المستوى العالمي، وجدنا شركات عرفت زيادات هائلة في أسعار أسهمها تزيد على ١٠٠ في المئة خلال أسابيع، بينما يكون رصيد حساباتها سلبياً...! وقد تولد عن هذا الانكماش المصحوب بإنهيار الأسواق المالية للبورصات تسريح ما يزيد عن ٨٠٠٠٠٠ شخص في أميركا وصل معه معدل البطالة إلى معدل ليس له مثيل منذ عشرين سنة إلى ٥,٧ في المئة من الشعب العامل في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، وبذلك فقد انخفض الدخل القومي الأميركي بمعدل ١,١ في المئة في الربع الثالث من ذلك العام، بعدما كان قد سجل انتعاشاً بمعدل ٥ في المئة عام ١٩٩٩ وركوداً عام ٢٠٠٠. وكذلك أوروبا، التي كانت تقاوم الحقيقة المرعبة مدعية سلامة توقعاتها، فقد سارعت إلى الاعتراف بانخفاض فاعلياتها، وخصوصاً ألمانيا، وإيطاليا اللتين تتأثران بقوة

في الأسواق الخارجية. وفي آسيا، فقد داهمت اليابان من جديد أزمة إنكماشية خانقة هي الثانية خلال ثلاث سنوات. ومما لا شك فيه، إن هذه الأزمات تزيد من استفحال البلاء على بلدان العالم الثالث، التي لم تستفد ـ في الواقع ـ في شيء، من سنوات الانتعاش العالمي إلا سرقة موادها الأولية والأساسية بأبخس الأسعار...

فالأرجنتين أعلنت إفلاسها، وتوقفت عن تسديد ديونها المستحقة البالغة ٩٠ مليار دولار، كما امتنعت عن تلبية استرداد الأموال المودعة لدى المصارف من قبل الشعب المسكين، لدرجة أن أحد اليائسين قد صلب نفسه عمداً في إحدى الساحات الكبرى يوم السابع عشر من شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢، دون الكلام عن تركيا، التي وقعت منذ سنوات عدة فريسة للمشاكل المالية المستعصية، وكذلك البرازيل، مع ٣٢٥ مليار دولار، الضحية الكبرى الثالثة وليست الأخيرة. وحسب أحد المحللين الماليين الفرنسيين «إن النقطة الوحيدة الإيجابية هي: أن أسعار النفط لا تزال ثابتة على مستوى منخفض جداً. «مصائب قوم عند قوم فوائد»...!

أما الحلول الصالحة، حسب جهابذة الفكر المالي الصهيوني لديهم، فهي ـ كالعادة ـ إفتعال الحروب، وتأمين قدر كبير من السيولة من طريق تخفيض معدلات الفائدة، واستعمال الأموال في المضاربات في سوق البورصات. وهكذا، فللمرة الحادية عشرة على التوالي، خفض «البنك الفيدرالي الأميركي» (Federal Americain Reserve)، معدل الفائدة خلال عام، وصل فيه إلى ١,٧٥ في تاريخ ٢٠٠١/١٢/١١، بعدما كان في حدود ٦,٥ في المئة أي إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٦١، أي أدنى من معدل التضخم. أما معدل الفائدة على الأسهم الطويلة المدى فقد ارتفع من ٦,٤٥ في المئة إلى ٦,٨٤ في المئة ومن المعروف أنها تمثل اعتمادات التنمية وشراء البيوت والإنتاج، التي أصبحت أكثر غلاءً.

إن هذا التخفيض الشديد للمعدلات على اقتراض العملة للمدى القصير تمخض فعلاً عن الإرتفاع البالغ السرعة في أسواق (Dowjones). فمنذ آخر هوة وصلها في ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، إستعاد ٢٥ في المئة زيادة في قيمته، بينما تضاعفت قيمة «النازداك».

ومما لا شك فيه، فإن هذا التضخم الحالي في قيمة البورصات، لا يستند إلى أي أساس إقتصادي، بل لا يعدو كونه مجرد مضاربات مالية كما ذكرنا. فأسعار سندات ٥٠٠ شركة أميركية أصبحت قيمتها تعادل ٤٥ مرة أرباحها السنوية الفعلية وحسب مدير شركة «تومسون» للدراسات: «إن الأسواق جميعها تزيد قيمتها عن الحقيقة، إلا أن رئيس الـ Fed يقوم بدعمها لأنه يفضل أن يخلق فقاعة مالية جديدة من أن يدع الاقتصاد يتخبط في أزمة اقتصادية جديدة كأزمة عام ١٩٢٩، حيث فقد القسم الأكبر من الناس عملهم..».

إلا أنني أرى أنه، مع هذه الحالة من فقدان إستراتيجية متينة، فإن سياسة الـ Fed، والمصرف المركزي الأوروبي ستقود إلى حال من التشويق الذي لا بد من أن يوقظ التضخم

من سباته ويتبعه استفحال هبوط معدل النمو، فسعر تبادل العملات، ومن ثم معدلات البورصات، فالإنفجار الكبير...

لقد فقدت هذه المصارف الكبرى هيبتها، وأخذت ترزح تحت سيطرة اللوبي الصهيوني الذي يفرض عليها هذه السياسات الرخوة للغاية، وما ينتج منها من خلل وعدم توازن مالي، لا يستفيد منه إلا الصهاينة. فهم المستفيدون من حالات الهبوط، والارتفاع، وانفجار الفقاعات...

فعلى سبيل المثال: إن المضارب الصهيوني الكبير «جورج سوروس» قد استفاد من انفجار أسواق جنوب آسيا، وانخفاض عملاتها، أرباحاً لا يمكن تقديرها حتى الآن، وكذلك من الأزمة المالية في روسيا وكل الأزمات، فمع معدلات فائدة لا تتجاوز ١,٧٥ في المئة في أميركا، و٢,٥ في المئة في أوروبا، وصفر في اليابان، أي حالة من الاعتمادات شبه المجانية، فإن خطر انفجار الفقاعات المضارباتية هو أكبر بكثير من خطر الإنكماش الإقتصادي.

لقد انفجرت في ٢٠٠٢/١/١٥ أسهم أكبر شركة كهربائية في أميركا، حيث هبطت قيمة السهم من ٩٠ دولار إلى أقل من دولار. إن إفلاس شركة «أنرون» (Enron) للنفط، التي تمثل المرتبة السابعة بين كبريات الشركات في أميركا شاهد كبير في هذا الشأن.

ما هي هذه الأوساط الإجرامية؟

مما لا شك فيه، أن لكل بلد من بلدان العالم الثالث أوساطها الإجرامية، إلا أن المنظمات القائدة، والأكثر قدماً ونشاطاً، توجد في البلدان الصناعية الكبرى. فأميركا، موطن (الكوزانوسترا) «cozanuostra»، وأوروبا موطن «Mafiasicilienme» (المافيا السيسيلية)، وآسيا موطن (الترياد الصينية) و«yakuzas» (ياكوزاس) اليابانية. إلى مئات المجموعات المتزاحمة والمتكاتفة، وكلها تعمل تحت سيطرة الماسونية العالمية.

وبإحتساب العمليات ذات السعة عبر القارات، فإن عمليات غسل الدخل الإجرامي تتجاوز إلى حدٍ بعيد إحتياطات البنوك المركزية مجتمعة. ولعل عملية تهريب الأموال القذرة إلى إسرائيل في ٢٠٠٢/١/١٥ من كبار المسؤولين في بنك «Societe General» الذي يعد في المرتبة الثالثة بين المصارف الفرنسية، واعتقال رئيسه (دانييل بوتون)، من إحدى الأمثلة على إضطلاع الصهاينة في تهريب الأموال القذرة، وبالتالي غسلها في إسرائيل، ذلك أن مصارفها لا تمانع بذلك لديها، ولكن لدى غيرها...! وهي لا تخشى أي إثارة لفضائحها، أو إنزال أي عقوبة في حقها...!

وهكذا، لم يسبق في تاريخ البشرية أن سلمت مقادير الشعوب قاطبة إلى حفنة من الطغاة الجشعين من الصهاينة، مع مساعدة السلطات الحاكمة لهم في هذا الشكل الرهيب.

فالنظام العالمي الجديد، يرتكز في الواقع، على مجموعة تتألف من ثلاثة شركاء: الحكومات، الشركات العالمية متعددة الجنسية والمافيا. والإجرام المالي هو سوق - في حد ذاته - مزدهرة ومنظمة وموزعة توزيعاً عادلاً في كل نقطة على وجه الأرض. فالشركات المذكورة، وخلفها المافيات، لكي تحول عملياتها غير المشروعة لا بد لها من دعم الحكام، وتجاهل السلطات الأمنية الضابطة، أما الحكام، فهم يشكلون شراكة مباشرة معهم، ليضمنوا ديمومتهم في الحكم، وانعكاس الإقتصاد. وهم، مع التحرير المطلق لحركة رؤوس الأموال، والتضخم لدرجة الانفجار في أسواق البورصات، يستفيدون من الإباحة الكاملة لهم في هذا الأرخبيل الأرضي لكل أنواع الجرائم المالية، وعلى رأسها: محو أي أثر لكلمة الحق، شهر إفلاسات وبيع بالقوة بأدنى الأسعار، التهرب من الضرائب، الرشوة على كل المستويات، ترحيل المهاجرين والتخلي عنهم بعد اغتصاب كل ما يملكون، وإغراقهم إذا اقتضى الأمر، تهريب البضائع والأسلحة والمخدرات، الوساطة في البغاء وسرقة النساء وحتى الأطفال للمنحرفين جنسياً، التجارة بأجهزة الجسم الداخلية والخارجية أيضاً، زرع الميكروبات في الأدوية وأغذية الإنسان والحيوان والنبات.. إلى آخر ما هناك من جرائم كالخيالات...!

فالمخلوقات على وجه الأرض، ليس لها في نظرهم أي وزن أو حساب إلا من خلال زيادة أرباحهم، وإشباع نفوسهم الجشعة التي لا تشبع...

كم من الإجراءات الضالة المدعومة بخبراء ضليعين بعلم التشويه والتضليل قد اتخذت على حساب الحقيقة؟ لقد أنكروا كل أثر لمرض «الأبقار المجنونة» على الإنسان، بسلسلة من التحقيقات الوهمية، كما استولوا على أحد المخابر التي اكتشفت إيجاد علاجات حاسمة لمرض «السيدا» والسرطان، وقبضوا على العالم ومنعوا إنتاجه وحظروا اكتشافاته، وحكموا عليه بالموت العلمي.

ونجدهم هم أنفسهم، على رأس المقاومين للقضاء على الإجرام، ولكن، من دون أن تمس فعلاً حركة الإجرام. فالكل يتغير لكي يبقى الكل كما هو، بل لتزداد حدة وتزداد الرشوات، ويزداد التهريب وإعادة التدوير.. فالغاية الحقيقية ليست لتدميرها بل لدفعها إلى اعتماد وسائل تكنولوجية جديدة متطورة للغاية، لا يقوى أحد على كشفها... وأميركا، الشريك الأول للإجرام المالي العالمي، يقوم تحت رعايتها تعاون سري مع بقية الشركات، لأمركة الرشوة وتطورها، يقوم بها اللوبي الصهيوني المالي، البالغ السطوة على الحكام. فالمعارك ضد الرشوة التي نشهدها حالياً، في كل مكان، وعلى رأسها البلدان الغربية، لم يكن هدفها إلا إقامة توجيه حسن للإجرام المالي، بإدارة وسطوة الديموقراطية الأميركية، الأكثر إمعاناً في الرشوة في العالم ❑

ما بعد المحافظية الجديدة

فرانسيس فوكوياما *

بينما نقترب من الذكرى الثالثة لبداية حرب العراق، يبدو من غير المرجح أن يقوم التاريخ التدخل نفسه أو الأفكار التي أثارته في شكل مؤات. لقد خلقت إدارة بوش، بغزو العراق، نبوءة حققتها بنفسها: حل العراق الآن مكان أفغانستان كمغناطيس وأرض للتدريب وقاعدة جهاد للجهاديين الإرهابيين، بوجود الكثير من الأهداف الأميركية لإطلاق النار عليها. لا يزال أمام الولايات المتحدة فرصة لخلق ديموقراطية يهيمن عليها الشيعة في العراق، لكن الحكومة الجديدة ستكون ضعيفة جدا لسنوات مقبلة؛ سيشجع فراغ السلطة، الذي سينتج عن ذلك، التدخل الخارجي من كافة الدول المجاورة للعراق، وبينها إيران. حقق الشعب العراقي فوائد واضحة من إسقاط دكتاتورية صدام حسين، وربما هناك تأثيرات إيجابية فائضة في لبنان وسوريا. لكن من الصعب رؤية كيف أن هذه التطورات تبرر بنفسها الدماء التي أراقتها الولايات المتحدة والثروات التي أنفقتها على المشروع حتى هذه اللحظة.

أصبح الآن ما يسمى مذهب بوش، الذي أرسى الإطار بالنسبة للولاية الأولى للإدارة، في حال ارتباك كلي. يفيد المذهب (الذي طور، بين أماكن أخرى، في استراتيجية الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠٠٢) بأن أميركا، على اثر هجمات ١١ أيلول / سبتمبر، ستشن حروبا وقائية في شكل دوري كي تدافع عن نفسها ضد الدول المارقة والإرهابيين الذين يملكون أسلحة دمار شامل؛ وبأنها ستقوم بذلك منفردة، إذا اقتضى الأمر؛ وبأنها ستعمل على دمقرطة الشرق الأوسط الكبير كحل طويل الأمد لمشكلة الإرهاب. لكن وقاية ناجحة تعتمد على القدرة على التنبؤ بالمستقبل على نحو دقيق، وعلى استخبارات جيدة، لم تكن في المتناول، في وقت أدت أحادية أميركا المرتقبة إلى عزلها على نحو غير مسبوق. ليس مفاجئاً أن الإدارة، في ولايتها الثانية، تبعد نفسها عن هذه السياسات، وهي في طور إعادة صوغ وثيقة استراتيجية الأمن القومي.

لكن استخدام القوة الأميركية لتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان في الخارج يعتبر

(*) ترجمة ايلي شلهوب.
نشر النص في *Newyork Times Magazine* 22/2/2006.

جهدا مثاليا قد يصاب بالنكسات الكبرى. أعاد الفشل المستشرف في العراق وزن السياسة الخارجية «الواقعية» الموجودة في تعاليم هنري كيسنجر. هناك بالفعل كمٌ وفير من الكتب والمقالات التي تنتقد الولسونية الأميركية السائجة وتهاجم مفهوم محاولة دمقرطة العالم. أدت جهود الإدارة في ولايتها الثانية الهادفة لإرساء ديموقراطية شرق أوسطية أوسع، والتي أدخلها بوش في خطاب تنصيبه للولاية الثانية، إلى نتائج مثيرة جدا للجدل. قامت جماعة الإخوان المسلمين بعرض قوي في الانتخابات المصرية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٥). وفيما كان مجرد إجراء الانتخابات في العراق في كانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٥) انجازاً في حد ذاته، إلا أن التصويت أدى إلى صعود الكتلة الشيعية ذات العلاقات الوثيقة مع إيران (عقب انتخاب المحافظ محمود أحمدي نجاد رئيسا لإيران في حزيران/يونيو). لكن الأمر الحاسم كان النصر القاطع لحماس في الانتخابات الفلسطينية الشهر المنصرم (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، الذي أوصل إلى السلطة حركة تكرس نفسها علنا لتدمير إسرائيل. قال بوش، في خطاب تنصيبه الثاني، إن «المصلحة الحيوية لأميركا ومعتقداتنا الأكثر عمقا أصبحت الآن واحدة»، لكن أكلاف ذلك دفعت بوتيرة متزايدة إلى حد قامت الإدارة بخطأ كبير عندما حركت الوعاء، وأن الولايات المتحدة كانت ستقوم بعمل أفضل لو أنها بقيت واقفة إلى جانب أصدقائها التقليديين الاستبداديين في الشرق الأوسط. في الواقع، لقد تعرض جهد تعزيز الديموقراطية في العالم لهجوم باعتباره نشاطا غير شرعي سواء من قبل الواقفين على اليسار مثل جيفري ساتش او من قبل المحافظين التقليديين مثل بات بوكانان.

قد لا تنتهي ردة الفعل ضد إرساء الديموقراطية وضد سياسة خارجية نشطة عند هذا الحد. دعم أولئك الذين وصفهم والتر روسيل بأنهم جاكسونيون محافظون (أميركيون من الولايات الجمهورية، يقاتل أبناؤهم وبناتهم ويموتون في الشرق الأوسط) حرب العراق لأنهم اعتقدوا أن أولادهم يدافعون عن الولايات المتحدة ضد الإرهاب النووي، وليس من أجل إرساء الديموقراطية. لا يريدون التخلي عن الرئيس في خضم حرب قاسية، لكن الفشل المرتقب للتدخل في العراق قد يدفع بهم إلى تفضيل سياسة خارجية أكثر انعزالية، وهو موقف سياسي أكثر طبيعية بالنسبة إليهم. أشار استطلاع رأي حديث لمركز «بيو» إلى تحول في الرأي العام نحو الانعزالية؛ بلغت نسبة الأميركيين الذين يقولون إن الولايات المتحدة «يجب أن تهتم بشؤونها الخاصة» حدا هو الأكبر منذ نهاية حرب فيتنام.

كان المحافظون الجدد، من داخل إدارة بوش وخارجها، من دفع، أكثر من أي مجموعة أخرى، باتجاه دمقرطة العراق والشرق الأوسط الكبير. نالوا الكثير من الفضل (أو تعرضوا للوم) لأنهم كانوا الأصوات الحاسمة في تشجيع تغيير النظام في العراق، ومع ذلك، سيتعرض جدول أعمالهم الأكثر مثالية للتهديد المباشر الأكبر خلال الأشهر والأعوام

المقبلة. أن تنسحب الولايات المتحدة من الساحة العالمية، عقب تراجع في العراق، سيكون، من وجهة نظري، مأساة ضخمة، لأن القوة والنفوذ الأميركيين كانا حاسمين في الحفاظ على نظام منفتح وديموقراطي أكثر فأكثر حول العالم. لا تكمن مشكلة جدول أعمال المحافظين في غاياته، وهي أميركية كفطيرة التفاح، وإنما في الوسائل المعسكرة أكثر مما ينبغي، والتي سعوا إلى تطبيقه من خلالها. ما تحتاج اليه السياسة الخارجية الأميركية ليس العودة إلى الواقعية الضيقة والمتشائمة، وإنما إلى صياغة لـ «الواقعية الولسونية» التي تتلاءم فيها الوسائل مع غاياتها.

إرث المحافظية الجديدة

كيف انتهى الأمر بالمحافظين الجدد إلى المغالاة إلى حد جعلهم يخاطرون بتقويض أهدافهم؟ لم تنبثق السياسة الخارجية لإدارة بوش الأولى، في شكل يتعذر تجنبه، من أفكار الجيل الأول للأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم محافظين جدداً، كون هذه الأفكار كانت معقدة وخضعت لتفسيرات مختلفة. أربعة مبادئ أو خيوط مشتركة ميزت معظم هذه الأفكار المستنبطة من خلال نهاية الحرب الباردة: اهتمام بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وفي شكل أعم، السياسات الداخلية للدول؛ والاعتقاد بأنه يمكن استخدام القوة الأميركية لأهداف أخلاقية؛ والتشكيك بقدرة القوانين والمؤسسات الدولية على حل المشاكل الأمنية الخطيرة؛ وأخيرا، فكرة أن هندسة اجتماعية طموحة تؤدي غالبا إلى نتائج غير متوقعة وهي تقوض بذلك نتائجها الخاصة.

تكمن المشكلة في أن اثنين من هذه المبادئ كانا في حال تصادم محتمل. افترض الموقف المشكك حيال الهندسة الاجتماعية الطموحة التي طبقت في السنوات السابقة في الغالب على سياسات محلية مثل السلوك الإيجابي والنقل بالحافلات والرفاهية مقاربة حذرة لإعادة تشكيل العالم وإدراكا بأن للمبادرات الطموحة دائما نتائج غير متوقعة. أما الاعتقاد بالاستخدام الأخلاقي المحتمل للقوة الأميركية فهو يعني ضمنا، من جهة أخرى، أن الفاعلية الأميركية يمكن أن تعيد تشكيل بنية السياسات العالمية. في زمن حرب العراق، تغلب الاعتقاد بالاستخدام التغييري للقوة على الشكوك في شأن الهندسة الاجتماعية.

باستعادة الماضي، لم يكن للأمور أن تتطور على هذا النحو. تمتد جذور المحافظية الجديدة إلى مجموعة استثنائية من المثقفين، شريحة واسعة منهم من اليهود، الذين مروا في «سيتي كولج أوف نيويورك» (سي سي أن واي) من منتصف وأواخر الثلاثينيات إلى أوائل أربعينيات القرن المنصرم. وتتضمن هذه المجموعة ايرفين كريستول ودانيال بيل وايرفينغ هو وناثان غلازير، وفي وقت لاحق بعض الشيء، دانييل باتريك موينيهان. رويت قصة هذه المجموعة في عدد من الأماكن، كان الأكثر شهرة منها فيلما وثائقيا لجوزيف دورمان يدعى

«ارغيوينغ ذي وورلد». كان الإرث الأكثر أهمية في مجموعة (سي سي أن واي) اعتقادا مثاليا بتقدم اجتماعي وعالمية الحقوق مقرونة بمعادة شديدة للشيوعية.
ليس صدفة أن عدداً من مجموعة (سي سي أن واي) بدأ كتروتسكيين. كان ليون تروتسكي نفسه، بالطبع، شيوعيا، لكن أنصاره فهموا أفضل من أكثرية الناس الكليانية المطلقة للنظام الستاليني ووحشيته. تعاطف اليسار المعادي للشيوعية، على عكس اليمين الأميركي التقليدي، مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشيوعية، لكنهم بدأوا يدركون، في خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم، أن «الاشتراكية الحقيقية الموجودة» أصبحت عبارة عن فظاعة من النتائج غير المقصودة التي قوضت بالكامل الأهداف المثالية التي اعتنقتها. وفي وقت لم يصبح جميع مفكري ال(سي سي أن واي) محافظين جددا، كان خطر النيات الجيدة التي دفعت إلى نهاياتها، الفكرة الرئيسية التي ستشكل ركيزة عمل عدد من أعضاء هذه المجموعة.
إذا كانت هناك فكرة رئيسية وحيدة تهيمن على انتقادات السياسة الاجتماعية المحلية، والتي صدرت عن أولئك الذين كتبوا في صحيفة المحافظين الجدد، **«ذي بابليك انترست»**، التي أسسها إيرفينغ كريستول وناثان غلازر ودانييل بيل في العام ١٩٦٥، فهي حدود الهندسة الاجتماعية. يقول كتاب مثل غلازر وموينيهان، وفي وقت لاحق، غلين لوري، إن الجهود الطامحة لعدالة اجتماعية غالبا ما تركت المجتمعات في حال أسوأ مما كانت عليه من قبل، لأنها إما تطلبت تدخلا كبيرا من قبل الدولة عطل علاقات اجتماعية موجودة أصلا (على سبيل المثال، النقل الإجباري بالحافلات)، وإما أدت إلى نتائج غير متوقعة (مثل تزايد عدد الأهل العزاب نتيجة الرفاهية). كانت الفكرة الرئيسية من خلال الكتابات المكثفة لجيمس ويلسون حول الجريمة أنك لا تستطيع أن تخفض معدل الجريمة عبر محاولة حل المشاكل التحتية العميقة مثل الفقر والعنصرية؛ على السياسات الفاعلة أن تركز على إجراءات قصيرة الأمد تعالج عوارض الخطر الاجتماعي (الاستجداء في الأنفاق والكتابة على الجدران) عوضا عن استئصال الأسباب.
كيف، إذاً، قررت مجموعة لها تاريخ كهذا أن «السبب الجوهري» للإرهاب يكمن في نقص الديموقراطية في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تملك الحكمة والقدرة على حل هذه المشكلة، وأن الديموقراطية ستأتي سريعا إلى العراق بلا ألم؟ ما كان المحافظون الجدد سيتخذون هذا الاتجاه لولا الطريقة الغريبة (أو الفريدة) التي انتهت بها الحرب الباردة.
سخر الأشخاص رفيعو الثقافة في اليسار الأميركي وفي أوروبا من رونالد ريغان كونه وصف الاتحاد السوفياتي وحلفاءه بأنهم «إمبراطورية الشر» وتحدى ميخائيل غورباتشيف بألا يصلح نظامه فحسب وإنما «يسقط هذا الجدار». اتهم نائب وزير دفاعه لسياسة الأمن الدولي، ريتشارد بيرل، بأنه «أمير الظلام» على هذا الموقف المتصلب

والمتطرف؛ هوجم اقتراحه للصفرين في المحادثات في شأن الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط (أي التخلص الكامل من الصواريخ متوسطة المدى) باعتباره خارج السياق في شكل ميؤوس منه، وذلك من قبل خبراء سياسة خارجية ذوي وزن من الوسط، في أماكن مثل مجلس العلاقات الخارجية ووزارة الخارجية. شعرت هذه الجماعة بأن الريغانيين كانوا مثاليين في شكل خطير في أملهم بربح الحرب الباردة حقا، كمقابل لإدارتها.

ومع ذلك، فإن النصر الكامل في الحرب الباردة هو بالتحديد ما حصل في العامين ١٩٨٩ و١٩٩١. قبل غورباتشيف، ليس بالصفرين فحسب، وإنما أيضا بتقليص كبير في القوات التقليدية، ومن ثم عجز عن وقف انشقاقات بولندا والمجر وألمانيا الشرقية عن الإمبراطورية. انهارت الشيوعية خلال سنتين بسبب ضعفها الأخلاقي وتناقضاتها الداخلية، وتبخر تهديد حلف وارسو للغرب مع تغير الأنظمة في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق.

حددت الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة تفكير أنصار حرب العراق، وبينهم المحافظون الجدد الأصغر سنا مثل وليام كريستول وروبرت كايغان، بطريقتين: الأولى، يبدو أنها خلفت اعتقادا بأن جميع الأنظمة التوتاليتارية فارغة في جوهرها وستنهار بدفعة صغيرة من الخارج. كانت رومانيا تحت حكم تشاوشيسكو النموذج عن ذلك: ما إن ماتت الساحرة الشريرة، حتى استيقظ الأقزام وبدأوا ينشدون الأغاني فرحين بتحريرهم. وكما يقول كريستول وكيغان في كتابهما «بريزينت دانجر» **الخطر الحالي** الصادر في العام ٢٠٠٠: «كثير من الأفكار في شأن استخدام أميركا لقوتها من أجل تشجيع تغيير أنظمة في بلدان يحكمها استبداديون تملأها المثالية. لكنها، في الواقع، واقعية في شكل بارز. هناك شيء من الحماقة في إعلان استحالة إرساء التغييرات الديموقراطية في الخارج في ضوء سجل العقود الثلاثة المنصرمة».

يساعد التفاؤل المفرط في شأن الانتقال إلى الديموقراطية في مرحلة ما بعد الحرب في تفسير الفشل غير المفهوم لإدارة بوش في التخطيط في شكل ملائم للتمرد الذي ظهر في ما بعد في العراق. بدا أن أنصار الحرب فكروا أن الديموقراطية كانت نوعا من الحالة المفقودة التي عادت إليها المجتمعات ما إن حصل التغيير القسري للنظام الثقيل الحمل، بدلا من عملية طويلة المدى من بناء المؤسسات والإصلاح. برغم أنهم يؤكدون الآن أنهم لطالما كانوا يعلمون أن التحول الديموقراطي للعراق سيكون طويلا وصعبا، لكنهم أخذوا على حين غرة. وفقا لآخر كتاب لجورج باكر حول العراق، «ذي اساسينز غايت» **بوابة الاغتيالات**، خطط البنتاغون لتقليص عدد القوات الأميركية إلى نحو ٢٥ ألف جندي في نهاية الصيف الذي يلي الغزو.

مع حلول تسعينات القرن الفائت، جرى رفد المحافظية الجديدة بالكثير من الروافد الثقافية

الأخرى. جاء أحد من هذه الروافد من تلامذة المنظّر السياسي اليهودي الألماني، ليو شتراوس، الذي كان، على عكس الكثير من الكتابات التافهة حوله من قبل أشخاص مثل آن نورتون وشاديا دروري، قارئا جادا للنصوص الفلسفية ولم يبد آراء حول السياسات المعاصرة أو القضايا السياسية. لقد كان، على العكس، مهتما بـ «**أزمة الحداثة**» التي طرحتها نسبية نيتشه وهايدغر، كما بواقعة أنه لا يمكن تنقية السياسات لا من إدعاءات الدين ولا من الآراء المحمّلة بعمق حول طبيعة الحياة الجيدة، كما كان يأمل مفكرو عصر التنوير الأوروبيون. أتى رافد آخر من البرت والستتر، وهو استراتيجي من مؤسسة «راند» كان أستاذا لريتشارد بيرل وزلماي خليل زاد (السفير الأميركي الحالي في العراق) وبول وولفوفيتز (النائب السابق لوزير الدفاع)، وآخرين. كان والستتر شديد الاهتمام بمشكلة الانتشار النووي وبواقعة أن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية للعام ١٩٦٨ تركت منافذ، في دعمها للطاقة النووية «السلمية»، واسعة بما يكفي لبلدان، مثل العراق وإيران، لتمر عبرها.

لدي ارتباطات عديدة بتيارات مختلفة تابعة لحركة المحافظين الجدد. كنت تلميذا لآلان بلوم، الذي كان يرعاه شتراوس، والذي كتب سلسلة «ذي كلوزينغ أوف أميركيان مايند» **انغلاق العقل الأميركي**؛ وعملت في «راند» ومع والستتر حول قضايا الخليج الفارسي؛ وعملت أيضا في مناسبتين مع وولفوفيتز. فسر العديد من الأشخاص كتابي **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (١٩٩٢) بأنه كتاب دعاية سياسية للمحافظية الجديدة باعتباره دافع عن الفكرة القائلة إن هناك توقا عالميا للحرية في كل الناس سيؤدي بهم حتما إلى الديموقراطية الليبرالية، وإننا نعيش وسط حركة تحول تتزايد سرعتها لمصلحة الديموقراطية الليبرالية تلك. إن ذلك يشكل قراءة خاطئة للنقاش. إن «نهاية التاريخ» في آخر المطاف، نقاش حول الحداثة. ما هو عالمي بالأساس ليس الرغبة بديموقراطية ليبرالية، وإنما الرغبة في العيش في مجتمع حديث أي متقدم تكنولوجيا ومزدهر والتي، إذا ما أشبعت، تميل إلى تحفيز مطالب بالمشاركة السياسية. الديموقراطية الليبرالية هي إحدى النتائج الثانوية لعملية التحديث تلك، أمر يصبح تطلعا عالميا في سياق الزمن التاريخي فحسب. في عبارة أخرى، يقدم «نهاية التاريخ» نوعا من الحجة الماركسية لوجود عملية طويلة الأمد للتحول الاجتماعي، لكنها عملية تنتهي بالديموقراطية الليبرالية بدلا من الشيوعية. بحسب صياغة العالم كين جويت، كان موقف المحافظين الجدد، الذي أوضحه أشخاص مثل كريستول وكاغان، على العكس من ذلك، لينينياً؛ اعتقدوا أنه يمكن دفع التاريخ إلى الأمام عبر الاستعمال الصائب للقوة والإرادة. كانت اللينينية مأساة في شكلها البولشيفي، وعادت كمسرحية هزلية عندما طبقتها الولايات المتحدة. لقد تطورت المحافظية الجديدة، كرمز سياسي وفكر، إلى شيء لم أعد قادرا على دعمه.

فشل الهيمنة الخيرة

لم تسئ إدارة بوش، وأنصارها من المحافظين الجدد، تقدير صعوبة الوصول إلى نتائج سياسية ملائمة في أماكن مثل العراق فحسب؛ لقد أساؤوا أيضا فهم الطريقة التي سيرد بها العالم على استخدام القوة الأميركية. كانت الحرب العالمية مفعمة، بالطبع، بأمثال عما يسميه محلل السياسة الخارجية ستيفان سيستانوفيتش «الدفع الأميركي نحو الأقصى»، الذي قامت من خلاله واشنطن بالعمل أولا ومن ثم سعت إلى المشروعية والدعم من حلفائها وحدهم بعد حصول الواقعة. لكن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تغيرت الحالة البنيوية للسياسات العالمية بطرائق جعلت نوعا كهذا من استخدام القوة مثيرا للجدل، حتى في نظر أقرب الحلفاء. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قال كتاب متعددون من المحافظين الجدد، مثل تشارلز كروثامر ووليام كريستول وروبرت كاغان، إن الولايات المتحدة ستستخدم هامشها من القوة لممارسة نوع من «الهيمنة الخيرة» على بقية العالم، وحل مشاكل مثل قضية الدول المارقة مع أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات الإرهابية التي هي في حال تصاعد. فكر كريستول وكاغان، من خلال كتاباتهم قبل حرب العراق، في ما إذا كان هذا الوضع سيحرض على مقاومة من بقية العالم، واستنتجا أنه «بالتحديد لأن السياسة الخارجية الأميركية مشبعة بدرجة عالية، على نحو غير مألوف، بالأخلاقيات، فإن هناك القليل أمام البلدان الأخرى لتخشاه من قوتها المروعة».

من الصعب قراءة هذه السطور من دون سخرية في ضوء ردة الفعل العالمية على حرب العراق، والتي نجحت في توحيد جزء كبير من العالم في نوبة جنون ضد الأمركة. إن فكرة أن الولايات المتحدة هي مهيمن أكثر خيرا من كثر، ليست بالفكرة المنافية للعقل (أو السخيفة)، لكن كانت هناك إشارات تحذير على أن الأمور قد تغيرت في علاقة أميركا بالعالم قبل وقت طويل من بداية حرب العراق. بات اختلال التوازن البنيوي في القوة العالمية ضخما. تجاوزت أميركا بقية العالم في أبعاد القوة كلها وبهامش لا سابق له، مع إنفاق عسكري يساوي مثيله في بقية العالم مجتمعا. سبق أن أثارت الهيمنة الاقتصادية الأميركية، خلال سنوات حكم كلينتون، عداء كبيرا لمسار عولمة تهيمن عليه أميركا، وفي الغالب من جانب حلفاء ديموقراطيين مقربين منها اعتقدوا أن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض نموذجها الاجتماعي المعادي للدولة عليهم.

هناك أيضا أسباب أخرى لعدم تقبل العالم للهيمنة الأميركية الخيرة. في المقام الأول، بنيت على الاستثنائية الأميركية فكرة أنه يمكن لأميركا، على سبيل المثال، أن تستخدم قوتها عندما يعجز الآخرون لأنها أكثر استقامة أخلاقيا من البلدان الأخرى. شكلت الوقائية ضد التهديدات الإرهابية، والتي تضمنتها استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢، مذهبا لا

يمكن تعميمه في شكل آمن على امتداد النظام الدولي؛ ستكون أميركا أول من يعترض في ما لو أعلنت روسيا أو الصين أو الهند أو فرنسا عن حق مشابه في التصرف الأحادي. كانت الولايات المتحدة تسعى إلى فرض رأيها على الآخرين في وقت كانت غير راغبة في أن يكون سلوكها الخاص موضع تساؤل في أماكن مثل المحكمة الجنائية الدولية.

كانت المشكلة الأخرى مع الهيمنة الخيرة محلية. هناك حدود صارمة لاهتمام الشعب الأميركي بالشؤون الخارجية ولرغبته في تمويل مشاريع عبر البحار لا يكون لها فوائد واضحة على المصالح الأميركية. غيرت (هجمات) ١١ أيلول/سبتمبر هذه الحسابات بطرائق عديدة، موفرة دعما شعبيا لحربين في الشرق الأوسط وزيادة كبيرة في الإنفاق العسكري. إلا أن استمرارية هذا الدعم مشكوك فيها: برغم أن معظم الأميركيين يريدون القيام بكل ما هو ضروري لإنجاح مشروع إعادة أعمار العراق، لم تزد نتيجة الغزو الشهية الشعبية لمزيد من التدخلات المكلفة. ليس الأميركيون، بطبيعتهم، شعبا إمبرياليا. يجب حتى على المهيمنين الخيرين أن يتصرفوا، في بعض الأوقات، بلا رحمة، وهم يحتاجون إلى قوة داعمة لا يحصل عليها بسهولة الناس القانعون بعقلانية بحياتهم وبمجتمعهم.

وأخيرا، تفترض الهيمنة الخيرة أن المهيمن يجب ألا تكون نواياه حسنة فحسب، وإنما يجب أن يكون مؤهلاً أيضاً. لم يكن الكثير من انتقادات الأوروبيين وغيرهم للتدخل في العراق يستند إلى حجة معيارية بأن الولايات المتحدة لم تكن تحظى بتفويض من مجلس الأمن الدولي، وإنما إلى الاعتقاد بأنها لم تقدم حججا كافية لغزو العراق في المقام الأول وأنها لم تكن تعلم ماذا كانت تفعل في محاولة دمقرطة العراق. كانت الانتقادات، لسوء الحظ، في هذا الأمر، متبصرة.

شكل الإفراط في تقدير التهديد الذي يشكله الإسلام الراديكالي على الولايات المتحدة، سوء التقويم الأكثر جوهرية. برغم أن الإمكانية الجديدة والمشؤومة لإرهابيين لا رادع لهم مزودين بأسلحة دمار شامل قد أوجدت نفسها بالفعل، إلا أن المدافعين عن الحرب قد خلطوا ذلك، خطأ، بالتهديد الذي مثله العراق، بالدول المارقة، ومشكلة الانتشار النووي بشكل أعم. استند سوء التقدير، جزئيا، إلى الفشل الكبير لجماعة الاستخبارات الأميركية في التقويم الصحيح لوضع برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل الحرب. لكن جماعة الاستخبارات لم تنظر أبدا إلى تهديد الإرهاب بأسلحة الدمار على أنه يثير إنذارا، كما فعل مؤيدو الحرب. ثم، استخدم التقدير المغالي لهذا التهديد لتبرير رفع الحرب الوقائية إلى مقام الاستراتيجية الأمنية الجديدة، كما سلسلة كاملة من الإجراءات التي انتهكت الحريات المدنية، من سياسة الاعتقال إلى التنصت الداخلي.

ما العمل

الآن، وقد مرت لحظة المحافظين الجدد كما يبدو، تحتاج الولايات المتحدة لأن تعيد صوغ مفاهيم سياستها الخارجية بطرائق جوهرية عديدة. علينا أولا تجريد ما ندعوها الحرب العالمية على الإرهاب من طابعها العسكري والانتقال إلى نوع آخر من أدوات السياسة. إننا نخوض حربا طاحنة ضد التمرد في أفغانستان والعراق، وضد الحركة الجهادية الدولية، حروب نحتاج لأن ننتصر فيها. لكن تعبير «حرب» يشكل استعارة خاطئة للصراع الأوسع، كون الحروب تخاض بقوة كاملة ولها بدايات ونهايات. تعتبر مواجهة تحدي الجهاديين نوعا من «صراع ضبابي طويل» جوهره ليس حملة عسكرية وإنما منافسة سياسية على قلوب المسلمين العاديين، وعقولهم، حول العالم. وكما توحي الأحداث الأخيرة في فرنسا والدنمارك، ستكون أوروبا ساحة قتال مركزية في هذه الحرب.

يجب على الولايات المتحدة أن تخرج بشيء أفضل من «**تحالف الراغبين**» لشرعنة تعاملها مع البلدان الأخرى. يفتقد العالم اليوم مؤسسات دولية فاعلة يمكن أن تمنح الشرعية للعمل الجماعي؛ سيشكل إنشاء منظمات جديدة توازن بشكل أفضل بين المتطلبات الثنائية للشرعية والفاعلية، مهمة رئيسية أمام الجيل المقبل. كنتيجة لأكثر من ٢٠٠ عام من النمو السياسي، أصبح لدينا فهم جيد نسبيا لكيفية إقامة مؤسسات، فاعلة في شكل عقلاني، تقيدها القواعد ويمكن الاعتماد عليها، في المخازن العمودية التي نسميها دولا. ما ينقصنا هو آليات ملائمة للمحاسبة الأفقية بين الدول.

الانتقاد المحافظ للأمم المتحدة مقنع جدا: برغم أنها مفيدة لبعض عمليات حفظ السلام وبناء الدول، يعوز الأمم المتحدة الشرعية الديموقراطية والفاعلية في التعامل مع القضايا الأمنية الخطيرة. لا يكمن الحل بتقوية هيئة عالمية واحدة، وإنما في تعزيز ما برح يبرز في أي حدث، أي «عالم أكثر تعددا» من مؤسسات دولية متوافقة، ومتنافسة أحيانا، أقيمت على أسس إقليمية أو وظيفية. شكلت كوسوفو في العام ١٩٩٩ نموذجا: عندما منع الفيتو الروسي مجلس الأمن من التصرف، نقلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي مكان الدعوة ببساطة إلى الحلف حيث لا يستطيع الروس إعاقة العمل.

المجال الأخير الذي يحتاج إلى إعادة تفكير، والذي سيناقش أكثر من غيره على مدى الأشهر والأعوام المقبلة، هو موقع إرساء الديموقراطية في السياسة الخارجية الأميركية. سيكون أسوأ إرث يمكن أن يتأتى من حرب العراق، ردة فعل معادية للمحافظية الجديدة تجمع انحرافا حادا باتجاه الانعزالية مع سياسة واقعية متشائمة تضع الولايات المتحدة في صف استبداديين ودودين. يعتبر الحكم الجيد، الذي لا يتضمن فقط ديموقراطية، وإنما أيضا حكم القانون والنمو الاقتصادي، حاسما للوصول إلى النتائج التي نرغب بها، من التخفيف من الفقر والتعامل مع الأوبئة إلى السيطرة على النزاعات العنيفة. بناء عليه،

تعتبر سياسة ولسونية تعير انتباها لكيفية معاملة الحكام لمواطنيهم صحيحة، لكنها في حاجة لأن تعطى بعض الواقعية التي كانت غائبة عن تفكير إدارة بوش في ولايتها الأولى وعن حلفائها من المحافظين الجدد.

إننا بحاجة لأن نفهم، في المقام الأول، أن إرساء الديموقراطية والتحديث في الشرق الأوسط ليسا حلا لمشكلة الإرهابيين الجهاديين؛ سيجعلان، في كل الاحتمالات، المشكلة القصيرة الأمد أكثر سوءا، كما رأينا في حال الانتخابات الفلسطينية التي أوصلت حماس إلى السلطة. الإسلام الراديكالي هو نتيجة ثانوية ملازمة للحداثة نفسها، ينشأ من فقدان الهوية الذي يرافق الانتقال إلى مجتمع حديث وتعددي. ليس صدفة أن العديد من الإرهابيين الحديثين، أمثال محمد عطا وقاتل المخرج الهولندي تيو فان غوغ إلى مفجري أنفاق لندن، قد أصبحوا راديكاليين في أوروبا الديموقراطية وهم متآلفون في شكل حميم مع جميع نِعَم الديموقراطية. مزيد من الديموقراطية يعني المزيد من التغريب والتطرف ونعم، لسوء الحظ الإرهاب.

إلا أن مشاركة سياسية أوسع للمجموعات الإسلامية ستحصل على الأرجح مهما فعلنا، وستكون الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لـ «سم» الإسلام الراديكالي أن يجد طريقه عبر القوام السياسي للجماعات المسلمة حول العالم.

مضى زمن طويل منذ كان الاستبداديون الودودون قادرين على حكم شعوب سلبية وعلى إنتاج استقرار إلى ما لا نهاية. تجري تعبئة الناشطين الاجتماعيين الجدد في كل مكان، من بوليفيا وفنزويلا وجنوب إفريقيا إلى الخليج الفارسي. لا يمكن إقامة سلام إسرائيلي فلسطيني بواسطة حركة فتح الفاسدة التي لا تحظى بالمشروعية والقلقة باستمرار من حماس التي تتحدى سلطتها. يمكن أن يبرز السلام، في وقت ما خلال الطريق، من فلسطين تديرها مجموعة إرهابية راديكالية سابقة أجبرت على التعامل مع حقائق الحكم.

إن كنا جادين في شأن برنامج الحكم الجيد، فعلينا أن ننقل تركيزنا نحو إصلاح وإعادة تنظيم والتمويل الملائم لمؤسسات الحكومة الأميركية تلك التي تعمل حاليا على إرساء الديموقراطية والتطور وحكم القانون حول العالم، منظمات مثل وزارة الخارجية و«يو اس ايد» والمنح الوطنية للديموقراطية ومثيلاتها. غالبا ما أدت الولايات المتحدة دورا حاسما في المساعدة في العديد من التحولات الديموقراطية، بينها ما حدث في الفيليبين في العام ١٩٨٦؛ وكوريا الجنوبية وتايوان في ١٩٨٧؛ وتشيلي في ١٩٨٨؛ وبولندا والمجر في ١٩٨٩؛ وصربيا في ٢٠٠٠؛ وجورجيا في ٢٠٠٣؛ وأوكرانيا في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. لكن الدرس المهيمن الذي يبرز من خلال هذه الحالات هو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقرر أين ومتى ستحصل الديموقراطية. من حيث المبدأ، لا يمكن للأغراب أن «يفرضوا» ديموقراطية على بلد لا يريدها؛ يجب أن يكون طلب الديموقراطية والإصلاح محليا؛ إرساء

الديموقـراطيـة، إذاً، هـو عـمليـة طويلة المدى وانتـهـازية يجب أن تنتظر النضج التـدريجي للظروف السياسية والاقتصادية لتكون فاعلة.

تبعد إدارة بوش أو في الواقع، تهرول عن إرث ولايتها الأولى، كما تبرهن المقاربة المتعددة الجوانب والحذرة التي اعتمدتها حيال البرنامجين النوويين لإيران وكوريا الشمـالية. ألقت كوندليسا رايس خطابا رزينا في كانون الثاني/يناير الفائت (٢٠٠٦) حـول «الديموقراطية التحـوليـة» وقـد بدأت مـحـاولة لإعادة تنظيم الـوجه غيـر العسكري لمؤسسة السيـاسـة الخارجية، في وقت تتم إعادة صوغ وثيقة استراتيجية الأمن القومي. هذه كلها تغييرات مرحب بها، لكن إرث السياسة الخارجية لولاية بوش الأولى وداعميها من المحافظين الجدد كان استقطابيا إلى حد أنه سيكون من الصعب جدا إجراء نقاش منطقي في شـأن كيفية موازنة المثل والمصالح الأميركية على نحو ملائم خلال السنوات المقبلة. يمكن لردة الفعل ضـد سياسة خاطئة أن تكون مضرة بقدر ما هي عليه السياسـة نفسها، وردة فعل كهذه هي اسـتـرسـال لا يمكن تحـمله، نظرا للـحظة الحـرجـة التي وصلنا إليهـا في السـيـاسـات العالمية.

باتت المحافظية الجديدة، أيا تكن جذورها المعقدة، مقرونة في شكل يتعذر إزالته بمفاهيم مثل التغيير القسري للأنظمة والأحادية والهيمنة الأميركية. المطلوب الآن هو أفكار جديدة، لا من المحـافظيـة الجـديدة ولا من الواقـعـيـة، حـول كـيف يجب أن تقـيم الولايات المتـحدة علاقـاتها مع بقية العالم أفكار تحفظ اعتقاد المحافظية الجديدة بعالمية حقوق الإنسان، من دون أوهامها حول فاعلية القوة والهيمنة الأميركيتين في إحداث هذه النتائج ❑

أمبراطورية القرن الجديد والهيمنات المتعددة

شادي فقيه *

بات من الواضح أن المشروع الأميركي الجديد هو إنشاء امبراطورية عالمية ذات قطب واحد اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً...

وبدأ التخطيط لهذا المشروع في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨(١)، عندما تلقت الإدارة الأميركية في عهد بيل كلينتون، من قادة البنتاغون مذكرة حملت تواقيع ٤٠ شخصية فاعلة، على مشروع القرن الأميركي الجديد، والذي تضمن مفاهيم ومبادئ المحافظين الجدد، إثر تغييرات في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية، حولتها إلى حرب وقائية ضد العراق، للإطاحة بنظام صدام حسين، وعرفت هذه الخطة بدليل الدفاع الأميركي(٢).

وافقت الإدارة الأميركية على بعض مضامين المشروع، ولا سيما تلك المتعلقة بضرب العراق، واعترضت على النقاط المتعلقة بالمملكة العربية السعودية، بالرغم من كونها جزءاً من الخريطة الجديدة التي وضعت الولايات المتحدة أسسها لمنطقة الخليج، وانضمامها إلى مشاريع أميركية وإسرائيلية عرفت بـ «النظام الاقليمي الجديد»"(٣).

وبعد أخذ ورد على أوجه الخلاف العالقة بين الإدارة الحكومية، وقادة البنتاغون، وجد الطرف الثاني أن اللجوء الى ممارسة الضغط على الحكومة، هو حل أنسب، وخصوصاً أن البنتاغون أعتبر السعودية ذات فكر ديماغوجي مناهض لسياسته، فوجّه آماله نحو المنظمات اليهودية الأميركية الضاغطة داخل الكونغرس (اللوبي الصهيوني)، لشخص غنغرتش رئيس مجلس الشيوخ، وغيره من القياديين وكان ذلك في ١٩٩٨/٧/٢٧(٤). وما أن هَلَّ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، حتى أعلن الكونغرس حرباً على العراق، بذريعة تحريره، وجاء ذلك قبل ٤ أيام من قرار بيل كلينتون بقصف العراق، في عملية «ثعلب الصحراء»(٥).

من أبرز الشخصيات التي وضعت أسس مشروع القرن الأميركي الجديد PNAC، ووقعت عليه، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد(٦)، ونائبه بول وولفيتز، ولويس ليبي رئيس هيئة

(*) كاتب لبناني.
مدير مركز دار العلم للدراسات والأبحاث.

(١) *News Week times*, April 2002.
(٢) المصدر نفسه
(٣) *USA Today*, oct. 2003.
(٤) *The mirror*, Aug. 2002.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) *Times*. May 2003.

الأركان المشتركة، ووليم كريستول، وديك تشيني، وزلمان خليل زاده، وهو مساعد غاي غارنر، المسؤول عن الشؤون الأفغانية داخل الإدارة الأميركية، وكاسبر واينبرغر، واليوت ابرامز، وكلاهما كانا طرفاً فاعلاً في فضيحة (ايران كونترا)، فواينبرغر سبق وأن شغل منصب وزير أمن وأبرامز شغل منصب وزير دفاع سابقاً في البنتاغون.

أصدر هؤلاء القادة تقريراً بعنوان «إعادة بناء دفاعات اميركا الاستراتيجية والقوى والموارد للقرن الجديد»(٧) تضمن الأهداف الدفاعية الأميركية، إذ رصد زيادة مالية قدرت قيمتها بـ٤٨٠ مليار دولار(٨) لحساب الإنفاق على الأسلحة، لشن حروب أميركية شاملة متعددة الاتجاه، وتطوير الأسلحة النووية الأميركية لخوض حرب النجوم ذات الأولوية القومية. إن الهدف الرئيسي الذي عمل قادة البنتاغون على تحقيقه بسط الهيمنة عسكرياً على ثروات العالم واحتكارها وفقاً للمصالح الأميركية(٩)، وتحطيم كل القوى العسكرية العالمية المناهضة لسياسة واشنطن، عبر الاغتيالات، وإسقاط الأنظمة.

في العام ١٩٩٢، نفت الإدارة الأميركية خبر تسريب مذكرة سرية مؤلفة من ٣٢ صفحة، من مكتب أحد قادة البنتاغون، بول وولفيتز، الذي تحول إثرها إلى عنصر فاعل بين صناع القرار الأميركي، بحيث أصبح فحوى هذه المذكرة سياسة أميركية متبعة في استراتيجية الأمن القومي، بكل حذافيرها(١٠).

كشف مضمون هذه الخطة التي تبناها الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في ٢١ أيلول /سبتمبر عام ٢٠٠٢، مشروع القرن الأميركي الجديد(١١)، اقترح بول وولفيتز في المذكرة السّرية، أن على الولايات المتحدة إنشاء قواعد عسكرية أميركية دائمة ومجهزة بقوات عسكرية متفوقة بالسلاح الحربي والعتاد، في القارات الخمس، بحيث تظهر قواتها بمظهر مهيب، يردع منافسيها ممن يطمحون لتوسيع نفوذهم الدولي والأقليمي، ومن جملة الأفكار التي وردت في المذكرة:

١ - إن أميركا تملك استراتيجية دفاعية ستواجه بها أعداء كُثُر، لذا عليها توجيه ضرباتها منفردة للدفاع عن نفسها، من دون الاستعانة بأي قوة أخرى.

٢ - تجريد كل الأمم من القوة التي تمتلكها لمحاربة أميركا.

٣ - تدمير كل منافس تسوّل له نفسه، اللحاق بركب الولايات المتحدة، لتزعم العالم بعد إنهيار الزعامة السوفياتية على العالم الاشتراكي.

٤ - تدريب فرق عسكرية تدريباً متطوراً، ومنع أي قوة عسكرية من التفوق عليها.

٥ - أن تتوج أميركا نفسها امبراطورة على العالم، انطلاقاً من تحقيق مشروع القرن الأميركي الجديد(١٢).

٦ - إنفراد هذه الأمبرطورية بالقرارات من دون اللجوء للتشاور مع الغير، بمن فيهم حلفائها.

(٧) Donald Ramsfield May, *Foreign Affairs* Sep.2002.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) *Los Angelos Times*, Nov. 2002.

(١١) Bush Georges W. a charge to keep N.Y. Herper Trade 2001.

(١٢) Donald Rams-field transferring the military, May, *foreign Affairs*, Oct. 2002.

٧ ـ الحفاظ على ديمومة تفوقها العسكري بين القوى العالمية الأخرى.

٨ ـ بسط هيمنتها على اقتصادات وسياسات العالم، عبر توسيع مصالحها الاقتصادية، وفتح أسواق العالم أمام بضائعها واستثماراتها المالية، واحتكار كل مصادر الطاقة والقدرات العالمية.

٩ ـ إعداد العدة لخوض حرب طاحنة، بتكليف إلهي مستمد من الرؤية التوراتية، والتي أسماها دبليو بوش بحرب الحضارات، في معركة هرمجدون الفاصلة حيث يفنى ثلثا البشر[١٣].

مراكز الأبحاث تساهم في وضع الاستراتيجية الجديدة لأميركا

صدّقَ رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة هنري شلتون، والرئيس جورج دبليو بوش على دراسة استراتيجية، انجزتها مراكز البحوث الأميركية المتخصصة بالاستراتيجيات الأميركية، وفي مقدمتها مؤسسة (راند)[١٤] التي تعمل لحساب وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون). تمحورت هذه الدراسة حول الكيفية التي حولت الولايات المتحدة الأميركية إلى قوة عالمية عظمى، تنفرد بتوجيه السياسات العالمية بسبب ما توصلت إليه من تقدم تكنولوجي عسكري، وخصوصاً أن الولايات المتحدة تواجه في القرن الحالي حروباً غير متوازنة، قلما واجهتها من قبل، وسميت بالحروب اللامتماثلة Unsymmetrical War[١٥]، ما يلزمها بحشد كل ثقلها الدفاعي والعسكري لمواجهته.

هذا وقد وضعت دراسة مراكز الاستراتيجيات، مجموعة احتمالات لشن هذه الحرب، ولخصتها بمجموعة نقاط، برهنت من خلالها أن الولايات المتحدة الأميركية تواجه في هذا القرن حرباً، قد تخرج منها مهزومة ما لم تحسّن أداءها، لأنها تواجه عدواً، لا مكان له ولا تعرف متى ينال منها[١٦]، وخصوصاً أنه مدرّب على استخدام أسلحة متطورة وغير تقليدية، قادرة على اختراق كل التحصينات الدفاعية الأميركية، وأنها تواجه مجموعات منظمة، لا تنتمي لجيوش نظامية تابعة لأي بلد في العالم، وأن هذه المجموعات رائدة في الجريمة الاستراتيجية المنظمة، ذات تكتيكات عسكرية متقدمة، بارعة في حقل الجريمة الدولية، قادرة على تنفيذها بأكثر من اتجاه في آنٍ واحد وأن أفرادها مستعدّون للتضحية، غير آبهين برد الفعل، وغير مستعدين للتراجع عن التنفيذ تحت أي تأثير أو تهديد قد تُقدم عليه الولايات المتحدة.

ذكّرت مراكز الأبحاث الاستراتيجية قادة البنتاغون، وقادة البيت الأبيض بصعوبة هذه الحرب، بسبب المعلومات القائمة على احتمالات غير يقينية[١٧]، وبالتالي تأرجح السياسة الدفاعية، وعجزها عن وضع خطة وقائية لمواجهة المنظمات المعادية لها.

وعلى خلفية هذه الرؤية الاستراتيجية، اقترحت مراكز البحوث على قادة البنتاغون مشروع

(١٣) شادي فقيه، بوش ويوم الرب العظيم، (دار العلم ٢٠٠٤).

(١٤) *Janes Deffence Weekly*, April 2003.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) *West point Military*, Nov. 2002.

إعادة بناء استراتيجية المعلومات، Interlligenae Lake of Strategic(١٨)، بحيث يُعاد توثيق الروابط وتشابكها، وتجنيد المؤسسات الأميركية المعنية، كجهاز الاستخبارات، وتحليل المعلومات، ومراكز الأبحاث، لمواجهة الاحتمالات ودعم المؤسسة العسكرية لتكون بجهوزية تامة وقت التنفيذ(١٩).

هذا وقد رأت مراكز الأبحاث هذه أن الولايات المتحدة الأميركية لن تتمكن من مواجهة هذه المنظمات، ما لم تدعم الحلقة الضعيفة في المنظومة الدفاعية الاستراتيجية الأميركية، التي هي ذات شقين، منظومة الدفاع الشمولية Global Defence Network(٢٠)، وتختص بالقواعد العسكرية، والقطاعات، والتشكيلات العسكرية والأمنية، المحلية والخارجية، الخاصة بالولايات المتحدة، أما الشق الثاني فهو منظومة شبكة المعلومات الشمولية Global Information Network(٢١)، وتشمل شبكات الاتصال، والارتباطات، والتحكم بكل الشبكات المالية، والمصرفية، والبنى التحتية، ومحطات الطاقة الكهربائية، وشبكات المياه.

الهيمنة على العالم:

تضمنت الهيمنة نقاطاً عدة منها:

١ ـ الهيمنة العسكرية؛

٢ ـ الهيمنة السياسية؛

٣ ـ الهيمنة الأمنية؛

٤ ـ الهيمنة الاقتصادية؛

٥ ـ الهيمنة الثقافية؛

١ ـ الهيمنة العسكرية

لقد تم وضع دراسة تطويرية جديدة لهيكلية الجيش والعتاد بحيث تؤمّن التدفق النوعي للجيش الأميركي على المدى البعيد بحيث لا يستطيع أي جيش أو سلاح مواجهة العتاد الأميركي وذلك بالتكنولوجيا الحديثة ومنطقة أسلحة فائقة التطور ووجود قواعد عسكرية منتشرة في العالم تؤمن التفوق وتساند على المستوى الجيوستراتيجي. أضف إليها السيطرة التامة على الناتو والتحالفات العسكرية مع الكثير من الدول الساعية لكسب الرضا الأميركي، وبدأت الدراسة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وأعادت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون برئاسة دونالد رامسفيلد بناء هيكلية جديدة لقيادات عسكرية أميركية وفق ما تقتضيه التغيرات السياسية في القرن الحالي (الحادي والعشرين) فكان في مقدمتها تقديم دعم عسكري للسلطة المدنية، وتطوير القيادة الشمالية التي أثبتت فاعليتها في مواجهة أي هجوم نووي يستهدف الأمن الداخلي للولايات المتحدة

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) *Janes Deffence Weekly*, Feb. 2003

(٢١) المصدر نفسه.

الأميركية(٢٢). بادرت هذه القيادة إلى تنفيذ مهمتها الدفاعية على الأراضي الأميركية منذ عام ٢٠٠٢، بما فيها الأجواء والمياه الاقليمية الأميركية(٢٣).

وقد سبق للرئيس الأميركي جورج دبليو بوش أن منح وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) صلاحية مطلقة لإطلاق وحدات عسكرية استخباراتية داعمة للجيش الأميركي، مهمتها تنفيذ العمليات الخاصة.

وجاء ذلك على خلفية أهتمامات الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، في ما يخص المؤسسة العسكرية الأميركية، حيث عمل على إعادة بناء هيكلية القوات المسلحة وتطوير جهازها العتادي والفردي، والتكنولوجيا العسكرية الخاصة بها، بهدف تعزيز مركز الولايات المتحدة العسكرية بين القوى العسكري المسيطرة، لتكون القوة العظمى الوحيدة التي تدير العالم.

قام بوش بالتعاون مع النافذين داخل إدارته بتفعيل قرار سبق للحزب الديموقراطي تأجيل تنفيذه، فكانت نتائج هذا التعاون.

١ ـ نشر نظام خاص بالدفاع الصاروخي الأميركي.

٢ ـ تعزيز الاستراتيجية الأميركية عبر إنشاء قواعد عسكرية أميركية في المحيط الهادئ.

٣ ـ تطوير برنامج التسلّح النووي الأميركي، لاختراق قيادة واتصال الدول الساعية لامتلاكه وإنتاجه.

٤ ـ تخريج قوات عسكرية أميركية تجيد فن القتال.

٥ ـ إلغاء مبدأ الحرب على جبهتين أساسيتين.

٦ ـ المضي قدماً بالتجارب النووية، داخل المراكز الأميركية(٢٤).

أيد وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، وكبار ضباط وزارة الدفاع البنتاغون الحرب الوقائية الاستباقية، ضد الإرهاب العالمي، من أجل حماية المصالح الأميركية. وقد سبق لوزارة الدفاع الأميركية، أن أدت دور وكالة الأمن القومي، ما أثار استياء قادة الإدارة الأميركية برئاسة بوش الابن، من سوء أداء أجهزة الاستخبارات، ووكالة تنفيذ القانون.

ووضعت إدارة البنتاغون الأميركي، نمطاً خاصاً للجيش السري الأميركي، لإعتبارين، أن الحرب على الإرهاب الحديث ستكون مثيلاً للنمط الذي اعتمد خلال الحرب الباردة، في القرن العشرين، وأن على الجيش السري تنفيذ الحروب الاستباقية البوشية(٢٥)، للجم التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، من دون الوقوف عند الأعراف والاعتبارات الأخلاقية، ما بقيت المصالح الأميركية.

بدأت الخطة بإعداد العدة لتأسيس الجيش الأميركي، وتحويله إلى جهاز عسكري سري متقدم، متدرب على التكنولوجيا العسكرية الأميركية الحديثة، لمواجهة التهديدات المحدقة بالولايات المتحدة، وذلك عبر تأمين طائرات وسفن تجسسية(٢٦)، لرصد تحركات المنظمات

(٢٢) *Wash. poste,* Oct. 2001.

(٢٣) *Times,* Jan. 2002.

(٢٤) Bush Georges W.A *charge to keep N.Y. Herper Trade 2001.*

(٢٥) *Janes deffence weekly* Nov. 2001

(٢٦) *New scientist,* April 2003

الإرهابية، ودول ما أسمته الإدارة الأميركية دول «محور الشر» والمعني بذلك إيران وكوريا الشمالية والعراق، في ظل نظام الديكتاتور صدام حسين، وأن على هذا الجهاز التقصي الدقيق عن العدو وتدميره قبل أن يتمكن من ضرب المصالح الأميركية

٢ ـ الهيمنة السياسية

إن خلق الذرائع هو الحجة الأساس لمحاصرة أي دولة مارقة عن الولايات المتحدة فحجة الإرهاب فتحت الباب على مصراعيه لتحاسب أي دولة قد تعارض أي مشروع لا يتوافق مع أميركا وحلفائها، وتملك الأسلحة سواء كانت نووية أو غيرها. أو حتى عدم التملك هو حجة كافية من الساسة الأميركيين لغزو أي بلد في العالم وذلك ضمن السيطرة والهيمنة التامة على مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، وقد رسمت الولايات المتحدة مجموعة تحالفات واسعة لتأكيد هيمنتها على العالم(٢٧).

أ ـ التحالف الديني الطبيعي؛

ب ـ التحالف الأوروبي الثقافي؛

ج ـ التحالف الأوروبي ذو المنفعة؛

د ـ التحالف الديني السياسي؛

هـ ـ التحالفات الإستراتيجية؛

و ـ التحالفات شبه الإستعمارية الأمنية.

أ ـ التحالف الديني الطبيعي:

هو كالتحالف القائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا فكلاهما دولة بروتستانتية تحمل اللغة والثقافة الدينية نفسها، أضف إليها هولندا واسبانيا. وهذه الدول هي حليف ديني ثابت على مستوى السياسة لان أميركا تُعتبر الأم والمرجع على المستوى الديني وعلى مستوى القيادة السياسية الحالية لذلك نجد هذه الموافقة المطلقة من قبل بريطانيا ورئيس وزرائها بلير على الدوام لسياسة الولايات المتحدة. وهذا الأمر ينطبق على هولندا وإسبانيا والدول البروتستانتية(٢٨).

ب ـ التحالف الأوروبي الثقافي:

إن الروح الأوروبية المسيحية تجعل من الولايات المتحدة حليفاً طبيعياً لها مقابل الشرق وما يمثله من ديانات كالإسلام والديانات الشرقية الأخرى كالبوذية والهندوسية والكونفوشوسية، فالمصالح الأخرى يتوافق عليها الشريكان، وإنما يختلفان على التفاصيل البسيطة وإن كان ظاهرها يحمل خلافاً كما حصل مع حرب العراق وإنما كان ذلك لمصالح اقتصادية ليس أكثر وإنما نظرة الإثنين للشرق لا تزال نظرة مطامع واستعمار وهيمنة ثقافية ودينية لا يمكن الاختلاف عليها(٢٩).

(٢٧) شادي فتيه، من يحكم اميركا ، (دار العلم ٢٠٠٥).
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) شادي فتيه، من يحكم اميركا ، (دار العلم ٢٠٠٥).

ج - التحالف الأوروبي ذو المنفعة:

هو التحالف مع أوروبا الشرقية الخارجة من الأنظمة الشيوعية تتطلّع إلى الود الأميركي العائد عليها بالمنافع الاقتصادية والإنضمام إلى منظمة التجارة والاستقراض من صندوق النقد الدولي، والهبات والمساعدات المختلفة، والكل يتسابق في تقديم الغالي والنفيس لإرضاء العم سام، فهذه بولندا وأوكرانيا ورومانيا ترسل جنودها إلي أي بقاع في العالم. وجورجيا وكازاخستان ولاتفيا تفتح اذرعها للقواعد العسكرية الأميركية. وهذا الود والتحالف إنما قام على مصلحة اقتصادية لهذه الدول الفقيرة التي تتطلع أن تصعد الى مصاف الدول المتقدمة ولا تجد سبيلاً إلا القطب المهيمن في العالم: الولايات المتحدة(٣٠).

د - التحالف الديني السياسي:

هو كالتحالف مع إسرائيل، الكيان العقيدي الذي يتوافق مع السياسة الأميركية في فكرة الصهيونية وهي:

١ - التمهيد لعودة المسيح.

٢ - إقامة إسرائيل.

٣ - الإعتقاد بأن اليهود هم شعب الله المختار.

٤ - بناء هيكل سليمان.

٥ - اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

٦ - اعتبار العرب والمسلمين جبهة الشر.

٧ - الإعتقاد بمعركة هرمجدون.

وهذا التحالف العقيدي، يدفع السياسة الأميركية للدفاع والتأييد المطلق لحليفتها في الشرق الأوسط وبالتالي انقياد مطلق لإسرائيل في تطبيق العقائد والمصالح المشتركة(٣١).

هـ - التحالفات الاستراتيجية والجيوستراتيجية:

وهو كالتحالف مع تركيا وكوريا الجنوبية بحيث تعد هذه الدول محور أساسي ومواقع جيوستراتيجية مهمة لوجود القوات الأميركية وسياستها بحيث تمثل هذه الدول مفاتيح جيوستراتيجية مهمة في المناطق التي تقع فيها(٣٢).

و - التحالفات الشبه استعمارية:

وهي كالتحالفات لوجود القواعد العسكرية الأميركية في دول الاتحاد السوفياتي القديم أو دول الخليج أو إفريقيا أو تحالفات سياسية تهيمن من خلالها على النفوذ السياسي في تلك الدول، ومنها مصر والأردن التي تشكل قاعدة أمنية في المنطقة لحماية المصالح الأميركية بامتياز. وهذه الدول لا تملك قوة استراتيجية أو جيوستراتيجية تمكنها من أن تفرض نوعاً من المساومة، وخصوصاً إذا كانت هشة ويمكن اختلاق مشاكل داخلية وخارجية لها(٣٣).

(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) شادي فقيه، عندما خدع جورج بوش العالم، (دار العلم ٢٠٠٥).
(٣٢) شادي فقيه، من يحكم اميركا.
(٣٣) المصدر نفسه.

الهيمنة الأمنية

تملك الولايات المتحدة أكبر جهاز استخبارات في العالم، وهو يقوم بتجنيد أصغر عسكري الى رئيس جمهورية في أماكن عدة في العالم، فهناك العديد من رؤساء الجمهوريات يتقاضون رواتبهم من هذه الوكالة، ويمتلك هذا الجهاز منظومة حديثة من الأقمار الاصطناعية، والشبكات الأرضية لعمليات التجسس والاستخبار فائقة الدقة(٣٤). كما أن التحالفات الأمنية التي تقيمها الولايات المتحدة مع العديد من الدول في الجانب الأمني توفر هيمنة أمنية أميركية ويداً مبسوطة النفوذ على العالم.

وتم وضع خطة أمنية مستقبلية لهذه السياسة، على المدى القريب والبعيد، بستة أهداف رئيسية، تحتاج لدعم مادي من أجل إثبات فاعليتها الدفاعية. وقد تجلّى ذلك بزيادة موازنتها المخصصة والتي قسمت كالآتي(٣٥):

زيادة ٤٧ في المئة على المبلغ المرصود لتمويل برامج تقنية تخص الهدف الأول، والقاضي بحماية الأمن الداخلي للولايات المتحدة، وحماية قواعدها العسكرية. ورصد زيادة إضافية قدرت بنحو١٥٧ في المئة لتمويل الهدف الثالث، وهو إثارة التوتر وعدم الاستقرار في الدول التي تأوي منظمات تهدد الأمن الأميركي سميت منظمات أرهابية كل من يعارض أميركا، هو إرهابي لأنه لن ينصاع للإدارة الأميركية وسيقاوم أي إرادة لها بالقوة، بحيث يسهل على الولايات المتحدة مطاردتهم في كل مكان من العالم(٣٦).

وتخصيص ٢١ في المئة من موازنة السياسة الهجومية، لتمويل قوات أميركية عاملة خارج الأراضي الأميركية، وإمدادها بما يكفي حاجتها من العتاد، وفقاً للظروف المحيطة، ورصد ١٢٥ في المئة لبرامج التجسس وجمع المعلومات، إضافة إلى رصد ١٤٥ في المئة لدعم برامج الفضاء لرصد الأقمار الصناعية الخاصة بالدول المعادية والتجسس عليها(٣٧).

الهيمنة الاقتصادية

يوجد في أميركا أهم شركات مسيطرة على العالم، وتصل موازنة الكثير من الشركات الى موازنة ١٠ دول مجتمعة(٣٨). كما أن التحكم في أسعار النفط فضلاً عن السيطرة على أسواقه ومنابعه، يجعل العالم أسيراً للاقتصاد الأميركي. كما أن العملة التي يقوم عليها اقتصاد العالم هي الدولار وترتبط بها بقية العملات وهي المعيار في شراء وتسعير بقية البضائع والسلع العالمية.

ويتحكّم الأميركيون أيضاً بأسعار معظم المعادن كالذهب والفضة والبلاتينوم، ويسيطرون سيطرة تامة على صندوق النقد الدولي والقروض والهبات العالمية، وسيطرة تامة على أسواق البورصة العالمية(٣٩).

الهيمنة الثقافية

تسيطر الولايات المتحدة على الإعلام من خلال وكالات الأنباء ومحطات التلفزة والأقمار

(٣٤) *The Guardian*, Nov. 2002.

(٣٥) *New Word*, April 2002.

(٣٦) *Sunday Times*, 2002.

(٣٧) *Sunday Times*, 2002.

(٣٨) *Los Angelos Times*, May 2003.

(٣٩) شادي نقيه، من يحكم اميركا، دار العلم، ٢٠٠٥.

الاصطناعية وهوليوود عدا عن دفع مبالغ هائلة في العالم لشراء محطات تلفزة مهمتها نشر ما يخططه قادة الولايات المتحدة وتلك المحطات غالباً ما تكون بأسماء وجهاء في العالم لكنها أميركية الصنع والسياسة.

كما أن مبدأ الثقافة الاقتصادية والنمط العملي في العالم يقلد المدرسة الاميركية، وأهم مراكز دراسات وبحوث، وأهم جامعات في العالم، هي في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن أن اللغة الأولى في العالم هي اللغة الانكليزية، ونمط اللبس كالجينز والسجائر كالمالبورو وغيرها والأكلات السريعة هي أميركية بامتياز، حتى الأطفال ينجذبون إلى أميركا منذ الصغر عبر والت ديزني وفي الكبر عبر هوليوود(٤٠).

إذاً، نحن أمام امبراطورية عظمى تسيطر على العالم، بجميع جوانبه، لكن الخطورة في الأمر هي أن وراء هذه الأمبراطورية لوبيات خطيرة تحكم السيطرة على البيت الأبيض تحمل أفكاراً قد تشكل تهديداً للأمن في العالم ومنها اللوبي الصهيوني اليهودي والمسيحي اللذان يتفقان على حتمية معركة هرمجدون التي يفنى فيها ثلثا البشرية تمهيداً للمسيح(٤١). أو اللوبي العسكري المستعد دائماً للحروب والتوسع وتجربة قدرات الجيش الأميركي من الجنود والأسلحة ويريد أن يكون العالم حقل تجارب لأسلحتهم الجديدة المدمرة(٤٢). أو كالصقور في الإدارة الذين يحلمون بحمل ثروات العالم إلى خزائن البنك الفيدرالي الاميركي من دون أي معارضة من أحد وإلا واجهوه بمجلس الأمن والعقوبات والانقلابات والتدخل العسكري، ولا يملّ هؤلاء المهووسون من التخطيط ويأتي اللوبي الاقتصادي من خلفهم ليحتكر ثروات العالم ويحرك الأسعار ويدمر العملات في بعض الدول، واقتصادات دول كاملة، كما فعل جورج سوروس في دول آسيا عندما تلاعب بأسعار عملاتهم في أسواق البورصة في إحداث انهيار في اقتصادات تلك الدول(٤٣)، وإغراق بواخر كاملة أو إحراق محاصيل للحفاظ على أسعار بعض السلع، وتتحكم ٤٠٠ شركة في ثروة العالم بينما يموت الناس جوعاً في الهند وافريقيا وأميركا اللاتينية بينما يستمتع أصحاب اللوبي الاقتصادي بنهب ثروات العالم ومن خلفهم قادة الولايات المتحدة(٤٤) ❑

(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) شادي فقيه، كيف يسيطر اليهود على العالم، (دار العلم، ٢٠٠٥).
(٤٢) شادي فقيه، كيف يسيطر اليهود على العالم.
(٤٣) Janes Michael, *The Blood Price*, Jan. 2002.
(٤٤) شادي فقيه، من يحكم اميركا، (دار العلم، ٢٠٠٥).

تقارير ووثـــائق

قـراءة فـي الـتقـرير الإسـتراتيـجـي الـسـنوي لمـركـز يافـه لـعـام ٢٠٠٥

أحمد أبو هدبة *

كالعادة، أصدر مركز يافه للدراسات الاستراتيجية تقريره السنوي لعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، لكن ما يميز هذا التقرير، هو العرض المستفيض والشامل للأوضاع الإقليمية والدولية وتداعياتها بالنسبة إلى السياسات الإسرائيلية، الذي طرحه في المقدمة، مدير المركز الجديد، العميد احتياط، تسفي شتاوبر، خلال مؤتمر صحافي في جامعة تل - أبيب، حيث تضمن هذا العرض محاور أساسية منها أن: - "الشرق الأوسط لا يزال أمام عهد جديد، واستمرار المشكلة العراقية، وإسرائيل والفلسطينيين، والتحدي النووي الإيراني، والإرهاب الدولي، إلى جانب استعراض مفصل للموازين العسكرية بين إسرائيل والدول العربية منفردة ومجتمعة".

وإذ يستعرض التقرير الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، والتحولات السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها، فانه يقرر "أن الاحتجاج والعنف والإرهاب بعدم الاستقرار، ارتبطت بعملية التغييرات والمؤشرات الناجمة عن هذه التحولات (ص ١، سطر ٢ - ٣). ويرى أن هذه التحولات لم تكن نتيجة تطور طبيعي لمجتمعات المنطقة بمقدار ما كانت ترتكز إلى مفهوم تسلحت به إدارة بوش وأسقطته على واقع الفوضى السياسية التي تسود منطقة الشرق الأوسط بعامة والعالم العربي بخاصة. ويكمن جوهر المفهوم الأميركي "في أن أي تحول في العالم العربي يجب أن يقترن بالحرب على الإرهاب" (ص٢، ص٥). لكن الهدف المعلن للمفهوم الأميركي من وراء ذلك كله، هو تهيئة اللاعبين الأساسيين في المنطقة للثقافة السياسية الأميركية الجديدة في المنطقة، وبالتالي تسريع المصالح الأميركية في المنطقة". وعلى المستوى العملي، فإن الهدف الأساسي، هو إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مناهج السياسة الأميركية بالدمقرطة وحرية الفرد والمساواة السياسية والإصلاحات التعليمية " (ص ٢، ص٩). يتجاهل التقرير الحراك السياسي والتحولات الداخلية سياسياً اجتماعياً واقتصادياً التي تمر بها المنطقة، معتبراً أن فشل السياسات الأميركية في أحداث ما توخته من تغييرات وتحولات سياسية من الدرجة الأولى مرده إلى

(*) كاتب فلسطيني.

إدراك الإدارة الأميركية أن هذه العملية: "شاقة وصعبة ومزعجة وتفتقر إلى أي أفق للنجاح، بسبب المقاومة الشاملة والعميقة الجذور لما تريد أن تحدثه أميركا من تحولات في العالمين العربي والإسلامي، وبسبب ممانعة، بل ومناهضة، نماذج أوروبية لمبادرة التغيير في الشرق الأوسط، حين اكتشفت إدارة بوش المصاعب الجمة في سياق محاولاتها ترجمة رؤيتها إلى حيز الواقع" (ص٣، س٣ـ ٦). فقد اكتشفت الإدارة الأميركية في خلال محاولاتها إحداث التغيير حاجتها لأن تقرر كمية الضغوط الواجب ممارستها ضد أنظمة الحكم الموجودة في العالم العربي لأجل الاستجابة لهذه المحاولات، وخشي الأميركيون من أن الضغط المفرط على هذه الأنظمة من شأنه أن يقوض العديد منها: "فإن تطبيق إجراءات ديموقراطية محضة كالإنتخابات مثلاً، من دون تشخيص المشكلات العميقة الجذور في العالم العربي، قد ينتج منه بروز أنظمة حكم إسلامية راديكالية على النمط الإيراني، والحقيقة إن التيارات الإسلامية في البلدان الإسلامية أكثر تنظيما من التيارات الأخرى وتتمتع بشعبية إيجابية نسبية، كما أن نموذج "الصوت الواحد" في النظام المتبع لدى مؤسسات المجتمع المدني كأسلوب ديموقراطي من الممكن أن يسهل على القوى الإسلامية الوصول إلى السلطة" (ص٣، س ١١ ـ ١٨).

يعترف التقرير بأن الإدارة الأميركية باتت تدرك أن التغيير في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم العربي بخاصة، يجب أن يأتي من الداخل، لذلك يسع الولايات المتحدة أن تساعد وتدفع ببعض التغييرات لكنها لا تستطيع أن تفرض وتقرر تغييراً شاملاً، كما أن ليس في استطاعتها محاصرة أو استئصال القوى الإسلامية، فحتى الآن فإن لا تزال الداخلية الداعمة للإصلاح والتغيير في الاتجاه الذي تتبناه إدارة بوش ضعيفة وهامشية، فهي تتكون بالأساس من "جماعات من المثقفين الذين لا قواعد سياسية أو شعبية لها ولا تحظى إلا بقليل من الدعم الشعبي" (ص٣، س ٢٠). فعلى الرغم من المصاعب والاحباطات الكبيرة التي واجهتها سياسات الإدارة الأميركية في المنطقة، فإنه لا يزال هناك في نظر هذا التقرير، بصيص من الأمل للتقدم في اتجاه التغيير على الطريقة الأميركية، فالتغيير الحالي المطروح من قبل واشنطن كان دون شك، أحد المقومات الأساسية في: "تحفيز موجة من الاحتجاجات والتظاهرات التي عمت أنحاء مختلفة من العالم العربي والإسلامي، لكن الانطباع العام، هو أنه ولأول مرة أمكن خلال السنوات الفائتة، وإن على مستوى محدود، سماع صوت ما يمكن تسميته الرأي العام الذي يتجاوب ويتماشى مع المقاييس والأنماط الأميركية للتغيير" (ص ٤، س ٤ ـ ٧).

ويرى التقرير في لبنان نموذجا لنشوء رأي عام يتجاوب ويسير على توازي مع ما ترنو إليه سياسات الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم العربي على الأقل، فالاحتجاجات الجماهيرية التي شهدها لبنان، والدور الداعم للولايات المتحدة وأوروبا (وخصوصاً الموقف

الفرنسي الجديد بالملاحظة) شكلت مقدمة لاتخاذ سوريا قرارها بسحب قواتها من لبنان بعد ثلاثين سنة من الوجود العسكري المباشر:" هذا التطور تعرج في شكل متنام الى معارضة لبنانية قوية للدور السوري في البلاد، وتسارع في مقابل ذلك على خلفية الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وهو انسحاب أنهى أي ذريعة لاستمرار الوجود السوري وقطع الطريق على أية وسائل راديكالية قد تستخدمها كل من سوريا وحزب الله، بعدما وجدت دمشق في الوجود الإسرائيلي في الجنوب فرصتها، ثم إن إصرار دمشق على تمديد فترة لحود الرئاسية للبنان، خلق كرة من الثلج بدأ تأثيرها باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، وانتهت بمقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، الذي أثار غضب الرأي العام، وزاد من المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان" (ص٤، س ٩ ـ ١٣).

بعد الخروج السوري من لبنان، يقدر التقرير، أن سوريا ضعفت كثيرا وإنها أصبحت عرضة لمزيد من الضغوط الأميركية، لكن بقي تأثيرها الملحوظ في لبنان، عبر عنه حزب الله الذي أكد حرصه على الهوية اللبنانية وانخراطه في النظام السياسي القائم في البلاد من جهة، وأصر في الوقت نفسه على حقه في الاحتفاظ بأسلحته، " لأن سلاح حزب الله يكسب لبنان قوة ردعية ويحقق نوعاً من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل " (ص٤، س١٦). وعلى الرغم من الضعف السوري بعد الانسحاب من لبنان، ومظاهر العزلة التي بدأ نظام بشار الأسد يشعر فيها إقليميا ودولياً، فإن الرئيس السوري لا يزال يحظى بولاء أغلبية النخب السياسية السورية، واستطاع أيضا أن يحتفظ بالإنجازات التي تحققت في عهد والده، غير أن التقرير يعتقد أن الرئيس بشار الأسد غير قادر على تخليص نفسه من بعض القيود، فعلى سبيل المثال، "لا يزال مستمراً في دعمه لحزب الله ويشجع الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل، وهو خلافاً لوالده حاول أكثر من مرة انتهاك حرمة المصالح الأميركية" (ص٢٤، ص٢١).ثم إن الضعف السوري نفسه، هو الذي أدى إلى إطلاق بشار الأسد لبعض الإشارات عبر خلالها عن رغبته في معاودة المفاوضات مع إسرائيل، وهي مبادرات تعاملت معها إسرائيل، بحسب التقرير، بريبة عالية، وفهمتها على أنها مجرد خطوة تكتيكية لتحسين صورة سوريا لدى الولايات المتحدة، وأعربت إسرائيل عن شكها كذلك في أن بشار الأسد سيكون قادرا على إبداء المرونة في المفاوضات أكثر من والده .

في سياق التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٥، فإن استقرار أنظمة الحكم في عدد من الدول العربية (الموالية لأميركا) أخذ حيزاً لا بأس به من هذا التقرير، بحكم التساؤلات الكبيرة التي أثيرت حول استمرار استقرار هذه الأنظمة وخصوصاً السعودية ومصر على المدى البعيد:" فقوة ونفوذ السعودية بدأا في الانحسار على نحو بطيء، بالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط خفض بعض الشيء من مشكلات النظام السعودي، ووسع من هامش

المناورة أمامه على المستوى الداخلي، على أية حال، أصبح النظام السعودي الآن مضطراً لمواجهة الإرهاب المحلي الذي ظهر بوجود أنصار له داخل السعودية نفسها "(ص٥، س٣-٥). من جهة أخرى، يرى التقرير، أن مصر والسعودية تجاوبتا بقدر أقل مع الضغط الأميركي في ما يتعلق بالإصلاحات السياسية، ووافقتا على إجراء إصلاحات تجميلية تستجيب لعملية الدمقرطة الأميركية ، فالسعودية باشرت في إجراء انتخابات بلدية محدودة وأجرت بعض الإصلاحات الشكلية، في حين يواجه حسني مبارك الذي ينهي فترة حكمه الخامسة ويدخل فترة حكم جديدة كثيراً من التحديات بسبب تزايد عمليات الإرهاب والقيود التي فرضها على مؤسسات المجتمع المدني والغضب الشعبي المتزايد ضد سياسات حزبه الحاكم.

يعتبر التقرير الظواهر الإيجابية التي حملتها تطورات عام ٢٠٠٥، مؤشراً على تحسن وضع إسرائيل الاستراتيجي في المنطقة، ومنها التحسن الملموس في العلاقات المصرية - الإسرائيلية في موازاة انخفاض العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، وإعلان بعض الدول العربية إلغاء الحظر على إسرائيل، ودخول الأردن على خط العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.

المحور الثاني من التقرير، تطرق إلى العراق، في ظل الاحتلال الأميركي وما نشأ عن ذلك من وضع معقد، بات يشكل محكاً صعباً لإدارة بوش وجميع اللاعبين الإقلميين، "وإن الإدارة الأميركية تواجه تحديات كبيرة وصعبة لترجمة رؤيتها في التحول السياسي داخل العراق إلى لغة عملية "(ص٥، س٩)، فالتقدم في بناء نظام حكم جديد في العراق بطيء وصعب ومعقد، وتبذل القوات الأميركية جهوداً مضنية في استعادة الحياة الاعتيادية، وكذلك في إعادة بناء اقتصاد العراق ومؤسساته التعليمية والصحية، وأجريت أول انتخابات ديموقراطية، اعتبرها بعض العراقيين إنجازاً على الرغم من مقاطعة السنة لها، ولكن التقرير يستطرد قائلاً: "بعد سنتين من إسقاط نظام حكم صدام، والخسائر البشرية الكبيرة، والأثمان الاقتصادية الباهظة وما يترتب عن ذلك كله بالنسبة إلى إدارة بوش فإن ميزان الفشل والنجاح لا يزالان يسيطران على مسرح العمليات العسكرية في العراق" (ص٥، س١٣ - ١٥)، فالعراق الآن يشكل وباء ومصدر إزعاج للإدارة الأميركية وحلفائها في العراق، بسبب حال عدم الإستقرار وأعمال العنف الواسعة والإرهاب والصراع الداخلي بين مختلف الجماعات الإثنية التي تتشكل منها التركيبة السكانية العراقية، فبعض الجماعات الإثنية أخذت على عاتقها أداء دور مساعد في تنفيذ السياسات الأميركية في العراق فيما أخذت جماعات إثنية أخرى على عاتقها مقاومة هذا الدور بمختلف الأساليب والسبل ومنها العنف والإرهاب. على أي حال، "يضطلع السنة الذين لم يفقدوا شيئاً من قوتهم الداخلية وليست لديهم النية بقبول الأكراد والشيعة كقوة حاكمة

تقود البلاد في نظام الحكم الجديد، بدور العنصر الفاعل في أعمال العنف، إذ أن العناصر الإسلامية بما فيها بعض التيارات الشيعية، أعلنت جميعها الجهاد، وحفزتها دوافع وطنية وقومية ودوافع دينية، وخصوصاً كراهيتها للغرب (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) ومقاومتها للاحتلال الأجنبي، معظم هذه الجماعات تعتبر مقاومة الاحتلال الأميركي للعراق هي في حد ذاتها مواجهة مع إسرائيل، وبعضها يأمل الإستفادة من الفوضى السائدة في العراق من أجل إقامة نظام حكم إسلامي" (ص٥، ص ١٤ - ٢٠).

[الإرهاب] المقاومة التي تلعب فيها القوى الإسلامية دوراً فاعلاً وكبيراً، لا يزال [الإرهاب] في نظر التقرير، يفرض تحديات كبيرة أمام إدارة بوش داخل العراق وخارجه، كما أن الضربات التي وجهتها الإدارة الأميركية لتنظيم (القاعدة) في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لم تضعف من قدرات الجماعات الإسلامية من جهة ولم تفلح في تكريس مفهوم الحرب على الإرهاب الأميركي الذي أعلنته إدارة بوش، وخلط هذا المفهوم الأوراق ليس في العراق وإنما في العالم بين ما هو (إرهاب) وما هو (مقاومة) من جهة أخرى، على الرغم من تحسن الأداء في التنسيق الأمني بين كثير من الدول في الحرب على الإرهاب، ليس هناك أي تغيير قد يظهر في الأفق على هذا الصعيد:" فالمشكلة أن العراق يستغل الآن كتربة خصبة للإرهاب على صعيد اكتساب خبرات في مجال التدريب أو العمل الميداني - كما هو الحال بالنسبة إلى أفغانستان خلال سنوات الثمانينات -ومن هناك سوف يصدر الإرهاب خبراته إلى البلدان الأخرى، هذا التهديد يتطلب زيادة التنسيق بين مختلف الدول في الحرب الدولية على الإرهاب، فالهجمات الإرهابية وشعور الرأي العام القابل للاهتزاز ولد شعوراً متزايداً برهاب الخوف من الأجانب، يمكن ملاحظته في مختلف أرجاء القارة الأوروبية على نحو خاص، ما أدى إلى سلسلة من الإجراءات غير المسبوقة في دول هذه القارة " (ص٦، س٣-٧).

هذا المحور من التقرير يستنتج أن إقامة أنظمة حكم أصولية جديدة، وسيادة العنف والإرهاب، يشكلان معياراً مفتاحاً لنجاح السياسات الأميركية في العراق، فقد بات الأميركيون يخشون في وضوح التداعيات الكبيرة التي قد تنتج من فشلهم في العراق على المدى البعيد، فعلى الرغم من الأثمان الباهظة التي تدفعها إدارة بوش جراء تورطها في العراق "فإنها لا تزال تحظى بفسحة زمنية نسبية هيأتها عودة إدارة بوش إلى البيت الأبيض مرة ثانية، وتساعدها على حل المزيد من المشكلات التي تواجه استمرار وجودها العسكري، من خلال تسريع وصفاتها لإعادة بناء العراق، على الرغم من أن الضغوط الدامية الداخلية لا تزال غير كافية لسحب قواتها العسكرية ومغادرة العراق في المدى المنظور، ولن يتحقق ذلك قبل أن تحقق إدارة بوش بعضاً من مستويات الاستقرار" (ص ٦، س ١١-١٦). على أي حال، الشعور السائد لدى إدارة بوش، يتمثل في عدم وجود طريقة

لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في العراق غير وجودها العسكري مهما يكن مكلفاً ومضنياً، ولكن ما هو بالغ الأهمية بالنسبة إلى إدارة بوش هو استمرار تأييد الرأي العام الأميركي للسياسات القائمة في العراق في ضوء الدعوات المتزايدة التي تطالب بوش بتقليص وجودها العسكري في العراق. إلى جانب حاجة إدارة بوش للحد الأدنى لتماسك التحالف الدولي الذي بدأت تظهر فيه الثغر جلية في الآونة الأخيرة.

المحور الثالث في هذا التقرير، يتناول إيران، باعتبارها اللاعب الإقليمي الأهم " الذي يتابع التطورات الحاصلة في العراق عن كثب من جهة، وعلى اعتبار أن نظام الحكم في إيران قد أظهر مؤشرات للتعاطي مع هذه التطورات على قاعدة مصالحه الخاصة من جهة أخرى " (ص ٧، س ٤ ـ٧). يعطي التقرير أهمية كبيرة للتطورات الحاصلة داخل المجتمع الإيراني ومجيء ما أسماها التيارات الأكثر محافظة إلى السلطة بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، وانعكاسات ذلك على الأجندة القومية الإيرانية وفي القلب منها :" الإصرار الإيراني والتصميم الواضح للحصول على قوة نووية عسكرية"(ص٧، س٩) فالرياح التي تهب في إيران، في نظر التقرير، هي رياح أكثر قومية وأقل دينية، وهو أمر كان له تأثيره الواضح على السياسات الإيرانية الخارجية التي وجدت تعبيرها في المناورات الديبلوماسية على أمل الحصول على مزيد من الوقت لإحراز مزيد من التقدم في المشروع النووي الإيراني، لكن الإيرانيين لم يسارعوا إلى قبول المقترحات الأوروبية بتعليق البرنامج المذكور في مقابل إغراءات اقتصادية كبيرة، وهم يرون في ذلك طريقة جيدة لإبعاد الموقف الأوروبي عن موقف إدارة بوش.:" إيران تفضل بألا يرفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وتأمل في الوقت نفسه بأن يردع تقدمها في مشروعها النووي الولايات المتحدة من إمكانية ممارسة أي ضغط عسكري عليها، وهو خيار لم يقرر الأميركيون استخدامه بعد، إلى جانب الفرضية التي تقول بأن ليس هناك اتفاق بين الأطراف ذات الصلة بالتداعيات الدرامية الخطيرة على الاستقرار الإقليمي التي تنشأ عن سعي إيران لامتلاك قدرات عسكرية نووية، ولكن هناك بعض الأصوات التي تشك في إمكانية توقف أو وقف إيران عن الاستمرار في ذلك، من دون استخدام القوة العسكرية كالولايات المتحدة وإسرائيل اللتين احتفظتا بقوة ضغط منخفضة في الوقت الراهن، مفضلتين معالجة هذا الملف من قبل الأوروبيين بوساطة الوسائل الديبلوماسية"(ص٧، س١٢ـ٢٠).

أخذت خطة فك الارتباط الإسرائيلية حيزاً كبيراً في المحور الذي يعالج ساحة الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ففي الوقت الذي واجهت أغلبية دول الشرق الأوسط العربية والإسلامية تحديات تكييف نفسها مع أهداف إدارة بوش السياسية، واجهت إسرائيل تحديات كبيرة تتصل بواقعها السياسي الداخلي، فقد دخلت السياسات الإسرائيلية،

وكذلك المجتمع في عام ٢٠٠٥، في جدل مثير حول خطة الانسحاب الأحادي من غزة، ففي مطلع حزيران / يونيو ٢٠٠٤، صادقت الحكومة الإسرائيلية على صيغة معدلة لخطة الانسحاب من غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة، وكان شارون، رئيس الحكومة، قد أعلن عن هذه الخطة لأول مرة في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤، ثم عرضها على الكنيست للمصادقة عليها بعد ثلاثة أشهر، بعد صراع ليكودي داخلي مرير وبعد تغيير في تشكيلة الحكومة الائتلافية، استطاع شارون خلال ذلك أن يتجاوز المعارضة الداخلية والبرلمانية وأن يترجم خطته إلى حيز الواقع: "خطة فك الارتباط، نصت على أن إسرائيل، ستخلي لأول مرة مستوطنات في "أرض إسرائيل" الأمر سيحمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية على المستوى الإستراتيجي، استراتيجياً فإن هذه الخطة قد أسقطت "الوهم" الذي غذاه شارون بأنه الأب الروحي للاستيطان، باعتبار أن هذا الاستيطان سيساهم في رسم الحدود المستقبلية لإسرائيل على المستوى الاستراتيجي، ثم إن هذه الخطة قد أسقطت عملياً مفهوم "أرض إسرائيل الكبرى" إلى جانب أنها عكست في شكل واضح خشية الرأي العام الإسرائيلي وخوفه المتزايد من العامل الديموغرافي الذي بات يتهدد إسرائيل جراء استمرار احتلالها (للمناطق) الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار أن إسرائيل يجب أن تحافظ على كونها دولة يهودية ديموقراطية، وإن استمرار احتلالها وسيطرتها على الفلسطينيين سوف يؤدي إلى حل " الدولتين" الذي يقسم البلاد" (ص٨، س ١-٩). خطة فك الارتباط من وجهة نظر هذا التقرير، اقترنت بمسألة لا تقل أهمية عن الخطة ذاتها، وهي مسألة الفصل، الذي يساهم في الحرب على الإرهاب، ويساهم في واقع الحال في رسم الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة: "فالخصائص التي تتسم بهذا الجدار تشبه إلى حد بعيد الخط الأخضر (حدود عام ١٩٦٧)، فيما لا تزال أجزاء منه مثار جدل وانقسام، وخصوصاً في ما يتعلق بانحراف مسار الجدار بإتجاه الشرق، ففيما حظيت الكتل الاستيطانية الأساسية في الضفة الغربية بدعم كبير من قبل الرأي العام الإسرائيلي لم يكن لمستوطنات غزة أن تحظى بهذا الدعم ولو بقدر قليل. وهذا الأمر يشكل تحدياً بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، لكن في شكل عام، لا تزال خطة فك الارتباط وجدار الفصل يأخذان حيزاً كبيراً في الجدل الإسرائيلي الحالي وتحولات في الوقت نفسه دون تحقيق إجماع قومي حولهما": (٨س،١٣-١٨).

أحدث الجدل والخلاف حول هاتين المسألتين ما يشبه الإنقسام العمودي والأفقي في السياسة والمجتمع داخل إسرائيل وتجاوز في الوقت نفسه الحدود الحزبية الإسرائيلية، ففيما انضم اليمين القومي والديني برمته لمعارضة خطة فك الارتباط، عارضتها قوى سياسية واجتماعية أخرى بسبب الطبيعة الأحادية الجانب للخطة، بكلمات أخرى: "الانسحاب الأحادي من غزة، كان أقل إشكالية بالنسبة إلى بعض القوى وخصوصاً

اليسار، في ظل غياب أي بديل سياسي لهذا الانسحاب" (ص٨، س٢٠ ـ٢١)، أما بالنسبة إلى قوى اليسار ومن يلف لفه في إسرائيل فإن جدار الفصل ينطوي على سمات سياسية، ما دامت خطة فك الارتباط تبدو لهم على أنها مجرد طفل لقيط وباعتبار أن اليمين ـ لسخرية الأقدار ـ هو المبادر إليها. توقف بناء جدار الفصل لأسباب عدة في نظر التقرير، أهمها: معارضة الولايات المتحدة لما يمكن أن يفرضه بناء الجدار من حقائق من خلال تعرج خطوط بنائه، وكذلك معارضة اليسار الذي يتهمه التقرير بأنه كان وراء طرح موضوع الجدار على محكمة العدل العليا، وقد شكل ذلك مدخلاً لطرح الموضوع نفسه على محكمة لاهاي الدولية.

الكثير من الانقسامات الطائفية والاثنية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع في إسرائيل وجدت تعبيراً لها في استمرار حدة الجدل حول خطة فك الارتباط، فمعارضة التيارات الدينية بمختلف تلاوينها للخطة، في مقابل دعم أغلبية التيارات العلمانية والليبرالية لها، يعكس حالة: "الاشتباك التاريخي بين" دولة الهالاخاه" التي تدعو إلى أقامتها التيارات الدينية، وبين الدولة العلمانية التي تتمسك بها التيارات المقابلة" إلى جانب السجال الدائر الآن حول طبيعة وصورة إسرائيل الحالية". وقد زاد من خشية وقلق التيارات العلمانية والليبرالية ما بات يضفيه الخطاب الديني من شرعية لتحد المستوطنين لمؤسسات الدولة، وما تراه بعض التيارات الدينية وخوصاً "الحريدية" في خطة فك الارتباط باعتبارها فك ارتباط هذه التيارات عن الدولة والمجتمع في إسرائيل، وإن هذه الخطة قد خلقت لدى التيارات الدينية شعوراً "بأزمة الهوية" على صعيد علاقاتهم بأنفسهم وعلاقتهم بالدولة والمجتمع والتيارات العلمانية" (ص٩، س ٤ـ٩).

والحال، لم يكن الجيش الإسرائيلي في معزل عن هذا الجدل، الساخن والمر: "بعدما كان حتى وقت قريب، يشكل مركز استقطاب الإجماع القومي في إسرائيل" (ص١٠، س١٣)، الأمر الذي أحدث شرخاً عميقاً في علاقته بالمجتمع الإسرائيلي، وقد زادت حساسية إخلاء المستوطنين لدفع المزيد من أفراد الجيش لرفض الأوامر، عندما بدأت تخلق هذه المسالة شعوراً لديهم بأن تنفيذ إرادة الجيش يتناقض مع ضميرهم ومعتقداتهم، وبعدما كان رفض أوامر الجيش هو رفض للخدمة في جيش الاحتلال، أصبح هذا الرفض هو رفض لتفكيك الاستيطان وتكريس الاحتلال بتشجيع من التيارات الدينية.

دولياً: منحت خطة فك الارتباط هامشاً نسبياً من المناورة على المستوى السياسي: "فقد أطلقت إدارة بوش أيدي إسرائيل، وأعطتها الحرية الكاملة للتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، بالتوازي مع الحرب الأميركية المعلنة على الإرهاب" (ص١١، س٥)، وكان التوافق الأميركي ـ الإسرائيلي في شأن تنفيذ خطة فك الارتباط، فرصة لتجاوز بعض الخلافات التي طرأت على العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين سواء في ما يتعلق بمسألة

الصادرات العسكرية الإسرائيلية، أو مسألة تجميد الاستيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية، وعلاقة خطة فك الارتباط بخطة خريطة الطريق، وتغطية تنفيذ الخطة مالياً وسياسياً من قبل إدارة بوش.

على الجانب الأخر من المتراس، فإن الأهمية التي انطوت عليها خطة فك الارتباط، في نظر التقرير: "تجلت في الجدل الفلسطيني الداخلي حول ضرورة عدم عسكرة الانتفاضة وظهور قيادة فلسطينية، في أعقاب وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤" (ص١٢، س٦)، ثم إن استمرار الانتفاضة وما أحدثته من وقوع ضحايا من الطرفين أدى إلى حدوث ردود فعل قوية وردود فعل مقابلة تركت تأثيرات كبيرة على المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي: "وأصبح الطرفان متعبين، إلى جانب الأثمان الباهظة التي دفعها الطرفان أيضاً، إسرائيل من جانبها لم تستطع حسم هذا الصراع بالوسائل العسكرية، جراء القيود التي واجهتها في استخدام قوتها العسكرية في ظل عدم وجود خيارات سياسية، وأثبتت الانتفاضة بالنسبة إلى الفلسطينيين إن المجتمع الإسرائيلي ليس في مستطاعه استمرار نمط جديد من حرب الاستنزاف، وبالتالي دفع أثمان باهظة لقاء استمرار هذه الحرب" (ص١٣، س٦ ـ ١٠).

آثار التقرير الكثير من الأسئلة الكبيرة، حول خطة فك الارتباط بعد تنفيذها، فهناك خلاف كبير حول قدراتها على حل المشكلات غير المتوقعة بالنسبة إلى الطرفين، وإن أي زعيم إسرائيلي أو فلسطيني سوف يواجه تحديات سياسية محلية كبيرة، وسيجد من الصعوبة في مكان الاستجابة بين ليلة وضحاها لمطالب الطرف الأخر: "أبو مازن سيجد نفسه عاجزاً تماماً عن العمل بما فيه الكفاية في "الحرب على الإرهاب"، إلى جانب التحديات الكبيرة التي يواجهها على صعيد تأمين قاعدة سياسية قوية له في النظام الفلسطيني، فهو يواجه خصوماً أقوياء داخل فتح إلى جانب حماس والجهاد الإسلامي اللتين باتتا تحظيان بمزيد من الدعم من الشارع الفلسطيني، ثم إن مطالبته الدخول إلى خريطة الطريق يتطلب منه استحقاقات قد لا يستطيع الوفاء بها، في مقابل ذلك، فإن شارون سيجد نفسه أمام مزيد من العقبات الكأداء لتحقيق مطالب الفلسطينيين في انسحابات أحادية إضافية نظراً لما يواجهه من مشاكل ومعضلات داخل حكومته الائتلافية، وإمكانية انسحابه من حزب الليكود وتفكيك حكومته الائتلافية، وبالتالي تقديم موعد الانتخابات" (ص١٤، س ٩ـ١٦).

المحور الرابع والأخير يتناول بالتفصيل موازين القوى العسكرية بين إسرائيل والدول العربية منفردة ومجتمعة، وتشير الجداول المرفقة أدناه إلى هذه الموازين على أساس تقسيم المنطقة إلى مجموعات إقليمية: دول الشرق العربي، ودول الخليج، ودول شمال إفريقيا إلى جانب إسرائيل وتركيا.

ويقرر التقرير بناء على هذه المعطيات العسكرية "أن الميزان العسكري الاستراتيجي يميل

لمصلحة إسرائيل، وإنها لا تزال تتفوق على هذه المجموعات منفردة ومجتمعة، بل إن وضعها الاستراتيجي قد تحسن نسبياً بعد احتلال العراق" ص ١٥، س٤-٥".وهو أمر يعكس نفسه على مقولة الردع الإسرائيلية.

وفي استعراض القدرات العسكرية العربية، يشير إلى بعض التهديدات التي ينطوي عليها تعاظم قوة بعض الدول العربية العسكرية، كمصر وسوريا على سبيل الحصر لا المثال، كتعاظم الجيش المصري كماً ونوعاً، وحصوله على طائرات مقاتلة أميركية متطورة وتطويره لمنظومات صواريخ باليستية بعيدة المدى. غير أن استمرار العمل في معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية يخفف من وطأة هذه التهديدات على المدى المنظور ويبقيها مفتوحة على المدى البعيد. أما بالنسبة إلى سوريا" فإن تطور قدراتها الصاروخية الردعية قد زاد في السنوات الأخيرة سواء لجهة أمادها أو دقة إصابتها، وهو أمر يشكل جزءاً من التحديات الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي في المرحلة الراهنة" (ص ١٥، س١٠-١٢).

المسألة ذات الصلة بالتفوق العسكري الإسرائيلي، والذي يجد انعكاسه في قدرة إسرائيل الردعية، هو الجدل الدائر داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حول قدرة الجيش الإسرائيلي على الحسم السريع في الحروب التقليدية والمصاعب الكبيرة التي باتت تواجهه على هذا الصعيد في حرب العصابات أو الحروب الصغيرة غير التقليدية، في ضوء فشل هذا الجيش في حسم الصراع المسلح مع حزب الله والورطة الاستراتيجية التي وجد هذا الجيش نفسه يغرق فيها خلال انتفاضة الأقصى.

ويخلص التقرير في هذا المحور إلى "أن استمرار إسرائيل في كونها الطرف القوي والمقرر في الصراع الدائر حالياً مع الفلسطينيين، واستغلالها لتحسن وضعها الاستراتيجي، سيدفعها للتوصل إلى مزيد من الترتيبات مع الفلسطينيين في الفترة القريبة بعد أن يتم انتخاب حكومة إسرائيلية جديدة. ستسعى إسرائيل إلى تركيز جهودها على إدارة الازمة مع الفلسطينيين وليس التوصل إلى حلول موقتة أو دائمة" (ص١٦، س ٨ -١٢) ❑

الموازين العسكرية في دول الشرق الأوسط

	مشـــاة			قـــوات بريـــة			
	قوات نظامية	احتياط	المجموع	دبابات	عربات عسكرية	مدفعية	صواريخ بالستية
دول الشرق الأوسط							
مصر	٤٥٠,٠٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٧٠٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٦٨٠	٣,٥٣٠	٢٤
إسرائيل	١٨٦,٥٠٠	٤٤٥,٠٠٠	٦٣١,٥٠٠	٣,٧٠٠	٧,٧١٠	١,٣٤٨	+
الأردن	١٠٠,٧٠٠	٦٠,٠٠٠	١٦٠,٧٠٠	٩٧٠	١,٨١٥	٨٤٤	
لبنان	٦١,٤٠٠		٦١,٤٠٠	٢٨٠	١,٢٣٥	٣٣٥	
السلطة الفلسطينية	٤٥,٠٠٠		٤٥,٠٠٠				
سوريا	٢٨٩,٠٠٠	١٣٢,٥٠٠	٤٢١,٥٠٠	٣,٧٠٠	٥,٠٦٠	٢,٩٩٠	٤٥
تركيا	٥١٥,٠٠٠	٣٧٩,٠٠٠	٨٩٤,٠٠٠	٢,٦٠٠	٥,٧٨٨	٤,٣٧٠	١٢
المجموع	١,٦٤٧,٦٠٠	١,٢٧٠,٥٠٠	٢,٩١٨,١٠٠	١٤,٢٥٠	٢٥,٢٨٨	١٣,٤١٧	٩٣

الموازين العسكرية في دول الشرق الأوسط

	مشـــاة			قـــوات بريـــة			
	قوات نظامية	احتياط	المجموع	دبابات	عربات عسكرية	مدفعية	صواريخ بالستية
دول شمال أفريقيا							
الجزائر	١٢٧,٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	٩٠٠	٢,٠١٠	٩٠٠	
ليبيا	٧٦,٠٠٠		٧٦,٠٠٠	٦٥٠	٢,٧٥٠	٢,٣٢٠	٨٠
المغرب	١٤٥,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٩٥,٥٠٠	٦٤٠	١,١٢٠	١,٠٦٠	
السودان	١٠٤,٠٠٠		١٠٤,٠٠٠	٣٥٠	٥٧٥	٧٦٠	
تونس	٣٥,٥٠٠		٣٥,٥٠٠	١٣٩	٣٢٦	٢٠٥	
اليمن	٦٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٧١٥	٤٩٥	٦٧٥	١٠
المجموع	٥٥٣,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٥٣,٠٠٠	٣,٣٩٤	٧,٢٧٦	٥,٩٢٠	٩٠

الموازين العسكرية في دول الشرق الأوسط

	مشـــاة			قـــوات بريـــة			
	قوات نظامية	احتياط	المجموع	دبابات	عربات عسكرية	مدفعية	صواريخ بالستية
دول الخليج							
البحرين	٧,٤٠٠		٧,٤٠٠	١٨٠	٢٧٧	٤٨	٩
إيران	٥٢٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٨٧٠,٠٠٠	١,٦٨٠	١,٥٧٠	٢,٧٠٠	٤٠
العراق	١٣٣,٥٠٠		١٣٣,٥٠٠	٠	٠	٠	٠
الكويت	١٥,٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٣٩,٥٠٠	٣١٨	٣٥٠	١٠٠	
عُمان	٣٤,٠٠٠		٣٤,٠٠٠	١٥١	٣٨٥	١٤٨	
قطر	١١,٨٠٠		١١,٨٠٠	٤٤	٢٦٠	٥٦	
العربيـــة السعودية	١٧١,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	١٩١,٥٠٠	٧٥٠	٤,٦٣٠	٤١٠	١٢
الإمـــارات العربية	٦٥,٥٠٠		٦٥,٥٠٠	٥٣٢	١,٢٠٠	٤٠٥	٦
المجموع	٩٥٩,٢٠٠	٣٩٤,٠٠	١,٣٥٣,٢٠٠	٦,٦٥٥	٨,٨٥٢	٣,٨٦٧	٦٧

وثيقة | إعــــلان الخـــــرطـوم

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، المجتمعون كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الثامنة عشرة)، في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان، **يومي ٢٨ و٢٩ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨ و٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٦.**

واستلهاما للقرارات الصادرة عن القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ والقمم التي سبقتها وتلتها، وآخرها قمة الجزائر، التي عبرت عن الاهتمام بوحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه وتنقيته من جميع الشوائب.

وبعد ان قمنا بتقويم شامل ودراسة عميقة، للظروف المحيطة بالوضع العربي، وللعلاقات العربية، والأوضاع التي تمر بها الأمة، وما يواجهه الأمن القومي العربي من تهديدات، ومخاطر جدية محدقة بأمن واستقرار الشرق الأوسط.

وبالنظر الى المتغيرات في النظام الدولي، وما تمثله التحولات الجارية فيه من تحديات كبيرة أمام النظام الاقليمي العربي.

وتأكيدا على التزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ومسؤوليتنا القومية في الارتقاء بالعلاقات العربية وتمتين أواصرها، وإذ نشيد بالأجواء الايجابية التي جرت فيها اعمال القمة بما يعزز التضامن العربي ويدفع بمسيرة العمل العربي المشترك.

نعلن ما يلي:

التزامنا الكامل بوحدة المصير والهدف للأمة العربية، واعتزازنا بقيمها وتقاليدها الراسخة في التحرر والاستقلال، ودفاعنا عن سيادتها الوطنية وأمنها القومي، وتمسكنا بالتضامن العربي هدفا ووسيلة وغاية.

نجدد التزامنا بميثاق جامعة الدول العربية، والاتفاقيات العربية الرامية الى تعزيز الروابط بين الدول والشعوب العربية، التي تقضي بفض المنازعات بالطرق السلمية.

نشيد بالجهود الرامية الى تطوير العمل العربي المشترك، وما تحقق في مجال تحديث منظومة وتفعيل آلياته، بما يتيح التعامل مع التطورات في المجتمعات العربية ومواكبة المستجدات العالمية

المتسارعة. ونقدر الفكرة التي طرحها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وقررنا تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بدراسة مقترح عقد قمة عربية تشاورية بين الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة على مستوى القمة، للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية.

نؤكد سعينا لتحقيق الاندماج العربي، من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك، وتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ندعو الى زيادة الاستثمارات العربية خاصة في مجال الثروة الزراعية والحيوانية واستغلال امكانات وموارد السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

نؤكد على ضرورة التعاون والحوار والاحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات، وبناء عالم يسوده الانفتاح والتسامح، ونذكر بأن احترام المقدسات الدينية والمعتقدات عامل حاسم في بناء الثقة وجسور الصداقة بين الأمم، ونعبر عن رفضنا الحازم وإدانتنا القاطعة للاساءة والتطاول على الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وأي مساس بالأديان او رموزها او بقيم الايمان الروحية، وندعو دول العالم والامم المتحدة الى سن القوانين والتشريعات التي تجرم المساس بالمقدسات الدينية، ونشدد على احترام حرية الرأي والتعبير دون اخلال بثوابت الايمان العقيدي للشعوب.

- نؤكد على ضرورة تبني ثقافة الحوار والتحالف بين الحضارات والأديان تكريسا للأمن والسلم الدوليين وسعيا الى ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية من اجل تعزيز آليات التفاعل للتعرف على ثقافة الآخر واحترامها.

- نؤكد مجددا على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ونجدد تمسكنا بالمبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، لحل الصراع العربي - الاسرائيلي وعلى اساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

- نؤكد مجددا على ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

- نشيد بالممارسة الديمقراطية في فلسطين ونزاهة الانتخابات التشريعية وشفافيتها، ونعرب عن تأييدنا التام للسلطة الوطنية الفلسطينية وقيادتها ومؤسساتها في سعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية، وندعو المجتمع الدولي الى احترام ارادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ورفض الاجراءات الاسرائيلية احادية الجانب.

- نطالب بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري - العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- نؤكد التزامنا بمواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقا للالية المقررة في قمة بيروت (٢٠٠٢) ومواصلة الاسهام في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، تمكينا للاقتصاد الفلسطيني وتعزيزا لقدراته الذاتية وفك ارتهانه بالاقتصاد الاسرائيلي.

- نعرب عن تضامننا التام مع سورية الشقيقة، ازاء العقوبات الاميركية، ونعتبر ما يسمى بقانون محاسبة سورية تجاوزا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما نقدر موقف سورية الداعي الى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها.

- نعرب عن تضامننا مع لبنان الشقيق وحقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية، ضمن المؤسسات الدستورية وتأييدنا للحوار الوطني اللبناني، وحقه الثابت والمشروع في استعادة اراضيه التي مازالت محتلة من قبل اسرائيل، وندعو لكشف ومعاقبة مرتكبي جريمة الاغتيال التي ذهب ضحيتها الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق ورفاقه.

- نجدد تضامننا مع الشعب العراقي، وندعو الى احترام سيادة العراق ووحدة اراضيه وحريته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترامنا لإرادته في تقرير مستقبله وخياراته الديمقراطية، وندعو الى الاسراع في تشكيل حكومته، وإدانتنا التامة للأعمال التخريبية التي استهدفت المقامات والأضرحة في سامراء والمساجد ودور العبادة الأخرى، وندعو الشعب العراقي بكافة مكوناته للتمسك بالوحدة الوطنية وعدم السماح بالنيل من امنه واستقراره. ونعلن عن ارتياحنا للجهود المقدرة للأمين العام لجامعة الدول العربية لتحقيق الوفاق الوطني في العراق، ودعوته لمواصلة جهوده لعقد مؤتمر الوفاق الوطني في بغداد.

- حفاظا على علاقات الاخوة العربية - الايرانية، ودعمها وتطويرها، ندعو الحكومة الايرانية الى الانسحاب من الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وإعادتها الى السيادة الاماراتية، ونثمن موقف الامارات العربية المتحدة الداعي الى اتباع الاجراءات والوسائل السلمية لاستعادتها.

- نرحب مجددا بتوقيع اتفاق السلام الشامل في جمهورية السودان والخطوات التي تمت لتنفيذه، وندعو كافة الأطراف الاقليمية والدولية المعنية، الى العمل على اعادة الأمن والاستقرار في السودان، وتقديم الدعم والمساعدة لإعادة اعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب، ونحث المجتمع الدولي والدول المانحة، على الوفاء بتعهداتها لدفع عملية التنمية الشاملة في السودان.

- ندعو الأطراف السودانية المشاركة في محادثات السلام حول دارفور، لمضاعفة جهودها للاسراع في التوصل الى اتفاق شامل ونهائي لحل الأزمة، ونؤكد على مواصلة دعمنا وتعاوننا مع الاتحاد الافريقي في سعيه لمعالجتها، ومراقبته لوقف اطلاق النار، وان إرسال أي قوات اخرى للاقليم، يتطلب موافقة مسبقة من حكومة السودان، وعزمنا على زيادة القوات العربية الافريقية

المشاركة في قوات الاتحاد الافريقي، وتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم لاستمرار مهمتها.

- نرحب بالتطورات الايجابية التي حققتها المصالحة الوطنية الصومالية، وندعو الأشقاء في الصومال لاستكمال مؤسسات الدولة وتعزيز مسيرة المصالحة الوطنية وإرساء دعائم الاستقرار. وندعو الى الاسراع بتقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية لتمكينها من أداء مهامها.

- نعلن دعمنا للتقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية بجمهورية القمر المتحدة، ودعمنا لاستمرار العملية السياسية واجراء الانتخابات الرئاسية وجهود التنمية فيها. ونرحب بالنتائج الايجابية لمؤتمر المانحين الخاص بدعم التنمية في جمهورية القمر المتحدة، وندعو الى الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي اعلنت فيه.

- نناشد الدول الاعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك والدول المانحة وكافة المنظمات الدولية تقديم المعونات الانسانية العاجلة لصالح سكان بعض المناطق التي تواجه كارثة الجفاف والتصحر في جمهورية النيجر، والصومال، وكينيا، وإثيوبيا، والمناطق الافريقية الاخرى المتضررة.

- نؤكد على اهمية التعاون العربي الافريقي وضرورة تنشيط هياكله وإحياء مؤسساته، وإزالة العقبات التي تعترض سبيله حتى يسهم ايجابا في تعزيز العلاقات العربية الافريقية، وفي دفع التنمية في الفضاءين العربي والأفريقي. ووجهنا بتكثيف الجهود بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي لعقد القمة العربية الافريقية الثانية في اقرب وقت ممكن.

- نعرب عن حرصنا على استئناف الحوار العربي - الاوروبي وتفعيله وتعزيز الروابط مع الدول الآسيوية.

- نشدد على ضرورة اصلاح النظام الدولي، بما يمكن الامم المتحدة من زيادة فعاليتها وكفاءتها وقدرتها على مواجهة التحديات التي يواجهها العالم، بما يكفل تحقيق السلم والأمن الدوليين، ونطالب بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بما يتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية وثقافات العالم بأسره للمشاركة في ادارة النظام الدولي بكفاءة اكبر.

- نعلن عن ادانتنا للارهاب بجميع اشكاله ومظاهره، ونرى في الجرائم التي ترتكبها المجموعات الارهابية انتهاكات جسيمة للحقوق الاساسية للانسان، وتهديدا مستمرا للسلامة الوطنية للدول ولأمنها واستقرارها، وندعو لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة ووضع تعريف للارهاب وعدم الخلط بين الاسلام والارهاب، والتمييز بين الارهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

- نعرب عن ارتياحنا لاستمرار تحسن النمو الاقتصادي في الدول العربية ونؤكد على اهمية الاسراع في رفع معدلات التنمية وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومواصلة سياسات الاصلاح الاقتصادي آخذين في الاعتبار الجوانب الاجتماعية للتنمية.

- نؤكد حرصنا على تعزيز العلاقات الاقتصادية المتكافئة مع مختلف المجموعات الاقتصادية في العالم، واستمرار السياسات الهادفة الى تحقيق الاستقرار في اسواق النفط العالمية.

- ندعو الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الى عدم فرض شروط مشددة لقبول انضمام

الدول العربية اليها، ومساندة طلب الجامعة العربية للحصول على صفة مراقب.

- نؤكد على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام للأبعاد التنموية في التجارة الدولية ومراعاة احتياجات الدول النامية.

- نعرب عن ارتياحنا لنتائج القمة بين الدول العربية ودول امريكا الجنوبية في مايو (أيار) ٢٠٠٥، ونرحب بعقد الاجتماع المشترك لوزراء الاقتصاد في دول المجموعتين بكيتو - الاكوادور في نيسان / ابريل ٢٠٠٦.

- نثمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية من اجل تعميق ممارسات الديمقراطية والادارة الرشيدة وتعزيزها، ونعلن دعمنا لكافة المبادرات الوطنية في هذا الصدد وتوسيع مشاركة قوى المجتمع المدني ومؤسساته في جهود التحديث والتطوير والاصلاح.

- نهيب بالمجتمع الدولي التعاون في تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ الاهداف للتنموية للألفية واستئصال الفقر، وضرورة توفير الموارد وتوزيعها توزيعا عادلا لضمان بلوغ جميع الاهداف المتفق عليها دوليا لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، ومضاعفة الدعم المالي، وخاصة للدول الاقل نموا، وإعمال المبادرات الدولية الخاصة بإلغاء الديون أو خفضها، وتضييق الفجوة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول الغنية والدول الفقيرة.

- ندعو الى دعم الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر، ورصد الموارد اللازمة له لتفعيل دوره.

- نؤكد على مواصلة الجهود الرامية الى القضاء على التمييز ضد المرأة، وإطلاق مبادرات تكفل حقوق المرأة ودورها في المجتمع وسن التشريعات اللازمة لحماية المرأة وصيانة مكانتها.

- ندعو الى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الأشخاص المعاقين بجميع الحقوق على قدم المساواة مع غيرهم وإنفاذ وتفعيل العقد العربي للأشخاص المعاقين.

- نوجه بمتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات العربية الخاصة بالعمل الاجتماعي العربي المشترك، وعلى نحو خاص الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر واتفاقية حقوق الطفل العربي، والاستراتيجية العربية للأسرة، وميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي، وغيرها من المواثيق الاخرى، للنهوض بالمجتمع العربي وتحقيق التقدم الاجتماعي.

- ندعو الى تعزيز التعاون في مكافحة الامراض الوبائية خاصة انفلونزا الطيور.

- نؤكد على الحق في التعليم على اساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز.

- نؤكد عزمنا على تطوير التعليم في العالم العربي، وإنشاء مجلس عربي أعلى ينظر في وضع التعليم في مختلف درجاته، وجوانبه المختلفة، ويرفع تقريره وتوصياته الى الدورة العادية (١٩) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

- نقرر دعم البحث العلمي والتكنولوجي، وتخصيص الامكانيات المالية اللازمة وزيادة الموارد المخصصة له، وتكثيف التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الدول العربي. وندعو الى الاسراع بتطوير البحث العلمي بهدف زيادة الكفاءة الانتاجية وتقوية المقدرة على بناء مجتمع المعلومات

وسد الفجوة الرقمية والعمل على تطوير برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

- نلتزم بتقديم كافة اشكال الدعم للمؤسسات الثقافية وللمبدعين والكتاب العرب للارتقاء بالمستوى النوعي للابداع العربي في مختلف مجالات الثقافة والفنون، واتاحة الفرص امام الثقافة العربية للاسهام في اثراء الثقافة الانسانية.

- ندعو الى تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

- نثمن الجهود المبذولة لتوثيق الصلات مع الجاليات العربية في المهجر، وضرورة التواصل معها ودعم أطرها المؤسسية، وندعو الى المشاركة الفاعلة في منتدى هيوستن، والمنتديات الاخرى التي تنظم بالتعاون مع عرب المهجر.

- نتوجه بخالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لجهوده القيمة ومبادراته ومساهماته الكبيرة ابان توليه رئاسة القمة السابقة والتي أثمرت في دفع مسيرة العمل العربي المشترك وتطوير منظومته. - نتوجه بخالص الشكر والعرفان الى فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، على ادارته الواعية لأعمال القمة، ونفاذ بصيرته في توجيه مداولاتها، ونعرب عن ثقتنا التامة في ان العمل العربي المشترك، سيشهد في ظل رئاسته، المزيد من الانجازات والتطوير لما فيه خير الأمة العربية، بما عرف عنه من حكمة وخبرة وكفاءة، ونقرر اعتماد الخطاب الافتتاحي لفخامته وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

- كما نعرب عن امتناننا العميق لجمهورية السودان وشعبها المضياف، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى التنظيم المحكم لاجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثامنة عشرة.

- ونعرب عن ترحيبنا باستضافة المملكة العربية السعودية الشقيقة لاجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته التاسعة عشرة.

- كما نعرب عن اعتزازنا وتقديرنا للجهود المتصلة التي بذلها السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في طرح القضايا العربية. ونثق بأنه سيواصل هذه الجهود المقدرة خلال فترة ولايته الثانية وكذلك في مجال متابعة مسيرة تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك.

والله ولي التوفيق....

- الخرطوم في ٢٨ و٢٩ صفر ١٤٢٧هـ - الموافق ٢٨ و٢٩ اذار/مارس ٢٠٠٦م ❑

وثيقة * قرار الخرطوم

تطورات القضية الفلسطينية:

- الإشادة بعملية الانتخابات التشريعية التي تؤكد مجددا قدرة الشعب الفلسطيني وجدارته بحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية. ودعوة المجتمع الدولي الى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني.
- مطالبة المجتمع الدولي بالاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية واحترام الخيار الديمقراطي الفلسطيني والتحذير من استمرار المواقف الداعية الى وقف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الاخيرة ورفض الذرائع التي استندت اليها.
- رفض الحلول الجزئية والاجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب التي تقوم بها اسرائيل او تعتزم القيام بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والتي تحاول من خلالها استباق المفاوضات على قضايا الوضع النهائي ورسم الحدود لاسرائيل من جانب واحد بما يلبي اطماعها التوسعية ويجعل من المستحيل اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.
- مطالبة الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف بالحلول الجزئية والاجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب او التعامل مع اي ضمانات او وعود يترتب عليها انتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- الادانة الشديدة للمخططات الاسرائيلية الساعية الى الاستيلاء على منطقة غور الاردن ومنطقة البحر الميت والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية وتقسيم الاراضي الباقية الى ثلاثة كانتونات معزولة عن اي امكانية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.
- دعوة اللجنة الرباعية الدولية الى استئناف العمل الجاد من اجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس مرجعيات عملية السلام المتمثلة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الارض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

(*) النقاط الرئيسية لقرارات القمة العربية التي انعقدت في ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ في السودان.

دارفور:

ـ تحمل تكلفة قوات الاتحاد الافريقي في دارفور لمدة ستة اشهر ابتداء من الاول من اكتوبر المقبل.

ـ التاكيد على مواصلة الاتحاد الافريقي جهوده وانجاز مهمته في معالجة ازمة دارفور خاصة رعايته الوساطة السياسية ودعمه ومراقبته لوقف اطلاق النار والتأكيد على ان ارسال اي قوات اخرى الى الاقليم يتطلب موافقة مسبقة من حكومة السودان.

ـ دعوة الدول العربية لتقديم الدعم المالي والمادي لبعثة الاتحاد الافريقي في دارفور لتمكينها من الاستمرار في مهامها ومطالبة الدول العربية بتعزيز مشاركتها في قوات الاتحاد الافريقي في اقليم دارفور.

العراق:

ـ التاكيد على ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتحفظ وحدة العراق شعبا وارضا وتمهد الطريق لخروج القوات الاجنبية من اراضيه.

ـ التاكيد على الدور العربي في اي مشاورات حول مستقبل العراق ودعم الدور الذي تقوم به الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الوطني العراقي وان تكون اي مشاورات حول العراق هي لخدمة شعبه ومصالحه الوطنية.

ـ مطالبة الامين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي القادم في موعده المحدد.

ـ تنظيم اجتماعات تمهيدية (لهذا المؤتمر) تجمع مختلف القوى السياسية والدينية العراقية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة العراقية وممثلي القوى السياسية العراقية.

ـ الترحيب بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة مؤتمر للقيادات والمرجعيات الدينية العراقية بالعاصمة عمان بالتنسيق مع الحكومة العراقية وجامعة الدول العربية من اجل التوافق حول أنجح السبل الكفيلة بضمان وحدة وأمن واستقرار العراق.

ـ التنفيذ الفوري لقرار فتح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد تفعيلا للدور العربي في العراق واعتماد مبلغ مليوني دولار لتغطية النفقات الخاصة بفتح البعثة.

لبنان:

ـ دعم لبنان في سعيه لاستعادة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية المحتلة من قبل اسرائيل، كما يقضي قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ عام ١٩٧٨ ودعم اتصالات الحكومة اللبنانية لتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتحديدها وفق الإجراءات والأصول المتبعة والمقبولة لدى الامم المتحدة مع التأكيد ان المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن حق الشعب اللبناني في تحرير ارضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والأطماع الاسرائيلية ❑

تقارير ووثـــائق

وثيقة * النظـام الأسـاسـي لمجلس السـلم والأمن الـعـربي

المادة الاولى: تكون للمسميات الآتية في هذا النظام الدلالات الواردة قرين كل منها:
الميثاق: ميثاق جامعة الدول العربية الجامعة: جامعة الدول العربية مجلس الجامعة: مجلس جامعة الدول العربية النظام الاساسي: النظام الاساسي الخاص بانشاء مجلس السلم والامن العربي لجامعة الدول العربية المجلس: مجلس السلم والامن العربي لجامعة الدول العربية الامين العام: الامين العام لجامعة الدول العربية الامانة العامة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية

المادة الثانية: ينشأ مجلس السلم والامن العربي تحت اشراف مجلس الجامعة، ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها.

المادة الثالثة: يهدف المجلس الى:

أ ـ الوقاية من النزاعات التي يمكن ان تنشأ بين الدول العربية، وادارتها وتسويتها في حال وقوعها.

ب ـ متابعة ودراسة وتقديم توصيات الى مجلس الجامعة بشأن التطورات التي تمس الامن القومي العربي.

المادة الرابعة: أ ـ يتكون المجلس من خمسة ممثلين للدول الاعضاء على مستوى وزراء الخارجية على النحو التالي:

١ ـ الدولة التي تباشر رئاسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

٢ ـ الدولتان اللتان اضطلعتا برئاسة الدورتين السابقتين لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

٣ ـ الدولتان اللتان ستؤول اليهما رئاسة الدورتين اللاحقتين لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

ب ـ يرأس المجلس وزير خارجية الدولة التي تباشر رئاسة الدورة العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

ج ـ يعقد المجلس اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية، ويجوز له عقد اجتماعاته على مستوى المندوبين.

د ـ يشارك الامين العام في اجتماعات المجلس.

هـ ـ للمجلس دعوة الاجهزة او الخبراء او من يراه مناسبا لحضور اجتماعاته اذا ما دعت الضرورة لذلك.

(*) وقع عليه مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في اذار/مارس ٢٠٠٦.

المادة الخامسة: ١ ـ اذا كان رئيس المجلس او احد اعضائه او اكثر، اطرافا في النزاع تُتبع الاجراءات التالية:

ـ توكل رئاسة المجلس الى رئيس الدورة اللاحقة ليترأس المجلس.

ـ يعوض نقص العضو او الاعضاء الاطراف في النزاع بعضوية رئيس او رؤساء الدورات اللاحقة للدورتين اللاحقتين الممثلتين في المجلس في دورته الحالية.

٢ ـ يتم دعوة كل دولة طرف في النزاع لحضور اجتماعات المجلس، لعرض وجهة نظرها، كما يجوز للمجلس ان يستعين بأي من الدول الاعضاء لمساعدته على اداء مهامه وذلك حسب مقتضيات كل حالة.

٣ ـ يعقد المجلس اجتماعاته مرتين في السنة على المستوى الوزاري، تسبق اجتماعات مجلس الجامعة، او كلما اقتضت الحاجة الى ذلك، بطلب من احدى الدول الاعضاء في الجامعة، او من رئيس المجلس، او من الامين العام.

المادة السادسة: يتولى المجلس طبقا لميثاق جامعة الدول العربية ولمبادئ احترام سيادة جميع الدول الاعضاء وسلامة اراضيها، المهام التالية:

١ ـ اعداد استراتيجيات الحفاظ على السلم والامن العربي.

٢ ـ مع مراعاة احكام المادة السادسة من الميثاق، يقترح المجلس التدابير الجماعية المناسبة ازاء أي اعتداء على دولة عربية، او تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك اذا ما قامت أي دولة عربية بالاعتداء او بالتهديد بالاعتداء على دولة عربية اخرى.

٣ ـ تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الانذار المبكر، وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة، والتوفيق، لتنقية الاجواء، وازالة اسباب التوتر لمنع أي نزاعات مستقبلية.

٤ ـ تعزيز التعاون في مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة والارهاب.

٥ ـ دعم الجهود لاحلال السلام واعادة الاعمار في فترة ما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددها.

٦ ـ اقتراح انشاء قوة حفظ سلام عربية عندما تستدعي الحاجة ذلك.

٧ ـ تيسير جهود العمل الانساني، والمشاركة في ازالة آثار الكوارث والازمات والنزاعات.

٨ ـ التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية لتعزيز السلام والامن والاستقرار في العالم العربي، وتسوية النزاعات بين أي دولة عربية ودولة واخرى.

٩ ـ يجوز للمجلس في حالة تفاقم النزاع بالاضافة الى توصياته بالتدابير الكفيلة بإيقافه ان يطلب من مجلس الجامعة عقد دورة استثنائية لاتخاذ القرارت اللازمة بشأنه.

١٠ ـ يرفع المجلس الى مجلس الجامعة في اول دور لانعقاده او في اجتماعه الاستثنائي حسب الاحوال، تقريرا يتضمن توصياته واقتراحاته حول تحديد التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن العربي والفصل بين الاطراف المتنازعة، ومجمل القضايا المطروحة، ونتائج المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق التي اجراها بين الاطراف المتنازعة.

المادة السابعة: يكون للمجلس الاجهزة التالية:

أ ـ بنك المعلومات:

يتولى الامين العام انشاء بنك للمعلومات في اطار الموارد القائمة بالامانة العامة، لجمع المعلومات

التي تزوده بها الدول الاعضاء والمنظمات والهيئات الاقليمية والدولية قصد تمكين المجلس من تقويم الاوضاع والقيام بمهامه على الوجه الاكمل.

ب ـ نظام الانذار المبكر:

يتولى الامين العام اعداد "نظام للانذار المبكر"، بالاستعانة بفريق من الخبراء المختصين العاملين بالامانة العامة، بما يكفل تحليل المعطيات والمعلومات المتوافرة أولا بأول ورصد العوامل المؤدية الى النزاعات، وتقديم تقارير على اساسها الى المجلس، مشفوعة بتقويم شامل لاحتمالات النزاعات، بغية اتخاذ ما يستلزمه الوضع لاتقائها.

ج ـ هيئة الحكماء:

يشكل المجلس هيئة للحكماء تضم شخصيات عربية بارزة، تتمتع بالتقدير والاحترام ويختار رئيس المجلس والامين العام من بين اعضاء الهيئة من يكلف بمهام الوساطة او التوفيق او المساعي الحميدة بين الطرفين او الاطراف المتنازعة، على ان يحدد النظام الداخلي طريقة اختيار هيئة الحكماء. كما يمكن، عند الاقتضاء، لرئيس المجلس بالتنسيق مع الامين العام، تكليف احد او بعض اعضاء هذه الهيئة بالتوجه الى مناطق النزاع، بطلب من الدولة المعنية وبموافقتها، لمعاينة الاوضاع وتقويمها وتقديم اقتراحات وتوصيات تسهل عمل المجلس في كل الاحوال.

المادة الثامنة: أ ـ يحدد مجلس الجامعة المواضيع التي يخول فيها المجلس باتخاذ قرارات بشأنها والمواضيع الاخرى التي يتخذ فيها المجلس توصيات ترفع الى مجلس الجامعة لإقرارها.

ب ـ لمجلس الجامعة تكليف المجلس اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستتباب الامن في مناطق التوتر، ومنها إيفاد بعثات مراقبين مدنيين او عسكريين لمناطق النزاعات في مهمات محددة.

المادة التاسعة: يضع المجلس نظاما داخليا لتنظيم اجراءات عمله، وتشكيل هيئاته، يصدر به قرار من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، ويتخذ المجلس توصياته وفقا لآلية التصويت المنصوص عليها في الميثاق.

المادة العاشرة: أ ـ يقوم الامين العام باشراف المجلس باتخاذ التدابير والمبادرات اللازمة الكفيلة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس والرامية الى الوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها.

ب ـ يمول المجلس من ميزانية الامانة العامة.

المادة الحادية عشرة: تتولى الامانة العامة اعمال الامانة الفنية للمجلس.

المادة الثانية عشرة: يقوم الامين العام بناء على تكليف من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بإبلاغ الامين العام للامم المتحدة، ورئيس مجلس الامن بالامم المتحدة، بما يتخذه المجلس من اجراءات.

المادة الثالثة عشرة: يفتح باب التوقيع على هذا النظام الاساسي بمجرد اعتماده ويعرض على الدول الاعضاء للتصديق عليه او الانضمام اليه وفقا لانظمتها الدستورية.

المادة الرابعة عشرة: يجوز تعديل هذا النظام بموافقة ثلث الدول الاطراف ويبدأ سريان هذا التعديل بعد شهر من اكتمال ايداع وثائق التصديق عليه من ثلث الدول الاطراف.

المادة الخامسة عشرة: يبدأ نفاذ هذا النظام بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع وثائق تصديق سبع دول لدى الامانة العامة، ويسري بشأن الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها ❑

وثيقة | نــص القـــــــرار ١٦٦٤

في الآتي النص الحرفي للقرار ١٦٦٤ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦:
إن مجلس الأمن،

يذكّر بجميع قراراته السابقة ذات الصلة، وخاصة القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) في ٧ نيسان ٢٠٠٥، و١٦٣٦ (٢٠٠٥) و١٦٤٤ (٢٠٠٥) في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥.

يكرر دعوته لاحترام صارم لسيادة لبنان وسلامة اراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

يتنبه لطلب الشعب اللبناني بوجوب مثول جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وآخرين أمام العدالة.

يذكر برسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٥ S/5002/387 التي يطالب فيها بتشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، ويذكر بطلبه من الأمين العام في القرار الرقم ١٦٤٤ (٢٠٠٥) بمساعدة الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة ومدى المساعدة الدولية المطلوبة في هذا الصدد.

بعد تفحص تقرير ٢١ آذار ٢٠٠٦ الذي قدمه الأمين العام طبقا للفقرة ٦ من القرار الرقم ١٦٤٤ (٢٠٠٥) S/6002/671، ومرحبا بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين الأمانة العامة والسلطات اللبنانية بشأن القضايا الرئيسية في ما يتعلق بتشكل المحكمة وميزاتها الأساسية،

يرغب في الاستمرار في دعم لبنان في بحثه عن الحقيقة وفي محاسبة جميع المتورطين في هذا الهجوم الإرهابي.

١ ـ يرحب بتقرير الأمين العام، ويطلب منه التفاوض على اتفاق مع حكومة لبنان يهدف إلى إقامة محكمة ذات طابع دولي تستند إلى أعلى المعايير الدولية للعدالة الجنائية، وتأخذ بالاعتبار توصيات تقريره ووجهات النظر التي سبق أن عبر عنها أعضاء المجلس.

٢ ـ يقر بأن اعتماد الأساس والإطار القانونيين لهذه المحكمة لن يشكل حكما مسبقا على التطور التدريجي لمكوناتها المختلفة الأخرى، ولن يحدد بشكل مسبق موعد بدء أنشطتها الذي سيكون رهنا بتقدم التحقيق.

٣ ـ يطلب من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على اطلاع بشأن التقدم في المفاوضات، حسب ما يرى مناسبا، وأن يقدم في وقت مناسب إلى مجلس الأمن تقريرا حول تطبيق هذا القرار، وخاصة حول مشروع الاتفاق الذي سيتم التفاوض عليه مع الحكومة اللبنانية، ومن ضمنه الخيارات بشأن آلية تمويل مناسبة تضمن استمرار عمل المحكمة وفعاليتها.

٤ ـ يقرر إبقاء المسألة قيد النظر ❑

تقرير * نتائج الإنتخابات الإسرائيلية

توزيع المقاعد في الكنيست الإسرائيلي

كديما (٢٩ مقعدا)،
العمل (١٩ مقعدا)،
الليكود (١٢ مقعدا)،
ميريتس (٥ مقاعد)،
إسرائيل بيتنا (١١ مقعدا)،
شاس (١٢ مقعدا)،
القائمة العربية الموحدة (٤ مقاعد)،
الاتحاد القومي (٩ مقاعد)،
حزب المتقاعدين (٧ مقاعد)،
يهدوت هتوراة (٦)،
الجبهة الديموقراطية للسلام (٣)،
التجمع الوطني الديموقراطي (٣) (أ ب) ❑

(*) التي جرت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

قـــــــراءات

أكــاذيــب أمــيــركــيــة

أحمد مفلح *

من بين الميزات الكثيرة التي تميز الإدارة الأميركية الحالية، برئاسة جورج دبليو بوش، عن غيرها من الإدارات الأميركية المتعاقبة، هي كثرة الكتب والدراسات التي صدرت، وتصدر خلالها، مؤيدة أو منتقدة، لإستراتيجيتها الداخلية في إدارة البلاد سياسياً او اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ومالياً..، وللحروب التي تخوضها خارجياً، بالمعنى العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي والثقافي. والأكثر أنه في ظل هذه الإدارة تعرضت الولايات المتحدة لأول مرة في حياتها، على الأقل خلال التاريخ المعاصر، لضربة عسكرية موجعة هزّت أركانها الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، وضربت عنفوانها بأنها قوة لا تقهر ولا تمس.

لا شك في أن مثل هذه الضربة الموجعة في الحادي عشرمن أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ جعلت الإدارة الأميركية تفقد توازنها النفسي والاستراتيجي تجاه «عدو»، أي عدو آخر، خارجي، وكانت الصدمة عندما تبين أن اسلاميين قاموا بهذه العمليات، أو «الغزو»، وخصوصاً أن الأنظار والاستراتيجيات كانت تتحضر وتتهيأ قبل ٩/١١ تجاه هذا العدو الاسلامي الذي جاء ليحل ركناً أساسياً مكان الركن الذي سقط في الحرب الباردة، أي الإتحاد السوفياتي. والأكثر أن هذه الإدارة جاءت تدير الشؤون الأميركية، داخلياً وخارجياً، بمحرك ودافع جديد يضاف إلى الدوافع الأساسية، المصالح الاقتصادية الأميركية والنفط والأمن الإسرائيلي والقضاء على آخر معاقل الشيوعية... الخ، كان الدافع الجديد هو الحكم بهدى إيماني ديني، أو ما يقوم به بوش هو بإيعاز رباني وإلهي. من هنا كانت الأرضية جاهزة لفعل أي شيء تجاه هذا العدو الجديد، العدو الإسلامي وحركاته.

من بين الكتب والدراسات الكثيرة التي تتناول هذه الحقبة والإدارة الأميركية، كتاب «نهاية الشر: كيفية الانتصار على الإرهاب» لديفيد فروم وريتشارد بيرل صاحب الأسم المعروف، كمساعد لوزير الدفاع الأميركي، في الحرب على العراق.

يدور هذا الكتاب حول موضوعين، الأول داخلي ينتقد الآراء الأميركية (وتحديداً الديموقراطيين) الذين عارضوا الحرب على الإرهاب (أفغانستان والعراق)، ويطرح جملة إجراءات إدارية وأمنية

(*) باحث فلسطيني.

الكاتب:
ديفيد فروم وريتشارد بيرل.

الكتاب:
نهاية الشر: كيفية الإنتصار على الإرهاب.

(عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ٢٦٨ ص.
ترجمة: فؤاد السروجي.

لتحصين الوضع الداخلي الأميركي، على اعتبار أن ما حصل للولايات المتحدة في ٩/١١ كان نتيجة التراخي والأخطاء الأميركية في وزارة الخارجية والاستخبارات حيث تراخت هذه الإدارات وتساهلت في عملها وخصوصاً اتجاه الأشخاص (العرب والمسلمين) الذين يقيمون ويدرسون في الولايات المتحدة.

أما الموضوع الثاني الذي يتناوله فهو الخطر الإسلامي الكامن طبعاً (برأيهما) في العقيدة الإسلامية الجهادية، والخطر في القوة الإيرانية النووية، والخطر السابق عند العراق، وقد تخلصت منه الولايات المتحدة، وهذا ما يقدر برأيهما لهذه الإدارة الأميركية، ويبحثان في خطورة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وسوريا، وقوة كوريا الشمالية النووية. واللافت في هذا المجال أن الكاتبين لم يوفرا أحداً من غضبهما حتى أصدقاء الولايات المتحدة كالسعودية، فالخطر هو العقيدة الإسلامية، بغض النظر عن قرب هذا «الطرف المسلم» من الإدارة الأميركية أو بعده عنها، فالمقياس هو هذه العقيدة، وأمن إسرائيل.

قبل الدخول في متون الكتاب وأفكاره لا بد من القول إنه يحفل بالكثير من المغالطات وحتى الأكاذيب التاريخية والسياسية أتجاه الإسلام وعقيدته والحركات الإسلامية كحزب الله وحماس والإنتفاضة الفلسطينية، سنحاول رصد بعضها، ولكن لا يمكن مناقشتها كلها وإلا احتاج الأمر إلى كتاب. والأكثر من ذلك أن هذا الكتاب على الرغم من «أكاذيبه»، يشكل حافزاً وضرورة للقراءة على الأقل لمعرفة كيف يفكرون في هذه الإدارة الأميركية وللإطلاع على آرائهم.

في رأي المؤلفين أن الحرب على الإرهاب لم تنته بعد، بل بالكاد بدأت، حيث لا تزال القاعدة وحزب الله وحماس يخططون لأعمال القتل، ولا تزال الأموال تتدفق عليهم من مانحين في أرجاء العالم بهدف تمويلهم. ولا يزال رجال الدين يدعون إلى الجهاد من على منابر المساجد من بنغلادش إلى بروكلين. ولا تزال إيران وكوريا الشمالية تعملان بهياج من أجل تطوير أسلحة نووية، وفيما أعداؤنا يخططون، فإن حلفاءنا يترددون ويتذمرون، ومعظم أجهزة حكومتنا تبقى، وفي شكل مقلق، غير مستعدة للقتال. وهناك الكثير مما علينا عمله، والقليل من الوقت المتوافر لمثل هذا العمل» (ص ١٠).

تمثل هذه الفقرة صلب موضوع الكتاب، ويستشف منها أنه ما دامت هناك دعوات إسلامية (يسميها جهادية ليميزها عن الإسلام الرسمي التقليدي)، فإن هناك حرباً، وهذا يذكر بأيام الحرب الباردة مع الشيوعية، في تهديد مبطن، إما التخلص من بعض العقائد الإسلامية وإما الحرب، إما معنا أو ضدنا بحسب تعبير الرئيس بوش. ولكن الكتاب يسقط من حسابه ومضمونه دوافع هذا الجهاد (على الأقل الدوافع السياسية والاقتصادية اليوم)، فهل هذه الحركات «تقاتل» من أجل القتال فحسب؟ أم أن هناك دوافع، طبعاً غير الدوافع التي حددها الرئيس بوش بأن المسلمين يكرهون الأميركيين غيرة منهم من الحرية عندهم، فالموضوعية تقتضي قراءة المعادلة بطرفيها، فعل الأقل حزب الله وحماس يقاتلون من أجل هدف وقضية، فما هي هذه القضية؟ طبعاً

لا يذكرها الكتاب، بل يعتبر المؤلفان أن قتال مثل هذه الحركات هي أعمال فوضوية وعدوانية نابعة من تعاليم الإسلام «الدموي» بطبعه.

١ ـ حرب العراق

يعدد الكتاب (ص ٣٨) سبعة أهداف حُققت بإسقاط نظام صدام حسين في العراق، على الشكل الآتي: ١ ـ «وضعنا نهاية لأي تهديد يمثله امتلاك صدام حسين لأسلحة دمار شامل حقيقية لما بعد عام ٢٠٠٣. وهذا الأمر أهم بكثير من أن تترك هذه الأسلحة بين يديه فيما لو كان يقتنيها».

إن قراءة هذا الهدف تبين أمر أكاذيب الأميركيين في حربهم على العراق، ففي نهاية الكلام (لو كان يقتنيها) يناقضون بدايته (... تهديد يمثله امتلاك... لأسلحة نووية)، فهل كان يملك صدام حسين أسلحة نووية في رأي وزارة الدفاع الأميركية حيث كان أحد مؤلفي هذا الكتاب الرجل الثاني فيها؟ ولا نجادل هنا، إن كان يملك أو لا يملك، فعمليات التفتيش قبل الحرب وبعده اثبتت أنه لا يملك حتى أسلحة تقليدية متوسطة. فهل كان هذا الهدف ضرورياً في رأيهما؟

٢ ـ «حققنا انتصاراً عظيماً علي الإرهاب من خلال خلع نظام شرق أوسطي ظل ولمدة ثلاثين سنة على رأس الأنظمة التي تدعم الإرهاب في المنطقة. عندما مد صدام حسين يده لأسامة بن لادن في أوائل التسعينات، كان الأمر يعتبر استمراراً لتقليد متبع يعود إلى الأيام التي كانت الإستخبارات العراقية فيها تتعاون مع مخابرات الكتلة الشرقية لتزويدها بجوازات سفر مزوّرة ومخابىء وتعليمات بالقتل موجهة لأبي نضال ولمجموعة أيلول/سبتمبر الأسود».

السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن بعد قراءة هذا الهدف، لماذا سكتم على هذا النظام الإرهابي طيلة ثلاثين سنة، ما دمتم نصبتم أنفسكم شرطياً عالمياً؟ ومن دعم هذا النظام وقوّاه في السنوات الثلاثين، وخصوصاً في حربه ضد إيران في بداية الثمانينات ولمدة ثماني سنوات؟ وطبعاً هنا لن نعيد التبرئة الأميركية نفسها لصدام حسين من علاقاته مع القاعدة وأسامة بن لادن، فالمحكمة الأميركية والاستخبارات هم قالوا هذا، ولكن خلال الفترة السابقة من دعم القاعدة والإسلاميين الأفغان في حروبهم ضد الاتحاد السوفياتي؟ ومن أوجد أسامة بن لادن، سليل العائلة الشريكة لآل بوش وديك تشيني في الشركات النفطية في السعودية والولايات المتحدة؟ والأهم من ذلك من أوجد هذه الأنظمة في الشرق الأوسط ودعمها وثبتها في مواقعها بمواجهة شعوبها؟

٣ ـ «لقد حرمنا أعداءنا في الشرق الأوسط من تحقيق فوز كبير كان سيتحقق لهم لو أن صدام حسين استطاع البقاء في سدة الحكم والتغلب علينا».

فمن هم هؤلاء الأعداء الذين حرموا في الشرق الأوسط، هل هم إيران، سوريا، الفلسطينيون، حزب الله، حماس.. اسامة بن لادن، فهل كانت إيران ستحقق فوزاً مع صدام، أم هل سوريا المقاطعة معه لأكثر من عقدين؟ وما هو الفوز الكبير الذي كان سيتحقق، هل هو ضد اسرائيل لو بقي العراق، وليس صدام، قوياً ومتماسكاً؟

٤ ـ «تعلمنا دروساً قيمة حول طريقة القتال في المنطقة وطريقة إعادة البناء...».

هل دمار البلدان وقتل الشعوب والخراب هي دروس تعليمية، هل هذه هي القيم الغربية التي تعتبر طليعة الإصلاح الموعود في المنطقة، أن تقتل شعباً وتعذبه في السجون، وتمارس مع رجاله الشذوذ الجنسي في المعتقلات وتغتصب بناته وتحرق تراثه وتدك مدنه بمذابح.. هي للتعليم؟ وأي تعليم، فالظاهر أنها كانت دروساً فاشلة، وهذا ما نراه ونسمعه يومياً من أخبار العراق، فالمغطس الذي وقعت فيه القوات الأميركية موحل وغائر، وقتلاهم تتزايد. وعن أي بناء يتحدثون، لم نسمع بإعادة بناء، ولا حتى على مستوى تشكيل حكومة متماسكة أو كتابة مسودة دستور، لا بل أن رائحة الصفقات والسرقات والاختلاسات أصبحت فاقعة، مقابل الجوع وفقدان مقومات العيش الأولية للمواطن العراقي.

٥ ـ «أعطينا أعداءنا المحتملين صورة واضحة ومؤثرة حول قدرة الولايات المتحدة على تحقيق نصر سريع ضد قوات معادية وبأقل الخسائر...».

هذا الكلام ليس صحيحاً، وذلك لسببين: الأول أن الدول الأخرى التي تهددها الولايات المتحدة بطريقة مبطنة كسوريا وايران وحتى كوريا الشمالية ليست كالنظام العراقي غير المتصالح مع شعبه أساساً، ولا يرى هذا الشعب عنده انتماء لهذا النظام فخفت الهمة للدفاع عنه، وخصوصاً أنه جرى خلط بين الدولة العراقية ونظام صدام، فتمزقت المؤسسات العراقية والدولة على أرضية شخصية صدام ومصالحه وزبائنيته. وهذا يختلف عنه، في صورة أو في أخرى، في الدول الأخرى، حيث هناك نوع من المصالحة مع النظام.. انعكس انتماء وطنياً، أو على الأقل جعل الشعب يفصل بين النظام والوطن، وقد علمتهم الحرب الأميركية وفظائعها في العراق أن يفصلوا بينهما. ومن جهة أخرى أو السبب الثاني لعدم صحة هذا الكلام، أن العراق أصلاً كان منهكاً عسكرياً، من كثرة حروبه أولاً مع إيران والأكراد والكويت، ومن حالة الحصار التي عاشها لأكثر من اثنتي عشرة سنة، وما تعرض له من تدمير للأسلحة والمراقبة الدولية عن الأسلحة غير التقليدية. وعلى الرغم من ذلك سطرّ بعض العراقيين ملاحم في الدفاع، بوسائل وأسلحة متواضعة.

٦ ـ «قدمنا المساعدة للقوى الديموقراطية في المنطقة من خلال إظهار أنه حتى أعتى الطغاة المحليين هم في الحقيقة أكثر هشاشة مما يبدون».

هل الولايات المتحدة مكترثة أساساً بالديموقراطيات في العالم العربي بخاصة، والعالم الثالث بعامة[1]؟ فمن أعاق هذه الديموقراطيات وقوّى عليها الأنظمة الديكتاتورية لخنقها في مهدها؟ وهل هناك أساساً قوى ديموقراطية في المنطقة؟ والظاهر أن المقصود بالقوى الديموقراطية في المنطقة هي القوى الأكثر قرباً وتحالفاً أو بمعنى تنفيذاً للمصالح الأميركية أكثر من الأنظمة نفسها، فهل أحمد الجلبي على سبيل المثل يمثل قوى ديموقراطية في العراق؟ وهل شارون ديموقراطي أيضاً... وغيره.

(١) راجع في هذا المجال كتاب نعوم شومسكي، إعاقة الديموقراطية: الولايات المتحدة والديموقراطية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

٧ ـ «اقتلعنا أكثر الحكام العرب وحشية وطغياناً، وحررنا أمة بأكملها، فاتحين الطريق أمام إقامة مجتمع مدني إنساني محترم في العراق، وأمام إحلال الجو الإيديولوجي والأخلاقي في سائر انحاء الشرق الأوسط».

مرة أخرى من دعم مثل هؤلاء الحكام؟ وما معنى «التحرير»، هل هذه الفوضى، المنظمة أحياناً، هي حرية وهل تحويل الأحزاب والنقابات والإعلام إلى «دكاكين» وبؤر فوضوية متروكة على عواهلها وكيديتها وطائفيتها وعنصريتها هي مؤسسات مجتمع مدني؟ وهل ما جرى في سجن أبو غريب، وفي سجن البصرة مجتمع محترم؟ وهل الإنقسامات الطائفية والمذهبية ايديولوجيات أخلاقية(٢)؟

٢ ـ القضية هي الإسلام

يرى المؤلفان أن قضية الإرهاب «هي الإسلام الجهادي، فمن بين ست وثلاثين منظمة حددتها وزارة الخارجية الأميركية على أنها منظمات إرهابية أجنبية، يوجد سبع عشرة تدعي العمل باسم الإسلام، وست منظمات اخرى يغلب على اعضائها الطابع الإسلامي» (ص ٤٩). مقابل ذلك، يضيف الكتاب: «كان الرئيس بوش على حق في إصراره على أن الولايات المتحدة ليست على عداء مع الإسلام، ولكن رغم صحة ذلك إلا أن طرفاً متشدداً داخل الإسلام أعلن الحرب علينا، وهذا الطرف يسعى إلى إسقاط حضارتنا وقولبة الأمم الغربية لتصبح مجتمعات إسلامية، فارضاً على العالم بأجمعه دينه وقوانينه.

من يقرأ هذا الكلام، الذي هو من النوع التحريضي الساذج، يشعر وكأن الحضارة الغربية هالة ورقية، أي أن ما وصل إليه العالم (الغربي) من تطور واكتشافات علمية، وما غار في المجتمع من حضارات.. يمكن أن يسقطها إسامة بن لادن في أكثر الدول والمجتمعات تخلفاً وفقراً في العالم، فإلى هذا الحد العلم والرقي الإنساني ضعيف حتى يسقط بضربة واحدة؟ وهل الولايات المتحدة، اللاحضارية أصلاً بالمعنى الإنتروبولوجي والتاريخي، هي ممثلة هذا الإرث الإنساني على مستوى الكرة الأرضية، فإن هي ضربت زالت الحضارة؟ ومن ينظر في خلفيات هذا الكلام عن قولبة الأمم المتحدة لتصبح إسلامية يشتم منه رائحة القرون الوسطى عندما اثيرت الحروب الصليبية ضد الإسلام(٣).

من جهة أخرى، هذه الحركات والجمعيات الإسلامية الإرهابية (اليوم) ماذا تفعل في الولايات المتحدة، أو بمعنى آخر لماذا تركت ناشطة في الولايات المتحدة؟ اليس من أجل أن تكون جزءاً من الحرب الباردة مع الشيوعية؟ واليست الولايات المتحدة، مرة أخرى، هي وراء مثل هذه العقائد التي شوّهت مبادىء الإسلام احياناً، فهل يمكن مقابلة سلوك الحركات الإسلامية المجاهدة فعلاً، كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، بما يقدمونه من أمثولات في الوطنية والتضحية مع هذه الحركات، أو بعضها الموجودة في الولايات المتحدة؟ أليس هذا الإسلام هنا جهادياً؟ وكلمة

(٢) يطرح هنا سؤال مهم، هل اركان الإدارة الأميركية انفسهم محترمون؟ راجع كتاب: كاتي أوبراين ومارك فيليبس، **غيبوبة الولايات المتحدة الاميركية: فضائح الرؤساء الاميركيين الجنسية**، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر الكتاب القيم: لوتفيغ هايغمن، **مسيحية ضد الإسلام، حوار انتهى إلى الاخفاق**، (دمشق، دار قدمس، ٢٠٠٤)، ترجمة محمد جديد، تقديم رضوان السيد.

«جهادي» في الكتاب تعني تقليدي أو غير متطور وحديث، فالعقيدة واحدة، أما الإسلام الذي يريدون تشكيله، هو الإسلام «غير الجهادي»، بمعنى حذف الآيات التي تنص على مقاتلة «اليهود»، كما بات معروفاً اليوم علناً، وجزءاً أساسياً في برنامج الإصلاح الذي تصدّره الولايات المتحدة للمنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً ما يسمى «الإصلاح التربوي»، وليس طبعاً الإصلاح التعليمي ليواكب ما وصل إليه العلم الحديث في العالم.

ويصرح المؤلفان مباشرة (ص٥٠) أن الإسلام الجهادي مثله مثل الشيوعية يستخدم لغة العدل والمساواة في غير مكانها من أجل تبرير الاعتداءات والجرائم، ومثل النازية.. وهذا الإسلام «انتهازي يعمل ليتحالف مع أطراف غير متوقعة تماماً مثل تحالف الشيوعية والنازية ضد الغرب الديموقراطي». فترى على سبيل المثال حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة يتحالفون في طهران «من أجل إزالة إسرائيل»، هذا مع العلم أن حزب الله شيعي، وحماس والجهاد سنيان مدعومان من السعودية والجبهة الشعبية القيادة العامة ماركسية... فلا يرى المؤلفان هذا التنوع على الرغم من أخذه كمقياس في عمل هذه الحركات والأحزاب، دليل نضج وحضارة وديموقراطية حقيقية في المجتمع العربي ـ الإسلامي، وأن هناك وحدة الهدف في هذا النضال، بل اعتبر هذا التحالف انتهازية ـ إجرامية، ضد الإنسانية والحضارة العربية، وهنا مركز التناقض، فإذا كانت هذه الحركات الإسلامية تريد قولبة الأمم وأسلمتها، فلماذا القيادة العامة (الماركسية) موجودة بينهم إذاً؟ ولماذا لا يتجرأ أصحاب الكتاب على تبيان جامع هذه الحركات في الواقع، أي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجزء من الأراضي اللبنانية والسورية، والتهديد الدائم الذي يمثله هذا الكيان في المنطقة. وهل يستطيع أصحاب هذا الرأي، وأصحاب الغيرة على الديموقراطية والحرية والحضارة تقديم أي مثل عن لاديموقراطية هذه الحركات والأحزاب ووحشيتها وإرهابها ضد مجتمعاتها وضد الآخرين؟ مرة أخرى نشدد انه لا يمكن ولا يجوز خلط الحركات الإسلامية مع بعضها، وإن كانت تسمى «إسلامية»، فحركات ولدت من رحم معاناة المجتمع ولظروف، اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية موضوعية تجاه العدو... لا تشبه بأي شكل من الأشكال حركات ركبت في وقت معين وظروف معينة لتكون رأس حربة لمشروع غريب، وعندما كبرت ونمت، وبات من الصعب إرجاعها إلى القمقم، أو الطلب منها ما هو فوق قدرتها كالسكوت عن جرائم إنسانية مفضوحة ـ فأساءت للإسلام أكثر مما عززته.

من هنا ليس صحيحاً القول إن إيران منحت عام ٢٠٠١ حق اللجوء لأكثر من مئتين وخمسين شخصاً من كبار أركان القاعدة وطالبان بمن فيهم سعد بن أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري (ص ٥١) فما قامت عليه الثورة في إيران، لا يمثل في أي شكل من الأشكال ما قامت عليه حركة طالبان والقاعدة.

في الصفحة (٥٥) من الكتاب يشكك المؤلفان بالثواب والنصر الذي يقدمه الإسلام لمؤمنيه، فمنذ «أكثر من قرنين وهذه الوعود المظفرة قد أثبتت خطأها، وظل العالم الإسلامي ينسحب بعيداً بعيداً

خلف الغرب المسيحي، ومنذ عام ١٩٤٨ وقع هذا العالم الإسلامي مرات ومرات تحت إذلال اليهود الذين كانوا مذلولين يوماً ما، وقد فتحت هذه الهزائم والنكبات أكثر من جرح لدى المسيحيين، كما أنها تحدت مباشرة صحة الإسلام نفسه، ولم تتقدم أمة بتحد أكثر شمولية لرؤية وطموح الإسلام المتشدد مثل الولايات المتحدة، وهي دولة عظمى علمانية، ديموقراطية، يهودية ومسيحية ومتساوية في الجنس».

لا نريد الدخول هنا في القضايا الفقهية والعقيدية الإسلامية حول صحة الوعود الدينية الإسلامية أو عدم صحتها، أو لماذا هي غير موجودة اليوم، فهذه قضية خارج هدفنا، ولكن، لولا فعلاً سر قوة هذه الوعود وقوة هذا الدين، على الأقل من الناحية الحضارية، وليس الإيمانية وحدها، هل برأي الكاتبين بقيت هذه الأمة التي تتعرض للانتكاسات والحروب والفتن منذ القرون الوسطى، أي منذ الحروب الصليبية (١٠٩٦م)، وكيف يفسران سر هذا البقاء، ودحر معظم الغازين إلى هذه المنطقة؟ وبالنسبة إلى التاريخ الحديث والمعاصر، هل الهجمة الصهيونية على فلسطين كانت تريد فعلاً الإبقاء على كائن في فلسطين في حربها الوحشية والعنصرية والإبادية عام ١٩٤٨، وقبلها طبعاً، بقرون سياسة القناصل الأجنبية التي فتكت في هذا المجتمع تفتيتاً وجرائم ودسائس... فما هو سر هذا البقاء؟ وإذا لم يكن هذا المجتمع العربي - الإسلامي موجوداً اليوم، فما معنى الخوف من الغزو الإسلامي، أو «الإرهاب» للإسلام الجهادي؟

أما الحديث عن دولة عظمى، الولايات المتحدة، علمانية، فهذا أيضاً فيه نظر، فهي أولاً دولة عظمى قامت على إبادة أكثر من عشرين مليون هندي هم أصحاب الأرض الحقيقيون، أما القول إنها علمانية، فنسأل كيف يتبجح رئيسها بإثارة حروبه «الصليبية» ضد العرب والمسلمين، بإيحاء ودوافع من الله، مستخدماً طبعاً الكلمات والتعابير التوراتية، وليست المسيحية حتى عند حديثه عن «الإرهاب الإسلامي». وكيف هي هذه العلمانية ولم نسمع عن رئيس من غير الطائفة البروتستانتية وصل إلى رأس الإدارة الأميركية، إلا في ما ندر من الكاثوليك؟ ولم نسمع أيضاً عن امرأة وصلت إلى سدة الرئاسة؟ وأين هي هذه الديموقراطية عندما تتراخى الإدارة عن عمل شيء لمواجهة الأعاصير الطبيعية، كالإعصار كاترينا الذي ضرب ولاية نيوأورليانز مؤخراً، ولم تتحضر الدولة لمواجهته لأن سكان هذه المنطقة هم من السود الزنوج والفقراء، لا بل اقتطعت الأموال من تدعيم الجسور والسدود إلى تمويل الحروب الخارجية، وعندما وقعت الكارثة الطبيعية تأخرت المساعدات الداخلية، حتى وصلت المساعدات الخارجية؟ وكما قال عزمي بشارة فإن هذه الدولة عظمى في الخارج ولكنها عاجزة في الداخل.

٣ ـ خليفة المستعمرين

يرى الكاتبان أن أول إطلالة للولايات المتحدة على الشرق الأوسط كقوة عظمى كانت إبان الحرب العالمية الثانية، وقد ضغطت في حينه على بريطانيا وفرنسا من أجل منح الاستقلال للمستعمرات

العربية. وخلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ كسر الرئيس ايزنهاور تحالفه مع الفرنسيين والإنكليز ليقف مع مصر، كما دعم الرئيس كينيدي بدوره وفي قوة العصيان الجزائري المسلح ضد فرنسا (طبعاً الثورة الجزائرية بالنسبة إليهما عصياناً مدنياً، وكأن الأرض للفرنسيين والجزائريون يقومون بعصيان مدني فحسب)، ولكن الموقف الأميركي المناهض للاستعمار لم ينفعه إلا القليل لدى الرأي العام العربي، وقد ايدت الولايات المتحدة في وضوح شديد النظام السياسي الذي أوجده الفرنسيون والإنكليز، خصوصاً، وبحسب المؤلفين، لم يكن لأي دولة من الدول التي ظهرت على الخريطة في الشرق الأوسط بعد الحرب وجود قبل عام ١٩٢٠، بل لم يكن لهم وجود على الإطلاق، والأرض التي ندعوها اليوم العراق لم تكن موجودة ضمن وحدة سياسية منذ أيام الاشوريين، فيما كانت سوريا مقاطعة رومانية، أما الجزائر والأردن والكويت وليبيا فهي من صنع خيال رسامي الخرائط المستعمرين. فقط إيران ومصر والمغرب وتركيا يمكنهم ادعاء وجود حدود ذات معنى تاريخي أو جغرافي، ولكن حتى هذه الكيانات الأربعة التي تتمتع باستقلال نسبي كانت بقايا مقتطعة من إمبراطوريات غابرة.

الحقيقة أن قراءة هذا الكلام، ومن دون عناء الشرح، توحي بجهل الكاتبين بتاريخ هذه المنطقة، وعلى العكس مما قالاه، فإن معظم هذه الدول كانت موجودة وجذورها ضاربة في التاريخ، ولكن قد تكون حدودها غير ما هي عليه اليوم، أو غير ما سطره المستعمر فعلاً، فكانت هذه المساحة تزيد أو تنقص بحسب الأحوال السياسية والعسكرية، ولكن سوريا كانت سوريا، ومصر هي مصر، والمغرب العربي وليبيا، يبدو أن المؤلفين خلطا عن عمد بين الدولة - كأرض والدولة بالمعنى السياسي - كنظام... وإلا ماذا كان قبل هذه الدول - الأرض والشعب والهوية والتراث والتاريخ، أم أن المقياس الأميركي لحالة فقدان التراث والتاريخ انسحبت على تحليلهما في قراءة التاريخ، حيث مجتمعهم مجرد تجمعات من أصول وانتماءات مختلفة. ولا نريد الشرح مطولاً في هذا المجال بل يمكنهما العودة إلى التاريخ، وتحديداً التاريخ القديم الذي لا يزال يتكشف كل يوم ليظهر مدى الأكاذيب التي وضعها المستعمر والمستشرق والأثاري عن هذه المنطقة.

أما لماذا رقة القلب الأميركية اتجاه شعوب هذه المناطق في وجه الأساليب القاسية المستخدمة من قبل الفرنسيين والإنكليز، حلفاء الحرب؟ ولماذا هذا التدخل في المنطقة في نهاية الحرب العالمية الثانية، أربعينات القرن الفائت؟ طبعاً كان هناك بداية اكتشاف النفط في المنطقة، وكانت هناك القوة الأميركية التي كانت القوة الوحيدة المشاركة في الحرب ولم تنهك مقابل تدمير ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي ومعظم القوة الاستعمارية آنذاك، أي أوروبا، وتحديداً فرنسا وبريطانيا، فكان هذا التدخل الأميركي هو مثابة خلافة الاستعمار القديم، وهذا بالنسبة إلى الأميركيين حق بدلاً مما قدمته في الحرب دفاعاً عن الأوروبيين. وإلى جانب هذا كانت بداية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، الذي تضعضع في الحرب ولكنه انتصر في وجه الألمان، والأهم من ذلك كان بداية تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، وهو الكيان الذي مثل بالنسبة

إلى الأميركيين شرطي المنطقة الذي سيتصدى لأي نظام عربي يخرج من تحت عباءة الغرب، أو يتقارب مع الإتحاد السوفياتي. وليس صحيحاً في هذا المجال أن الولايات المتحدة ضغطت على الفرنسيين والبريطانيين في حرب السويس عام ١٩٥٦ في ما يسمى الاعتداء الثلاثي، مع الكيان الإسرائيلي على مصر، بل هي شاركت في هذه العمليات، ولكنها أرادت تقديم ورقة حسن نية إتجاه مصر وعبد الناصر الذي استطاع صد هذا الاعتداء(٤). والأكثر أن المساعدات الأميركية للكيان الصهيوني بدأت منذ تلك الفترة، وليس كما يدعيّ المؤلفان أن الاتحاد السوفياتي كان سباقاً في هذا المجال، وكذلك فرنسا كممول له حتى عام ١٩٦٧، وتأخرت الصفقات الأميركية حتى عام ١٩٦٢ (ص ٥٨).

فالحقائق التاريخية تقول إن هناك تردداً وتعقيداً ومخاوف أميركية في بداية إعلان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وفحوى هذه المخاوف كانت موجزة بمذكرة سرية وجهها وزير الدفاع الأميركي إلى مجلس الأمن القومي في ١٦ أيار/مايو ١٩٤٩، تحت عنوان «المصالح الاستراتيجية الأميركية في إسرائيل»، جاء فيها: «إمكان تحقيق اختراق شيوعي عبر الهجرة اليهودية»، وسياسة إسرائيل الرسمية «الحياد في الحرب الباردة»، أي سياسة عدم التماهي مع أحد المعسكرين، ثم الإغراء الذي يراود إسرائيل بقبول الانفتاح الودي السوفياتي بهدف مواجهة أعدائها العرب الذين يتلقون مساعدة البريطانيين. غير أن المذكرة تلطف مخاوفها حين تبين أن لإسرائيل علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، نتيجة وجود أقلية يهودية أميركية كبيرة وقوية النفوذ، وأن القادة الإسرائيليين أكدوا في جلسات خاصة تعاطفهم مع الغرب، غير أنه لا بد لهم من اتخاذ موقف الحياد في العلن لتسهيل هجرة اليهود الموجودين حالياً في دول الستار الحديد إلى إسرائيل. وأخيراً، تشير المذكرة إلى أن موقف الولايات المتحدة من انبثاق أية يهودية مستقلة بعد نزاع مرير مع الدول العربية المجاورة أمر يمكن عده مؤاتياً لإسرائيل(٥).

أما عن بداية علاقة الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط فيمكن القول مرة أخرى إن الولايات المتحدة انجذبت إلى هذه المنطقة بسبب أهميتها الإستراتيجية وثروتها الاقتصادية وامتيازاتها السياسية. صحيح أن الولايات المتحدة لم تبد اهتمامها الاستراتيجي إلا في بداية القرن العشرين، ولكن في المجال الثقافي، فقد برز هذا الاهتمام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إذاً لم تغب المنطقة عن بال الولايات المتحدة، فأول من ابتكر لفظة الشرق الأوسط، هو الإستراتيجي البحري الأميركي الأميرال الفرد ماهان عام ١٩٠٢، الذي لفت الانتباه إلى مصيره كمنطقة ضرورية ودائمة في المواجهة الإستراتيجية والجيوسياسية بين القوى المتناحرة(٦).

أما الأنظمة التي حافظت عليها الولايات المتحدة في المنطقة فهي الأنظمة التي خدمتها في مصالحها، وأمنت لها خدمات اقتصادية وسياسية واستراتيجية على حساب شعوبها، وإلا لماذا كانت تقف دائماً إلى جانب هذه الأنظمة وتقمع أي تحرك قد يوجه إليها أو يهز أركانها؟ ولماذا

(٤) راجع: هيثم الكيلاني، **الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٨**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٥) كميل منصور، **العروة الأوثق: الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل**، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٦) ليلى باروري ومروان بحيري (أشرفا على إعداده)، **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، نيكسون - فورد - كارتر - ريغان**، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤).

كانت ترفض الولايات المتحدة، أو تتصدى لما يريده الشعب، ديموقراطياً، في تغيير هذه الأنظمة؟ وطبعاً هذا لا يحتاج إلى طول إثبات، فيمكن مراجعة هذا الواقع في الدول العربية، وموقف الولايات المتحدة من الثورة الإيرانية، والموقف في تركيا... إلخ. ونسأل المؤلفين اللذين يعتبران (ص ٦١) أن الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ جلبت معها إلى السلطة «نظاما وحشياً»، ولكنهما لم يقولا لنا «وحشية» بالنسبة لمن؟ وما هو مقياس هذه الوحشية، مقابل نظام الشاه الذي تطول المجلدات والدراسات عن بطشه وجشعه وقمعه وعنصريته، لا شك في أن المقياس هو مدى التقرب من الولايات المتحدة ومصالحها، فكل من لم يوفر لها هذه المصالح ويحميها هو وحشي، ولو كان مطلباً شعبياً، ومن يؤمن لها هذه المصالح، ولو قتل شعبه، هو ديموقراطي، وهذه هي الديموقراطية التي تصدرها الولايات المتحدة إلى الخارج.

٥ ـ البرنامج النووي الإيراني

من أهم الأركان أو الأسس التي يقدمها مؤلفا هذا الكتاب للقضاء على «الإرهاب» أولاً، تقويض العقيدة الإسلامية المتطرفة وهزيمتها، وثانياً، التعامل مع البرامج النووية المتداخلة في إيران وكوريا الشمالية، حيث أول جمهورية إسلامية وآخر ديكتاتورية ستالينية تتعاونان منذ سنين لصناعة قنبلة نووية بمساعدة مدفوعة أحياناً من باكستان (ص ١٠٣). فكيف ينظر المؤلفان إلى البرنامج النووي الإيراني؟

تطلب إيران، برأيهما، من الولايات المتحدة ما هو أكثر من الابتزاز بكثير، وبذا تشكل خطراً أبعد مدى من كوريا الشمالية، فالأئمة في إيران يقدمون الحماية لمن تبقى من قيادات القاعدة. وقد أوجدت حزب الله، وهي المنظمة الإرهابية التي قتلت ما يقارب الثلاثمائة جندي أميركي وقتلت مدنيين في لبنان واسبانيا، وثمانية وخمسين جندياً فرنسياً (طبعاً لم يذكر الكتاب لماذا قتلت هذه المنظمة الإرهابية هؤلاء الجنود الأميركيين والفرنسيين، فهما ينظران إلى القتل فحسب. وكل ما تبقى هو من حق الولايات المتحدة ومن يحالفها، كالاحتلال والوصاية على الدول والمجتمعات). وكذلك تحرض إيران الإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل، مستخدمة هذا الإرهاب من أجل تقويض أي محاولة لتشجيع سلام إسرائيلي فلسطيني. وإيران صرحت على لسان هاشمي رفسنجاني، ثاني أقوى رجل في إيران، بأن إيجاد إسرائيل شكل أبشع حدث في التاريخ، وسيقوم العالم الإسلامي بإخراجها من وسطه بالحرب النووية، ووعد رفسنجاني (عام ٢٠٠١) بامتلاك الجمهورية الإسلامية أسلحة نووية قريباً. ولأن إيران غير ديموقراطية، تسجن الصحافيين.

لأجل هذه الأسباب مجتمعة تعادي الولايات المتحدة إيران، وإذا ما جمعنا هذه الأسباب، وأعدنا صوغها فستبين أن هذه الكراهية نابعة من سببين: الأول، لأن إيران فوتت على الولايات المتحدة مصالحها وسوقها وهددتهما في المنطقة، وثانياً، لأن إيران تهدد الكيان الصهيوني ولا تعترف بوجوده. وغير هذين السببين، من ديموقراطية وغيرها كلام فارغ. تريد الولايات المتحدة من إيران،

طبعاً إلى جانب فتح أسواقها، وحماية المصالح الأميركية في المنطقة، أن تساوي بين الجلاد والمحتل وبين من طرد من أرضه وبيته، أو قلب الصورة ليصبح اللاجئ والمقتول إرهابياً، ومن يرتكب المجازر ويحتل الأرض ديموقراطياً علمانياً وحضارياً، تريد من الإيرانيين التوقيع على صك الاستسلام للكيان الصهيوني باسم السلام، أو باعتباره «السلام»، وتريد منها أيضاً أن تتقبل التفوق الصهيوني الاستراتيجي في المنطقة كأمر مسلم به، بخنوع وتخلف وخوف... وإلا إيران، ومن يحذو حذوها كسوريا وغيرهما، إرهابية يجب تأديبها، ويجب قرع جرس تهديدها النووي وابتزازها في هذا المجال.

يعترف الكاتبان (ص ١١٤) بأن الولايات المتحدة لن تستطيع ايقاف مشروع إيران وطموحها النووي من خلال قصف منشآتها. لقد تعلم الإيرانيون درساً من تدمير إسرائيل للمفاعل النووي العراقي (أوزيراك)، وقاموا بتوزيع برنامجهم النووي عبر أراضي بلادهم الواسعة. على أي حال، المشكلة في إيران أخطر من مسألة أسلحة.

المشكلة هي أن نظاماً إرهابياً يسعى لامتلاك أسلحة، وعلى هذا النظام أن يزول. والسؤال إذا كانت إيران نظاماً إرهابياً يمتلك أسلحة نووية، فما هو تعريفها للكيان الصهيوني العنصري الذي يقلق المنطقة وشعوبها بمذابحه ومؤامراته وعنصريته، ويمتلك ترسانة عسكرية، لم يجر كشفها أو التفتيش عنها من قبل الوكالة الدولية للطاقة؟

٦ ـ أمن إسرائيل

لا يخفي المؤلفان تأييدهما لأمن إسرائيل وضرورة حمايتها، وهو مطلب ملح أكثر من حماية الولايات المتحدة نفسها، ويتوقفان عند أكثر من محطة مبعثرة في الكتاب تشدد على ضرورة هذه الحماية، وتدل صراحة على تأييدهما الأعمى لهذا الكيان، ويمكن تلخيص هذه المحطات على الشكل الآتي، وهي لا تحتاج إلى تعليق:

١ ـ ضرورة «التوقف عن توجيه النقد إلى إسرائيل بسبب أنشطتها ضد حماس وحزب الله التي توازي أنشطة الولايات المتحدة ضد القاعدة»(ص ١٣٠).

٢ ـ وقف الضغط على سوريا، وتقديم المساعدات الإقتصادية إليها إن أوقفت «حملة التحريض التي تشنها ضد إسرائيل، إذ إن من شأن هذه الحملة أن تغذي ثقافة التفجيرات الإنتحارية»(ص ١١٩)، فبرأيهما أن هذه التفجيرات ثقافة نابعة من التعاليم العربية والإسلامية التحريضية، وليس لعوامل نضالية وكفاحية ومواجهة الإعتداءات الصهيونية والاحتلال دور في القيام بها.

٣ ـ تخليص الصهاينة من دم الطفل الشهيد محمد الدرة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) الذي قتل برصاص الإسرائيليين في حضن والده، ويعتبران انه قتل برصاص فلسطيني عمداً!! (ص ١٢٦).

٤ ـ اعتبر المؤلفان الشابة الأميركية راشيل كوري التي قتلت في رفح (٢٠٠٣/٣/١٦) عندما

حاولت وقف أعمال التدمير لمنازل الفلسطينيين فدهستها الجرافة الإسرائيلية عمداً، مغرراً بها، لا بل تعمل أساساً مع حركة الجهاد الإسلامي في جنين وهي عضو حركة التضامن العالمية. ويقولان إنها دفنت خطأ تحت أكوام من التراب بينما كانت تحاول عرقلة تقدم جرافة إسرائيلية ومنعها من تدمير أنفاق استخدمت في تهريب الأسلحة والمتفجرات من غزة إلى داخل إسرائيل (ص ٨٧).

٥ ـ إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس سبباً للتطرف، ولكن عدم رغبة العرب في إنهائه يخفي تحته ذلك الانحراف الحضاري.

إلى جانب ذلك، لا يستثني الكتاب أي عربي أو مسلم من الاتهام، وضرورة معاقبته، حتى وإن كان خادماً للمصالح الأميركية، فالمطلوب هو وقف أي دعم أو تأييد، مهما كان صغيراً وثانوياً، حتى ولو تبرعاً بالأموال لمؤسسات اجتماعية، لجمعيات ومنظمات تقاوم إسرائيل، فلم تسلم في هذا المجال المملكة العربية السعودية المتهمة في الكتاب بأنها وراء نشر تعاليم الإسلام الجهادي، وهي الممول الأكبر للجهاد الإسلامي وحماس في فلسطين. وعليها وقف هذه التعاليم الإسلامية والتبرعات وإلا فإن السيناريو المحضر لها هو الحروب والإنقسامات الطائفية، وتحديداً بين السنة والشيعة، حيث السنة يملكون موارد النفط، والشيعة هم سكان المناطق النفطية في السعودية.

ويبحث الكتاب أيضاً في علاقات الولايات المتحدة مع الصين وأوروبا وروسيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة. إلى جانب بعض الإصلاحات الضرورية الداخلية في الولايات المتحدة تتعلق بعمل وزارة الخارجية والأجهزة الاستخباراتية والأمنية للحد من دخول أو بقاء الإرهابيين.

حقيقة أنه كتاب يستحق القراءة لمعرفة كيف يفكر بعض الأميركيين ـ المتصهينين، صحيح أن هذين الكاتبين لا يشكلان الرأي الأميركي، ولكن لا نغالي إن قلنا إن هذا هو رأي ومواقف الإدارة الأميركية، ومن خلال قراءة هذا الكتاب تستطيع تلمس ما تفكر به هذه الإدارة، واستشراف ما نحن مقدمون على مواجهته، فعلى سبيل المثال يتحدث الكتاب عن ضرورة فصل لبنان عن سوريا، أو إخراج سوريا من لبنان، وهذا ما نعيشه اليوم، واستعداد أميركا لتقديم حماية أمنية للبنان، بدلاً من سوريا، فما نمر به اليوم في لبنان، بصرف النظر عن ظروف هذا الخروج السوري، والبدائل والمؤتمرات المطروحة، تجعلنا نعيد النظر، أو نعيد قراءة مثل هذه الكتب.

والدراسات الاستراتيجية التي تصدر عن مراكز الدراسات التي تشرف عليها في كثير من الأحيان الأجهزة الأمنية. وخصوصاً أن الكاتبين يشنعان على العرب أنهم لا يقرأون، ولا يترجمون الكتب «إن الدول العربية التي تدخل في نطاق الجامعة العربية والتي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة تقوم سنوياً بترجمة ٣٣٠ كتاباً، وهو خمس الرقم الذي تقوم اليونان بترجمته، وهي التي يقل عدد سكانها عن ١١ مليوناً» (ص ١٥٧) ◻

قــــــراءات

السلم هو الأساس في الإسلام

عفيف عثمان *

(*) كاتب وجامعي لبناني.

الكاتب:
عدنان السيد حسين

الكتاب:
العلاقات الدولية في الإسلام

الناشر:
(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

يرى بعض الباحثين، مثل أدموند جوفيه E. Jouvet، أن العلاقات الدولية قديمة قدم التاريخ، وجدت عند الفراعنة والامبراطورية الرومانية وبيزنطة والامبراطورية العربية ـ الإسلامية والامبراطورية العثمانية. بيد أنها كانت "جزئية" ومحدودة، وكان عليها أن تنتظر قيام الدولة ـ الأمة في القرن السادس عشر كي تنتظم في قواعد. فهي بحكم المنشأ غربية وثمة دعوة الى نزع هذا الطابع عنها والتحرر منه. والحال، قد يقع جهد عدنان السيد حسين في هذا الاطار بعيداً من مشروع "أسلمة" العلوم الذي تتبناه بعض الأوساط الإسلامية. فالباحث مهموم أكثر بتقديم الأسس النظرية والعقيدية التي يجب أن ينهض عليها بناء العلاقة الدولية في عالم فقد توازنه بعد انهيار الكتلة الشرقية وسيطر عليه شبح الارهاب بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وذلك استناداً الى العقيدة الإسلامية وأحكام الشريعة والاجتهادات الفقهية، مع مقارنة بما يقابلها في القانون الدولي العام الحالي، مع الاشارة الى وجود قواعد للحرب والسلم عند المسلمين.

يشير الباحث بداية الى تضمن الشريعة الإسلامية لمفهوم القوة ويضعها في خانة "الدفاع عن العقيدة الدينية وعن بلاد المسلمين"، وهي مضبوطة في اطار أخلاقي أساسه الانسان. والإسلام نفسه في التعريف "دين السلام"، تلك الغايةالتي تسعى المجتمعات اليها. والسنة النبوية تؤكد قاعدة السلم: "*يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية*". ويستند حسين الى رأي محمد أبو زهرة مؤلف **العلاقات الدولية في الإسلام** (القاهرة، ١٩٦٤) الذي يقول: "الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم، وان ذلك هو رأي الجمهرة العظمى من الفقهاء، والقلة التي خالفت ما كان نظرها الى الأصل بل نظرها الى الواقع، وكان ما قررته حكماً زمنياً، وليس أصلاً دينياً" (أبو زهرة، ص ٥٢).

بدأت العرب في التعرف الى المجتمع السياسي من خلال "دولة المدينة" التي أسسها الرسول، واستمرت في اعتماد "حلف الفضول" السابق على البعثة النبوية، ما يشير الى وجود صيغ تعاقدية في داخل المجتمع وعلاقات خارجية أساسها "البساطة والفطرة" رغم الفتوحات العسكرية التي حملت لواء الدعوة الى دين الإسلام. وبقيت هذه السياسة الى زمن الخلفاء الراشدين. فقد آثر الأمويون "الهجوم" في سياستهم الخارجية لتحقيق التوازن مع البيزنطيين، فأسسوا جيشاً قوياً واسطولاً بحرياً. أما العباسيون الذين خلفوا بني أمية فقد اعتمدوا "سياسة التعايش مع القوى المحيطة".

يميز حسين بين الجهاد والحرب، ويفرد لهذه الأخيرة حيزاً مهماً، وهي تحمل في الغرب قديماً وحديثاً مسمى **سياسة القوة**، وتعد قاعدة أساسية من قواعد الفكر السياسي وبالتالي بناء الدولة.

يقول الباحث إن التقسيم المعهود الى دار الإسلام ودار الحرب انما يعود الى القرن الثالث للهجرة، وبالتالي فلا أصل شرعياً له من قرآن وسنة. بل هو منقول عن التنظيم الروماني الذي يقسم العالم الى دار الوطنيين الرومان ودار الأجانب والأعداء، وهو مرتبط بالحرب يزول بزوالها. على أن ثمة شروطاً لا بد من

توافرها لاعتبار أي دار دار حرب ومنها يستنتج الباحث "أن أصل العلاقات الدولية في الإسلام هو السلم". الى ذلك تحدث الفقهاء عن دار ثالثة هي دار العهد (أو الصلح) مثابة ما توصلت اليه البشرية في العلاقات بعضها ببعض، بمعنى المواثيق والمعاهدات ضمن اطار منظمة الأمم المتحدة. فقيم الإسلام بحسب حسين تتلاقى مع القيم الكونية وفكرة الدارالعالمية الواحدة. ولتأصيل القول في قواعد التعامل مع الآخرين دولاً وأفراداً، يعرض الباحث لكتاب **السير الكبير** (القرن الثامن الميلادي) الذي "يبين سيرة المسلمين في المعاملة مع المشركين من أهل الحرب. ومن أهل العصر منهم من المستأمنين وأهل الذمة. ومع المرتدين الذين هم أخبث من الكفار بالانكار بعد الإقرار، ومع أهل البغي الذين حالهم دون حال المشركين و ان كانوا جاهلين وفي التأويل مبطلين" على ما يقول السرخسي في **المبسوط**. ويعتبر الشيباني رائداً في **فقه العلاقات الدولية**، ما أسس لاحقاً للقانون الدولي العام. وقد اشتق الفقهاء المسلمون من كتاب الشيباني قواعد في العلاقات الخارجية وتوقفوا عند مسائل مثل: الجهاد، الحرابة، العهد، الأمان، الصلح، الغنائم، العلاقة مع أهل الذمة، الموادعة، اقامة الحدود، دار الحرب، دار السلام، السبايا، الخراج، العُشر، الغزو، أهل البغي، وأهل الردة... الخ.

ورغم أن "السلم" هو الأساس في الإسلام، الا أن فكرة الحرب تبقى موجودة وفي شكل مقنن في حالين كما يشير أبو زهرة: دفع العدوان أو تأمين الدعوة الإسلامية. وفي حال وقوعها ثمة قواعد يلتزم بها المسلمون وهي سابقة على قواعد القانون الدولي كما نعرفه اليوم - مباشرة وادارة وأخلاقاً ونهاية. والحال، عرف المسلمون ومارسوا ما يطلق عليه الديبلوماسية بمعنى الاتصال وتبادل الرسائل والتفاوض واقامة العلاقات والمعاهدات واعتماد البعثات مع الدول والشعوب الأخرى.

يسعى الباحث الى عقد مقارنات في موضوعات شتى بين الفقه الإسلامي والقواعد الدولية، فيوازن بين حقوق المستأمنين الأجانب وتلك الخاصة بحقوق الانسان ويجد تشابهاً. ويشير الى ازدياد اعداد المهاجرين المسلمين الى الغرب، ما يتطلب برأيه تعميق "**فقه الأقليات**" رغم اشارته الى صون القانون الوضعي لهذه الحقوق. وكي يستكمل اطار التعاون والتفاعل مع الغرب يتبنى صيغة حوار الحضارات. وفي شأن "حقوق الانسان" (بالمفهوم الغربي) فليس ثمة تعارض بينه وبين "حقوق العباد" (بالمفهوم الإسلامي) في اطار الحقوق والواجبات. وقد أدى تطور القانون وضرورة الحفاظ على أرواح المدنيين الى اقرار واعتماد "القانون الدولي الانساني" واصدار "الاعلان الإسلامي لحقوق الانسان" (عن مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي)، ويعقد الباحث مقارنة تبين أوجه الشبه بين هذا الأخير والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

بفعل العولمة وتزايد الاعتماد بين الدول تبدو مسألة التفاعل تحصيل حاصل ضمن خصوصية للثقافة العربية الإسلامية يشدد عليها الباحث ويقدم مقترحات أربعة مثابة قواعد مرشدة للانخراط في العالم هي: حوار الثقافات بدلاً من صراعها وثقافة الوسطية بدلاً من التطرف ومن ثم تصحيح الصورة الثقافية العربية الإسلامية في الغرب وأخيراً ثقافة الالتزام. ولا يغيب عن بال حسين أن الأساس في النظام الدولي "معايير القوة"، تلك التي لا يملك العرب الآن من أمرها شيئاً. تشهد على ذلك حال فلسطين والعراق، ما يبرر الحاجة الى النظام الاقليمي العربي وضرورة تعزيزه.

وتقع الدعوة الى تجديد الفكر الإسلامي وبالتالي الفقه، وخصوصاً فقه العلاقات الدولية، في اطار تعزيز وضع العالم الإسلامي كي يشارك بقوة على المسرح الكوني ويساهم استناداً الى الشريعة السمحة في ترويض "النزوع الى القوة" السائد في العالم المعاصر والذي يهدد مستقبل البشرية. الأمر الذي يبرر كما يقول الكاتب - الحاجة الى ثورة عالمية ينخرط فيها المسلمون من أجل تأكيد مبادئ الحرية والعدل والمساواة والسلام العالمي ❏

accompanied the establishment of the nation state when the Ottoman state collapsed. Professor Kawtharani also discussed the reasons of the failure of building national states in the region when compared with other states in the world, and the effect of the influences of the foreign powers in reaching such an outcome.

ARTICLES

The writer compares between Zionism and Globalization, highlighting their alliance and their devastating policies towards the nations and peoples of the Third world.

On the third anniversary of Washington's war on Iraq, FucuYama reviews the American policies and failures, especially the neoconsí heritage and their failure to understand the worldís reactions to the American politics of power.

The writer portrays the various forms of the US hegemony over the world including the military, political, economic and cultural.

REPORTS AND DOCUMENTS

BOOK REVIEWS

Middle East Affairs Shu'un al - Awsat

SPRING 2006

122

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

ROUNDTABLE

This issue's roundtable, which was moderated by M. Noureddine, discusses the issue of the role the media plays in international conflicts in an attempt to understand role of the media in the age of global networks and its impact on society and government, especially in view of the problems it arouses, like the drawings that offended Prophet Muhammad (p.).

The following teachers of the Lebanese University took part in the discussions Nabil Oumais, Nasim Al-Khoury and Ahmad Zeineddine.

THE ISSUE'S AXIS

The axis focuses on Turkey's regional role, especially the Turkish-Israeli economic partnership and the effect of the QIZs agreement of qualified industrial zones in countries like Israel, Egypt, Turkey, Jordon and the PA and their relations with the US (Mustapha Agilli), the Turkish-Gulf relations between 1980-1998 (Riwa Attawil), the changing security conception in Turkey and Iran (Ozda Zainab Octav)and a geopolitical reading of the Kurdish dimension in the Turkish - Iraqi relations(Fawziya Saber).

THE ISSUE'S DIALOGUE

The dialogue with the Lebanese thinker and historian Dr. Wajih Kawtharani was conducted by the editor in chief & Afif Osman. It dealt with the circumstances and structural obstacles that

Center for Strategic Studies 

The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres: The Arab, the Iranian and the Turkish. In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being.

- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order.
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East.

Shu'un al-Awsat

شؤون الأوسط

122 ١٢٢

العنوان

بئر حسن - شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٨
حمرا - بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ - لبنان

ADRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

■ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س
■ الأردن ٢،٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً
■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهماً ■ البحرين ٢ دينار
■ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٢٠ ريالاً
■ عُمان ٣ ريال ■ اليمن ٢٠٠ ريال
■ مصر ٦ جنيهات ■ السودان ٧٥ دينار
■ الصومال ١٥٠ شلناً ■ ليبيا ٥ دنانير
■ الجزائر ٢٥ ديناراً ■ تونس ٢،٥٠ دينار
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
■ تركيا ٤ ملايين ليرة ■ قبرص ٥ جنيهات
■ فرنسا ٣٥ فرنكاً ■ المانيا ١٢ ماركاً
■ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٥ جنيه
■ هولندا ٣٠ فلورن ■ النمسا ١٢٥ شلناً ■ كندا ١٥ دولار ■ أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج - مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص.ب. ٥٦٩٠/ ١١٣ بيروت - لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate
(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies

Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408